

د. محمد الأوراعي

الوسائط اللغوية

1 - أفول اللسانيات الكلية

دار الأمان
الرباط

عنوان الكتاب : الوسائط اللغوية 1- أقول اللسانيات الكلية

المؤلف : د. محمد الأوراني

الناشر : دار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط

الإخراج الفني : ميروكوم . 34 زنقة وادي زير ، أكدال . الرباط

الطبعة الأولى : 1421 هـ - 2001

رقم الإيداع القانوني : 1860/2000

• حقوق الطبع محفوظة

د. محمد الأوراعي

الوسائط اللغوية

1. أفول اللسانيات الكلية

دارالآمان

للنشر والتوزيع

4 زنقة المأمونية - الرباط

مقابل وزارة العدل

هاتف 72.32.76 فاكس 20.00.55



بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

المرجو من القارئ أن يتكرم بسعة الخاطر إن وقف في هذا العمل على غير مألوف . فقد بدا لنا من أناقة العرض إخلاء المتن من الحرف اللاتيني . ورتب عن هذا القرار إرجاء المكتوب بغير الحرف العربي إلى آخر الصفحة المكون لها مشها ، حيث توضع مصطلحات اللغات الأجنبية ، وشواهدا ، مع أفراد هذه الأخيرة بترقيم متميز بوضع الصفر يسار العدد ، هكذا (01 ، 02 ، 03) وفي نفس الاتجاه رأينا أن نقترح عنواناً باللغة العربية مناسباً لعنوان كل كتاب رجعنا إليه في لغته الأصلية ، وأن نذكر الكتاب بالعنوانين حينما نحيل عليه لأول مرة . وفي الباقي نحيل عليه بالتسمية العربية إلا إذا طال الأمد فإننا نكرر ما فعلنا أول مرة ، حتى إذا انتهينا إلى فهرس المصادر ذكرناه بعنوانه الأصلي لأغبر ، وأدرجناه ضمن مصادر اللغات الأجنبية .

كون اللغات البشرية متغايرة بنيوياً لا يسمح في الغالب بالحدث عن بنية لغة من نمط معين باصطلاحات نحاة يصفون بنية لغة من نمط آخر . ولبنورة مبدأ ضرورة المحافظة على الأنماط اللغوية أجبرنا أحياناً على تعريب ألفاظ بعض الرواسم البنيوية الخاصة بنمط لغوي دون غيره . فاستعملنا (السُّوَج) للمفهوم من (sujet) الدال على خصائص مركب في بنية اللغات التركيبية ، ولا يحمل

تلك الخصائص أي مركب في بنية جملة تخص العربية من اللغات التركيبية .
 ونفس العلة عربنا لفظ (objet) بالسَّوَج ، ولفظ (passif) بالفاسف ، ولفظ
 (accusatif) بالكُوز . وكذلك في الباقي المنصوص عليه في حينه بهامش
 الصفحة . واتبعنا نفس الخطة في كل ما تحدد معناه داخل نظرية خاصة . وحين
 وجدنا مصطلح (parametre) ، في نظرية شومسكي اللسانية ، مرادفاً
 لفرضية معينة (hypothèse ad hoc) في الفلسفة الاصطلاحية عربنا لفظه
 بالبرمتر ، لئلا يختلط بالمفهوم من الوسيط في استعمالنا إياه .

وما دمنّا في مجال اللغة الاصطلاحية ينبغي التذكير بالطريقة المتبعة في
 تسمية ما اهتمدنا إليه من المفاهيم والتصورات . إذ عدلنا في الغالب عن
 طريقة استئناف الوضع الحاصلة بنقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى
 اصطلاحي جديد ، وغلبنا طريقة توليد ألفاظ جديدة إما بالارتجال ، مثل
 (النَّصَّغ) المتفرع إلى النُّطْق (phonétique) والنَّصَّت (phonologie) . وإما
 بالتركيب المزجي ، مثل (التشقيف المتكون من الاشتقاق والتصريف ، ومثله
 (القَرْتَب) المنهجية المتكونة من فرعي الاستقراء والاستنباط . في مقابل
 (الفَرْتَب) التي تتشكل من الفرض والاستنباط . وإن حصل أن افترن توليد
 الألفاظ الجديدة بنفور الحس لكنه يشفع لها أن المعاني محفوظة بها والنفور
 مؤقت ، والاستبدال ممكن .

ولتوثيق ما في النص من الشواهد المأخوذة من القرآن الكريم وضعنا بعد
 كل آية العدد الذي يشير إلى رقم السورة بعده يأتي رقم الآية . معتمدين في
 ذلك العدد الكوفي المستعمل في المصاحف المغربية . وعمايتنا من ذلك
 الاختصار ، لأن العقد مثل اللفظ في البيان .

وآمنينّا في الأخير أن تتم قراءة هذا العمل داخل الإطار الذي كونه
 الأفكار والتحليل المشككة محتواه . لأنه إذا غفلنا مثلاً عن كون العلاقة الدلالية
 عاملة للوظيفة النحوية ، وأن تبني وسيط العلامة المحمولة محرر لمكونات الجملة

من الرتبة الثارة فسيبدو من باب المخالفة إسناد وظيفة الفاعل النحوية إلى المركب الاسمي (الأبناء) في الجملة (الأبناء يحترمون الآباء) ، وأن واو الجماعة المقترنة بالفعل المضارع علامة مطابقة كما المقترنة بالصفة في نحو (الأبطال قادمون) . وإذا احتفظنا بفكرة كون العلاقة التركيبية عاملة للأحوال التركيبية: (مهامها في حل الكثير من المشاكل النحوية ، فلا معنى لإنكار أن حروف الجر نواسخ حادثة النصب . كما أن حالة الرفع نواسخها ، وهي (إن) و (كان) . ومن هذا القبيل في هذا البحث كثير .

مقدمة

نبدأ التقديم لهذا البحث بسرد أهم البواعث التي حملتنا على اقتحامه بالروية اللازمة للإفادة منه . وعندها نكون قد مهدنا السبيل لبسط الأطروحة التي يدافع عنها . حتى إذا انكشفت طرقنا مسألة كيفية تناول مختلف مباحثها التي تشكل فصول هذا الكتاب . وعقب ذلك نأتي على ذكر النتيجة المستحصلة وإفادتها في اللسانيات خاصة .

كلما رجع الدارس المهتم بالبحث اللغوي من أحد النحويين العربي والغربي إلى الآخر تغوى إحساسه الأولي بكون لغة الوصف المستعملة في كلا النحويين غير متطابقة . فما بجوزة نحو سيبويه قد يمنعه نحو شومسكي مثلاً ، وبالعكس . وأغلب ما يقدمه شومسكي من القواعد والمبادئ التي يصفها نحوه بالكلية ليس له من العربية مثالٌ إلا بإدخال ذاك التركيب عليها . ولإجمال القول في الموضوع فإن توظيف نحو شومسكي من أجل إنتاج عبارات من العربية أو وصفها سيخلق لغة غريبة عن عربية سيبويه وما وصف .

نعت نحو شومسكي بالكلية مع بروج التغاير في اللغات والنظريات إشكال يستحق أكثر من استعجال حله عن طريق الانتصار للجديد وتغليب ، أو القفز عليه بدعوى أن نحو سيبويه قديم وصف به لغة قديمة . ومن بين ما

أذكر في الرغبة في الإبقاء على هذا الموضوع مفتوحاً على صاولة البحث لجوء التوليديين والمهتدين بآرائهم إلى الترويج لأفكار وتقاليد يصعب الاعتناج بها فتوظيفها في إرساء قواعد البحث اللغوي العربي الحديث . من هذا القبيل إقرار شومسكي بكون اللغات البشرية منقسمة إلى نمطين : لغات شجرية ولغات غير شجرية ، وتصريحه المتكرر باستحالة تطبيق قواعد اللغة الثانية على لغة شجرية ، وبإمكان توسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتناول اللغات غير الشجرية . مثل هذا القرار لا تسكن إليه نفس علمت أن صاحبه يشتغل بوصف لغة من النمط الشجري .

مع افتراض حسن النية ، لإبعاد كل هاجس بأن القرار المذكور خلفية غير علمية ، نطالعنا تطبيقات المستعربين لنحو شومسكي على العربية بما لا يليق علماً وعرفاً . إذ لا يتردد الواحد منهم ، وهو يحلل جملاً منسوبة إلى العربية ، بنعت هذه اللغة بالشذوذ إذا لم تدعن بنية جملها لنحو غيرها . ولا ينتظر أن تحين الفرصة لرمي نحاتها بالغفلة وقصور النظر إذا قال أحدهم بما لا يوافق نحو شومسكي . والأغرب من كل هذا هو أن يتخطى رفض بعضهم ميدان اللغة ليستغرق الفكر العربي الماضي بجميع حقوله المعرفية ، وإن دلت القرائن على صعوبة الإحاطة بالمكتوب في مجال الاختصاص وبالأحرى غيره .

ما أودعناه في هذه الفقرات قليل من كثير مسطر في مظانه ، من شأنه أن يبعث كل مهتم بإرساء قواعد البحث اللساني العربي الحديث على التساؤل حول علمية التوجه الموصوف . قد لا يحصل اختلاف حول مسألة انقسام اللغات البشرية إلى نمطين : لغات سماها شومسكي شجرية ، ولغات ميزها بنفي الشجرية عنها ولم يسمها بميزة بنيوية تخصصها . على هذين النمطين نطلق تباعاً اللغات التركيبية واللغات التوليفية . لكن غير المقبول عقلاً والمرفوض منطقياً هو القول بإمكان تطبيق قواعد لغة تركيبية على لغة توليفية واستحالة العكس .

اعتماد شومسكي بأن القاعدة اللغوية مؤثرة في الاتجاه واحد لا غير ، د. ،
 'صعد إليه مبدأ استراتيجياً ثم يعارض مشروعه ، معاداة أن ما يصح في اللغة
 لا عسريه يحتمل أن يكون كميأ يستغرق كل اللغات البشرية ، يكون قد
 'تصيف كامل المشروع على أطروحة بحثنا المنهومة مما يلي

1 - ثبوت تعابر الأنماط اللغوية يعني استحالة تطبيق قواعد أحد النمطين
 على النمط الآخر . وإلا فلا نمطية لغوية . وإذاك يجوز في التجريبية ما يجوز في
 عربية وبالعكس . وإن القول باستحالة تطبيق قواعد لغة توليفية على لغة
 تركيبية ليلزم عنه بالضرورة المطلقة استحالة تطبيق قواعد لغة تركيبية على لغة
 توليفية . وهو ما يجب أن يفهم من النمطية اللغوية .

2 - ما يصح في العربية يحتمل أن يكون ممطبا يستغرق كل اللغات
 البشرية المتتمية إلى النمط التولييفي . كما أن ما يصح في لغة تركيبية
 كالتجريبية قد يجوز في كل لغة تفاسمها الانتماء إلى نفس النمط . وبغض
 بقعدة نحوية إلى خارج ممطبا بعد بغضاً لندا ضرورة المحافظة على النمطية
 اللغوية المقوم لنظرية اللسانية النسبية

3 - توسيع الإطار النظري لأحد الأنماط اللغوية لينتاول النمط الآخر يعني
 بصريح العبارة تحويل محور نمطي إلى محور كلي . إلا أن هذه العملية القيصورية
 مجردة على النحو غير ضمنية ، وسوف يترتب عنها مضاعفات غير متناهية .
 ولا أد من كون محور شومسكي ما استقر على حالة عقد كاملاً ، ولن يستقر
 أبد ، وعمره الآن بضع وأربعون سنة ، وقد جمع حوله خلالها أغلب لغوي
 معاصرين . ولستحسب ظاهرة توالد المشاكل المتصيرة لهذه السرعة عبر الضميمة لا
 مدوحة لنا عن إقامة نظرية لسانية نسبية من شأنها أن تؤثر أنحاء نمطية . وهي
 سيحة ، حكمة ، والعيان القصوى لكل بحث لساني يتبنى أطروحة نفوم وصف
 بين لسانيات كلمة ، وأخرى خاصة .

تبين التوجه السببي في البحث اللساني لا يسببي النوفوف به عند إبطال
 السرعة الكلية لقيامها على « مبدأ التعميم » عبر المشروع أو تعدد خطواته

بإثبات الخلل في سائر المبرعات ، بل الأهم من كل ذلك هو السعي إلى إيجاد
أساسات المهنة لأن سراسر في بناء خاص بالنظرية اللسانية السسة . وكما هو
بناء النظري في بيان علاقته بتحديد الممكن من المعادج النحوية المصصة
وهذا السعي لم يعب نقطة عن هذا البحث .

اللسانيات الخاصة متميزة عموماً بكونها غير مؤطرة بنظرية لسانية ، ومن
ثمة فإن منهجية البحث المتبعة فيها ، على الرغم من بساطتها ، قد لا
توصل إلى المعرفة العلمية في ميدان اللغة . ولعلنا نذكر الإطار تبقى تحديد
الحاجة المختلفة وآراؤهم المتباينة قائمة جنباً إلى جنب ، مع اجتهادهم في
الاستدلال على إبطال الرأي المخالف . ولو اهتم بحالة اللغة المعينة بإقامة نظرية
لسانية تُعبرُ لهم ما يجب قوله في وصف لعنهم ونعائير بين الوصفين الغشمين
لا يكشف لهم احتمال أن تطبق القواعد النحوية الثابتة بالامتحان على لغات
أخرى نفاسم لعنهم نفس المبادئ المؤسسة للنظرية المقامة . يعني هذا أن النظرية
اللسانية السببية يجب أن تحتوي ما في اللسانيات الخاصة من أوصاف مسجحة
وأن تبرهن على "بؤ الوصف المخالف" فلا تعارض إذن بين الخاص والشمسي إذ
تطابقت الأوصاف بموجب انتماء كل لغة بشرية إلى نمطها .

وفي مقابل ما سبق نجد اللسانيات الكلية المتخصصة في نظرية شومسكي تتوهم
فيها شروط اقتصاص المعرفة اللفظية . فهي تقوم على فرضية عمل من جس
المصنوعات المؤسسة لأي نموذج رياضي ، وتطلق مع التسليم في البدء ، بصدق
مقدمة أولية معادها أن «الملكة اللغوية بنية عصب دهي تُناقض بالورثة»
مبها تشتت ، بتطبيق قواعد رياضية محددة سلفاً ، كل العضايا المعرعة عنها
والتي تشكل مبادئ وقواعد النحو الكلي .

باعتبار المشت في الفقره السابقة لا تنتقص اللسانيات الكلية من حيث
هي نظرية وإنما تؤني ، كما توصي بذلك العلوميّه ، من أساسها الممثل في
مقد منها انطعمه الداهية إلى أن اللغة عبارة عن نسق من المبادئ المرفوعة حده
في حلاليها دهيّة . كما تُراقب من خرجها بامتحان النتائج اللازمة عنها .

عند إحصاء أساس النظرية للمراقبة لا يحرج الأمر عن أحد الاحتمالين :
 إما أن يُعْطَى إلى المقدمة الطبيعية المذكورة بصفتها مضمومة وفرصية اعتباطية ،
 بمعنى لا يرتبط بالواقع ولا نحصل على شيء فيه . وفي هذه الحالة تتكامل
 مع ، مرة انطوائية المستندة إلى مبدأ الشيء وتقيده بتوفير فرصية كسبية
 نسبيات النسبية معادها أن الذعة ملكة كسبية يتحلى بها عصر ذهبي مهيباً
 حنقاً لتتشكل بسببها . وإما أن تعتبر تلك المقدمة الطبيعية فرصية مراسية بمعنى
 بها محتوى تجريبي . وفي هذه الحالة لابد من إثبات صدقها ، ولكن ليس من
 مقدمة سابقة عليها ، ولا تسلسل إلى ما لا نهاية ، وإنما يستدل عليها من عدم
 مجاور ، وهو الإحيائية المختصة في فزيولوجيا الجهاز العصبي . لكن ذلك
 لاستدلال سرعان ما يسقط تحت مراقبة ذوي الاختصاص الذين أخرجوا
 نسبين من كل حوار جدي موضوعه بنية الدماغ البشري وهو ما يكشف عنه
 موقف بعضهم المعبر عنه فيما يلي : إن القول بوجود أهمية لسانية طبيعية يعني
 أصوات لا معنى لها إلى أن ينبت هذا الفرع من علم الطبيعة . وفي غياب من
 يتولى تحقيق في هذه المسألة ، لإثبات أهمية طوعية أو رمي وجودها ، قد لا
 يجد لسانى ونحوه عبر المختص حرجاً في استعمال الفرصة واستثمار لغة
 لإحياء استعمال مصطلحاتها للمباراة عما هو لسانى . إن تشبيه الدماغ
 بكبد قد يجمع جمهور اللسانيين لكنه حادع بالنسبة إلى اللسانيين
 والإحيائيين .

وعند تدقيق النظر في الطريقة التي يشهجهها شومسكي ، وهو يثبت الانطباع
 الحتمي لمبادئ نحوه في العصور الذهنية ، لن نجد سوى التصريح بأن تلك المبادئ
 لا تحصل عن تجربة أو تدريب ، ولا شيء غير تصريح عصب كل مبدأ ذكره
 كما في مثل قوله : يستعمل الطفل قاعده متعلقة بالنسبة ولا يحفظى كان
 يستعمل قاعده مستقلة عنها . ومن العتب أن يعزى ذلك إلى مستثنى على
 استعمال تلك وإهمال هذه ، إذ يحتمل أن يقتضي المرء جل عمره دون أن

بمترجمه وقائع حاسمة . ويتكرر مثل هذه الجملة المعرأة من دليل صدقها بعد كل مبدأ يحوي طبعه شومسكي في الدهس . وما جئنا به يبحث على المضي قدماً من أجل فتح أفق جديد في اتجاه معايير .

كذلك تحصص النظرية للمحصص من جهة نتائجها بتطبيق معايير معيار الموافقة أو الخالعة . بمقتضاه تصدق النظرية وتصح إذا كشف لامتحن امراسي عن موافقة النتائج اللازمة عنها لحقائق الواقع الخارجي . وكل نظرية مسانية ينقص واقع اللغات البشرية توقعاتها فهي نظرية كاذبة وإن كان حصصها ، من البساطة والأمانة والتماسك الداخلي ، واحداً لكن هذا المعيار لا يُعتبر مقياساً بالنسبة إلى نظرية شومسكي اللسانية المخصصة بمبادئ العسمة الاصطلاحية لأن الواقع ، في هذه الفلسفة ، موضوع متشكل ، ولأن النظرية هي المنظمة للتجربة ، وبالتالي لا تؤثر هذه الأخيرة تعديلاً في الأولى .

أما ثاني المعيارين فينصل بالمعبر العلمي أو اليقيني الرياضي . به يُعبر بين نظرية تطلعا نتائجها المعسرة علمياً بقوانين مراسية على ماهية الأشياء في عالم واقعي ، وبين نظرية ثانية تنبأ بنتائج يقينية رياضياً . لكن هذه النتائج قد لا تحبرنا بماهية شيء في عالما الذي يعيش فيه . لأنه من مميزات النظرية مسية على فرصية اعتباطية والمستنبطة لما يلزم عن هذه الفرصية باستعماد قواعد رياضية ألا تتوفر على ما به يشأني التفريق بين عالما الحقيقي وبين غيره من العوالم الممكنة . ونظرية شومسكي اللسانية من الضرب الأخير وهو ما يحمل على الشك في جدوى التقييد بأحكامها .

عرضاً من سرد بعض معايير المعاملة وأصول المرافقة لمواد النظريات هو ثبات إمكان قيام نظرية لسانية بمسمة مافسة لنظرية لسانية كلية . عليه سيكون من الطبيعي أن ينفرع هذا البحث إلى بابين . الباب الأول مخصص لإبطال اللسانيات الكلية إطار النحو التوليدي التحويلي الذي يطعمه مسعرون .

نشير في وصف اللغة العربية لأنه ، بعبر انكشف عن الخلل في نظرية النحو الكلي . لا مبرر للباب الثاني المعفود من أجل بناء نظرية لسانية مسممة بظار بعد مغلطة

نحن نأبي منهجية عمليا في الباب الأول على نقص دعائم نظرية النحو الكلي . الواقع اننا لم نهتد في هذه المسألة إلى أكثر من وسيلتين ، فحص بناء النظرية من الداخل . ثم امتحان نتائجها . أما الفحص الداخلي فقد تجهرنا له بوصف نموذج للمعاصرة ؛ (موضوع الفصل الأول) ، يقوم على مبدأ الانسجام يُعرف طبيعة العناصر التي تشكل هيكل النظرية . وعملا بمبدأ الشيء وقيسه يلزم أن يكون لكل عنصر في نظرية معينة ما يقابله في النظرية المدعاة باستثمار هذين المبدأين فإن إبطال فرضية العمل الطبيعية المؤسسة بنظرية النحو الكلي (موضوع الفصل الثاني) سيؤدي ، بمبدأ الانسجام ، إلى إصرار باقي عناصر هذه النظرية ؛ (اعتصار اللغة موضوعاً متشكلاً واتحاد القريب منهجاً وتوسيل اللغة لكشف عن بنية الدماغ) ، وبترتيب عن نفس المبدأ ، نكن بمبدأ التناقض ، دعم الفرضية الكسبية المؤسسة لنظرية الانحاء سمطية (موضوع الباب الثاني) . وبمبدأ الانسجام يتعدى الدعم إلى سائر عناصر لنظرية اللسانية النسية ؛ (اللغة موضوع ثابت ، والقريب منهج وارد ، وتوسيل الوقائع المادية للغة لإدراك نسقها المجرد) .

امتحان نظرية النحو الكلي من الخارج ؛ وبالتحديد من جهة نسقاتها ، تحريمه هي عذبة مستويات أولها يفحص الوسيلة المبهجية التي تستعملها سمطية من أجل إعادة اللازم والتوافق بين ما يلزم عنها من النتائج التي تتوقعها ومن وفائع اللغات البشرية . وما أن هذا التوجه ينصوّر اللغة موصفاً متشكلاً ، والنظرية منطمةً للتجربة فإن أي تعارض بين توقعات النظرية المدعاة ، وفقائق اللغات البشرية يحل حله بإعادة صبط الموضوع لا نسق النظرية

وإذا اشتدت أزمة النظرية ، بسبب ارتفاع نسبة الفوادح ، وإن تحظى الأرمه سيكون عن طريق البرمترات (الفصل الثالث) بعضها متغيرات ، ليس الكلّي الموصوف في النحو ، وقد أحدثت قمماً معينة في اللغات الخاصة . من برمترات شومسكي ليس سوى فرصيات معينة تساعد نظريته على تجاوز أزمته . من ظواهر هذا الفصل الموصحة أن مثول السوح في موقعه في حمة اللغة الإنجليزية من الكليات البيئية . وبرمتر السوح الشاعر ، (فرضيه عيه) ، قد لا يمثل السوح في جمل لغات أو يمثل في غير موقعه . ويكون هذا البرمتر قد ساعد النظرية على إعادة توافقها مع وفائع لغات من غير أن تدخل على سقمها أي تعديل . علماً أن البرمترات ليست من النظرية . لأن ما ينتمي إليها لا يتحدد من خارجها . وفي المقابل يجد الوسائط اللغوية في اللسانيات النسبية مقومة للغات وللاتهاء على حد سواء .

والامتحان الثاني لنتائج نظرية النحو الكلّي أجريناه في مستوى مؤصره لوسائط وينتهي فيه معقول البرمترات . إذ التوافق أو عدمه يخص هذه مرة تصور النظرية لمكونات النحو بالقياس إلى مفروض اللغات المحددة محتوياتها بالوسائط . عند التركيز على المعجم مثلاً (موضوع الفصل الرابع) سجده كيب في نظرية شومسكي وقد عذمت في هذا المستوى البرمترات التي تعيد إليها توافق مع واقع المعجم الموجود في اللغات متفرعاً بالوسائط إلى عظمى ؛ معجم شقيق ومعجم مسيك . ولا توافق بين نظرية لسانية تحسب المعجم كلياً وهو في السمات عظمى على الأقل . بمطية المعجم المثبتة بالوسائط تصدق دحل لسانيات النسبية على سائر مفروض اللغات ؛ من مصغ وشقيق وتركيب ، كما تصدق الكلية على هذه المفروض في نظرية النحو الكلّي . إذن لا نوفر بين تصور هذه النظرية لمكونات النحو وبين الواقع السمطي للمفروض اللغوية

الامتحان الثالث لنتائج نظرية النحو الكلّي يخص وصف مستعربين لغة العربية بتطبيق قواعد النحو الذي وضعه شومسكي . وذلك خلال دراستهم

صوهر مركبة ؛ كالرنة ، والبناء تعبير العاقل ، والضمير والعلامة ، وظواهر صرفه كالحدود ، والصغ واللواحق إضافة إلى استعمال بعض المفاهيم الإجرائية كعامل ، والإعراب وقابل العوارض أو بعض المفاهيم التنظيمية كالعوائق سبويه من حيث العدد والطبيعة والتعاليق أساس فحس ما ذكر هو المعارة بين عربية 'الوصوف السببية والعصوص فيما حلقه بحااتها داخل نمطها التوليقي ، وبين 'الوصف المنسوب إليها بنية وفصوصاً ، نتيجة إحصاءها لقواعد اللغات تركيبية ومن أدلة وجود الخلل في النظرية واتصاف عمل الدارس بالبيوان يفرد تغليب مستلزمات النظرية على شهادة معطيات اللغة .

جميع المباحث المكونة لفصول الجزء الأول تحلص في مجملها إلى نتيجة واحدة ، هي أنه لم يعد للبحر الكلي مكان بين النظريات اللسانية ، وأن 'أورد هذه ما تأسس على وسائط لغوية وأضر أنحاء نمطية وهو ما تسمى إلى اليوم به فصول الجزء الثاني .

دعونا بمير اللسانيات السببية بطبيعة العناصر المكونة لهيكل النظرية . كـ لا إطلاق من العرضية الكمبية بدل الطبيعية ، ويلزم ، بمقتضى مبدأ 'الاستحسان ، اعتبار اللغة موضوعاً ثابتاً لا متشكلاً واستعمال منهج القرب لا العتب لدراسة الوقائع المادية للغات توحيدها شبكة من الوسائط من أجل كشف عن الخصائص البيوية المشتركة بينها . أعز ما يُطلب من هذه البصيرة أن تحفظ على علاقتها الطبيعية بموضوعها ؛ فلا تسمى إلى الحد من أنحاء لغات المحتملة عن طريق التقليص إلى 'أنحاء معقولة' قد لا يتجاوز عددها نحو واحد بحدده اللساني ذو التوجه الكلي في لغته ، كما لا ترمي إلى اختلاف نحو غير محتمل وإنما تعمل من أجل سر الممكن من الأنحاء المعصية تحققها هي اللغات البشرية إلى جميع هذه هي أنماط لغوية

وأول ما قد يتساءل عنه هو محتوى العرضية الكمبية . يقال في الجواب بأنماط محتملة ؛ إنها تنصور اللغة ملكة صاعدة منقومة الماهية من تصايف أربعة

مبادئ : المبدأ الدلالي والمبدأ التداولي ، محمولان على كليتي بحثه : وساد
توصفي للوسائط اللغوية ؛ يسكون محتواه من تقابل شيئين من الوسائط
لسانية . حسبه تتفرع اللغات المشتقة إلى نمطين رئيسيين ؛ لغات توكيمية ،
ولغات تركيبية . وأخيراً المبدأ الصوري ؛ محتواه ينسج من المبادئ ولغو عبد
النمطية المنعزلة عن إحدى الشبكتين من الوسائط اللغوية ، والمنحكمة في
تكوين بنية قولية ، تتفاسمها لغات من نفس النمط . ولزيادة في تدقيق
العلاقة بين المبدأين الأخيرين نقول : إن تعابير الوسائط بسبب في تكوين
فصوص لغوية نمطية تسبب بدورها في توليد أبنية قولية نمطية .

استناداً إلى ما سردنا من المميزات يخرج من النظرية اللسانية النسبية
أعمال لغوية (موضوع الفصل الخامس) حصص إجرائها لبعض من الضوابط
المدكورة . فلا يعد منها ما اكتفى برصد التشابه الكائن بين عناصر قولية
تجمعها القرابة السلالية لانحدارها من فصيلة لغوية معينة . ولا الذي استند إلى
لتشاكل السبوي الناج عن القرابة النمطية . وكذلك الحال بالنسبة إلى النمطية
لسانية بصورها المتعددة ؛ استند بعضها إلى ظاهرة بعينها لتسميط اللغات ،
كتحاد الجربج رتبة مكونات الجملة أساساً ، بموجه نصف كل لغة في نمط
تبعاً لترتيب الذي تؤصله . وتوقف سايبور وياكسون ، تبعاً ، عند طوهر
صرفية وصونية . وثبتت أعمال هؤلاء وغيرهم مثل نمطيات جرثية لم يرق شيء
منها إلى وصعية النظرية التامة المكتملة .

سرعات البحث اللغوي المسروقة وسحوها تلتقي جميعاً عند الاهتمام
بالخصائص الجامعة بين لغات وإعارة لها عن غيرها . وهي من هذه الجهة
تتقاطع مع النظرية اللسانية النسبية في بعض معاصليها . كما نتحد هذه مع
صيريه البحر الوظيفي من حيث الارتفاع إلى مستوى النظرية والارتداد على
مبدأ التداولي الذي أثبتنا ، بدراسة ظواهر معجمية وصرفية وتركيبية في
فصل الخامس أيضاً ، أنه من العوامل الفاعلة للبنية اللغوية ، وأن المدون
كبدالة يصمان كليتي بحثه لا تحلو لغة منهما . لكن بين نظرية البحر

الوظيفي ونظرية اللسانيات السببية فوارق ، من حيث أن الأولي لا يؤسس الوسائط اللغوية ، فلا يتعدد فيها النحو ، وتكون المقارنة بين اللغات في مستوى بنية العبارة بالنسبة إلى كل ظاهرة لغوية . يسما قيام الثانية على الوسائط ينتج لها نحويين ؛ نحو توليفي ، ونحو تركيبية . وهو ما يوسع المقارنة لتشمل الوسائط والقوالب النحوية فأبينة العبارة اللغوية ، وببيها تعابير نسبي من حيث المنهج المتبع في تحصيل المعرفة اللغوية ، إذ تشتركان في شق الاستقراء ، وتستبسط نظرية النحو الوظيفي عن طريق الكليات اللغوية المصنوعة في سلمية تسلسل وفي المقابل يكون الاستقراء ، داخل النظرية اللسانية السببية ، مبسطة مرحل ، يراكمه الاستبساط بقواعده البرهانية ، فشكلا معاً منهجاً موحداً في قارب موضوع الفصل السادس المخصص لمنهج النظرية اللسانية السببية لتحصيل المعرفة اللغوية

تتميز النظرية اللسانية بكون المقارنة بين اللغات انتقلت معها إلى مستويات أعلى من بنية العبارة اللغوية . لأن ما قد يلاحظ في هذه من خصائص المشتركة والخاصة هو نتيجة لتمايز واقع في مستوى المبدأ الوصفي بوسائط ومنه انحدر إلى العنصر اللغوي أو القوالب النحوية موضوع الفصل السابع . وفي هذا الفصل سنجأ إلى تحديد المفهوم من القالب ، هو جديده نموذج فرع لاقتراحه بعض لغوي . كما يبا استقلال القالب محتواه من جهة إسهامه في بناء العبارة ، دون إعمال كيفية ارتباط القوالب بعضها ببعض ، هو حدث اشتغال اللاحق مقيداً بالعمليات التي أحرأها السابق . فالقوالب متوالبة توسي أدوار العنصر في إنتاج العبارة اللغوية .

إن اللغات الشرية واحدة من حيث عدد العنصر ، (لأنه لا تحلوا له من نصع مستخرج إلى نطق وبعث ، ومصحح واقع ومسترفع ، ونشعيف بعرضيه بصريه والاشتقاق ، ويركب منهج تبعاً للوسيط اللغوي إلى فرعين أو ثلاثة

كما في الفصل الثامن) ، ومن حيث انتظام العنصرين وتربطها . لكنها ليست كدست من حيث محتويات قصصها . وهكذا التمسنا غطية لغات في محصة عنصرها

إقران القالب اللساني بالنص اللغوي مكسأ من تجنب الطابع الاصطناعي سمير المفهوم الثقالية في نظرية النحو التوليدي التحويلي ، وقد ترتب عن ذلك ما ذكرناه في موضعه ، كما حملنا هذا المطلق على إحراج القوالب المساعدة في نظرية النحو الوظيفي من الانتماء إلى اللغة موضوع النظرية اللسانية .

نخلص من محتويات الفصول السبعة الماضية إلى ضرورة استثمار ما ورد فيها من المواد المبرهن على ورودها ، لبلورة أطروحة هذا البحث في بنية النحو لغوي موضوع الفصل الثامن والأخير . عامليته مستمدة من أطوار العلاقة بين خاصية اللغوية الملحوظة وبين الشيء الذي يسبب في توليد تلك الخاصية ، وهو بالتقسمة الأولى صريحا . عوامل وسيطة تؤثر أحياء غطية ، وعوامل سلبية كالعلاقات الدلالية والتركيبية والنحاضية التي تعمل تباعاً وظائفاً بحوية وأحوالاً تركيبية وظائفاً تداولية أو أغراضاً تواصلية .

كون النحو نموذجاً يشاكل سق اللغة يلزمه أن يتفرع تفرع اللغات إلى نحوين نمطيين ، بحيث يبنى نحو توليفي بوسائط اللغات التوليفية ، كوسيط لعلامة المخمولة ، ووسيط الجذر ، ووسيط التصريف . وفي المقابل يبنى نحو تركيب بوسائط اللغات التركيبية ، كوسيط الرتبة المحفوظة ، ووسيط الجذع ، ووسيط التصريف . هذا التقابل الثنائي بين شبكتين من الوسائط اللغوية هو المسؤول عن وجود نمطين من اللغات ، وبالتالي عن إقامة نحوين مستقلين لكليهما غير متوازيين بسبب الثنائيتين في قاعدة تشكون من كليات المبدأ الدلالي وكليات المبدأ التداولي .

إذن ، من قاعدة الكليات الدلالية والكليات التداولية يستخرج ، بوسائط لغوية متعاطلة ، نحوان اثنان يتقاسمان نفس القوالب المتعاطلة بنفس الطريقة ،

حين محتويات كل قالب ليست واحدة في كلا الجحوس لو نظراً في القالب
تركيبي مثلاً لوجدناه في النحو التوليبي مفعراً إلى ثلاثة مكونات مكون
أسفي ومكون إعرابي ومكون ترتيبي وهو في النحو التركيبى فرعان لا غير ،
مكون باليبي ومكون ترتيبي . ولا شيء يعبر تعابير محتوى القالب التركيبى
في الجحوس التوليبي والتركيبي سوى التعابير على سبيل التقابل بين رسيه
علامة المحمولة المسؤولة عن تشكيل قالب تركيبى بثلاثة مكونات ، وبين
وسيط الرتبة المحمودة الذي عمل قالباً تركيبياً بتكوين .

والسؤال المتبادر إلى الذهن هو أين يظهر ما وصف من التعابير في محتوى
قالب التركيبى . بمقتضى مبدأ ضرورة المحافظة على السطوية المفيدة للضرورة
نسبية النسبية يكون تعابير الوسائط الدعوية مسؤولة عن اختلاف محتويات
قوالب الجحوية ، واختلاف محتويات القوالب يولد اختلافاً في تكوين
عبارة الدعوية . يعنى هذا أن الجملة لا تكون لها نفس الخصائص السطوية في
كلا السطتين ، لأنها لا تخضع في تكوينها لنفس الإجراءات .

الجملة ، في مستوى المكون التوليبي من القالب التركيبى ، يكون لها في
الجحوس نفس البنية المكونية المتشكلة من المتغيرات المنوعة في :

(± صد (م ، م) ± فص) ، كما يكون لها نفس البنية الوظيفية الناتجة عن تعويض
متغيرات البنية المكونية المذكورة بمقولات معجمية ؛ (كالفعل المتعدي المشتقي
لاسمين م₁ ، م₂) ، تؤلفها علاقات دلالية ؛ (كانسبية د ، والعلية ك) ،
فيستقيم أحد ذلك الاسمين وظيفة التفاعل (فـ) الجحوية ، والآخر وظيفة
المفعول (مفع) . كما يمثل لذلك بالنسبة الوظيفية (± صد (م₁ م₂ مفع) م₂)

للإعراب عن هذه النسبة الوظيفية تضطر الجملة إلى معادله المكون
بيني إلى المكون الذي يلبه في القالب التركيبى ، حيث تنقل النسبة الوظيفية
بني مبه تركيبه مترجمة عنها وهذه الأخيرة تكون من علاقات تركيبية

كإسناد (٢) والإعصال (٣) العاملتين تبعاً خالتي الرفع (عد) والنصب (صر)
التركيبيتين . وهكذا تكون البنية التركيبية
(± صد (س١ ٢ ٣ مع) ٣ (س٢ -)) معبرة عن البنية الوظيفية (± صد (س١ ٣ ٤
مع) لك س٢ مد)

تمام الاعراب عن البنية الوظيفية يكون بحال البنية التركيبية الحاصل
بإسناد علامات حسية معربة عما يكون للمكون الواحد داخل الجملة من
عوارض كوظيفة الفاعل وحالة الرفع ، أو وظيفة المفعول وحالة النصب
عمية إسناد العلامة الحسية المعربة عن العوارض يتولاها ، في النحو التوليبي ،
المكون الإعرابي في هذا المستوى من القالب التركيبي يستلم المرفوع (س١ -)
علامة الصمة (أ) كما يتلقى المنصوب علامة الفتحة (آ) ويمثلان في بنية
إعرابية التالية : ± صد (س١ ٢ ٣ مع) ٣ (س٢ -) من غير أن يكون لأحد مكونات
هذه البنية رتبة معينة بالنسبة إلى الباقي ، وإنما تحصل مرتبة بمعاذرة مكون
الإعراب إلى المكون الترتيبي من قانب التركيب ، حيث تعمل أصول تبدأ
بتداولي الترتيب في تلك المكونات ، فتخرج مرتبة في بنية موقعية يحددها
التداول

أما في النحو التركيبي فإن عملية إسناد العلامة الحسية المعربة عن
عوارض يتولاها المكون الترتيبي في هذا المستوى من القالب التركيبي
يستلم المرفوع (س١ +) رتبة معينة تعرب عن حالته كما يستلم المنصوب (س١ -)
رتبة أخرى لنفس العلة . فيمثلان في بنية موقعية معربة عن الأحوال التركيبية
وتكون العلاقات التركيبية ، في النحو التركيبي ، هي العاملة في تكوين البنية
لموقعية . وكان بأصول المبدأ التداولي تعمل داخل النحو التركيبي بواسطة
قعدة تعمل مركب من موقعه الأصلي إلى موقع آخر ، ويقاعده إدماج مداخل
معجمه معمة لأدبية وظيفة تداولية ، أو أعراض نواصلية تؤديها الرتبة في
معدات التوليفة .

ولا يتعدد محتوى القالب التركيبي بخصائصه الاختلاف من نمط لغوي إلى آخر ، وإنما يمتد المعجم فصلاً والياً ، إذ وجدناه في التوليفات معجماً شفوياً ، وفي التركيبات معجماً مسيماً ، وكذلك حال المشفاهة النص واللغات مؤلف هي النحو التوليقي من اشتقاق شبه اطرادي وصرف جذري ، وهو في سحر التركيب منكون من اشتقاق شبه ارجالي وصرف جذعي ، ولا شك في عظيمة انقالب الصعبي ، وإن تركنا الكشف عنها لأبحاث أخرى ، وكل تعابر في محتوى القالب المعين سيترتب عنه تمايز في النسبة القولية الموارية للنسبة الكلامية الواحدة في المعطين التوليقي والتركيبي

سهي التقديم لمحتوى الفصل الثامن الذي يمثل خلاصة هذا البحث بأن نحويين التوليقي والتركيبي نحو واحد بثوابت : (هي المبدأ الدلالي والمبدأ التوليقي وقوالب نحوية) ، ومتغيرات : (هي الوسائط الدعوية ، ومحتويات لقول ، وأبنية قولية) ، وسينح عن ذلك صريان من الرواسم المكونة للنقطة : (رواسم ثابتة كلية ، ورواسم متغيرة محظية ورواسم شخصية . لأن تقابل الوسائط يتشكل في تقابل محتويات من القوالب المتشخصة في تعابر الأبنية القولية مؤدية بدورها إلى تمايز رواسم من النقطة : (- نعة تجمع بين التحديد النظري والتوصف المراسي) .

كل عمل طموح لا يكتفي بترديد ما قيل أو يزيد عليه بقليل ليس من نصيبي أن بولد مشروعاً واضحاً ، دعم السوات الكثيرة المنعقة في إجاره ، إذ مرر في النفس شيء من مسائله التفصيلة بصفا عليها في موضعها ، إذ سم بكرر من التلياقة أن يحدد المرء محاسن عمله إلا أن الواجب الأكاديمي يلزمه بسرد وجوه الانتفاع به .

للمشروع المقترح استعمال في البحث اللساني الصرف ، إذ بشكل إصدار متميزاً للدراسات اللغوية المقارنة ، من أهم مميزات جمع عظمة اللغات ، وتفسير من مبادئ عامة : ثوابت ومتغيرات ، كل ملا يلاحظ في اللغات :

أنساقاً وأسبغة قوليه ، من أوجه الاختلاف والائتلاف . إذن ، من شأن النصريه نسائيه السببيه المقدمة في هذا العمل أن يظور معرفتنا باللغات الشربة
 حرصاً في صياغة النحو المقترح أن يوفر له أسباب الخوسيه ، إذ روعي في
 إقامة سائيه حصر الاحتمالات وتدفيق العمليات المتواليه داخل الغالب الواحد أو
 برافعة بين العاليين داخل النحويين التوليحي والتركيبي . كون هذا المقترح يوازي
 بين البنيه الكلاميه المشتركة بين اللغات ، وبين البنيه القونيه المتعايره بين لائيه
 نحويه يلزمه أن يتصور الترجمة صوعاً بالنحويين للبنيه الكلاميه في عبرتين
 مترادفتين معنى متباينتين مبنى وبصفاً وحتامه تبسيط النحو الذي أقمه
 سحاة وبسبوه إلى اللغة العربيه .

المسرود من استعمالات المشروع المقترح قد لا يتحقق الانتفاع بها عسى
 نوحه الاكمل بعير تقويه جوانب الصعف الملامه لكل بحث ، وسد ما به من
 ثغرات معيرة عن محدودية انقدرات البشريه مهما بدل الإنسان من جهده
 وتعد من الاحتياط . وإذا جاء فيه ما قد يستحسسه الواحد مما هما التوفيق لا
 من الحق سبحانه ، وبفضل من أسألتنا الأجلاء الذين كان لهم الأثر الصيب في
 النفس وأحصى باندكر الدكتور أحمد الأديسي والدكتور أحمد الشوكر
 والله ولي من أتى حسناً . وكان الفراغ منه في منتصف صفر عام 1419 .

الباب الأول

نظرية النحو الكلي و تطبيقاته على العربية

تقديم .

العبء من عقد هذا الباب التصدي لنظرية النحو الكلي بالتحليل ، حتى يشير لـ مصادر جوانب الصعف فبهما ، فتُحسب عند الإقدام على إقامة بديل عنهما . ولا يحفى ما يحف حول هذا العمل من محاطر الاسياق وراء رغبة دنية ، تُحوّل الباحث إلى مخاطب ليل قد لا يفرق بين عث الأدلة والسمين ولدرء تلك المخاطر عدداً قنوات التحليل والاحتبار ، حتى إذا التفت أدلتها وتوترت لم يعد في الإمكان منهجياً إهمالها .

من وسائل اختيار النظريات تحليلها من الداخل لمثل هذا العمل سعياً إلى وقفة حظة للمعاصرة ، ترصد من خلال مبدأ الاستحسان مواد النظرية ؛ بدءاً من مقدمة الانطلاق ، ومروراً بالمنهجية المتبعة ، فكيمية تصور الموضوع ، ونهاءً إلى الهدف المرسوم . وعند تطبيق هذا النموذج الاستكشافي وجدنا من جديد نظريتين متقابلتين: نظرية لسانية اصطلاحية تطلق من فرضية عتبية ، فيصطرها مبدأ الانسجام إلى تبني منهجية القرئ ، واعتبار اللغة موضوعاً متشكلاً ، وتوسيل دراسة اللغة لإدراك هدف خارج عنها حدّده سوسكي في الكشف عن بنية الدماغ البشري ، وبمواراتها تنهض نظرية سانية واقعة تطلق من فرضية مراسية ، تُفقدنا إلى اتخاذ القرئ منهجاً ، وعند ندوة موضوعاً ثابتاً ، وتوسيل الوقائع المادية للغة لإدراك سغها الشرد فكان الهدف داخلياً .

يُمكن تعميق نقد النظرية بالتركيز على مآله بعينها أو أكثر لتدقيق
 محصلها . وبأني في المقدمة فرصية العمل الطبعية الداهية إلى أن الملكة لغوية
 بنية عصبو ذهني ، لها مورثات ، كما للون البشرة أو العيين مورثات . بهذه
 بفرصية المناسبة للهدف الخارجي المذكور صارت نظرية شومسكي النسبية
 تقاسم الإحيائية الموضوع والهدف ، وتختلف عنها في الوسيلة لا عبر يرم
 عن تداخل الحقل السعي إلى معرفة رأي الإحيائي في تصور اللساني لموضوع
 يدخل في اختصاص الأول . وفي نفس الاتجاه يُمكّن التركيب على انكيفية التي
 يكتشف بها شومسكي كلياته اللسانية ، وعلى طريقة استدلاله على كينته .
 نرى بعده ما إذا كان المستخلص كليا أو عطفيا ، وهل من سبيل آخر لإدراكه
 بجانب ما سبق من الاحتمالات الداخلية للنظريات اللسانية توجد
 محوص أخرى خارجية وهذه يُمكّن تجميعها في صربين أحدهم يصم
 قضية التوافق الحاصل بين توقعات النظرية ووفائات اللغات المثبتة بطرق أخرى
 لتحصيل المعرفة العلمية ، وكذلك مسألة ضبط النظرية اللسانية لنفسها أو
 لموضوعها إذا تعرضت لازمة بسبب تصاعد نسبة القوادح .
 لنحفظي الأزمة المذكورة تصطر نظرية النحو الكلي ، بسبب طابعها
 لاصطلاحي ، إلى الاستعجاء بالبرمترات باعتبارها متغيرات لنفس الكني واحد
 فيسما معينة في اللغات الخاصة . ويتبى هذه البرمترات تكون النظرية قد
 صبطت وقائع موضوعها ، ونجست إدخال التعديل على سقها ، لأن الوقائع في
 اتوجه الاصطلاحي ، لا سفس النظرية ، وفي الأخير تكون قد تخصصت من
 لانهار مع اشتداد الأزمة . وفي مقابل ذلك يتعين على النظرية الواقعية عيشة
 في اللسانيات السببية أن تحرض على صط سقها في أصل وضعها ؛ ودئت
 بدماح ، صم مبادئ أساسها ، لمبدأ وصفي للوسائط اللغوية يسمح لها ، بسؤ
 بالأنحاء السطوية الممكنة . ولا نخرج عندئذ بنية لغوية عن قواعد نحو عطي .

أما الصرب الثاني من الموضوع الخارجية فيحصر نتائج تطبيق مبادئ النحو الكلي بقواعد على اللغة العربية . غاية هذا العار معانيه مدى ورود بوصف لمعوي الذي يقدمه بعض المستعربين المصنفين لنحو شومسكي على العربية ، وأساسه المقارنة بين العربية موصوفة بنحاتها داخل مظهرها التوليقي وبين بوصف المنسوب إليها نتيجة إحضارها مبدأ التعميم لقواعد اللغات التركيبية المتوسعة بجعل نسقها إطاراً لكل اللغات .

ولتكون الصورة كاملة واضحة تجري المقارنة في مختلف المستويات ، من مبدئ لاولية إلى تحليل ظواهر جزئية . وبذلك يكون قد لامسا ما يلي : (1) مدى حضور المبدأ التداولي أو عيابه . وما موقعه في النحو أو منه . (2) الصورة التي يأخذها نص لمعوي كالمعجم مثلاً أهو كلي أو نمطي . وبم يفسر كونه بمرحلي الصفتين (3) تحديد نمط التحليل المجري على ظواهر صرفية وتركيبية عن طريق ربطها بالمعاهيم البسيطة الرائحة إما بين نحاة العربية ومثلهم ممن يصف لغة توليفية وإما بين النحاة الواصفين للغة تركيبية

ويتمحور في المقارنة المذكورة كمنه بأعمال بعض المستعربين الذين وصفوا اللغة العربية بنحو شومسكي .

الفصل الأول

أصول المفاضلة بين النظريات اللسانية⁽¹⁾

“كثرة التأليف في العلوم عاتقة عن التحصيل”

أبي خلدون

يشكل ما تراكم حتى الآن من التأليف في اللغة و حولها القديم والحديث في مختلف اللغات الأكثر انتشاراً في عالمنا العربي عقبة لا تقل حدتها عن صعب الفقر المعرفي في نفس الميدان. إذ كلاهما يشكل عائقاً يحد من وتيرة نمو العلم في الاتجاه السليم، و يعرقل بناء معرفة تمثل حقاً موضوع الدراسة. و سيكون التراكم المعرفي عائقاً يكفيه أن تجتمع فيه مواصفات من قبيل ما يلي :

(1) - ينحصر لفظ اللسانيات هنا للدلالة على كل ما خلقه تأمل الإنسان في اللغة ، بصرف النظر عما يلي من الغيوب - (1) اللغة أو قلعمات موضوع البحث - إذ لا حيرة للمدبر من اللغات لإدخال تأمل في اللغة تحت المصباح أو إخراجها منها - (2) ومن البحث في اللغة و مكانه - لأنها ليس من مقومات النظر و لا منهجه - عند يهتدي باحتاد في اللغة من مقير متابعين ، أو ممكنين ، إلى نتائج واحدة بلسلوب في البحث واحد . (3) المنهجية المتبعة في الدراسة و أصول مقدماتها - (4) يمكن أن تشمل مظهران متنافسان متحدثان موضوعاً و هذا محال لسان بناء و منهجاً - فلا يجوز ، لذلك ، اتحاد منهجية أو بناء نظري معياراً للفصل بين ما تحلله شعريان من الوصف ، المعرفي لجعل أحدهما من اللسانيات و الآخر خارجها - (4) الأهداف المحسنة أو التماسه من البحث في اللغة ، لأن كل دراسة للغة فإن لها هدفاً يحصر في معرفتها أولاً ، مصيافه بنيه ذاتها صياغة تحكّم من تحقيق غايات محسنة ، أو توجيه صياغة بيهتها بما يجعلها ضمن أهدافاً مختلفة محددة مسبقاً .

1- أن يُعتبر، عند بحث الظاهرة اللعوبية ، كلُّ ما حلَّعه الطَّارُ في اللعبة مر أعمال تعبَّر عنها و تصفها . بصرف النظر عن الذَّعة المدروسة و لغة البحث أو عصرهما . فلا يُهمَل من تلك الأعمال ما يكون في مسائل اليد تحت أي عنة أو حجة . لأنه بوسع أي فريق من المسائيين تطبيق مبررات و اختلاف أسباب من أجل إبعاد تصورات غيرهم .

2- أن ينبعث من فحص البعض من تلك التأليف تعارض قوي بين عدد غير قليل من التصورات المختلفة التي كأنها الطَّار حول أي مسألة لعوبية . بد يكفي إثارة أسئلة من قبيل : (ما اللعبة ، و ما موضوع علمها ، و ما غايتها أو ما أقسام الكلام ، و ما تعريفاتها و كيف يكون تراكيبها ما الفاعل ، و هل العلاقة الترتيبية من السمات الداخلة في تشكيل المفهوم من هذه الوظيفة السحوية) ، ليتفق الباحث أجوبة متباينة بسبب متفاوتة من شأنها أن تشوش على مصائب من تلك التصورات و تظلم المسلك المعضي إليه .

3- أن يشأ حول موضوع الدراسة الواحد المتعين بداته أكثر من صريحتين متعايرتين يصل اختلافهما إلى درجة التضاد لأن تعدد النظريات و المبادئ المتنافسة و كثرة الآراء و التصورات المتراحمة ، مع وحدة موضوع البحث ووحدة هدف علمه كاللعبة و المسائيات بالشوالي ، ليمونان إمكان الاهتداء في أقصر وقت و بأقل جهد إلى أنسب النظريتين الواقعتين على طرفي التقيص حتى «منع أن تقوم معهما نظرية ثالثة .

استاداً إلى الاعتبارات الأربع المذكورة لا يُشترط في عمل ذهني : لكي يد حل ما يحلعه حب المسائيات . ، سون أن يتحد قلعه موضوعاً ووصف بيئتها هدفاً . فلا اعتبار لأن يكون موضوع التأمل لعبة بعينها ، أم كل الألعاب ، أو بعضها ، و لا أن يكون ذلك التأمل خاصاً لنتيجة بعينها ، أو أن يكون مطلقاً موزعاً في حقل معرفي دون غيره ، أو أن يكون إيجاب العمل وتمامه في هذا الطرف دون ذلك ، بوجه هذا المطلب دون سواء . و عبه عكس أن تصور المسائيات علماً موضوع دراسة اللعبة و هدفه صوغ المعرفة الحاصلة ببنيتها بحيث يؤدي استعمال تلك البنية إلى تحقيق غاية محتملة

4. أن تعمل الشهرة لنظرية لعوية في حصة معمة و يصطع لها "نعم" العلمي أو التقني على غيرها. بحيث يحدث إليها عدد كبير من المهتمين بالأسئلة العلمية رغبة في تحقيق منفعة خاصة ، ولا يكون التفاهت حولها من مستوى علميتها كما يرفع أصحابها و يدعيه أعوانهم . إذ لو كان مسوفاً يعني كذلك لما عاب عن كبار النظار الذين يواصلون البحث في إطار نظرية سابقة أو يستنون نظرية أخرى جديدة بجانب « النظرية المسيدة » .

لا شك في أن اجتماع المواصفات المذكورة في تأليف أي حقل لبشكر جوبه نسبية وهي سلبية لا يجوز إهمالها ، بل يعني الحد من اتساعها لتقليصها إلى درجة تكون عندها غير مؤثرة . لكن كيف يمكن أن تتحقق العادة فلا يعرف التراكب المعرفي داخل حقل معين وتيرة نمو العلم ولا يحيد به عن الاتجاه السليم

يلجأ النظار، إبان وضعهم للعديد من الفريات و السمادح ، إلى أعمال غيرهم من سبق للبحث فيها عن « الدعم » ، و « التبرر » ولا يتحلف أصل بقدر معرفة هذا أبداً . يدعم الناطر أساس بقاءه النظري عما يجده في أعمال غيره نوزدة من « مبادئ العلم الفلسفية » التي تشكل تصوره للموضوع و تحدد وجهة نظره إليه . و بما يجده فيها من أفكار مناسبة يستعين بها على تحديد أهداف من دراسة ذلك الموضوع ، و على صوغ نموذج يمكنه من فهم موضوع «دراسة و التعبير عنه بما يوافق الهدف المرسوم . كما يبرر إقدامه على إقامة نظرية جديدة بما يعي له من الخلل في أعمال غيره المخالفة ، فيرصد في مستوى معرفية الأولية المؤسسة للنظرية المخالفة ، أو في مستوى المنهجية المسبقة في دراسة موضوعها ، أو في مستوى الهدف المراد تحقيقه

و إذا كان نقد المعرفة أصلاً ضرورياً لبقاء نظرية جديدة داخل حقل معين معني فإنه لا يعيد كثيراً من أجل تعطيل الأثر السلبى الذي يتركه التراجع معرفي لأنه لا يثنى استخدام ذلك الأصل في كل الأعمال التي يحلف

نأمل الإحسان في اللغة؛ لعدم إمكان الإحاطة بها ، و لأنه ليس كل عمل حور
 سعه يسعى إلى إتمامه بآء جديد . لذلك نشأت حاجة منحه إلى منهج المعايير
 من شأنه أن يتمثل مختلف الأعمال اللغوية الممكنة . و يستبين أصول بعضه
 لسي تعدد وجهة نظر أصحابها إلى اللغة بالقياس إلى أصول بعضه الآخر
 ويعلي الهدف المتوخى في كل منها، و منهجيتها المناسبة لمطلقاتها وأهدافها
 و يكفينا في الفصل الأول من هذا الباب أن نشرع هذا البحث ، و أن
 نمهد له بإجماله عن طريق حصر عناصره ، و بيان كيفية تعالقيها منسكة نموذجاً
 يكشف عن الممكن من النظريات اللسانية ، و عن ضرورة احضار عدد من
 نظريتين اثنتين واقعتين على طرفي النقيض . بهما يستنصىء النظر في اللغة
 فتوجهاتهما في اتجاهين متوازيين . و إليهما يمكن إرجاع كل نشاط ذهني ،
 موضوع اللغة ، موضوع في نظرية أو نموذج ، أو كان تحليلاً جزئياً ظاهرة لغوية
 معروفة ، أو جاء في صورة رأي أو فكرة .

بعد إقامة منهج المعايير يمكن المرور في فصل ثان إلى اختبار بناءه و قياس
 فعاليته من خلال دراسة نقدية للسانيات الكلية كما تشكل في نظرية النحو
 ثنائي التحويلي . و ذلك بفحصها من حيث المبادئ المؤسسة ، و المنهجية
 منبعه ، و الهدف المقصود ، و التصور المنبني للغة موضوع الدراسة . حتى إذ
 كشفت طبيعة هذا النحو و تعميت أهدافه صرنا إلى فصل ثالث نحتر فيه
 مراسيا النتائج التي انتهى إليها الفصل السابق ، و سيكون من خلال مسح
 رئيسين ؛ أولهما يهتم بشيخ شومسكي ، و هو يستبطن المبادئ الكلية أو يصنع
 مبرمترات و يصوغ الفواعل السحوية التي يصف بها ظواهر لغوية من الأجدس
 و غيرها من اللغات .

و يتوجه ثانيهما إلى معايمة الأثر الذي يحلعه تطبيق نموذج شومسكي
 على اللغة العربية أو على محادثها

والذي يسعى الاحتفاظ به الآن هو أن السراكم المعرفي في حقل اللغة حسب حب التفكير في مختلف الأنظار للمحصر والاحتياز. وهو، يدعو إلى بناء منهج للمعاصرة. يتحدد كيفيات البحث في اللغة موضوعاً وبحل من نقدها هدفاً. حتى إذا التأملت عناصره في بناء واتسقت احتيرت قدرته على تمييز ما قد يصدق من النظريات اللسانية و ينجح.

1. تحليل النظرية اللسانية.

يتميز هذا الباب، كما سبقت الإشارة في مقدمته، بالترك المؤقت للنظر في لغة أو تأجيله من أجل الانكباب على دراسة الطرائق التي يتبعها لسانيون وهم يبحثون في اللغة. ويستقل فصله الأول هذا بالبحث في تلك اللغة التي تمكّن انجهر بها من اتحاد طرائق النظر في اللغة موضوع شامل والدراسة. وعندئذ يكون الناظر قد تحول من لساني تحلي مؤقتاً عن دراسة اللغة إلى «علمي»⁽²⁾، إذ صار يطرح أسئلة موجهة إلى الطريقة التي تتبعها وهو يجيب عن أسئلته اللغوية. وعلى هذا فإن الباحث في اللغة قد تجده مرة لسانياً صرفاً، وهو يحلل اللغة و يصوغ معرفته ببنيتها في عبارات مبينة بناءها. وتجده مرة أخرى علمياً لسانياً، وهو يحلل المفاهيم المؤسسة لنظرية لسانية بأسئلة تنتمي إلى العلومية اللسانية⁽³⁾.

وإذا وجب أن يتقيد البحث في اللغة بمنهجية يضعها اللساني وفق مصنفات محددة وأهداف مرسومة سلفاً، يشكل كل ذلك طريقته في مدحه للغة، فإن اتحاد طرائق اللسانيين موضوعاً للدراسة بحيث أن يتقيد هو

(2) معنوية. المقام العربي للكلمة الأجنبية Epistemologie. لغة حدد الراسم معني من معنوية العلم. ي
علم لأعلى الذي يحضر بالنظر في المنهج المنهج في علم يعني بحصول المعرفة العلمية

(3) في كرام. بوعوج بين العلم و فلسفه. إذ الباحث الواحد قد يطرح نوعين من الأسئلة بتحددتها بوجه
صريح معني إلى المعنى. يسمي أسئلة النوع الثاني إلى فلسفه العلم أو العلومية. انظر كرام، الأ
مفسرته لمعيراء، من 183 R Carnap. Les fondements philosophique de la physique

لأحر بضوابط ، إذا تعالقت شكّلت نموذجاً استكشافياً لأنه يسمح من كشف أنه لا عن الممكن من الأوصاف اللسانية التي تحلقها البحث في اللغة ، من تحديد الصنف الذي ينتمي إليه العمل اللساني موضوع النظر ، و من يمكن من وضع اليد على الأسباب المعتمدة لقيام أوصاف مخصوصة من الأعمال اللسانية ، و من الكشف عن التعاليات انكاسية وراء تفريع أي صنف من اللسانيات إلى مذاهب و تيارات تؤول إلى صنف واحد ، و ثالثاً يمكن من تصور واضح لبنية النظرية اللسانية ، و من تحديد درجة انسجام عناصرها . و ربما يُعترض فيه أن يكشف عن جوانب القوة في صنف من اللسانيات يدعم بها أصدق نظرية لسانية تنتمي إليه ، و عن جوانب الضعف في غيره من أوصاف اللسانيات نجد حصصها كل النظريات اللسانية المضبوطة إليه .

فلنظهر أن كل باحث ، في حقل معرفي خاص ، ي طرح النوعين السابقين من الأسئلة (1) أسئلة حول الموضوع المحو ، مثلاً اللغة بالنسبة إلى دارسها . (2) أسئلة تتعلق بتحليل المفاهيم المؤسسة و المبهجة المتبعة و الأهداف المرسومة للعلم ، (اللسانيات) ، الذي يتولى دراسة ذلك الموضوع ؛ (أي اللغة بالنسبة إلى مثالي) كما تبين أن هذا الفصل يشمله النوع الثاني من الأسئلة . قد ظهرت الحاجة إلى نموذج استكشافي ينتمي إلى العلومية اللسانية بعد أن تراكم في حقل اللغة من المعارف ما صار يُشكّل عائقاً معرفياً .

1.1. أوصاف اللسانيات باعتبار موضوعها .

كل من اشتمل بتصنيف العلوم من القدماء أو المحدثين⁽⁴⁾ إلا و اعتمد على علاقه القائمة بين العلم و الواقع ، أو وجهة النظر المتبناة أو المبهجة المتبعة ،

(4) بصرى ، القدماء ، الفارابي ، إحصاء العلوم ص 53 - 55 و ابن سينا ، مبرهات ، ص 100 - 130 ، و كتاب العلوم مقدمه مبرهات إلى العربية ص 53 - 61 . Avicenne Le Livre de Sciences . و قد هي مقدمه العلاء ، ص 31 ، 32 ، و المعروف شعبه مقدمه الجزء ص 4 ، 5 . و من بحث يظن و مبني التعديله ص 62 - 73 R. Blanché, L'epistémologie

بهما الآن من تلك الاعتبارات العلاقة المذكورة . فإذا انقسمت العلوم ، باعتبار الارتباط بالواقع أو عدمه ، إلى علوم نظرية لا ترتبط بالواقع يمثلها تصور ، باعتبار البحث في المرتبط بالواقع يكون مجموع العلوم العلمية ، منها الفيزياء والحياتية ، واللسانية . و تنقسم علوم المجموعة الأخيرة بسبب اختلاف موضوعاتها ، وهكذا تستغل الفيزياء موضوع خاص بهذا العلم ؛ إذ يتناول بالدراسة ما للمادة من خصائص عامة و يشي القوانين المتحركة في ظواهر الطبيعية . كما تستغل الإحياتية بدراسة ظواهر الحياة و قوانينها العامة . وتتجه اللسانية موضوعاً للدراسة النسق الرمزي عتق في لغات يتواصل بها الإنسان

وكما تعدد العلوم تبعاً لاختلاف موضوعات الدراسة فإن العلم الواحد ، كالتسبيات مثلاً ، يمكن أن يتعدد بسبب ما قد يحصل من تنوع في موضوعه . فلهذا هو اللغة ؛ أي النسق الرمزي المستعمل بين الناس للتواصل . و على تعدد العلم الواحد يقع التركيز حالياً . إذ يعنى تحديد أقسام اللسانية المحتملة بالحصول على إمكان لتصنيف كل الأعمال اللسانية التي خضعها تأمل الإنسان في لغة

حصر ابن سينا¹⁵ اختلاف العلوم المتعققة في موضوع واحد¹⁶ في إمكان وقوعه على أحد الوجوه الثلاثة الآتية ؛ وإما أن يكون أحد الموضوعين أعم و الآخر أضيق ، وإما أن يكون لكل واحد من الموضوعين علمين شيء خاص و شيء مشترك مع الآخر ، . . . وإما أن يكون ذات الموضوع هيناً واحداً ، لكن أحدهما اعتبار من محققين ، فصار باعتبار موضوعاً لهذا ، و باعتبار موضوعاً

في اللغة¹⁶

يصدق الاحتمال الثالث في ميدان اللغة ، بأن مقابل بين التداول ، بوصفه علماً لسانياً ، يسجد اللغة موضوعاً للدراسة لكن من جهة القواعد الصلبة لاستعمال عباراتها في أسبقية مناسبه . و بين النحو الذي يجعل أيضاً من اللغة موضوعاً ، لكن من جهة القواعد القاضية بسلامة بنية العبارة أو فسادها بصرف النظر عن الأسبقية المناسبة لاستعمالها . بصحة المثال المقدم لهذا الاحتمال لا يحور لكل من التداول و النحو أن يرغم لنفسه الأهلية و التفرّد بدراسة اللغة ، و أن أيّاً منهما لا يكفي بمفرده و إلا بقيت جهة من اللغة غير موصوفة وتكون كعباية الوصف المطلوبة في كل علم ضرورة تدعو إلى إنشاء « نحو تداولي » لا يهمل جهة من اللغة تحت أي مبرر .

و بتعديل لا يؤثر في الاحتمال الثاني ، كان يحتضن أحد العلمين بشيء و ليس كلاهما كما اشترط ابن سينا ، يمكن أن تمثل لهذا الاحتمال أيضاً من ميدان اللغة ، إذ يتبين من المقارنة بين الحويين التوليدي التحوييني و الوظيفي (7) كونهما يشتركان في وصف النسق المنجز من قواعد اللغة ، و يحتضن النحو الوظيفي بوصف قواعد التداول المتحركة في ظواهر لغوية غير تركيبية . لكن الاختلاف بين الحويين المذكورين مؤقت ، لأن الأمر يتعلق بتوسيع النحو من غير أن يصطدم بمشكل انصياعة الصورية ، إذ سوناتي مبهحياً أن يمثل النحو التوليدي التحوييلي لمعطيات التداول ، كما فعل أولاً بظواهر التركيب ثم الدلالة ، لوجب أن يروى العارق بين الحويين .

بما يترتب عن الاحتمالين المذكورين : أولاً من عدم كفاية العلمين المشتركين في موضوع واحد المستقل كل منهما بجهة مه ، و ثانياً من أحصل أحد العلمين الأحده بجهة من موضوع الدراسة إلى حين حل مشكل الصبغة

(7) انظر الدكتور احمد النواكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 74 - 78

نصورية لمعطياته ، يمكن الجمع بينهما في خاصية عدم ورودهما من أجل
صنف اللسانيات . لكنهما واردان لتحديد المذاهب اللسانية التي يمكن أن
يتفرع إليها الصنف الواحد من هذا العلم . أما الاحتمال الأول المصوح في أحوال
من قبيل ١٤ أن يكون أحد الموضوعين أعم و الآخر أضيق ،...، فيكون
عندئذ محتلمي الموضوعين بالعموم والخصوص ، ، بأن يكون أحد العلمين
ينظر في الموضوع على الإطلاق و الآخر في الموضوع من جهة ما ،^(٨) ، وفيه
يشكل التعبير الأورد لتقسيم أولي للسانيات و تكوّن أصناف لها ثابته ، و إن
تعبير في مرتبة لاحقة المعيار ، كالمهجية المتبعة في البحث أو الهدف المرسوم له ،
أو وجهة النظر إلى الموضوع . و في ما يلي ينصح وروده

فإذا ثبت أن الإنسان قد كان في العالم إلى الآن قد تكلم أكثر من لغة
وحدة ، واكتسبها ، مما تكلم في الماضي العابر أو المستمر ويتكلم الآن أو
ستقبل ، بثلاث لغات كما لعربية و الإنجليزية و اللاتينية ، فإن أي عمل لساني
لا يخرج عن أحد الامكانيات التالية إما أن يتوجه بالبحث إلى المشترك بين كل
هذه اللغات ، بعض النظر عن المميزات الفارقة التي تخص أياً منها . مثل هذه
الاعمال تشكل إحد العلم الذي ينظر في الموضوع على الإطلاق ، أو صمماً من
اللسانيات يهتم وصف المشترك بين اللغات ، وإما أن يهتم بدراسة إحدى تلك
لغات ، إذ يعنيه وصف القواعد النحوية الضابطة لبنيتها بصرف النظر عما إذا
كان الموضوع يعم بعضه غيرها من اللغات . أعمال من هذا القبيل يجب أن
تكون صمماً آخر من اللسانيات ، يقابل السابق لأنكباية على اللغة المعينة
كالعربية مثلاً . وإما أن يعمي بما هو مشترك بين لغتين من الثلاثة في مثالا
به ككبر ، واضعاً ما يخص اللغتين معاً ولا يوجد في الثالثة و ما كان كحدث
يجب أن تكون صمماً من اللسانيات معياراً و بما أنه لا إمكان آخر يمكن
نقول : كل الأعمال اللسانية التي حللها تأمل الإنسان في اللغة ، أو يمكن أن

حللها استقبالا، لا يخرج استناداً إلى موضوعها الموضع أو المصنف عن حد
إمكانات التالية

(1) أعمال لسانية جامعتها أنها تتحد من النسق الرمزي الهياكل
موضوعاً، وتظهر إليه على الإطلاق من تحقيقاته في أي من اللغات البشرية،
وتهتم باقتصاص حصائص ذلك النسق المشتركة بين اللغات جميعها، وبذلك
تشكل مثل هذه الأعمال صنفاً واحداً يحصيه باسم «اللسانيات الكلية»
ويمكن أن يمثل له بحرف «بور رويال» و «التوليدي التحويلي»

(2) أعمال لسانية يضيّق موضوعها إلى اللغة الواحدة المعينة، تقوم في
مقابل السابقة وتكون «اللسانيات الخاصة» وكل عمل لساني من هذا القبيل
فيه يعينه بالدرجة الأولى حصائص لغة بعينها يتولى دراستها، بعض سهر
كما إذا وجدت لغة أخرى تنسجمها تلك الخصائص أم لم توجد، مما يصوي
تحت هذا الصنف نحو سيبويه

(3) أعمال لسانية تقوم بين الصنفين من اللسانيات المتقابلين، بكمية
وخاصة، وتشكل قسماً مستقلاً يحصيه باسم «اللسانيات النسبية» لأنها
تتحد من بعض اللغات البشرية موضوعاً لاقتصاص ما هو مشترك بينها، ويحتمل
ألا يوجد في غيرها، ويدخل تحت هذا الصنف كل عمل لساني يهتم بوصف
الخصائص اللغوية المشتركة بين مجموعة محصورة من اللغات، منها ما هتم
بشفرة السلاية بوصفها علاقة تقوم بين لغات تنحدر من «لغة أصلية»،
وكذلك ما أهتم بالقراءة المعطية، وهي علاقة تقوم بين لغات، وبين
تنحدر من أصل واحد، نكبتها تسمى إلى حفظ لهوي معنى، ويكون التشكيل
البيوي أساس التجميع.

بناء على ما تقدم لا نحمل وجود قسم رابع إلى جانب اللسانيات
لكمة و الخاصة و النسبية، لأن أي عمل لساني يجب أن يصنف إما كـ
يسعري جميع اللغات البشرية، وإما خاصاً بإحدى اللغات، وإما عاماً يشمل
أكثر من لغة واحدة و دون كل اللغات.

1.2. مناهج الأضاف اللسانية .

من المتوقع أن تتأكد أضاف اللسانيات المسروقة باعتبار المهجينة الموافقة لكل صنف بحيث يشترك في مهجينة مناسبة كل الأعمال اللسانية الموحدة من جهة موضوع الدراسة . وإذا أخذنا بالتقسيم المشهور للمعلوم إلى استنباطية و استقرائية وجب أن يشترك صنفان من اللسانيات في استعمال مهجينة واحدة . وما أن اللسانيات النسبية تشارك اللسانيات الخاصة في خاصية بعضية ، إذ العارق بينهما عددي لا غير و هو الوحدة أو الكثرة المضمرة ، يتوقع أن يستعمل الصنفان نفس المهجينة في تناول موضوعيهما . وبدنك لا يفتك عمل لساني من اتباع إحدى المهجيتين حسب القسم من اللسانيات الذي ينتمي إليه .

و إذا تعين أن يتناول ، بشيء من التفصيل في الآتي من الفصول ، مهجينة التي يستعملها صنف لساني فإننا في هذه المرحلة نكتفي بالكشف عن تناسب بين المهجينة و الصنف المعينين . يفهم من التناسب المذكور أن هناك ضرورة مطلقة تحير صنفاً لسانياً على استخدام مهجينة مخصوصة و هو يتناول بالدراسة الموضوع الذي ارتضاه لنفسه ، و ليس له أن يختار بين أن يكون عالماً استقرائياً أو عالماً استنباطياً . ولكي يدقق العبارة ، مساهمة لساني معوم المعاصرة إلى نموذج الرياضيات الكامل ، يمكن القول ليس لأي صنف من نسببات أن يختار بين مهجيني العرض و الاستنباط : (العرُيب) ، و بين « الاستفراء و الاستنباط » ، (القرب) ، لأن موضوعه يحبره على استهاج إحدى الطريقتين .

و لتوضيح تلك الضرورة المطلقة العاصية بأن يستعمل صنف لساني مهجينة من الإنسي يمكن القول :

(1) بما أن موضوع اللسانيات الكلية الخصائص اللغوية المشتركة بين جميع شعاب البشرية ، وبما أنه لا سبيل إلى اقتصاص خاصية كلية عن طريق

الاستقراء ، لامتناع قسم التام منه و لأن الناقص يقضي إلى النعمسم بحمل الخاص بلغات على كل اللغات ، تعين اللجوء إلى افتراض الكلي و لم يعد بذلك لللسانيات الكلية بدء من افتراض قضيه أو أكثر تسلم بصحتها ، و لا نهته بمدى مطابقة محتواها لواقع كل اللغات ، و تتجدها مطلقاً و بتطبيق قواعد الاستنباط المحددة سلفاً يُشتق من تلك الفرصيات كل ما يلزم عنها من نتائج ضرورية منطقياً . و هكذا يبدو هذا الصنف من اللسانيات مجبراً على تباع منهجية القرب بحيث يكون مجبراً على بناء سبق صوري يتشكك من فرصيات أولية لا تُبرهن ، و من مجموعة محصورة من العمليات المنضبطة بعلاقات محددة تُشتق بواسطتها من فرصيات السبق مُبرهات أو قصايا صادقة هي كل اللغات .

(2) تأتلف اللسانيات الخاصة واللسانيات السببية في إمكان اتحاذهم لقرب منهجية لمعالجة موضوعيهما إذ يمكن أن يتم اقتناص الخاصية (خ) لخاصة بلغة معينة أو المشتركة بين عدد محصور من اللغات عن طريق الاستقراء (أو التجربة المباشرة أو السماع) . و عن طريق « الاستدلال » يمكن تعميق الخاصية (خ) بتوافر شروط معينة ، أو إناطة (خ) بالعملة (ع) لقيام علاقة السببية بينهما . و عن طريق الاستنباط ، (أو القياس) يمكن الانتقال إلى عدد آخر من اللغات الممكنة ، (أو إلى عدد غير محصور من الوقائع الممكنة) ، بحيث يتأني حمل الخاصية (ح) عليها إن شاركت لغة الانطلاق في لغة (ع) . و بلغة أخرى ، كما سيبين في مباحث لاحقة يجب أن تشترك في الخاصية (خ) كل اللغات التي تشترك في اتحاذ الوسيط اللغوي (و) . إلى ذلك الحين ينبغي الآن الاحتفاظ بما لهدين الصنفين من قابلية لإجراء الاستقراء على موضوعيهما ، و من اتعاقبهما من كل ضرورة تجبرهما على اللجوء إلى الافتراض .

صحيح من تفهده أن اللسانيات باعتبار موضوع الدراسة تلاقه أخصاف :
 كنهه و خاصه و نسبه . فلا يتوقع وجود قسم آخر يكون موضوع دراسته شيئاً
 آخر غير الخصائص اللغوية التي تنقاسمها جميع اللغات البشرية ، أو الخاصة
 بلغة بعينها ، أو العامة لعدد محصور من اللغات . أما باعتبار المنهجية الموافقة
 لموضوع الدراسة فهي صفات . إذ لا يتوقع وجود صف ثالث لا يستعمل
 وحدة من المجهجين : العرب و القرب و هكذا تظهر إمكانية دمج
 سميات الخاصة ضمن اللسانيات النسبية لقيام علاقة الاحتواء أو الانتماء
 بينهما . و في المبحث الموالي يتأكد هذا الدمج و ينحصر التقابل بين الكمي
 و النسبي من اللسانيات .

3.1. طبيعة المقدمة في اللسانيات الكلية و اللسانيات النسبية .

كل عمل لساني ينتمي إلى صف من اللسانيات تلمه « مبادئ أولية »
 منها ينطلق و بها يستضيء ليصمم نفسه الاتساق في الأفكار و وحدة في
 وجهة نظر . فلا يحتلظ عدائد بعمره مما ينتمي إلى غير صفه . تلك « المبادئ
 الأولية » المتشكلة في صورة قضية يجب أن تنبع من حيث « طبيعتها » و
 يجعلها ملائمة لصف من اللسانيات موضوعاً و منهجية .

بذ ، كل قضية أتحدث مبدأ أو مقدمة منها الانطلاق يجب أن تنبع ،
 عشر العلاقة القائمة بين محتواها و بين موضوع اللسانيات ، إلى (1) « قضية
 عنصرية » : و هي قضية تختص بسمات منها أن محتواها وصفي لا يرتبط
 برفع حكمي كان لهوياً أو غير نفوي . و أنها لا تقبل الإثبات ، فتسند إليها
 صفة « صادق » مع التسليم الاعتباطي بهذه القيمة . و أنها لا تخضع للمحصر
 مرسي و التالي لا يعمل المنقص ، و كذلك شأن ما يؤسس عنها (2) « قضية
 مرسي » : تعاليل سمانها العرصة السابقة . لأنها قضية واقعه محنره
 حكمي ٦ يتم اختلاصه مراسياً بتجربته من جريبات بشرك في حاصة جامعة

و لا ريباط محتواها بالواقع تفصل العنصر المراسي و تحتل النص، و يؤدي عدد
تأكيدا مراسيا إلى طرحها مع النظرية المؤسسة عليها

ينشأ من السمات المشكّلة لطبيعته العرضية الاعتباطية أن هذه لأحيده
نسب لمهجية « العرض و الاستنباط » أو القرب الموافقة للسانيات الكمية التي
موضوعها الخصائص اللغوية المشتركة بين جميع اللغات أو المتكررة في كل
منها. كما تدل السمات الداخلة في تشكيل طبيعة العرضية الواقعية على
مناسبة هذه العرضية لمهجية « الاستقرار و الاستنباط » أو القرب الموافقة
لسانيات النسبية، بما فيها الخاصة، التي موضوعها الخصائص اللغوية التي
تعم عدداً محصوراً من اللغات أو تحصر لغة بعينها.

يستخلص مما تقدم أن اللسانيات الكلية و اللسانيات النسبية تتفقد في
الرجوع إلى « قواعد الاشتقاق »، و هي علاقات مطلقة، من أجل استنباط من
المبادئ الأولية خصائص لغوية صادقة في كل اللغات أو في بعضها تبعاً لما
كان المنطلق قضية كلية أو عامة، و تختلفان في كيفية إنشاء الأوليات أم
اللسانيات الكلية وشديدة الحرص على خلع الأدلة، بأن تجرد الاعتباط مؤبقة
بقضايا تتجدها مقدمات أولية من كل دلالة تربطها بالواقع و هي بدت
تكون من وضع العقل البشري وإبداعه، كما تكون المحددة للموضوع لدى
بمعالم العلم المعين. في حين تلجأ اللسانيات النسبية إلى « التحرة » خلال
مرحلة الاستقرار لإنشاء مقدماتها الأولية.

لحرصنا الشديد على اتساق عناصر خطة المعالجة و تعاليمها يمكن أن
تساءل الآن عن علاقة العرضيتين المذكورتين في هذا البحث بوجهات نظر
المتكئة إلى اللغة التي تشكل موضوع البحث اللاحق و نبدأ لما سينتهي به
بحث المسألة يتعين كشف ترتبط اللسانيات، بوصفها نظرية كلية أو نسبية
موضوعها. و اعتباراً لهذا العنصر المتمثل في وجهه النظر يتوقع أيضاً ألا يحفل
عمل لساني خارج عما ذكر من أوصاف اللسانيات.

4.1. تعلق وجهة النظر بمقدمة الانطلاق

كل عمل لساني يلزمه أن ينظر إلى اللغة من زاوية معينة ، تمثل نقطة استكشاف لها . لأنه منها وبها لا غير يمكن للغة أن تتحد طبيعة و يظهر في صورة ملائمة . و ما تلك الزاوية سوى مقدمة الانطلاق أو الفرضية الأولى مؤسسة لصف من اللسانيات . لأنه من الفرضية التي تؤسس علماً ما يتحدد موضوعه الذي يتولى معالجته . لتحريز العبارة بالمثال فإن المصنفات هي التي تحدد قبل كل شيء الموضوعات التي تتناولها الهندسة⁽⁹⁾ . يلزم عن هذا وجود علاقة توافق بين الفرضية الاعتباطية وبين وجهة النظر التي تنبأها لسانيات الكلية . وإذا كانت وجهات النظر تبدو لأول وهلة منتشرة لكن يحصرها في قسمين أوليين محكمين مع احتمال أن يتشعب كلاهما ثانية إلى وجهات نظر فرعية تقبل بدورها أن تتفرع من جديد ، وكذلك يستمر بحيث لا تحرج وجهة نظر ، مهما بلغت درجتها في التفرع ، عن أحد القسمين لأوسين المواليين (1) اللغة موضوع متشكل ، بطبع في بنية موضوعها النظرية التي يصنعها اللساني . لأنه ليس للغة وجود حقيقي ، وإنما هي من اختراع بحث أو بناء تنشئه نظريته . وعليه ، يجب على اللغة أن تتشكل كما تتصورها النظرية لتحمل خلقتها بصمات التأمل فيها وفق هذا الاتجاه ، مع اختلاف في العبارة قبل : « مبدئياً ، ليس هناك ما يجمع من تصور اللغة موضوعاً رباعياً ، أو اجتماعياً ، أو نفسياً ، . ، وزعم الوظيفيين أن اللغة قبل كل شيء أداة للتواصل لا يستند إلى ميرر⁽¹⁰⁾ . يختلف هذا التعدد في تصورات لغة ، بوصفها موضوعاً للسانيات ، تأتي وجهة النظر المقيالة : (2) اللغة موضوع ثابت ، به وجود حقيقي كغيره من الموجودات المسمية إلى العالم الخارجي ،

(9) بيمبار الهندسة والتجربة ، ص 5 . A. Einstein la géométrie et l'expérience

(10) ألفاسي القميري ، اللسانيات واللغة العربية ، الكتاب الأول ، ص 41 . انظر أيضاً سوردي معاصرات في علم

اللغة ص 100 F. de saussure , cours de linguistique générale

يستعمل بدانتها عن اللساني، فامتنع أن يخلق بنظريته شيئاً فيها بل ينحى النظرية اللسانية دريعة إلى اللغة، كوسيلة لربطها إليها؛ لأن «النظريات عذرة من شيكات الاصطاد ما يسميه «العالم» لجعله معقولاً، ولتفسيره وانشحكه فيه»⁽¹¹⁾. حتى إذا علم بيسها على ماهي به غير عما يواربها من نصيب ويطانها

بترتب عن ذينكم المنظرين إلى اللغة أن تقوم بينها وبين النظرية لسانية علاقة أحادية التأثير لكن في اتجاهين متعاكسين. فإذا نظريتي لغة، بوصفها موضوعاً متشكلاً، كان التأثير من النظرية في اتجاه اللغة، فتكون هذه قابلة غير فاعلة، فلا تبطل النظرية ولا تصوبها، لأنها كبر تصورته متعلق بوجهة نظر اللساني (سبته متفومة بنظريته و لأن النظرية، من جهة أخرى، بإقامتها لمقدماتها بطريقة تجمع بين الاعتباطية والورود تكون قد حددت بكامل الحرية موضوعها⁽¹²⁾.

في إطار مثالية كانت و فلسفة الاصطلاحيين، كما قدمها بوبر، تنصح علاقة القائمة بين النظرية و موضوعها أكثر، و تتحدد بدقة قيعة تأثيرها فيه فقد نقل عهما ما يعيد قوله «إن عقلاً هو الذي يقرر قوانينه على الطبيعة»، و أن «قوانين الطبيعة» متاح إبداعاً الحرة، و أن علم الطبيعة النظري بناء مطلق لا صورة عن الطبيعة، إذ لا يتحدد هذا البناء بحصائص العالم، و إنما بخلاف ذلك، البناء هو الذي يحدد حصائص عالم اصطلي

(11) كارل بوبر منطق المعرفة العلمية: ص 58. Karl R. Popper. La logique de la découverte scientifique.

(12) عندما تنشر النظرية لسانية مقدماتها لا تلجأ إلى اقتراحها عراب من الموضوع بل يبدئ برأسه، و هو وجهها الاصطلي. لكن هذه المقدمات لا تعمل في التعريف إلى درجة المصروف، «autonomie» لسان اللساني دسمائها إلى ميدان اللغة نو. عيرد: «هو وجهها الورود» نظريتين لسانيتين مقدمات لسانية ص 23. HJELMSLEV, Prolegomenes à une théorie du langage. لسان المعرفة كمنهج يتربك إلى جهاد في نصية واحدة بنظر إلى جيد، البرهان، ص 125. و ما بعدها، وهو يتحدث عن إقامة تعريفها على مبادئ المعوم

عدم من المفاهيم المحددة صمياً بواسطة القوايين الطبيعية التي احضرتها ، و لا يحدث العلم إلا عن عالم من هذا القبيل « و يصيف قائلاً ، « و تبعاً لوجهة نظر الاصطلاحيين فإن قوايين الطبيعة لا تنفص بالملاحظة . لأن من وراء الشمس هذه القوايين نفسها أن تحدد ما الملاحظ » (13) .

بجلاء ما تقدم ، فإن اعتبار اللغة موضوعاً ثابتاً ، أي يتمتع باستقلال بيته بدائية عن اللساني و ما يضعه من النظريات ، ليعكس اتجاه التأثير ، ليصدق من اللغة صوب النظرية اللسانية . فتصبح هذه قابلة و اللغة ماعلة ؛ تحدد العناصر المكونة للنظرية ، و العلاقات القائمة بينها لإقامة بنائها ، ونصوب فيها ما ينتج قضايا غير مطابقة ، و تُبطل ما كان حظوه أكثر من صوابه .

للتقابل المتكرر بين ما ذكر من موضوعي اللسانيات (الكلي أو النسبي) ومهجيتهما (القرب أو القرب) و طبيعة الفرضيتين (الاعتبارية أو الواقعية) وأخيراً وجهتي النظر ، ولوقوع المقابلين على طرفي القيفز ، فإن اعتبار اللغة موضوعاً متشكلاً و جهة نظر توافق اللسانيات الكلية بوصفها نظرية أساسها فرضية اعتبارية منها تشتق بقواعد الاستنباط خصائص كلية تشترك فيها جميع اللغات البشرية . يشهد للتوافق المذكور عبارة من أعمال اللسانيات لكثيرة نقول « توجد مبادئ و تصورات مسووجة في الدهن ، إذ منتزعة من أنفسنا لسقطها على الموضوعات ، بحيث تشكل إلهاماً من الطبيعة مباشرة و إدراكاً للضرورة الطبيعية . و بالرغم من كون هذه التصورات المشتركة قد تمت إثارتها بواسطة الموضوعات لكن لا أحد ، مهما كانت طريقة تفكيره غير معقولة ، ينحيلها محمولة في ذات تلك الموضوعات ، .. ، و باستعمال الحقائق بدعية ، المطبوعة في النفس بحراسيم الطبيعة نفسها و أوامرها ، نستطيع مقررته بين الأحاسيس الجزئية و تركيبها و تأويل التجربة انطلاقاً من الموضوعات

خصائصها و أحداتها التي نشارك بها ⁽¹⁴⁾. من هذا النص و غيره مما ورد ، في كتاب المذكور أسفله ، محدداً للأصول الفلسفية للبحر البولندي التحريسي يظهر بشكل واضح أن القضية المعبر عنها بما يلي «اللغة موضوع منشكك» مثل أحد أسس اللسانيات الكلية

وبحلاف ما سبق فإن اعتبار اللغة موضوعاً ثابتاً وجهة نظر توفق للسانيات السببية، بوصفها نظرية لسانية تؤسسها فرضية واقعية ، منها تستنتج ، بواسطة قواعد الاستنباط، خصائص محمولة في ذات موضوع الدراسة ، تعم عدداً محصوراً من اللغات . و عليه فإن أهم ما يعبر عنه تصور هو أن يكون الانطلاق من المعطيات الواقعية للانتهاء إلى «القوانين العامة» ⁽¹⁵⁾ . و سمود إلى تفصيل المسألة في الفصل الثالث . إذ ينبغي أن نمر الآن إلى العنصر الموالي في منهج المعالجة .

5.1. أهداف اللسانيات و غاياتها .

قد لا يظهر بوضوح كيف يرتبط عنصر في سبق بغيره ، و ذلك لعدم نوع العلاقة التي تشده إلى باقي العناصر التي تكون السبق . و هو حين الأهداف التي يسمي أن يوافق كل منها قسماً من العناصر التي تؤلف صنف من لسانيات كإن تطلب اللسانيات الكلية مثلاً هدفاً يحتص بها فلا يوفق غيرها أو تفقد بحية لا تناسب مواها . و كذلك شأن السببية و كيفما كان الحال فإن الهدف لا يشكل عنصراً في منهج المعالجة ما لم يتنوع كما يجعل صنف منه موافقاً لصنف من اللسانيات نفسه . و في هذا الاتجاه يسعى سوق هذا البحث .

(14) شومسكي ، فلسفيات الديكارتيه ص 96 ، 97 (Chomsky , la linguistique cartésienne)

انصراصة كثر ، فسمه اللغة ، ص 201 - 209 (Jerrold J. Katz : la philosophie du langage)

(15) كتاب الأصول الفلسفية لمعيريه ، ص 30 ما يصفه R. Carnap les fondements philosophiques de la physique

سعيًا وراء المطلب المحدد عكس الانطلاق من أن لكل عمل لساني هدفًا يفضله . فإذا انتهى إليه حصل له العرص، و تحققت البعة ، فتوفقت مرادوله . ذلك العمل لأنه لا شيء من وراء ذلك يمكن قصده . و لخصط مدلول الهدف في هذا الموضع لا بأس من تعيين ما يبينه و بين العاية من مشاكله . فنقول كما لا يمتنع أن تصور الهدف مطلباً ترومه النظرية بدءاً فترتصف عناصرها التي تكونها على هيئة تجعلها دريعةً إليه ، حتى إذا ظهرت به سكنت و انقصى عملها ، يمكن أيضاً أن تصور العاية فائدة تعقب الهدف وترتب عليه . وبذلك تكون النظرية سبباً يولد الهدف و يؤدي إلى العاية ويسمي الاحتفاظ بالعرف الموجود بين النتائج المحققة بالعمل اللساني في ميدانه و بين العوائد المستحصلة من استثمار تلك النتائج في أي ميدان

قد يستند إلى ما بين الهدف و العاية من التباين المذكور لسبر أقسام العمل اللساني الذي لا يخرج عندئذ عن أحد الاحتمالين التاليين : أحدهما يضم ما كان له هدف تعقبه عاية . مداه موضوع للمسابيات و نتائجها تدخل في تشكيل الموضوع . فيكون بينه النظري سبباً يولد سبباً للموضوع و يؤدي إلى مولد يمكن الحصول عليها من استثمار ما انتهى إليه . و بذلك يمكن القول إن لهذا لخصف من اللسانيات « هدفاً داخلياً » . لأن مطلبه يتحقق باكتشاف الموضوع و إنبائه . أما الآخر فإنه يستغرق ما قصد مباشرة غاية معينة ، فوسل اللسانيات معنى لا ينتمي إلى موضوعها ، بحيث يكون له « هدف خارجي » و تكون النظرية اللسانية ، عندئذ ، سبباً يولد معرفة بغير اللغة لكنه مرتبط بها و هي معتدقة به . كأن يوحد المعرفة الحاصلة بسمة اللغة ووسلة لمعرفة سمة الدماغ ، أو بنية العالم الخارجي . و ذلك لما قد يُفترض من تطابق و موازاة بين السعي « الدعوي و العصوي أو العيرياتي » .

ومن خلال تقديم منهجية « فلسفة اللغة العادية » يظهر بوضوح ما سعاد حول الهدف الخارجي لنصف من اللسانيات . إذ جاء في كلمة حول منهجه أُسُس ما معاده « لأُسُس منهجية ، بل وسيله لإدراك الوقائع ، و الظواهر ، أو تجربتنا الواقعية ، إنه يطرق الواقع من جهة اللغة العادية ، ... ، فلسفة ترمي من وراء ، تناول اللغة دراسة الظواهر »⁽¹⁶⁾ . أن تُعالج اللغة من أجل معرفة لواقع أساسه علاقة الاستحسان التي يقيمها بينهما « نحو فتكشتابن الفلسفي » . كما قدمه راسل وغيره⁽¹⁷⁾ .

تحسن الإشارة إلى ما به يتميز هنا موضوع اللسانيات و هدفها الداخلي خاصة عما سماه سوسورفي محاورته « مادة اللسانيات و موضوعها »⁽¹⁸⁾ حيث فرق في المواضيع المطررة أسفله بين اللغة بوصفها سقاً صورياً بصفت بملاحظة ، و يكون موضوع اللسانيات ، و بين مجموع الوقائع اللغوية التي تشخص السق و تشكل مظاهره و تحليلاته الخاصة للملاحظة ، وهي مادة اللسانيات . و من دراسة هذه المادة يتوصل إلى ذلك السق ، فيتحول عندئذ لموضوع إلى هدف يُحمل ما ذكر ، إذ يمكن من أن نفرق بين هدف داخلي نظرية لسانية فتكون سبباً يولد موضوعها ، و بين هدف خارجي يكون لنظرية أخرى تعرض على « اللغة » بوصفها سقاً من الرموز ، أن تشكل مصداً إلى لسق المفهومي و إلى طبيعة العن الإسانية ، فتحتل بذلك اللغة مكانة المفتاح الذي يثنى آفاقاً في اتجاهات كثيرة . اعتبار اللغة كذلك يجعلها تتسع أن تكون هدفاً للعلم و إن ظلت موضوعاً له ، و تتحول إلى وسيلة لمعرفة كمنه خارج اللغة⁽¹⁹⁾ .

(16) انظر مقدمة جيل (د) لكتاب أوسين ، القول فعل ، ص 15 Austin quand dire c'est faire

(17) انظر مقدمة راسل لكتاب فتكشتابن Wittgenstein tractatus Logico-philosophicus

مقدمة ماري أن لستكو، في كتابه ، منطق الفلسفي L. Wittgenstein la grammaire philosophique

8 انظر سوسر ، محاورات في اللسانيات العامة ، الفصل الثاني و الثالث ص 20 - 35 و ما جاء في السمين عبيها في الجزء 40 ، ص 414 ، 415

9 ، 10 بمسلي ، مقدمات لنظرية لسانية: ص 10

يهتما في هذه المرحلة أن نعلم الحدود بين الهدافين الداخلي و الخارجي أكثر من إتمامها بين الجانب الملحوظ في النسق الرمزي المعنوي إلى جانبه التصوري المجرد. لأنه بهذه الطريقة يكون قد حصلنا على إمكانية لسير أقسام الهدف و حصرها في اثنين لكن لا شيء يدل على ارتباط أحد الهدافين الداخلي أو الخارجي بأحد صفي اللسانيات، الكلية أو السببية. بل يمكن نصف بعينه أن يكون لبعضه هدف داخلي، (أو هدف)، و لبعضه الآخر هدف خارجي؛ (أو غاية)، و أن يجمع بعضه الثالث بين الهدف و الغاية و قد أصعبنا إلى ذلك انتشار الأهداف الخارجية الممكنة، إذ يصعب حصر عدد بيانات المقصودة، و يجب التحلي عن هذه الجهة من أجل تجميع مصدب لسانيات، و البحث عن جهة واردة لسير أقسام الهدف و حصرها فيما يوفق فروع اللسانيات المذكورة عدداً و طبيعة.

إذا كان مطلبنا أن نحافظ على صفي اللسانيات الكلية و السببية، و عنى توارى الانسجام داخل كلا الصعيين، و إن نظرنا إلى اللسانيات من جهة هدفها، فإن تحصيل هذا المطلب مرهون بتحديد كيفية ارتباط الهدف بالعرضية أو المنهجية، أو موضوع الدراسة، أو جهة النظر إليه. لأن تعلق الهدف بأي واحد من هذه العناصر يكشف عن ارتباطه بجميعها بناء على ما ذكر من تاسقها و توافقها

و يربط الهدف الداخلي للسانيات بوجهتي نظرها إلى الموضوع تعين أن ينصرغ إلى (1) «هدف إيشائي»، يستحضر في إقامة موضوع اللسانيات «شيء» سه اللغة، باعتباره هذه موضوعاً متشكلاً لا يستغل بذاته عن النظرة السببية يصنعها اللساني، لأنه يقصد من وضعها أن تكون سبباً يولد بمية الموضوع أو يثبي النسق اللغوي و هكذا يصير الهدف بناء الموضوع في إطار انطباعه المفترحة (2) «هدف استكشافي»، يستحضر في فهم موضوع اللسانيات و مثله، بوصفه كياناً ثابتاً له وجود حقيقي ثم النعمير عن بسببه المستعملة عن

علميات اللسانيات بصيغ مواريه مضابغة - إذ يستقرأ وفائع لغوية بنم مجرد
 فرصة وإفعية تؤسس نظرية ، و قواعد اشتقاقية بسسط لغة اللغة و نكتشف
 نبيس أن هدف اللسانيات الداخلي محصوراً إنما في بناء موضوع
 تشكّل و صوغه في نسق من المبادئ و القواعد الكلية . و هو ما يقتضي أن
 ترتصف النظرية استناداً إلى فرضية اعتباطية ، منها يشتق بواسطة قواعد
 اشتقاقية محصورة الكلية من تلك المبادئ و القواعد السحرية . و يتم في
 استكشاف موضوع اللسانيات الثابت ، وإعادة صياغة بيته في نسق المبادئ
 و لقواعد النمطية التي نعم عدداً محصوراً من اللغات . و هكذا يوافق الهدف
 الإشائي اللسانيات الكلية ، و يلائم الهدف الاستكشافي اللسانيات النسبية .
 ونكي يستجمع ما تقدم من مباحث هذا الفصل ليسهل ربطها بما يهبط
 بقول : من المحتمل أن تظهر أعمال لسانية تنضوي إلى صف من اللسانيات
 يميزها أنها تتخذ من المشترك بين كل اللغات البشرية موضوعاً و قد اعتبرته
 كياناً قابلاً للتشكّل ، و من إنشاء ذلك الموضوع هدماً - فتقيم له نظرية لسانية
 أساسها فرضية اعتباطية ، و منهجيتها الهرتب ، بحيث تصير تلك النظرية سبباً
 يولد الموضوع أو النسق اللغوي . مجموع هذه الأعمال يشكل اللسانيات
 شكلية

و في المقابل توجد أعمال لسانية من صنف ثان من اللسانيات : جامعتها
 أنها تجعل من مجموعة لغوية موضوعاً ، و قد اعتبرته كياناً ثانياً ، ومن اكتشاف
 ذلك الموضوع هدفاً - فضع له نظرية لسانية أساسها فرضية وإفعية ، ومنهجيتها
 الهرتب ، بحيث تتحول تلك النظرية إلى سبب يؤدي إلى اقتصاص الموضوع أو
 النسق اللغوي . و تشكل هذه الأعمال هي مجموعها اللسانيات النسبية

6.1. صدق نظرية لسانية و كذب بلها .

دفعنا بعناصر النظرية إلى أقصى الحدود، فحصلنا في الأخير على نظرتين
ثنتين واضعتين على طرفي النقيض ، فامتنع أن تقوم بجانبهما نظرية ثالثة . تمثل
أحد هما اللسانيات الكلية يمكن تسميتها « النظرية اللسانية الاصطلاحية » .
في المقابل تقوم « النظرية اللسانية الواقعية » المثلة لللسانيات السببية . أما
قد يلاحظ من تعدد في النظريات اللسانية و كثرتها . و من الاختلاف الجوهري
بين بعضهما البعض فهو ناتج عن قابلية كلتا النظرتين للتشقيق لانه لا يمنع
عمد تشقيق نظريات لسانية فرعية عن طريق تعبير واحد على الأقل يحدث
في مستوى المقدمات الأولية ، أو منهجية البحث المنبئة ، أو موضوع النظرية ،
إلى آخر العناصر المذكورة . لكن جميع تلك النظريات الفرعية يجب أن
يضموي بعضها إلى إحدى الطريقتين الرئيسيتين و البعض الآخر إلى النظرية
الأخرى . بل إلى النظريتين اللسانيتين ، الاصطلاحية و الواقعية يتعين إرجاع
كل نشاط ذهني حول اللغة موضوع في نظرية أو نموذج ، أو في تحليل خاص
بصاهرة لغوية معزولة ، أو في تصور أو رأي و فكرة . إذ بهما يستضيء البصر
في اللغة فتوجهاتهم في اتجاهين متوازيين .

إن إرجاع مختلف الأنظار اللغوية إلى نظرتين لسانيتين متناقضتين
ومعتين من قيام ثالثة بينهما لجري بإحداث عنصر حارق في منهج المعايرة ،
من شأنه أن يمكن من قياس « القيمة الصدقية » لأي عمل لساني . لأنه إن
يمكن تعدد قيمة إحدى النظريتين بالقيمة إلى مداه التي تنافسها لم يمنع
تعددية تلك القيمة إلى فروعها و ما انحدر منها . و من جملة ما يشجع على
فتح هذا العنصر الحارق « هيئمة » تشكل أصلاً معرفياً يحض حكم
نظريات و السمادج المتعارفة التي تشترك في دراسة ظواهر من حقل واحد
بعد أن ساق الجس من النهيتم آراء متباينة انحدر من مذهبين متضادين
محددتين موضوعاً بين ما قد يكون لهما من القيم الصدقية إذ قال : « كل

مذهبيين متحالفين فيما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً ، وإما أن يكونا جميعاً كاذبين وخلق غيرهما جميعاً ، وإما أن يكونا جميعاً يؤديان إلى معنى واحد هو الحقيقة ، و يكون كل واحد من الصريقتين الباحثين العاقلين مذهب مدبر قد قصر في البحث ، فلم يعذر على الوصول إلى العناية ، فوقع دون رعاية ، أو وصل أحدهما إلى العناية وقصر الآخر عنها فعرض الخلاف في ظاهر مذهبين و تكون عابتهما عند استقصاء البحث واحدة ⁽²⁰⁾ . وبعبارة أخرى تشمل النظريتان اللسانيتان ؛ الاصطلاحية والواقعية المتحالفتان ماهية المشتركة في اتحاد اللغة موضوعاً ، أن تكون إحداهما صادقة والآخرى كاذبة ، أو أن تكونا صادقتين لكن إحداهما باجحة ، والآخرى «فاشلة» وكذلك ما يستلزم مذهباً ، وتوقع النظريتين الاصطلاحية والواقعية على طرفي سقيص يمنع اشتداداً إلى مبدأ الثالث المرفوع أن تكونا معاً كاذبتين ، بل يمكن بقول : كل نظرية لسانية ؛ سواء اكانت رئيسية أم فرعية ، إما صادقة وإما كاذبة . و الصادقة إما باجحة وإما فاشلة

قد لا يتضح حتى الآن مدلول صدق النظرية أو كذبها ، وكذلك مجال تصادق أو فشلها . لكن يمكن أن يبادر بالقول إن المصطلحين الأوليين يرتبطان بسبب النظرية وما منه يتشكل بناؤها (نظراً 1 - 1 - 5) و يرتبط الأخيران مهمة النظرية وماله صنعت إدب النظرية باعتبار ذاتها صادقة أو كاذبة ، وباعتبار مهام التصادق فهي باجحة أو فاشلة .

عن عنصر القيمة الصادقية المحدد لمكانة النظرية اللسانية يلزم سؤالان مترابطان ؛ أولهما يخص المواضع الواجب توافرها في نظرية لسانية لتكون صادقة ، ويتوافر أصداد تلك المواضع في بنائها تكون هذه الأخيرة كاذبة وثانيهما يتوخه إلى ما به يعلى نجاح أو فشل نظرية لسانية ثبت صدقها . أنه عرى ذلك إلى مستعملها أم إلى موضوعها أم إليها مع أحد هذين السببين .

(20) مولود الحارثي ، معجم اللغة ، ص 56 ، 57

1.6.1. شروط صدق النظرية

بوبر⁽²¹⁾ بقوله : « ليس للنظر البقدي أثنه أن يقيم مبرراً كافياً لدعاء أن نظريته صادقة » ، لا يعبر عن مذهبية يدعى لها كل عقل ، و تمكن لها بالوصول كل نفس . لكنه يهدف بمحتوى هذه العبارة لاعتقاد « أن نظرية معينة ، هي حقيقة معينة و في ضوء نظر بقدي عميق و محوص صارمة دقيقة ، تفصل سواها بكثير لأنها الأقوى التي حصلت لاحتياز جدي و بذلك تبدو ، و هي ضمن نظريات المنافسة ، الأكثر اقتراباً من الحقيقة » و إذا كان الهدف من إنشاء نسق نظري اقتصاص الحقيقة فإنه يلزم عن الحكم على نظرية بالاقتراب أو لابتعاد من الحقيقة وجود هذه قائمة الذات مستقلة عن النظرية مدركة بغيرها و هو ما لا تسلم به كل نظرية ، كالأصطلاحية و ما قد ينصرع عنها ، و يشير أيضاً تساؤلاً وارداً من قبيل قولهم : كيف يمكن تقدير المسافة من الحقيقة و نحن بجهل كل شيء عنها و كيف يقارن بين نظريتين لإثبات أيهما يقتررب أكثر من الحقيقة ؟⁽²²⁾ لكن في إطار فلسفة كسبية⁽²³⁾ تتأني المعاصلة بين نظريتين بالقياس إلى الموضوع الذي تشتركان في وصفه و التعبير عنه . كما

21 بوبر ، المعرفة الموضوعية ، ص 147 ، 148 Karl Popper , la connaissance objective

22 جاك دجول روري ، مقدمة كتاب بوبر ، المعرفة الموضوعية ، ص 18

تمثل أهم خاصية غير الفلسفة الكسبية قبحها على مبدأ « تعدد الشيء الواحد » فبعض المبررات في الوجود (نظر العربي ، المستطى ، ج 1 ، ص 21 ، و مبدأ العدل ، ص 75 : الفرائي ، سفيح الفصل ، ص 6 . . الاستثناء في أحكام الاستثناء ، ص 552) ، تلك المبررات التي صهرت من جديد في فرضية « الأكيدة الثلاثة » بوبر (نظر بوبر ، المعرفة الموضوعية ، ص 181 - 293) ، من يرى بعدد توجه العلاقة القائمة بين بعض تلك المبررات أو الأكواد فإن كانت توجه تلك العلاقة واحدة ، في الكسبية ، التعبير أي من المعادلات الذي يحوي العلم الحاصل في العلم و منه بعدد مستقر مبرري ، (نظر « الأرمي » ، كتاب اللغة هي التفكير العربي القديم ، ص 140) ، فإن هذه العلاقة : في نظرية بوبر حول المعجزة بوصفها علم من الكم الثالث أي من التسلسل الهرمي و من الكم الأول ، أي من العلم الدائري التبريري لتسلسل في الكم الذي كفي في علم التصور من قبل يكون معرفتنا عن حقائق الأشياء في الكم الأول

تصح المقارنة بين نظريتين ، يحص النظر عن الأطر الفلسفية الخاصة ، استناداً إلى ما سبق ذكره من العناصر التي تشكل بهتتتها .

و إذا فهمنا من حدث النظرية أو كذبها قيمة إيجابية أو سلبية تُسد إلى نظرية فعلى أي أساس يتم إنشاء تلك القيمة الصدقية و لا سبيل في لأق سوى إحصاء ما ذكر من العناصر في تعاليفها لاختيارات و محوص بأنني في مقدمة :

I - الفرضية الأولية : وهي قضية تؤسس نظرية و لا تُبرهن داخلها ، لكن علماً مجاوراً قد يعارضها أو يرفضها ، كما تقبل أن تُبرهن من علم أعم⁽²⁴⁾ ، ومقدمة تكون ذلك الأساس الذي منه يكون البرهان على كل ما يستتبط دخل لنظرية ، و العيار الذي يميز بين ما يجب قوله في موضوع النظرية و بين ما يمتنع . و عليه يمكن أن يُعاضل بين فرضيتين ، بإثبات إحداهما و نفي الأخرى بواسطة أدلة واقعة خارج النظرية المعينة ، عامة تُشفي إلى علم أعلى أو خاصة بعلم مجاور . و يكون فحص الفرضية مثلاً للمرحلة الأولى في اختبار النظرية ، يليها

II - الاستجاء الداخلي ؛ يتشعب إلى تماسك العناصر التي تشكل نظرية ، و إلى التماسك الشائع التي تنتهي إليها مع مقدماتها . يشت استجاءها داخلياً أولاً من جهة تماسك العناصر (11 - 5.1) فيها . كأن توجد في نظرية متوافقة لا معقولة ، و بالعكس في مدها . بأن تقوم الأولى على فرضية واقعية و نسج الفرضية منهجية لاكتشاف موضوعها الثابت المحصور في عدد من المعاد

(24) حول الفرضية الأولية يسميها لين سين إيمادى بقول ، «هـ للمبادئ هي المقدمات التي منها يُبرهن تلك الفرضية» ، و لا يبرهن هي في تلك الفرضية ، إنما موضوعها ؛ إنما للحال شتتها عن أن يبرهن فيه ، و ما يبرهن في عدم وقوعها . إنما لا يبرهنها عن أن يبرهن في ذلك العلم ، بل في علمه ذاته . و هذا قليل و شحيح من 98 نظر أيضاً ، يوتر ، مصر : لبحر العلوم ، ص 73

بما أننا نقوم على فرضية اعتبارية ، إذن مسيحيتها العرب و هدفها
 بناء موضوعها المشكل والمستعرق لكل اللغات . لكنها قد تتحد ذلك البناء
 شعري ، المقام دريعة من أجل معرفة بنية غير لغوية تسمى إلى حقل معرفي آخر
 ويثبت الاستحسان ثانية من جهة التتبع النتائج والمعلومات الذي يحصل تبعاً لبوبر
 عن طريق « مقارنة بعض النتائج ببعض ، و بغيرها من الأقارب المرتبطة بالمسألة ،
 ودلت بالكيفية التي تكشف عما يجمعها من العلاقات المطفية ، كالمسألة ،
 و مستبطية ، والتلازم أو عذمة ، ... ، بالمقارنة المطفية للنتائج فيما بينها يثبت
 الاستحسان الداخلي للنسق »⁽²⁵⁾ . وإذا سلمت النظرية في هذه المرحلة من
 الفحص يمر بها إلى المرحلة الموالية .

III - التتبع النسق و النتائج التجريبية . يحتمل النسق النظري أن يتعرض
 لأزمات خلال فترة استعماله لاقتصاص بنية موضوعه . مسبها ، تبعاً لبوبر⁽²⁶⁾ ، ما
 قد يحصل من التحالف أو التناقض بين نتائج النظري التي تتوقعها بنظرية
 و نتائج التجريبي المثبتة مراسياً⁽²⁷⁾ .

تختلف النظرة إلى النتيجة المثبتة مراسياً المؤكدة تجريبياً . بعدها بوبر
 دعماً بالنظرية المتعركة في تطبيقاتها أو دعماً يقود البطار إلى البحث عن أفضل
 من نظرية التي ثبت بالتطبيق فشلها . أما الاصطلاحيون فإنهم يرونها موطأة
 بالنسق مثبتة له ، بها برداد رسوخاً ، إذ لا يتأثر بها . لأن النسق النظري في
 تصورهم لا يقبل النقص المراسي ما دام هو المؤطر للتجربة و المشكل للموضوع
 مجرد من أي انتظام داخلي .

ذكر بوبر⁽²⁸⁾ أن الاصطلاحية يعتمد أساليب خاصة لإحصاء النقص
 انقائم بين نظريته الإصطلاحية و بين النتائج المثبتة مراسياً . منها أنه يلجأ إلى

(25) بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 28 ، 29

(26) بوبن ، في صوغ صوابه هذه المرحلة من اختبار النظرية ، « أورد بوبر : هي كلية منطق المعرفة العلمية ،
 جون مدهيم النقص و الاستبعاد (نظر ص 76 - 91) ، و اعتبارية : (نظر ص 137 - 145)

(27) نظر بوبر ، منطق المعرفة العلمية : مبحث نظرية و التجربة ، ص 105 . ما بعدها

(28) نظر بوبر ، منطق المعرفة العلمية ، ص 78 و ما بعدها

الشكيبك في قدرة غيره، مما يحالعه، على التحكم في الموضوع المعالج بحيث « يتبنى موقف الشك من الثقة الممنوحة إلى المخبر » و يحرج من العلم ما قد يهدد النسق من ملاحظات المخبر بدعوى عدم كفاية دعائمه ، و أنها غير علمية أو غير موضوعية ، بل يمكن رمي المخبر بالكذب⁽²⁹⁾ . كما يدخل « فرصيات عيبية »⁽³⁰⁾ تساعد النظرية على الصمود أمام كثرة الدخوص ، و تقوى بها لتجنب الاهيار . إذ العناية من إدخال هذه الفرصيات المساعدة أن نعيد إلى النظرية التوافق المطلوب بين توقعاتها و بين الواقع . منها أيضاً التعبيرات التي يمكن إدخالها على النسق من حين لآخر ، تمس بعض حدوده بالتعديل أو التعويض .

إذن ، يمكن أن يفاضل بين الطريقتين اللسانيتين المتنافستين ، من حيث استغناء النظرية الخارجة متموقة من المحققين (II-1) عن ارتجال فرصيات عيبية تساعد على الصمود ، و ترفعها عن الاستخدام الممهج لأسلوب القدح فلا تحتاج إلى إنشاء متحير من عبارات القدحية ، تطعن بها في أحوال النظرية المد منهجيتها ، و تشكك في عملية النتائج المخالفة . و هي المقابل تحتاج إلى كل هذا و غيره نظرية فشلت في الاختبارين .

بخص ، بتركيب التلائم المتوافق من المتقابلين المتواريين في الاعتبار (II-1) المذكورة ، أن صدق النظرية يثبت بتركية من علم مجاور لفرصيتها لاولية أو البرهان عليها من علم أعلى ، و بشبوت تماسك عناصرها و التماسك نتائجها ، و باستبعادها عن ارتجال فرصيات عيبية تختمى بها ، و عن إنشاء لعه قدحية للطعن في ندها و بنقيض هذه المواضع يثبت كذب النظرية .

(29) نفس المصدر، ص 79

(30) الفرصية العيبية المقليل العربي لما يسميه بور Hypothèse adhoc

2.6.1. شروط نجاح النظرية الصادقة .

أما نجاح النظرية اللسانية الصادقة، أو فشلها فمرددهما إلى اعتبارات أخرى. أولها يحصن تمام الموازنة بين توقعات النظرية وبين موضوعها أو مقصدها. وإذا كانت كل الوقائع التي تنبأ بها النظرية منسجمة إلى موضوعها، وكان كل ما ينتمي إلى هذا الأخير تنكهن به النظرية كانت الموازنة بينهما تامة وتكون هذه ناقصة إذا تنكهن النظرية بوقائع لا شيء بدل على انتمائها إلى موضوع غير النظرية من أمثلة ذلك الصمير المستتر الذي تولده عاملية بصريين المرتبة لمبرهنة في نفسها تقول: «رتبة العامل قبل رتبة معموله». لأنه لا شيء يشهد على وجود هذا المعصر متمياً إلى اللغة موضوع الدراسة، بل يجب ألا يكون منها في عاملية الكوفاير الأخيرة، بسبب مبرهنة في نفسها تقول: «والعلة لا يسكر تقدمها وتأخرها إذا كان العامل لا يرايه التقدم»⁽³¹⁾. وهكذا يكون بعض ما تنكهن به النظرية لأرما عنها، وليس من موضوعها.

من ضوابط تمام الموازنة ألا تسبب النظرية في إقصاء ما ثبت انتمؤه إلى موضوعها. وبخلافه لا تكون توقعاتها واردة من هذا القبيل كون جملة «عصى أصحابه مصعباً» سليمة بولدها سبق اللغة العربية⁽³²⁾، ولا حصة لا يريد أن سبق نظرية لسانية⁽³³⁾ لقيامها على مبدأ، معاده أن لكل لغة رتبة نصية وأن اللغة العربية من نمط: (مع-عاصم) فإذا كان المستبط بالنظرية

(31) أبو علي الفاسي، أقسام الأخبار، ص 214

(32) مجمعت لأمم حمي و غيره معطيات كثيرة تشهد لهم بإمكان القول. وإن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأيه كما أن تقدم الفاعل قسم أمصاً قائم برأيه. وإن كان تقدم الفاعل أكثر... والأمر في كثرة تعدد المفعول على الفاعل في القرآن وتصبح الكلام متعالم غير مستكر، فلما كثرت وشاع تقدم المفعول على الفاعل كان الموضع له... ولا يستنكر هذا الذي هو سرته لك ولا يحط بذلك. فإنه مما تقطعه هذه اللغة ولا تصافه

ولاستشعاره. انظر الحصائص، ج 1، ص 293 - 300 والبغادي، خزانة الأدب، ج 1 ص 253 - 256

(33) انظر الدكتور عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ص 103 وما بعدها

مساوياً للموضوع ، بحيث لا تهمل شيئاً يلزمه و لا تجعل منه شيئاً لازماً عنها ، كانت توقعاتها واردة ، وهي متعومة ناجحة . وإذا كان بعض المنسبط به ينتمي إليها و بعض ما هي الموضوع لا تدركه النظرية لم يكن ما تولده كافي و بعضه وارداً ، وهي بسبب ذلك فاشلة .

يمكن أن يُقاس نجاح النظرية اللسانية أو فشلها بالعبارات المحققة به بحيث يشهد لتفوق نظرية تعدد مجالات استثمار النتائج التي ظهرت بها ، و أن تكثر فروع المعرفة التي توصل تلك النتائج ، و تتعددها ذريعة للوصول إلى بغية خاصة بها . و يشهد لفشل غيرها ضعف المجالات التي تُستعمل فيها نتائجها و قلة مردوديتها . إذ الإجداء من معايير المعاضلة بين النظريات المتنافسة⁽³⁴⁾ .

نصل مما سبق إلى أن نجاح النظرية يحصل بتمام موازنة المستنبط بها لبنية موضوعها ، و إدراكها لما فيه ، فلا يعيب عنها شيء منه ، و بتعدد غاياتها . وبخلاف ذلك يثبت فشل النظرية ، كان تكون الموازنة ناقصة ، و بعض توقعاتها غير واردة ، و غاياتها قليلة ضعيفة .

(34) انظر ، موير ، منطق لمعرفة الطمعة ، ص 108 .

حلاصة

لاحظنا ، من خلال تقديم ما سمي ها بمهيج المعاييرة ، إمكان استعمال ما ذكرنا من العناصر من أجل تحديد أصدق النظريتين اللسانييتين ، الاصطلاحية مشككة لسانيات الكلية أم الواقعية المنحصصة للسانيات النسبية . و بالعنصر (5 1) يمكن الفصل بين نظرية لسانية لها هدف داخلي إنشائي إذا كانت اصطلاحية ، أو استكشافية إذا كانت واقعية ، و بين غيرها مما يتطلع إلى مدى وقع خدح اللغة أياً كانت صلته بها . و بما ثبت في (6.2 1) يمكن الفصل بين تصوق إحدى النظريتين و مثل الأخرى المنحدرتين معاً من أصدق النظريتين الرئيسيتين .

سوف نتحقق ، في فصول هذا الباب ، من جدوى هذا النموذج المقترح في صيغته الأولية هذه . لنرى كيف يؤمّل للتسيير ، داخل الأعمال اللغوية التي جمعها التأمل البشري في اللغة و حولها ، بين ما لا يسقط تحت أي من أصناف لسانيات ، الخاصة و النسبية و الكلية ، و بين ما يحتمل رده إلى أحد هذه الأقسام ، و كيف تنحل به النظرية اللسانية إلى مكوناتها لفحصها واحداً واحداً ، و كيف نتركب به أخرى سالمة من نقائص السابقة ، فشكلت تقدماً عميقاً .

الفصل الثاني

2. نشأة اللسانيات الكلية وأهدافها⁽³⁵⁾

انضح ، مما سبقه في الفصل الأول ، أن بعض ما خلفه التأمل البشري أو سيخلفه في اللغة أو حولها يسقط تحت مصطلح اللسانيات الكلية . باعتبار هذا لصنف (أي الكلية) من هذا العلم (أي اللسانيات) يتميز بكونه يُعنى بالخصائص اللغوية التي تشترك فيها جميع اللغات البشرية . وقد لا نخلو حقيقة ، من تاريخ اللسانيات العربية على الخصوص ، من وجود نزعة في

(35) دأب المهود من النظار العرب أن يختلقوا أسماء لفرجهااتهم المتعددة ، ثم يراهم في المبدأ (أي) و يُعرب من استغلال فكر كل واحد على سواء من التشديد أو للعناصر ، و تكشف من وجهة نظر إلى الموضوع ، و هي كيفية تناوله إياه . كل يهدف لعمله بتعيين المسألة التي للمحل تصويره عما تركه غيره في المبدأ ، و يجهد خلال بلورة فكره من أجل تعيين الهوية بين التصورات . لكنه يغلب على أسماء كثير من النظار أن نزول إلى أصول واحدة من ذلك أسماء انحاء ، تنحوي جميعها إلى اللسانيات الكلية ، سبق لشومسكي : (مخط : كتابه اللسانيات الديكارتية ، ص 86) ، أن أوردها تحت مصطلح « اللسانيات الديكارتية » الذي قابل به « اللسانيات الفرنسية » (مخط : نفس المصدر ، ص 16) ، كالنحو العلم ، و النحو الطبيعي ، و النحو الفلسفي ، و النحو المنطقي ، و النحو الفني . جامع هذه الانحاء وغيرها ، كالنحو الترفيدي ، النحو بلي ، كونها تعنى بالدرجة الأولى بليادئ الكلية ببنية اللغة البنيوية بجانب ما قد يكون لبعضها من خصائص فارقة تميز نطلها ، كما هو الحال في التمدج الأخير من نحو شومسكي . و يحرم ما سُرد من الانحاء أو غيرها مما يهتم بنفس الموضوع في الطرح . التعادل للانحاء تنسقية التي نهتم بالعماد انعامه التي تستغرق مجملها محصورة من القواعد التي جنب ما قد يترك كل لغة داخل نطلها ، ، الانحاء الخاصة التي يهتم كل واحد منها بالعماد الخاصة بنوع بعينها و لا يمتنع ما إذا كان بعض تلك القواعد مشتركة بين لغات من نطل واحد ، أو أن تلك القواعد على خصوصيتها يحض لمبادئ عامة بشكل محو كية

به راسه اللغوية بهم بحصائص كلية تتفاسمها جميع اللغات ، وإن استمر
هذه المراجعة لبيعت على التساؤل عن الأسباب الداعية إلى التفكير في إنشاء
لسانيات كلية وشروط تكوينها . ولا شيء يدل على صحة تلك الشروط سوى
الكشف عن ثبوتها في مختلف الأطوار التي مرت بها هذا النمط من التفكير في
اللغة

قد يسهل أن تصور إمكان قيام نظرية لسانية تتعاطى الشيء الكمي في
اللغات ، لكن ما تصدى له من المشاكل استعصى عليها حلّه مجتمعاً منها ؛
تصورٌ مسمى هذا الكلي ، وتحديد طبيعته ، والتمثيل له ، والإثبات لموسي
لسانياته في كل اللغات . يلاحظ ذلك ، من خلال الأعمال المؤرخة لللسانيات
العربية على قلنها ، بالنسبة إلى المحدث من أصل نظري واحد . كانت أبحاث
عامة مختلفة أو أفكاراً موزعة تؤول إليها ، أو أطواراً متعابرة مرت بها السحر كما
هو حال السحر التوليدي التحويلي .

1.2. شروط تكوين اللسانيات الكلية .

ما عمل كتاب تعرض لشؤون اللسانيات العربية ، و أرخ لأطوارها عن ذكر
ما لاحظ مؤرخو هذا العلم ، على قلة أعمالهم في هذا الباب ، من الاحتياط
خاص في الدراسات اللغوية والعلمية والمطابقة لدى اليونانيين و كثير ممن
جاء بعدهم . يرجع عدم الفصل بين هذه المجالات المعرفية إلى سيادة التفكير
نفساني و شموله لما هو لغوي أو منطقي⁽³⁶⁾ حيث كانت اللغة تتناول في
أغالب تناولاً فلسفياً .

من نتائج عدم تفرد اللغة بعلم مستقل عن الفلسفة ، يتناول ظواهرها
بالدراسة بمعزل عن المسائل الفلسفية والمطابقة ، أن كانت أغلب المفاهيم

(36) انظر تمام حصار ، مباحث في اللغة ، ص 14 و لا يس ، اللسانيات العامة ، ص 7 ، Lyons ، Linguistique générale

بمعربة المقولته عن اليونانيين قد لاحظها فلا سمعهم وصاعوا حدودها
تصحيحاً لهم الفلسفية أو المنطقية. فاستنتجوا الاكتشافات التحويه والآراء
بمعربة المنسوبة إلى فلاسفة اليونان، كإفلاطون وأرسطو، وبعض فروعهم
كالرواقية والستوئية بالعموم و عدم الدقة في تحديد المعاني،⁽³⁷⁾ ثم
يعرفوها باللفاظ مفهومة تقترب بالصورة القولية وتدل عليها، وإنما عرفوها
باصطلاحات محدودة يهتم فيها أن تشير إلى دلالة المقولة اللسانية⁽³⁸⁾.
فكان إفلاطون مثلاً يستعمل اصطلاحات المنطقيين لتعريف معانيهم لغوية
كتشعبها، كاقسام الكلام⁽³⁸⁾ فجاء اهتمامه باللغة بالقدر اللازم لحل مسائل
غير لغوية

و من الفلاسفة العرب الذين طرّقوا اللغة من منظور غير لغوي نجد ابن
سينا و أمارابي. في كتبهما المنطقية، و غير هذين ثم أخذ علم المنطق عن
بن سينا خاصة، كالعراقي. و ليس الغرض من ذكر هذا الفريق من الفلاسفة
أن يقتضي أثر الخلط بين التفكير الفلسفي و اللغوي في مختلف الأسطر
بشدية و إنما نسعى من وراء ذلك إلى الكشف عن الخصائص التي تصبغ تدول
اللغة في علاقتها بما ليس بها و ليس أبصاراً من خلال أعمال هؤلاء الكثيرة
كيف يتحدث الفلاسفة عن اللغة باللفاظ لا تدل على الصورة القولية، أو لا
تقترب بوجه اللغة الدال، بل تتوجه مباشرة إلى المدلول عليه، و إلى المعنى المحدد
من اللفظ، و هو الدلالة البحتة.

استناداً إلى ملحوظة أبلغفلك حول الخجاس الموصوف من اللغة في الفلسفة
سيرواسه تحسّس القول إن غير اللغوي يهتم من اللغة ببعض مظاهرها و هذه
خاصية عامة تسري في كل فكر بشري يعادر موضوعه ليقوم به و بين اللغة
جسراً، يعبر به من أحدهما إلى الآخر. فلا ينبغي لصاحب المنطق، في نظر

(37) تشعب، لغة، ص 11 Bloomfield, Lx Langage

(38) أقسام الكلام، ص 12

أبسط سيما ، أن يهتم بشكل البنية أو الصورة العنوية كما يصنعها أهل اللغة
لأن سعيه إلى إقامة قواعد ؛ تعصم الفكر بأي لغة من الوقوع في الخطأ ، ضرورة
تُلزمه أن يتناول تلك البنية من جهة الدلالة لا الصورة العنوية الخاصة بكل لغة
وهو ما عبر عنه صراحة ، في أكثر من موضع يفرق فيه بين الدلالة السحنة 'و ما
يجب بحسب الأمر في نفسه و بين الصورة القولية الممكنة للعبارة عن الدلالة
ليبحث في مختلف اللغات البشرية أو ما يجب بحسب كل لغة . منها قوله :
« لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون بحسب لغة لغة ووضع وضع ، ... فلا
يجب أن يلتفت المنطقي في ذلك و ما أشبهه إلى لغة معينة ، و إذا لم يكن
النظر المنطقي بحسب لغة لغة ، ... لا يصير المنطقيين تعارف أهل اللغة ، ...
بل يجب أن يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد ، و هو ممكن أن يقع في اللغة »⁽³⁹⁾
لقد فصل الملاسفة و المداطقة⁽⁴⁰⁾ « السية الكلامية » عن « البنية القولية »
ليهتموا بالأولى وعمومها على حساب الثابتة لخصوصها حتى إذا عُدو
بظهور من البنية الكلامية إلى البنية القولية تكون لديهم ما اعتقدوه مفاهيم
لسانية كلية و عليه فإن كل من وصل إلى بنية الصورة القولية مصبفاً إليها من
غيرها المقترن بها حصل له شعور بأن ما في لغته يجب أن يمثل ما في كل
اللغات . و هذا أول شرط لتكون صف اللسانيات الكلية .

يظهر سريان الشرط المذكور أولاً في استدلال بحاة على انحصار قسم
الكلم في الاسم و الفعل و الحرف ، حيث قيل : « الكلمة جنس تحت هذه

(39) ابن سينا ، المعارج ، ص 19 - 21

(40) إذ ، الوصف المنطقي لتعصيه ميراث سيباين مكون من التعصيه الدلالية ، أي المعاني المفردة مع علائق
التأليف بينها التي يحتاج إليها تكوين قصه ، هي البنية الكلامية ، ... يتكون منها اللغوية أي ذوات
موضوعها المنسوبة بالاعتبار المفردة ، تشبه على علاقة التأليف بينها ، هي البنية القولية المنطيق مع احكامها
من لغة إلى أخرى ، البنية الكلامية موجودة في أي لغة ، ... المعينة من تقدير نظر كتاب العلماء ، العصر
الحاضر ، ص 30 ، نشاطي ، المصنف ، ج 7 ، ص 46

لأنواع الثلاثة لا غير ، أجمع على ذلك من يعتد بقوله ، قالوا . و دليل الحصر أن معاني ثلاثة ، ذات ، وحدث ، و رابطته للحدث بالذات . عالذات الاسم ، وحدث الفعل ، و الرابطته الحرف ، . و لا يحتص انحصار الكلمة في الأنوع الثلاثة بلغة العرب ، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عممي ، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات⁽⁴¹⁾ . فقد عبر النص بوصوح عن إمكان اتحاد موجودات الكون ، في لزوم بعضها عن بعض ، (أي ذوات عنها تصدر أحداث بها ترتبط) ، أساساً لتجميع الكلمات في الأنوع الثلاثة بالنسبة إلى كل اللغات ، و لتشكيل بنية مقولية للغة موافقة لانتظام الموجودات في كون ، بحيث يتأني التعبير ، في كل لغة ، عن أي جس فيه نوع من لفظ موار له . كما يظهر ثانياً في اعتقاد بسبه بالمعقد⁽⁴²⁾ (إلى قدماء اليونانيين ، معاده أن بنية لغتهم على الخصوص تشخص الصور الكلية للعكر البشري و تحتمل أن تشخص نظام الكون . عن هذا الاعتقاد يتولد إمكان حمل خاصية لوحظت في لغتهم على كل اللغات البشرية اللجوء إلى التعميم النظري قد يزكبه التناظر الملحوظ عند المقارنة بين لغتين الشيء الذي فعله بحاة النرو و هم يدرسون لغتهم اللاتينية بالإعريفية⁽⁴³⁾ . أو عند المقارنة بين اللغة و ما طرأ عليها من التعبير ، كما عند بحاة اللاتينية خلال القرون الوسطى إذ « كانوا يرون في لغة اللاتينية الصورة القياسية ، منطقياً ، للكلام البشري و سند مع هذه العقيدة فيما بعد « بحاة القرن 17 » إلى صوغ أنحاء عامة يعترض فيها أن

(41) من هشام ، شرح مشهور لغات ، ص 21 . نفس هذا الأساس لتجميع كلمات اللغة و تشكيل بنية لغوية ، يكرر ذكره في فرجاني ، الإيضاح ، ص 41 - 45 . و في تبي البركات الأنباري ، أسرار العربية ، ص 4 ، 7 . و السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، ج 1 ، ص 45 - 61 . و مع ذلك فإن بعض أقسام الكلمة هذه تكون متبوع . في بعض اللغات . حسب المعقد ، اللغة ، ص 24

(42) نصر المعقد ، اللغة ، ص 11

(43) نظر لايس ، فلسفيات العامة ، ص 14

سندل على أن بنية نعات ، خاصة اللاتينية ، تجسد قوانين المسطق التي بدعها الكل و بعينها⁽⁴⁴⁾ و أحسراً يظهر سريان هذه العقيدة في أعمال شومسكي من النحاة المعاصرين، إذ يقول : «لم أردد في اقترح أن المبادئ التي تبدو ذات قدرة تفسيرية بالنسبة إلى الانجليزية هي مبادئ النحو الكلي»⁽⁴⁵⁾ ، حلص مما تقدم إلى أن الانتهاء إلى بنية اللغة انطلاقاً من بنية غيرها شرص لتكون اللسانيات الكلية بضمان التطابق المقام بين التوتين .

2.2. من بنية اللغة إلى بنية المعرفة المفهومية

ترشح اعتقاد بين النحاة العلامة العربيين معاده « أن اللغة تشبه مرآة ، لأنها تعكس الحقيقة الباطنية لظواهر الكون المادية»⁽⁴⁶⁾ و نصوص هذا الاعتقاد في عبارة عامة يكرر القول ، إن اللغة تشبه المرآة لأن بينتها انعكاس بنية غيرها . و غيرها هذا إما نظام الكون ، و إما بنية الدهن العصبية أو المفكية و هو ما يعبر عنه يلمسليف إذ يقول « يتمرن على اللغة ، بوصفها ، سقف من رموز أن تشكل ممدداً إلى السق المفهومي وإلى النفس الإنسانية و بوصفها مؤسسة اجتماعية ، تتخطى العردي ، يجب أن تسهم في تعيين ميرة الأمة . و بما يطرأ عليها من التغيير و التطور و يجب أن نفتح الطريق لمعرفة الأسس الشحصي ، لمعرفة أقدم صروف الأجيال العابرة . و بذلك احتنت اللغة موقع معنح الذي يثنى آفاقاً هي اتجاهات كثيرة . اعتبار اللغة كذلك يجعلها تتصع أن تكون هدفاً للعلم و إن ظلت موضوعاً له ، و تنحول إلى وسيلة لمعرفة تكمن خارج ذاتها»⁽⁴⁷⁾ . يلزم عن هذا الكلام أن الناظر ، من أي حقل كان موضوع

(44) السندل ، ص 12

(45) شومسكي ، «نماذج في اللغة» ، ص 147 Chomsky , Reflexions sur le langage

(46) لايسر اللسانيات العامة ص 15

(47) يلمسليف ، مقدمات نظرية اللغة ص 10

«...، تمكنه أن يوصل النعم و يسجدها دريعة لحل مشاكل فلسفية و مصفبه
 ، فلسفه و اجتماعه بحيث يكون المستهدف في دراسة بنية اللغة فهم بنية
 معانيها الخارج عنها»⁽⁴⁸⁾

من رأى بنية اللغة تعكس نظام الكون ، « كالعلاقة المذمومة
 و روفيقين ، اتحد اللغة وسيلة لتحليل بنية الواقع ،... ، فكانت مهمة البحر
 نعيمى أو النظري محصورة في الكشف عن المبادئ التي بواسطتها يرتبط
 بعض ، بوصفه رمزا ، بالدهش البشري من جهة و بالشيء الذي يدل عليه من
 جهة أخرى . هذه المبادئ تُصَوِّرَت ثابتة و كلية »⁽⁴⁹⁾ . لكن المتسائل عن تدث
 لمبادئ الثابتة الكلية التي لها وظيفة الربط المذكورة قد لا يظهر بجواب يحدد
 أصلها و يصوغ كيفية عمل إزالتها و هي تؤدي وظيفتها .

و تحت مدلول « اللسانيات الديكارتية »⁽⁵⁰⁾ جمع شومسكي جملة من
 أفكار و النتائج المؤطرة بنظرية للعقل و المرتبطة ببنية اللغة أفكار بما يترتب
 عن تبدلها من النتائج تتوزعها أعمال فلسفية و منطقية و لسانية يعطى قسم
 منها ثلاثة قرون ، (18 - 19) ، من التامل في اللغة الممهدة لقيام اللسانيات الكلية
 في صورتها المعاصرة . أما « وجهة النظر التي سادت طيلة تلك الفترة فهي كون
 سمات حيز مرآة للعقل البشري »⁽⁵¹⁾ . انشبه المقام في الفكر العربي ببر النعمة
 و مرآة بمنزلة إلى الوقت الحاضر في النحو التوليدي التحليلي . في المسألة يقول

(48) استشهد بور ، و هو يبنى سقيا منطقيا للمعرفة العلمية ، كل منهجية تقوم على اتخاذ النظم ذو بؤسها
 من معرفة مكسب حار حيا . إذ هلمو بعض « تحليل اللغة العادية » باعتباره أسس منهجية 'الفلسفة' ، ذنها
 منهجية تفصي بطريق موضوعية في اعتماد كثير من الفلاسفة إلى « المعرفة العادية » ، « المعرفة البركة » ،
 لا يرت كينف ياني تحليل المعرفة عن صفة تحليل المعنى . « سبب الطريقة تصدق نور إلى ملاحظة العلم
 في « شجرة العلمية » و اصبحت لها علاج من سببها أن تؤدي إلى « المعرفة العقلية » المنهج « عن المعرفة
 العادية . السبب من التحليل انظر كتابه منطق المعرفة العقلية : من 12 18

(49) « لسانيات علمية » ، ص 15

(50) انظر شومسكي : المقسم الأول من كتابه اللسانيات الديكارتية

(51) شومسكي : اللسانيات الديكارتية ، ص 57

شومسكي ، و هو يكشف عن الأسباب التي حملته على دراسة اللغة ، « من حمل الأسباب الأكثر إثارة في دراسة اللغة كونها معربة لأن تُعتبر مرآة للعقل حسب العبارة التقليدية »⁽⁵²⁾

ولا تمارق من نظر من العربيين في اللغة فكرة مطابقة اللغة للمعكوس سبب وجود « فعالية » واحدة تنتجها ، أو لأن القوة التي تنتج المعكوس لا تختلف في شيء عن القوة التي تنتج اللغة⁽⁵³⁾ .

يترتب عن الطابع المراتبي اختلاص على اللغة أن يتعدد الملحوظ فيها و يتعاير تبعاً لطبيعة ما تعكسه . فإذا اعتبرت مرآة تعكس « بنية عصب » فهي محددة بالضرورة البيولوجية ، كما حصل لها مع العقلانيين ، فإن أكثر ما يهمنا هو « إمكان الكشف ، من خلال دراسة اللغة ، عن المبادئ المحددة التي تحكم بنيتها واستعمالها . هذه المبادئ كلية بمقتضى ضرورة عصبية لا بمجرد صدقة تاريخية ، إذ تبين من مميزات ذهنية للوع⁽⁵⁴⁾ . كون التحليل للمعوي تحليلاً للمعرفة المعهومية المكونة عما تعكسه فكرة تتكرر في الفلسفة العقلانية كما يتضح من قول ليبير . « التحليل السليم لدلالة الأنفاظ يؤدي أكثر من غيره إلى معرفة العمليات الذهنية »⁽⁵⁵⁾ لأن « بنية اللغة تعكس بدقة مشهية العقل ، حتى صار علم اللغة لا يختلف في شيء عن علم العقل ، (أي عدم الذي يدرس طبيعة العقل البشري و إوالبته) ، ، « واعتبر الحو بديلة لتحليل طرق العقل ، و أن مبادئ الحو و قواعده و مسائل تمكّر من مطابقة صور سمعة بصير العقل الكلية »⁽⁵⁶⁾ . من هذه النصوص ، و غيرها الكثير جداً مشحونة للحو الفلسفي و الفلسفة العقلانية و اللسانيات المنفعة عنها ،

(52) شومسكي ، ملاد في اللغة ، ص 12

(53) نظر شومسكي ، مبادئ إبي غيب في كتابه اللسانيات الميكانيكية ص 42 - 57

(54) شومسكي ، سمات في اللغة ، ص 12

(55) مطر ، فطرة 56 من كتاب شومسكي ، شمليل الميكانيكية ، ص 57

(56) معب المصدر ، ص 58 ، مع 58

يلاحظ حديثاً بالمعاني العامة عما هو كُلي ، المؤصل في الذهب البشري المنفرد
بلى اللغة بناء على اعتقاد المطابقة المقامة بين السفير ، المعصوي و الرمزي
و عيه من المسطر من بحاه اللسانيات الكثة أن يصوغوا سية العصور الذهنية كة
عكر صياغة نحوية بحيث تكون مبادئ النحو و قواعده تمثيلاً لتلك السية
الطبيعية ، أو تحويلاً لها إلى واقع تام الوصف يمس التحكم فيه

و بحلاف ما سبق اعتبر هيلت من الرومانيين اللغة مرآة تعكس الذهبية
خاصة بالامة التي تنكلم تلك اللغة على أساس أن تكون تلك الذهبية مسكة
مستحصلة تعكس في ما سماه هيلت « طبع اللغة » لا في صورتها⁽⁵⁷⁾
و عيه ، فإن ما يلاحظ من الاختلاف بين اللغات يمكن أن يعصي إلى اختلاف
في طرق الذهبية لا تصح معه المقارنة بينها لأنه إذا كان طبع اللغة المرتبط
بالعصر الأخرى التي تمير الامة يعكس أفعال الذهب الخلقة و جب أن يظهر في
لغات خصائص مميزة متعارفة .

نخلص مما سبق إلى أنه بالمطابقة المقامة بين اللغة ، بوصفها مرآة ، و بين
غيره المنعكس على بسنها تنكون « مفاهيم لغوية كلية » تدخل في صياغة
النحو الفلسفي العام . و استناداً إلى تقاير معاني اللغة ، من جهة كونه سية
لنكون ، أو سية لعصور ذهنية أو ملكية ، و جب أن تتعاير طبيعة تلك
مفاهيم اللغوية فهي إما كلية مبرأية أو عسوية ، و إما خاصة مميزة لذهنية
لكن السائد ، تبعاً لانتشار الفلسفة العقلانية في صورة الأنحاء الفلسفية
بعدة ، هو أن المفاهيم اللغوية الكلية ذات معرفة لاقتنائها بالسية العسوية بعدة
لاكتساب و إذا انكشف أصل الكليات اللغوية و نفس مصدرها و جب المرور
في تدول مسألة الصياغة النحوية لهذه المفاهيم في الأنحاء العامة مع التركيز
على النحو الوليدي التحويلي بوصفه أنضح هذه الأنحاء

(57) مصر مومسكي ، الفلسفات الديكارية ، ص 53 ، فيما يخص شؤله المعبري هيلت طبع اللغة السية و

صوره تبعه Le caractère d'une langue et la forme du langage

3.2. الكليات اللغوية في النحو التوليدي التحويلي

النحو التوليدي التحويلي الموضوع من قبل شومسكي واحد من الأسحاء العامة المكونة للسانيات الكلية القائمة على اعتقاد أن اللغة مرآة تعكس النفس فاستقى عن هذا الغايع المراتبي المخلوع على اللغة معاهيم و فرصيات عمل شككت طاراً خاصاً . داخله صار البحث اللغوي يُجرى بواسطة « نظرية لسانية عقلية »، موضوعها الرئيسي « قدرة المتكلم المثال »⁽⁵⁸⁾ . (أي المعرفة الحاصلة به بصفة وسطه المتحاسن لغوياً) ، لا اللغة على ماهي به في الاستعمال و عاينها لكشف عن حقيقة ذهبية كاملة حلف إنجار تلك القدرة المحقق⁽⁵⁹⁾ . وهكذا صارت النظرية اللسانية شديدة الارتباط بالمعضو الذهني حينئذ القدرة لغوية، إذ بالإمكان ، كما يرى شومسكي ، « اعتبار النظرية اللسانية كمنصية لعدة المعصوية الكامنة حلف اكتساب اللغة و استعمالها . وبعبارة أخرى كنظرية للنحو الكلي الذي ينوحي التمييز عن خصائص لغة الإنسان الضرورية عصبياً »⁽⁶⁰⁾ . إذن ، بقدر ما تقترب النظرية اللسانية من تبتك لعدة المعصوية تبتعد من الوسط اللعوي المحيط بالمتكلم لأن هذا الأخير لا دور له في

(58) يعتقد فلاسفة اللغة التوليديون أن العبارة اللغوية تنتج عن تفاعل عناصر متغايرة . و أن ، أحد هذه العناصر لا غير مكتوب منسج من الفواعل المعنوية انسي يشكل معرفة المتكلم بلغة . إذ ، ينبغي العناصر غير ورة لغوية . و يعمل الفلاسفة الذي يدرس قدرة المتكلم لغوية إلى تحديد إسهام هذه العناصر في إنتاج العبارة يجب أن يثبت من تصانف إنجار المتكلم بالأطوار بحيث لا يتميز بأي من العناصر الخارجية الآتية (1) كل ما يؤدي إلى تمييز في الإحار يحدثه المتكلم في عبارة قلها في سياقها إما عن سبق إصرار من قصد المداعمة و استراحة ، أو عن قصد لدهول مستر أو شدة (2) كل تمييز يحد في الإحار من متكلم إلى آخر ربما يشهد في العبارة مداعمة أو في الطابع ، العضة و التفشاح (3) كل تمييز يخص في الإحار يتعلق بمضمون حسي عام من قبيل المضمون في المعجم المحمود المكتوب . و صيغ في مجاز الإحراق و التصور . إذن ، كل ما لم يدرجه في من الأوسر المذكورة فهو متكلم مثلث . الثريد من التوصل ، انظر كامس ، فلسفة اللغة ، ص 02 ، و ما بعده . J. R. J. Karz , La philosophie du Langage و شومسكي : توجه النظرية التركيبية ، ص 7 .

(59) شومسكي ، توجه النظرية التركيبية ، ص 12 Chomsky Aspects de la theorie syntaxique
(60) شومسكي ، دولة في الصورة و المعنى ، ص 10 Chomsky , Essais sur la forme et le Sens
و بعد ، في موضع آخر ، عن صورة النحو شكلي فيقول : « النحو شكلي سبق من الجاني و الشاهد ، المعتمد ، و هي عناصر كل التعبيرات البشرية أو خصائصها التي لم تكن وليدة الصدفة بل لغوية و معصوية لا منطقية صفاً » . و أخذ شكلي اعتبار النحو الكلي تعبيراً عن « جوهر لغة الإنسان » فهو لا يغير جعاً للأفراد ، بل يحدد الجوانب التي ينهي عنها اكتساب اللغة ، « نظر كتابه ، تأملات في اللغة ، ص 40 »

كوبن أنه خاصته من خصائص لغة الإنسان ، ما دام مبع تلك الخصائص « الملكة اللغوية » بوصفها عضواً مكوناً للدماغ البشري .

من المفاهيم الأساس في نظرية شومسكي اللسانية ما يسميه « الملكة اللغوية » باعتبارها عضواً ذهنياً ، وليست ، كما يتصورها الكفسيون ، صفة حادثة ، بالاكتمال في عضو من الدماغ معدّ لأن يتشكل بها فيحدث مجرد قدرة على فعل الكلام . وبين المعينين فرق كبير ، لأنه يمكن الحديث عن مكنتين لغويتين « طبيعية » و أخرى « كسبية »⁽⁶¹⁾ عن هذا المفهوم للملكة اللغوية صفة محددة في إطار الفلسفة العقلانية تتولد فرضية عمل يسميها شومسكي . « الفرضية الطبيعية » . بموجبها يفسد اللسانيون و النفسانيون من عقلانيين إلى الذهني البشري « أصولاً معرفية » تشكل « العلم الضروري طبيعي » فهو « علم طبيعي » لأنه ينشأ عن تكون العضو الذهني و معه مشكلاً حالته البدائية ، و « ضروري » إذ لا بد منه لإمكان انتقال الذهن عن حالته بدائية ، و لازم لزوم ضرورة من أجل بناء أنساق معرفية و لسانية في مراحل لاحقة وصولاً إلى حالة اكتمال الذهن النهائية .

عن الملكة اللغوية ينصّح مفهومات مترابطات هما : قدرة المتكلم اللغوية و إيجاز الكلامي . أما تعريف المفهومين الأخيرين فأت من تعلق القدرة اللغوية ، من جهة ، بالملكة اللغوية و قد انتظمها علاقةً بمعطيات الشجرية أو الوسط سعري المتحاسن المحيط بالمتكلم . إذ المعرفة اللغوية اللازمة لكل متكلم تصبح صعب لا تحصل له بغير الملكة اللغوية . لأن هذه ، بحسب معطيات الشجرية ، تنشئ بذلك⁽⁶²⁾ . و يأتي أيضاً مما يرتبط بالقدرة اللغوية من الجهة الأخرى ممثلاً في الإيجاز ، أي في الاستعمال العملي لتلك المعرفة اللغوية في أسس

(61) هي ما يتعلق بمعدل ملكة لغوية كما يقدمها المكون العرب في إطار التفكير الكسبي ينظر محمد

الزبي ، « كتاب شعب في الفكر العربي القديم » ، ص 112

(62) ينظر شومسكي : العلم و مسائل المعرفة : ص 60 Chomsky , language and problems of knowledge

محموسة . بحيث يُفرض في الإنجاز ، إذا لم يتأثر بأي من العناصر الخارجة عن سبق القواعد اللغوية المصمر ، أن يعكس القدرة . و قبل الشروع في تحصيل ما ذكر من المفاهيم ينبغي الكشف عن انعكاسها على مستوى البناء النظري و ذلك لسببين : أولهما لما يترتب عن بنية النظرية من مفاهيم إجرائية تستحق الذكر ، من قبيل « مبدأ التعميم » . و ثانياً لأن قياس درجة ورود نظرية اللسانية أو النموذج النحوي سيكون يعرض مكونات بنيتيهما على منهج الممارسة المقدم في الفصل الأول .

يؤدي الترابط الموجود بين الملكة و القدرة اللغويتين إلى قيام علاقة ، في البناء النظري ، بين النظرية اللسانية ، باعتبارها تمثيلاً للملكة اللغوية ، و بين النموذج النحوي بوصفه جهازاً يكشف عن بنية القواعد التي تشكل القدرة اللغوية⁽⁶³⁾ . بسبب تلك العلاقة نشأ ما يُعرف من اللسانيات باسم النحو التوليدي التحويلي الذي يجمع في الدراسة بين سبق القواعد المكتسب ، (أي النحو) ، و بين مبادئ الاكتساب ، (المفترية بالنحو الكلي) ، أي بين نموذجي الإدراك و التعبير ، إلى جانب الأسس المادية لمجموع ذلك⁽⁶⁴⁾ . وإذا كانت الملكة اللغوية تشخص في النحو الكلي الذي يُحوّل معطيات التجربة إلى النحو لذي يشخص قدرة المتكلم اللغوية فإن تحديد محتوى تلك الملكة يتطلب إقامة نظرية للملكة اللغوية ، (أي نظرية للنحو الكلي أو نظرية لسانية)

و من الأمثلة المحتملة المترتبة عما ذكر من الترابط يتبادر بالإنحاح سؤال حول انقيود التي تُلزم بها فرضية « الملكة الطبيعية » النظرية اللسانية و آخر حول الكيفية التي تصوع بها النظرية ما في الملكة من كليات صياغة نقل انحصار و الاعتبار و تحظى بالقول من طرف العلوم الطبيعية لأن « تناو

(63) فيما يخص العلاقة بين النظرية اللسانية و النموذج النحوي المنصير بها انظر كاتس ، طبعة النسخة . الفصل الرابع منه ، ص 87 157

(64) شومسكي ، حوار مع متسورونه ، الفصل الثاني من ص 63 Chomsky dialogues avec Mitson Ronat

مسانه صبيغة اللغة يحب أن يتم ، محرداً عن أي فكرة مسبقة ، كما يُعالج أي عصبوي مادي حسبي في جسم الإنسان⁽⁶⁵⁾ و ما قد يظهر من الدور في سؤالي فإنه يرغم ، كما مسائي ، بالتفيد في البحث عن حواب لهما بفرصة لعمل الطبيعية

من مستلزمات الفرصية الطبيعية التي توجب اعتبار الملكة اللغوية بنية مسبوقة في حلها عضو ذهني تُحدد وراثياً أن تحصر نظرية النحو الكلي أولاً بشرط تقليص الأبناء المحتملة . بمقتضاه ، كما يُستعاد من لفظه ، يجب أن ينترم لبحت اللغوي المنجر في إطار نظرية النحو التوليدي النحوي بالعملي بالعمل على حد من تعدد أبناء اللغات الممكنة مراعاة هذا الشرط لم يعارق مشروع شومسكي مد بشأنه وهو ما يعبر عنه إذ يقول : « تقليص طبقة الأبناء مستحصلة ، نظرياً ، بالنحو الكلي من بين الاهتمامات الكبرى للعمل المعاصر في النحو التوليدي بدءاً من أصوله تقريباً »⁽⁶⁶⁾

عن نفس المبدأ يعبر في موضع آخر بقوله : « أغلب البحوث المسجزة ، خلال عشرين سنة الأخيرة في إطار النحو التوليدي النحوي ، انصقت بحصر انتشار الاحتمالات الممكنة موافقة مع المعطيات المتوفرة حول لغات مدروسة دراسة جيدة »⁽⁶⁷⁾ . و يُشترط ثانياً أن يتوافق مضمون النحو الكلي و اختلاف الأبناء لتواجده أو الممكنة . بشرط التوافق الأخير تصير النظرية الكلية أو عموم هتوى النحو الكلي ، و تضبط درجة تفيد الشرط الأول لثلا يفرح سحر ممكن و بشرط التقليص لا يسمح النحو الكلي إلا بمجموعة محصورة من

65 شومسكي ، صومسيويانتي : نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 121 Massimo Paoletti

Palmarini , thèmes du langage théoriques de l'apprentissage

66 شومسكي ، نظرية العمل : ليريد ، ص 32 Chomsky , théorie du gouvernement et du bage

67 شومسكي ، تركيب الحديث : ص 84 Chomsky , la nouvelle syntaxe

الأشياء . لأنه يعبر حاصية الناهي هذه بصير كل شيء محكماً أيّاً كان . و تصير
البعاب و الأشياء الممكنة عندئذ غير متناهية⁽⁶⁸⁾ . إذن بعضها عبر الموافق لسحر
الكني لا يُكتسب ما اعتُبر هذا الأخير نطقاً من المبادئ يُحول معضات منحره
إلى سبق من المبادئ . من حملة ما يُعلَب حاصية الناهي أن انطبُع لسحر
الكني بها يمكنه أيضاً من أن يصبط بدقة الصور التي يجوز لأساق القواعد
المتعممة أن تتشكل عليها و تظهر بها ، و يتحكم في تطبيق القواعد
فيصبح المبدأ المعين بإجراء قاعدة في حالات و بمعها في غيرها ، كما سيأتي
موضحاً ضمن معالجة القضايا المثارة .

1.3.2. اللغة نصيح خلايا ذهنية

« من المفعول التصدي لدراسة اللغة كما يُدرس أي عضو في الجسم »

شومسكي .

يعني في هذا البحث أن نتطرق إلى فرصة العمل الرئيسية التي توجه
تفكير التولديين ، كانوا فلاسفة لغة أو علوميين أو لغويين ، و توظف مشروع
بحسبهم اللغوي . و هي فرصة رئيسية إذ عنها يتفرع كل ما يجب قوله عند
إشياء النظرية و إقامة بانهما ، و هي نفس الوقت تقع من إدراج في المشروع كل
ما لا يشتق منها و نسه عليه . و بذلك تحدد ما يجب قوله في الموضوع و ما لا
يجب . يهتما فهم فرصة العمل هذه ، لأنه يلزم عن التسليم بها قسور
تصورات نظرية النحو التحويلي و معاهيها من قبيل أن اللغة سبة عضو
ذهني تتعين لأغبيارات الضرورة العضوية كما هو حال أي سبة عضو في جسم
الإنسان و من ثمة يجب أن نتحدد سبة اللغة في نظرية لسانية بوصفها صري
من علم النفس النظري الذي يعني بطبيعة عضو ذهني خاص ، و بوضعيته ،
و أصله . و هكذا يصير بالإمكان صوغ سبة اللغة باصطلاحات الإحسان

(68) فيما يخص تعليق حاصية الناهي 'معمرة النحو' الكني ، و كيفية حصر الانحاء المتعددة يمكنه مصر

شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 32 و ما بعدها

و إدراج دراسة اللغة في العلوم الطبيعية⁽⁶⁹⁾ . من جملة ما يترتب عن ذلك تصور للغة ضرورة افتراض الاستقلال المطلق للسحو الصوري⁽⁷⁰⁾ لا ، ما ذهب إليه اللغة المحدد على الأقل جرتياً لأعبارات الضرورة العنصرية و ليس شيء آخر ، و ما دامت تلك الية متحيرة في عصور مستقل عن باقي الأساق معرفية الأخرى أمكن قبول مشروعية كون السحو صورياً ، أي يستند إلى مفاهيم أولية صورية بحتة ، و مستقلاً ببيئته الخاصة المحددة بتلك المفاهيم الأولية لا من شيء آخر كاللوطيعة ، و العقائد أو الوقائع و غيرها من الأساق المعرفية الأخرى .

بعض ما ذكر يحمل كل من تهمة مسألة اللغة على جعل أصول نظرية سحو توليدي التحويلي محط تساؤل و غر ، و على الاحتراز من التسليم العموي بصدقها و صحة نتائجها . و يدعو اعتقاد من قبيل ، (ما ثبتت صحته في لغة الانجليزية يتوقع أن يكون كذا)⁽⁷¹⁾ ، إلى التروي قبل عقد الحرم على تحدد تحايل لظواهر لغوية من الانجليزية نموذجاً يسج على مثاله تحايل لظواهر من لغات أخرى معاصرة ، و إلى ضرورة إعمال النظر في المقروء لئلا ينتشر « علم بروية » و نتسع قاعدته ، و لكي لا يتحول مبدأ ضرورة الاطلاع على فكر آخر ليكشف عن وجه الاستعانة المحلية به إلى مجرد تهافت اللسانيين على انفراد لأحرر طلباً للامتناب محلياً و الاندماج في مؤسسة علمية أحجية لتركية ذلك الامتناب و تأكيده .

من أصول اللسانيات التوليدية ينتفي للنقاش الثابت القار على تبدل المصادر السحوية و تعبيرها . في المقدمة ثاني « فرضية العقلانيين العظيمة » لمصوغ هذه الفرضية عبر شومسكي بما يعيد قوله ، تعتبر النظرية اللسانية ، أي

(69) انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ص 45 ، و 49 و 82 ، و 206 ، و تعليقات في اللغة ، عقد الأول ص 101

(70) شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 48-78 و حوارات مع متنب روية ، ص 101

(1) فيما يخص القول بمصوغ عليه بالمعبرة أعلاه انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و المعنى ، ص 25 ، 63 ،

83 و تعليقات في اللغة ، ص 147

نظرية النحو الكلي ، حصص مطبوعة في الدماغ البشري يمكن مسدئ
تصويرها باصطلاحات الإحيائية⁽⁷²⁾ وفي انتظار تقدم هذا العلم و تطور فرعه
أدري علي وجه الخصوص يمكن للنسب التوليدية أن تقوم حالياً بهذا الدور ،
أي الكشف عن طبيعة الدماغ بصوغ محتواه في نظرية لسانية .

لوضع المشكل بطريقة واضحة يمكن القول إن إبحار عبارات لغوية
يحتاج إلى معرفة لغوية ؛ أي إلى نحو يعتقد بدوره إلى «عدة» تمكن لفهم
ببيئتها المادية من اكتساب تلك المعرفة أو بناء السحر . وقد تم صرع عناصر
هذه المكرة صياغات متقاربة⁽⁷³⁾ جداً ، أحدثها ، وفق ما اهتمدينا إليه ، ما
يعبر عنه المبيان (1) .

معطيات - < **الملكة اللغوية** < لغة < بناء العبارات .

جميع ما يتصور من الأسئلة الآن ينصب على الملكة اللغوية أو عدة
اكتساب اللغة و بهجه . منها ما يتوجه إلى الاستفسار عن ذات هذه ملكة
لتصور محتواها وأصلها ، أو عن وظيفتها وعلاقتها بالعبط الخارج عنها
وبعبرها من الملكات الذهبية الأخرى . ومن مسائلها أيضاً كيف يتأني
الكشف عن محتوى عدة الاكتساب علماً أن الملكات الذهبية تنفست
بملاحظة ، وبأي الطرق يمكن الوصول إليها وما نسب السبل لصوغ ملكة
لغوية في نظرية لسانية بحيث يقلب محتواها نحواً كلياً . ويسمي لبحث

(72) شومسكي ، فاملات في اللغة ، ص 46

(73) عناصر الفيزياء (1) الواردة في شومسكي ، اللغة ؛ مسائل المعرفة ص 60 ، سبق أن عبر عنها في لغة عدد
وغير متراد في النظرية التركيبية ص 35 كما يلي

معطيات < **عدة اكتساب للغة** < نحو

و فل لا حاج كتتر ، فلسفة اللغة ص 206 ، ثلاث عناصر بالوقت مربية كنه يعني

(خطايا و غيرها من المعطيات) < **أكتساب للغة** < (استنتاج
الواردة الناجمة عن الجوارح)

في أعمال السولبيين عن أجوبة لأهم الأسئلة المسروقة ، و عن انتقاداتها المحتملة
في أعمال غيرهم ، قبل عرضها للاختصار و الفحص على عناصر النموذج
الاستكشافي .

الملكة اللعوية ، مثل غيرها من الملكات الذهنية ؛ جسم مادي ذو بنية
محصونة كأي عضو آخر في البدن من قبيل الكبد و القلب . كما لا يعترق
عضو ذهني عن عضو بدني ؛ أي كلاهما جسم مادي ، كذلك لا تختلف
المهجية المتبعة في دراسة بنية أي مهمة⁽⁷⁴⁾ إذن السحت هي الملكة اللعوية
يعني الحديث عن بنية ثابتة عميقة لنوع الإنسان .

تبعا للمرضية الطبيعية ليست بنية العضو الذهني « مثالا » لبنة المحيط
اواردة عليه من خارج ، بل هي داخلية تستأ فيه⁽⁷⁵⁾ . و تسمى ؛ منتقلة عن
« لصور لأصل » عبر أطوار متلاحقة إلى « طورها النهائي »⁽⁷⁶⁾ ، وفق برنامج
مرفوق في ذاتها . إذن ، لاحظ للمحيط الخارجي أو للتجربة و الممارسة في سجع
محتوى الملكة و تكوينه ، و إنما له أن يُحرّضها و يعثها على النهوض بمسائلها
أن تعمل من الأنشطة المحددة سلفا .

و تحس الإشارة إلى أن ، طور الملكة الأصل (ط 0) الضروري لاكتساب
لبنة ل ، (ط 0 ل) يمثل حالتها قبل أن تنظم علاقة بمعطيات المحيط ، و أنها
في حالتها الأولى تلك تنتقل عبر الأجيال بالوراثة أباً عن جد .

كس إثارة فكرة توارث البنية المعرفية يدعو إلى الاستفسار عن مصدرها
و عن كيفية بثوثها و بعارة شومسكي : كيف حصل الدهن البشري على
سببة الطبيعة التي يضطر إلى إسنادها إليه . بعض الطبيعيين مثل لورنر أعري ،

74) انظر ، شومسكي ، ضمن مسيجو ، نظريات قلعه و نظريات الاكتساب . ص 105 .

75) انظر شومسكي ، أوجه النظرية التركيبية ، ص 71 و ما بعدها

76) شومسكي ، تاملات في اللغة ، ص 180 انظر أيضا مقالته . فيما يخص البيئات المعرفية ؛ غيرها ، رداً على

بياجي ، ص 65 - 87 ، ضمن مسيجو ، نظريات قلعه و نظريات الاكتساب

مستنداً إلى الدروينية ، نشوء السات الذهبية إلى الصدقة في التحول و التسعير ، و تطورهما إلى الانتقاء الطبيعي . و حسب بيرس تكويناها إلى قبض الطسعة سي نحسب دهن الإنسان مع أفكار حين توضح تشبيه والذتها الطبيعية . ثم شومسكي فمتوقع في هذه المسألة ميباً أن اللغويات التي تصبط التعبير اعتمد و تحدد طبيعة الأجهزة العضوية المعقدة مارالت عامضة غير معروفة لكن أكثر النصيبين على مذهب داروين القائم على « مبدأ من الأمية إلى أميشتاين »⁷⁷ فلنعد إلى موضوع الملكة اللغوية في طورها الأصل لير كيف يتم تصوير معشواها . قبل ذلك بحس استخلاص الثوابت في تناول شومسكي للوقوف على درجة توافقها وانسجامها .

(I) نعتبر الملكة اللغوية بعصر موهبة الإنسان العضوية و احد مكونات دماغه السابقة على التجربة ، وقبل دخولها في علاقة مع معطيات المحيط الخارجي⁽⁷⁸⁾ وهي عندئذ تكون في حالتها الأولى أو طورها الأصل (ط 0) ، و تصدق الملكة على محتوى العصر الذهبي و هو في هذا الطور (ط 0)

(II) انتقال الملكة اللغوية ، كأي ملكة ذهبية أخرى من طور إلى آخر وبي أن تستقر في طورها النهائي ، يكون نتيجة لمراحل نضج البيات الذهبية نضج تحكمه إواليات النحو العامة لأن الصور الأصل في نظر شومسكي « يتألف من سق من إواليات النحو العامة التي تؤدي ، مع التحرية ، إلى خلق لطور النهائي »⁽⁷⁹⁾ . سق مارال يتظر من يتولى أمره و يهض بإقامته .

(III) محتوى الملكة اللغوية ، كغيرها من الملكات الذهبية ، لا ينضم و لا يكتسب ، إذ به يمشأ المرء و يكون . وهو الفاعل للارمة و الأساس

(77) عمداً فهم سبق من الأفكار حول أصل البيات الذهب و طورها شومسكي في كتابه : اللغة و العمل ، ص 135 و ما بعدها . و ميسو لياتلي في تعليق له بكتاب ، نظريات اللغة و نظريات الأكساب ص 342

(78) شومسكي ، اللغة ، و مقتل العرق ، ص 60 ، و دراسات في الصورة و النفس ، ص 206

(79) شومسكي : ضمن نظريات اللغة و نظريات الأكساب ، ص 170 ، لظن كتابه نملار في اللغة ، ص 70

نصروني فلا كسباب و تحويل معطيات المحررة الواردة التي تكفي بدور
مع بص التي معرفته لغوية ، (بحر) ⁽⁸⁰⁾

(IV) كون الملكة اللغوية سببه عضو في دماغ الإنسان وصحة ثمرة بنفسي
بدل يكون محتوياتها المشتركة بين آحاد النوع كلياً متوارثاً تحمله أمشاج الأبووين
بدن بولد الطفل و هو مرود بملكات ذهنية يتفاعلها مع المحيط الخارجي
تتم فصل و تنهدب مكونة أساقفا معرفية . و ينبغي البدء بتسجيل ما يترتب
عن مجمل أفكار شومسكي المسروقة ، و ما عن لنا فيها من تدافع .

(V) إذا صح ، كما ثبت في (I) ، أن الملكة اللغوية أحد مكونات دهن
إنسان وحب أن يتمايز محتوى كل منة ذهنية فلا يجمعها سوى ما في (II)
أي سبق إواليات النمو العامة الذي يحبر و يحيط كل ملكة على الصبح و قد
صح أيضاً أن انكشف عن الملكة اللغوية ، كما تسعى إليه اللسانيات التوليدية
بوصفها علماً طبيعياً ⁽⁸¹⁾ يحصل بصوغ محتوياتها في نظرية للحو الكلي ، أي
نظرية لاكتساب المعرفة اللغوية ، و جب أن تحتص كل ملكة ذهنية بنظرية
لاكتساب المعرفة الخاصة بميدان معين ⁽⁸²⁾ فلا تصلح نظرية الحو الكلي مثلاً
لاكتساب المعرفة بعبر اللغة إذن ، لكل حقول نظرية متميزة تعبر عن بيئة

80 من حيث ما يجب عن المصوغ علب في (III) قول شومسكي «هو يحدث عندما هي الملكة اللغوية» و قد
التي و قد انكب مني فهدد صورا أي لغة سريه يشكو النحو تمام ، تلك سره و إمكانية غير ممكنة
تسكن مبادئ تنظيم صحيح ما اكتساب اللغة ، فوجب أن يكون موجوده للاستقلال من المعطيات إلى اسم
بما أن هذه البناء إلى اندماج جعلها حاصبه صبيحة ثم يكتسب من إنداك حقيقة يتبعه في «سكنه» بعد يعرف
الكثير من الأسس ، ثم يتعلمها اللسانيات الفيدكاريه ص 96

81 «غير شومسكي اللسانيات الحالية و قد من علم شخص «نظري» في اللغة الذي يعني به أنه «المدى» المعرفة
بوصفها أعضاء حية ، (ص 45) في الصور و المعنى ص 45 و جواله مع ص 63
مع «هذا العلم» حصرها شومسكي في انكشف عن خطاطة الطبيعة المسرد بطيعة اللغات المعاصرة . في
«أنه انصلا» خفيفه التحريم و تصاعل أحوال العصوي و المحيط «في التحليل المدعي لمدى» و قد صيد
مبدأه مع اللغة مع معطيات الحس (ظ اللغة و العقل ، ص 128)

82 «غير شومسكي في دماغ الإنسان يبين معرفته (I) أنه من المعقدات و السبب المتعلق بطبيعته لأب
و ملوكه» يدعي «الحس المشترك» (II) «الحس لغوي» يدعي «النحو» (تتمثل في اللغة ص 71
و قد في بوضوح العلاقة بين الملكة الذهنية الخاصة و مجال المعرفة التي نظر ص 23 47 منه)

ذهبية خاصة ، إذ يتفاعل مع معطاه لا عمرٌ فحول تلك التحريه باحصر من
 يرى معرفة غير ذلك الحقل . فوجب لذلك أن تعدد نظريات الاكتساب لتعدد
 أبنيه الذهني المعرفية المطابقة لتعدد مجالات المعرفة وحقولها ، وعبء رأي
 شومسكي كما يظهر من قوله : « إن ندرس نمو التسميات المعرفية بكتشف
 نظريات للاكتساب متباينة وإن اختلفت في بعض الخصائص لكنها تحتصر من
 حقل إلى آخر »⁽⁸³⁾ .

من أهم المشاكل التي تعترض تصور شومسكي فيما يخص ضرورة تعدد
 نظريات الاكتساب يذكر (1) أن حقل الرياضيات البحتة مثلاً تلمه بية ذهبية
 خاصة . فكس هذه البية ليس لها تجربة واردة أو محيط خارجي يحرسها
 و يبعثها على القيام بوظيفة إنشاء سبق رياضي ، مع إلحاح شومسكي على
 « ضرورة التجربة المناسبة لبعث تلك المبادئ الطبيعية و تنشيطها ، إن قدور
 « لتصورات المشتركة » و قدّر غيرها من أشكال المعرفة أن تبقى ساكنة حادثة
 ما لم تحرسها الأشياء » هذا القيد غير سليم لأن مسقاً رياضياً بعثاً أنشأته بية
 ذهبية و كونه مع عدم التحريه الملائمة (2) استقلال الملكات الذهبية ، كما
 يظهر في استقلال النحو بيته و خصائصه ، يعوق الانتقال عن معرفة إحدى
 سمات الذهنية إلى معرفة الباقي فلا يتصور إمكان انحصار أن « أي تقدم
 يحصل في « سيكلوجية اللغة » يوفر نماذج جيدة لمظاهر أخرى من السيكلوجية
 معرفية »⁽⁸⁴⁾ حتى وإن وقع التسليم بأن النحو بعض « سبق العام »⁽⁸⁵⁾ فإن حرصه
 العقلانيين ترفض إمكان الوصول من معرفة السبق الخاص باكتساب اللغة إلى

(83) شومسكي ، ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب : ص 170

(84) شومسكي ، حوارات مع مسور : ص 65

(85) يعتبر شومسكي التعبير مصحاً خاصاً صير سبق عام كما يكشف عن ذلك قوله : « دراسة اللغة د عنه بر
 مشروع عام ، وهو الوصف التفصيل لبنيه اللفظي ، فسكا بغيره السابعة الثقله يتأ النحو من ه بية
 خاصة و خصائصه يمكن الاستعرا في اعتبار النحو مكوناً معصلاً عبر « سبق عام » و الاكتساب غير د ه
 خصائصه المميزة » دراسات في الصبغة و المعنى : ص 49

رياضيات يستنتج أنها حي⁽⁸⁹⁾ ألا شيء فيها محفوع مادام اللاحق منقسم في السابق ، وهو ما يقضي بأن الرياضيات جميعها طمعة مساوية ، و أن أصبح النظريات الرياضية المعاصرة ، أحداً بعيداً من الأمية إلى أيتشاس ، يجب أن تكون متشكلة من قبل في ذات البكتريا أو الفيروس . و(3) أوضح تفسير لانقذ الدهن البشري من طور إلى آخر قدمه ابن سينا من الكسبيين وهو ينصر في تكوين العقلين النظري و العملي⁽⁹⁰⁾

(VII) كون محتوى العضو الذهني لا يتعلم ، كما جاء في (III) ، مساة رئيسية في الصربية الطبيعية . يتطلب تناولها الوصول إلى بنية ذلك العضو بتعبير عنها بالتفصيل المطابق لمجالات المعرفة . لكنه يجب وضع الحدود بين سكت الذهبية قبل محاولة الشروع في تحديد محتوياتها . و بما أنه لا سبل يقضي مباشرة إلى الدهن و يمكن من تمثيل أبينة المتعاطرة لم يبق سوى العدد في كل منها عن طريق مجال المعرفة المطابق . كان يتوصل بالتحليل المفصل نعة المنحطة المعطاة ، و دراستها الجيدة إلى الكشف عن الخصائص البسيطة محددة بحيثياً⁽⁹¹⁾ المكونة لجهاز عضوي موروث (د) بدراسة جيدة للغة المعطاة يظهر مثلاً أن « مبدأ التعلق البسيوي » حاصية عضوية للملكة النوعية⁽⁹²⁾ ، كما قد يتبين أيضاً من تحليل مفصل لظواهر من حقل معايير أن التصور الضمني ، « الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية »⁽⁹³⁾ ، حاصية عضوية للملكة ذهنية

89 انصر . نجاحي على عدد من المراجع السابق ، ص 227

(90) نظر محمد إدراكي . اكتسبات اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 72- 96

(91) نسبة إلى المنحطة القابل العربي للمصطلح الأجنبي Genotype ، و هي عبارة عن عنصر في حلية متوة يميز الفرد ضمن حليته

(92) مبدأ التعلق البسيوي لمؤلفه المنحوة مثار عزيم على شومسكي استشهد به في كتابه الموضح علمي . جود شومسكي . علم غير مكتوب . سند إلى الملكة النوعية كإحدى خصائص هذا العصر البسيوي . انصر . شومسكي . منحولات في فلسفه ص 42 ، و 97 . و معناه حول البنيات النوعية . و حاصلة نظريات اللغة . انصر . لاكسب ، ص 65- 87 . و كتابه ، دراسة في الصورة الذهنية ، ص 83 . و انصر . انصر . انصر . ص 80

(93) شومسكي . و حة انصر . انصر . ص 72

أخرى ، و بالعاطف الطبيعي⁽⁹⁴⁾ العامه ، محتوى الملكة الذهنية عماره عن محرو -
منورث من المفاهيم والعقائد و التوقعات المرفوه أصلاً في مسح إحلايا
الذهنية و المصوعة في فرصات سابقة على الملاحظة . محروون جاهر في عصر
فيس أن يعرض هذا الأخير لأي تجربة واردة . إلا أن هذه المفاهيم و العقائد إلح
لا تنصح بغير تحديد ها الدقيق ، و بيان كيفية الاهداء إني كونها مرفوه
وخاصية عصبية ذلك ما سيشكل المبحث (1 3 3) الآتي اعخص بلحور
نكبي

(VIII) تبرر في النظام اللعوي الملحوظ ، (أو النظم اللعوي المعطى) ،
حصائص مشتركة بين نظوم كل اللغات البشرية . و معلوم أن « الاستفهم
ملحوظ » يستند إلى « انتظام كاس » بتقوّم عبد البيولوجيين⁽⁹⁵⁾ من (1) شريحة
شبات العصبية الخاصة ، و (2) نشاط تلك الشبات ، و (3) علامات يتنفه
جهاز العصوي عن أعضاء الحس و تما ان « الكاس » موضوع الدراسة ينفه
بملاحظة لم يبق من سبيل لأفشاءه سوى الأحد بمبدأ « من العارض إلى
بد ت »⁽⁹⁶⁾ و إن لم يكن محل إجماع

السمات المشتركة المتجنية في المظوم الملحوظة للغات البشرية تستوجب
وجود « سد » ترتكر عليه و نشاط به . عند تحليل هذا « السند » ، لتمييز الماعل
من عناصره ، وخذ كاتس⁽⁹⁷⁾ تكوين اللغات و إنشاءها ينم مع عدد من العناصر
مختلفة و جودها . و هذه بالقسمة الأولى : (1) عناصر متغيرة متبدلة . منها

(94) انظر ميسير مبادي . في تعليقه على عصر مدور و غيره ، عصر نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 242 - 244

(95) سحره عبيد ، حمية ورائه و حلقه لشبكة الخلايا العصبية . عصر نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 276 - 289

(96) ما إن لم يساهم في قوة اللغة له يحد علم الشريح تداً واقعاً في التعرف على ذاتها . سلك أبيه من
حلا . عمل الأعمال المتبدلة عنها . فصاع إلى المذكور يقوله « إنشاء وجود سيء مما له عزم ما » . بجماع
بمبيل من هذا العلام الذي به إلى . يحقق ذاته بعرو ما هت كلفه عرو ان « سيء يحرك »
ما ، لما علم من ذلك أن دار هت يحرك صوره لغير كذاه نقص ، ص 5 . قد اركو شومبي على ما
معه . إن حرمه بقدر البيولوجيين نظري شجو ، لما المذكور في (95)

97 انظر كاتس فلسفه اللغة ، ص 224 - 227

ما هو نفسي كالمظاهر المميزة لكل فرد عن غيره ، و منها ما هو ثقافي كالأنساق العديدة المتنوعة ، و منها ما هو اجتماعي كالأعراف و العادات و المظم الخدمية المتباينة من جماعة إلى أخرى . كل ما يدخل في هذا القسم ، و إن لم يعارق تلك بين اللغات ، لا يكون مسأألبنه في وجود السمات المشتركة الظاهرة في نظومها الملحوظة . لأن المنعير لا يسبب المشترك . و (2) عناصر ثابتة غير واردة ككون المتكلمين باللغة يعيشون على الأرض و يحشون على اثير و يأكلون عصاه و يستنشقون الهواء كل ما يحتويه هذا القسم فهو من الثوابت الخاصة عبر اللغة في تكوين اللغات أو اكتسابها ، عن طريق إقصاء النوعين السابقين بقي (3) عناصر ثابتة فاعلة تسبب إنشاء اللغات أو اكتسابها و تشكل إلهاماً مشتركاً طبعياً يوجد لدى الإنسان لا ما دونه من الأنواع . يهد لإيهام يعلق كاتس و كل التولدين السمات المشتركة التي تظهر في نظوم الملحوظة

أما الاعتراض على التفسير الذي قدمه كاتس لوجود سمات مشتركة تظهر في نظوم جميع اللغات فيمكن صوغه كما يلي (1) صحيح إلا أنه يرجع لانتظامات المطردة و السمات المشتركة إلى محض الصدفة لأنه لا بد له من سبب أو علة (2) يمكن اللجوء إلى طريقة الإقصاء أو الإسقاط من أجل تعيين العناصر الثابتة الفاعلة و استنباط العلل المؤثرة في وجود سمات واحدة في كل لغات لكن طريقة الإسقاط تفيد مع السبر و التفسير التفسير المحصور الذي يأتي على ذكر جميع الأقسام المحتملة و بإبطال قسم يترجح مقابله⁽⁹⁸⁾ ، ولا تعد مع التفسير المشترك الذي يُحمل فسمماً محتملاً و لا يعتمد التقابل في سوق الأقسام الممكنة وهو ما جعله كاتس إذا كان عليه أن يقول إن السمات المشتركة الظاهرة في نظوم اللغات الملحوظة بلزمها علة ثابتة و إذا كان السور

98) يلزم من تفعيل نظر كاتس ، كسب قلعه ، لبحث الحاضر منهجية الاستدلال على فاعلة المستبطه ،

ص 201 و ما بعد

عن طبيعة هذه الأخيرة وجب أن تنحصر في ما يلي من الاحتمالات . إما أن تكون العلة المؤثرة خارجة ؛ بمعنى أنها تنتمي إلى النظام القائم في المحيط الخارجي ، إما أن تكون أصلاً لانتظام كامل يظهر في أطرافات ملحوظة في نظام جميع سمات و إما أن تكون داخلية ، أي أنها تنتمي إلى ملكات الفرد الذهنية . وإذا كانت داخلية إما أن تكون ناتجة عن ضرورة عضوية ، وإما أن تنبع عن ضرورة منطقية (3) لما في طريقة السير و التقسيم المنحصر من الصرامة المنطقية فإن ترجيح قسم مما ذكر يلزم عنه إبطال مقابله مع النظرية المنافسة المؤسسة عليه . لذلك يجب أن ينح التراجع والإبطال عن « ضرورة » لا عن « فرصة عمل » . لكن حصل أن استملك الفلاسفة العقلانيون و معهم النحاة لتوبيدون بفرسية العمل الطبيعية و اعتصموا بها ، حتى صاروا باسم هذه الفرسية محاسب يربطون الخصائص المشتركة بين اللغات بمبادئ و تصورات مرفوعة في حلايا الدهن ، و يرفضون إقرارها بغيرها كالمحيط الذي بقوا عنه أي نظام أو أي دخل في تكوين الأطرافات انظاهرة في كل اللغات ، و يحرم من « القضايا الضرورية منطقياً »⁽⁹⁹⁾

و قد خضعت فرسية العمل الطبيعية المؤسسة لنظرية النحو التوليدي التحويلي لمحو من لدن محتصرين كثير ، فاشتهت أعمالهم إلى نتائج يؤكد بعضها كون هذه المقدمة النظرية تحتص بسمات الفرسية الاعتيادية ، (نظ : (3)) منها أن « دعم أو دحض فرسية لا يبرأ مرة فحوصها و لا يعادله ، بل يصح فرسية بتوجب فحوصها إذا أريد لها أن تصبح نظرية بقلها العلم »⁽¹⁰⁰⁾

99 في غير النظام عن المحيط (في شومسكي ، المنطقيات المنطقية ، ص 96) ما ينبغي أنه من غير ضرورة إقرار أو التصورات الطبيعية لإحداثها على المحيط الذي يبرر موضوعاته تلك التصورات . ومع ذلك لا حجة لهذا ، بل فكرياً ، يحق أن تلك الفوائد المنطوقات محمولة في ذات صلبها على المحيط . و قد في مفهوم (ضروري ، طبيعي ، اعتقادي ، اكتسابي) التصورات ، صير نظريات قلعة نظريات الاستدلال . ص 219-225 . في بحثه المنطوق بالانتماء لكن من غير أن يجعله عنه سبباً له للآخر أو تارة أخرى . ص 225-226 . (في كتاب في العبارة و المعنى ص 206) : عن « العبارة المنطقية » . في بحثه المنطوق بالانتماء

100 في نظر آدم شوف ، ADAM Schoft ، بحث حول في مفهوم المنطق الطبيعية ، (grammaire générative et conceptions des idées innées) ص 50-51 . (L'homme et la société) ص 50

أن « فرضية العمل الطمعة غير كافية لتفسير المعرفة العلمية »⁽¹⁰¹⁾ ، وإذا ، تصبح
 هذه الفرضية لا يأتى فحصها بسبب انعكاساتها عن « الواقع الموضوعي »
 ورتبائها ب « واقع وصفي »⁽¹⁰²⁾ . أمكن القول مع أيباجي في الموضع المشار به
 من مقالته المذكور أعلاه ، إنه لا حاجة في ميدان اللغة إلى الفرضية الطبيعية
 أما من الناحية الإحيائية المختصة في فريولوجية الجهاز العصبي فإن نقول
 بوجود أسية لسانة طبيعية يبقى أصواتاً لا معنى لها إلى أن يثبتها هذا الفرع من
 عدم الطبيعة ، وفي غياب من يتولى التحقيق في هذه المسألة ، الإنبات أسية
 صعبة أو صهي و حدودها ، قد لا يجد اللساني و حدود غير المختص حرج في
 استعمال الفرضية من أجل استئثار لغة الإحيائية ، باستعمال اصطلاحاتها في
 العبارة عما هو لساني « فيسهل عليه القول إن اللغة البشرية محددة ورتب
 ، و أن المحيط لا يؤثر في تعقيد سية الدماغ أكثر مما يؤثر في باقي الأعضاء ،
 تشبيه الدماغ بالكبد قد يقع حمهور اللسانيين لكنه حادع بالنسبة إلى
 لسانيين و الإحيائيين ... و بعضه عامة ، إذا كانت « الافتراضات الإحيائية »
 تسمع أحياناً لكنها سرعان ما تصبح مصللة »⁽¹⁰³⁾ . وبكفي هذا القليل من
 المكتوب الكثير المأهول لفرضية العمل الطبيعية للكشف عن العاية من وراء
 تمسك شومسكي بها . لأنه بغير افتراض وجود الأسية اللسانية الطبيعية لا يقوم
 نقول بوجود نحو كلي صوري . فلا شيء بعدها يمكن أن يعلق به و يسطر .
 لكن بهما الآن معرفة كيف يتصور شومسكي محود الكلي الصوري ، و يعيب
 أكثر أن نعرف كيف اقتضيه من « الخاية المظلمة » .

(101) أيباجي ، ملاحظتة . قهيدية (Remarques introductives) ، من 95 - 100 ص . تعريب اللغة
 العربية الأكاديمية

(102) أنطربسوف (Norbert bischof) . أتيد . يمكن أن نصير فرضيات العمل مبرورة . من 343 - 352 ،
 ص . نظرية اللغة . نظريات الأكاديمية

(103) ما جو ، جنميه و تيه . خلقيه لسكة لخلايا العصب ، من 276 - 289 . صص . نظرية اللغة . نظريات
 الأكاديمية

2.3.2. حمل الظاهر الخاص على الكامن لتعميمه

ما فعل شومسكي عن تديد مسعاه إلى إدماج بحوه التوليدي السحوي في عدم الطبعه، و جعل نظريته تسجح حيث لم تتوق عنذوم طبعيه تعتمد ملاحظه و التحريه و بذلك صرح إد قال : « من جوانب المتعة الفكرية في دراسة اللغة العمل على إقامة أدلة مركبة تعوض بذرة التحريه المباشرة »⁽¹⁰⁴⁾ لكن (حيثيون لا يؤمنون شومسكي ، لأن ما اعتبره متعة فكرية في دراسة لغة ليس سوى خدعة بالنسبة إليهم) و لأن « الجهاز العصبي البشري لا يس من اهتمام اللساني أو اللغوي أكثر مما يوليه إلى حافية مظلمة ، فلا يوصف سوى الراشد العادي أو حلال النمو غير قواعد لعلاقات الدخل و المخرج .. و لأن بقيود القوية الإيجابية التي يعرضها التركيب البيوي للجهاز العصبي و كد نشاطه الخلقى على السلوك يجعل من المخاطرة أي عملية عكسية ، تستهدف أن تستبسط من السلوك الظاهر الانظام الكامن ، كالتراكيب البيوي و نشاط الخلقى و حتميتهما الوراثة »⁽¹⁰⁵⁾ . يستخلص مما جاء في التقديم لهد المبحث مسبقاً على مباحث الفصل الأول من هذا الباب ما يلي :

(1) نظرية شومسكي اللسانية تتحد من اللغة موضوعاً للدراسة ، و تجعل من معرفة الحاصلة بسية الموضوع المدروس ، بوصفها المخرج الظاهر الذي يعكس بإحلام التركيب البيوي لعصو هي الدماغ ينفلت للملاحظة ، وسيلة ، و من معرفة تركيب الجهاز العصبي و نشاطه الخلقى هدفاً ، و بذلك صارت نصريه سحو التوليدي السحوي ، من جهة ، تقاسم الإحيائيا الهدف ، لكن نحائنها في بوسيلة إليه و من جهة أخرى نشاوك « فلسفة اللغة العادية » في توسيل مدعه و اتحاد المعرفة الحاصلة ببسبها دريعة إلى غيرها ، لكنها تحالها في أهداف . لأن هذه تطلب ، من دراسة اللغة ، معرفة بية العالم ، يسما تشد

04. شومسكي حو سب التعلم و معرفه ، ص 65 90 . جس نصريه اللغة و نظريات الاكساب

(105) م حو جسمه و انبه و حقيقه شبكه الخلايا العصبيه ، ص 278

تلك ، من دراسة الموضوع نفسه ، اقتناص بنية الدماغ . مع اختلاف هدف هذين الصريين من اللسانيات (بنية العالم أو بنية الدماغ) . لكن باعتبار علاقته بموضوع الدراسة (أي اللغة) فمتميز بخصوصية واحدة ، هي كونه هدف خارجياً) كما سبق تحديده . (نظ : 51) . و بسبب اشتراك فرعين معرفيين (لنحو التوليدي التحويلي و الإحيائية) في هدف واحد ، (الكشف عن التركيب البيوي للدماغ) ، كل حسب طريقته الخاصة لا معر من احتدام النقاش بين هذين الفرعين المعرفيين حول المنهجية المتبعة .

(II) من الظاهر إلى الكامن مبدأ منهجي⁽¹⁰⁶⁾ تسلم نظرية شومسكي اللسانية بوروده ، و بعدواه في إدراك الهدف المطلوب من دراسة اللغة . تأتيه استجاعة من جهة أن الانتظام اللغوي الظاهر طريق يؤدي إلى الانتظام العصوي المكسور . وبكتسب الورود من تسليم هذه النظرية بكون التركيب البيوي لجهاز العصبي الكامل ينعكس في التركيب البيوي الظاهر في اللغة المستعملة في وسط متجاسس لغوياً . و عليه يمكن منهجياً توسيط « اللغة الخارج » التي تظهر في الاستعمال لاقتناص بنية الجهاز العصبي المكونة . يترتب عن وساطة اللغة الخارج ألا يُنسب إليها شيء من البنيات البهرية منها المصوغة في كليات صورية . بل يجب إسادها إلى « نحات » وهي عوامل وراثية تُقرر الفرد على خليفة مبرمجة في النحيته دائها . لذلك ليس بغير دور في اختيار تلك الكليات الصورية واكتسابها أو في النمك من حرفها و تصويبها . و إذا لم تشوّل بعد علوم الطبيعة ، كالأحيائية بمختلف فروعها اندفئة ، إلى الكشف عن البنية المادية للغة المطبوعة بدءاً في العصور اندماعي يسمى « ملكة لغوية » فإن نظرية شومسكي تقترح نفسها لأن يصوغ تلك البنية في كليات صورية .

لكن الهدف الذي احساره شومسكي لنظريته اللسانية و الخطه التي

(106) انظر في شأن هذا المبدأ المنهجي نظرية 96

وسمعتها لتحقيق الهدف جراً عليه اعتراضات من علوم مختلفة كالأحيائيات والرياضيات والعلومية وغيرها ، نذكر في مقدمتها :

(1) لنظرية شومسكي اللسانية هدف خارجي ، إذ تحولت إلى سبب يولد المعرفة بغير اللغة عندما اتحدت اللغة موضوعاً للدراسة وحيثها على بسية الدماغ . فلا يهمها أن تدرس اللغة من أجل ذاتها ، وإنما يعميها أن تكشف ، من خلال دراسة اللغة ، عن مبادئ كلية خلقية ، تنبثق من الخصائص الذهنية مميزة لنوع الإنسان⁽¹⁰⁷⁾ . عمل شومسكي على تحقيق غاية عبر عنها في مواضع كثيرة من كتبه ، و هي إدماج دراسة اللغة في العلوم الطبيعية بحيث تصبح لسانية ، في تصوره ، ذلك القسم من علم النفس البشري الذي يعمي بطبيعة عضو خاص وأصله⁽¹⁰⁸⁾ . و بذلك أصبحت اللسانيات تقتسم و الأحيائيات دراسة الدماغ البشري فتجاوزت حقولها إلى مجال غيرها

(2) اعتبار الانتظام الخارجي المشكل في بسية اللغة طريقاً يبعد بسالكه

بى دت الدماغ لمعرفة ماهيته مدأ مهجي قد يباس التامل الفلسفي في موضوعات علوم خاصة ، نكه من جهة هذه العلوم غير وارد فلا تأخذ به لإحيائ و لا تطعن إلى نتائجها بسب ما فيه من المخاطرة التي وصفها شاجر في مقالته المذكور أعلاه (بط ط 96) و لعدم وزوده لا نستكن إليه عمومية أيضاً . فانفسه بوير بشدة في شخص فلسفة اللغة العادية ، و كل سمدج اللغوية التي تؤول التحليل اللغوي إلى تحليل المعرفتين العادية و معنوية . إذ لاحظ في ما درس من السمدج اللغوية قصوراً لا يؤهلها لخدمة

07 ص 55 الأول من كتاب شومسكي ، غلاب في اللغة

08 ص 55 من كتابه في العلوم الطبيعية أكتفه شومسكي . بذلك يراى صبح انه حتى يتحدث في مبد

المحوي ، النظرية اللسانية : و في ثغايه من حرمه قلعه للمريد من التصيل انظر در باب في مصبه .

ص 49 ، 55 ، 206 ، و غلاب في اللغة الفصل الثاني ، و جوابات مع مشوروه ، ص 63

المعلم⁽¹⁰⁹⁾ . و من الوجهة الرياضية اسرى لهذا المبدأ المبهجي بالسفد جات
بوتينو⁽¹¹⁰⁾ إذ أثبت إمكان الانطلاق من الصياغة الصورية للسانات ، مجردة من
الذمة الخرج الطاهرة في الاستعمال لاستنباط القدرة اللغوية في طورها النهائي
لكنه لا يمكن ، عن طريق الارتداد ، الوصول إلى استنباط ، من الطور النهائي ،
الطور الاصل كما تمثله « الملكة اللغوية » التي تصدق على « كليات صورية » لا
دخل للعرد في اختيارها أو اكتسابها و لا في خرقها أو إدخال تعديلات عليها ،
لأنها تشكل الإرث البيولوجي .

و بعبارة أخرى ، قد يتوصل من الصياغة « الجبر نوافقية »⁽¹¹¹⁾ لتجريدات
الطردة في الإبحار اللغوي إلى استنباط القدرة اللغوية ، لكنه لا يمكن أبداً
الوصول من هذه الصياغة الصورية مباشرة إلى استنباط القيود المتحسمة التي
تكون بواة أولية تستعمل بحيرها عن باقي مكونات الدماغ . وهو ما تشرحه
نظرية شومسكي اللسانية ، وقد قامت أصلاً لتستبسط ، من الدماغ بوصفه تبة
بفرضية الطعية « حاية مظلمة » ، تلك القيود المتحسمة التي تشكل أساس
اللام لاكتساب اللغة و انشاح عباراتها . و مما لاحظته بوتينو في مقاله المذكور
أن شومسكي يحاول أن يستبسط ما يحته محتوى للملكة اللغوية و لا يصفه
وصفاً كما يدعي بل لا يمكن الوصول إلى الملكة اللغوية عن طريق القدرة
سموية . و لأنه بالامتناد أيضاً إلى اياجي⁽¹¹²⁾ لا يتأني التمييز داخل القدرة
سموية بين ماهو طبيعي يولد مع العرد و بين ماهو كسبي يتلقاه العرد من محبسه
اخارجي .

(109) انظر ، بوير ، مقدمه كتابه « منطق المعرفة العلمية »

(110) انظر جيل بوتينو ، (Jean petitot) فرضية لهجه و نظريات الكوارث

(Hypothèse localiste et théorie des catastrophes) ، ضمن نظريات اللغة ، نظريات الاكتساب
ص 516 - 524

(111) المقابل العربي للمصريح للمفرد الاجسي Algebrico combinatoire انظر المرجع السابق ، ص 919

(112) انظر اياجي : ملاحظات تمهيدية ، ضمن نظريات اللغة و نظريات الاكتساب ، ص 99

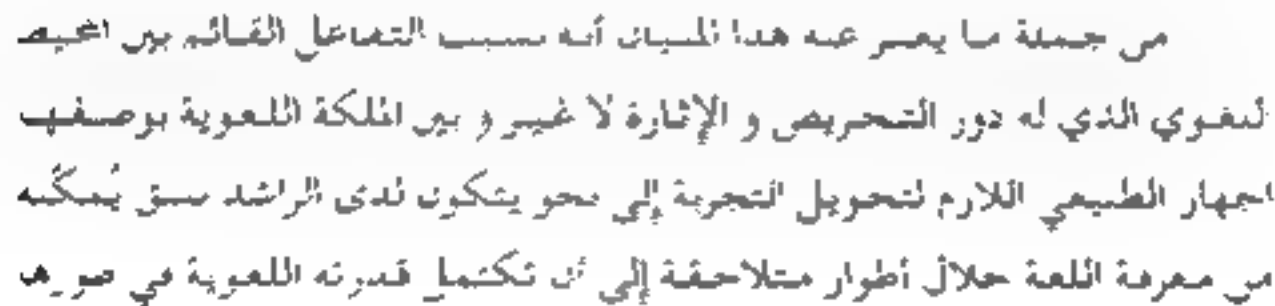
مخلص من هذا المبحث إلى نتائج أهمها . (1) لنظرية شومسكي اللسانية هدف خارجي غير لغوي . لذلك يحاول شومسكي بكل الوسائل لإدراج علمه في حقل "الطبيعية" (113). فهو يسعى ، كإحيائيين ، إلى الكشف عن تركيب البيوي للدماغ البشري . لكن نظرية شومسكي ، من وجهة علمية و العلوم الطبيعية أدخل في فلسفة اللغة التي تجتهد لخدمة العلم عن طريق إقامة عداح لغوية استعمائياً في التحليل اللغوي يعطي إلى تحليل المعرفة حصنة بموضوع غير لغوي ، أي واقع خارج مجال اللغة (2) لا سبيل إلى كسب التصورية ، بوصفها قيوداً متجسمة في ملكة لغوية مستقلة بمعصوها عن سائر أعضاء الدهن ، سوى الانتظام الظاهر في اللغة الخرج . اعتبار نظرية شومسكي ، الانتظام الظاهر طريقاً سالكاً إلى الانتظام الكامل يجعلها تنبئ مبدأ مسهباً يحير فلسفة اللغة عموماً . إذ تقيم جميع السادح المضوية إليها تعادلاً تاماً بين الانتظامين ، بناء على أن اللغة تعكس مشخصة معلقها كان عقلاً أو عدماً خارجياً

3.3.2. خصائص الأنجليزية كليات لغوية .

له يتوقف شومسكي ، وهو يبي نظريته اللسانية ، عن تردد فرضيته فائنة ، إذ ما يصح في الإنجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق جميع اللغات بشرية ، أو أن يكون تحقيقات خاصة لمبادئ كلية أشد تجريداً لم تكشف

3 ، عدد 3 . ج شومسكي بهذا نظريته المذكور في مواضع كثيرة من كتابه . يكفي منها إيراد حديثه لتسلسل من سكر الذي يعبره من دراسة اللغة ، يقول : إنما الشكل يكمن في كيف يمكن إذ الأسباب لمجرد في ع . س . إلى جهاز عصوي في دمه . يجب أن يجد حلاً لهذا الشكل عن طريق فحص حالات خاصة ، فحص أول التعيينات الصممة ، وذلك بعض المنهجية لتبعه عند دراسة عينه شكك أو أو القلب أو جهاز . صر . صر من 105 من كتاب نظريات اللغة و مصريات الأكساب : ص 81 و 206 من كتاب شومسكي ، إيراد في قصوره و المعنى . ص 152 من كتابه تاملات في اللغة

(2)



1980

سهاثي الفار و يُعرض في هذه القدرة أن نعكس في الإنجاز اللغوي ، لأنها أساسه الذي يولده . و لذلك يمكن مرة أخرى العودة إلى القدرة من الإنجاز ، من الوصف المسد إليها يمكن الاهداء إلى الملكة اللغوية المفسره لدلث بوصف ، و الكشف عن الية المركيية لهذا العضو الذهني . وهو ما يسلم به شومسكي فقط دون سواء ممن لا يسير على خطاه .

وللوصول باللسانيات إلى العاية المحددة لها ، أي جعلها فسماً من سيولوجيا ، وضع شومسكي حطة عمل يحمل خطواتها كالتالي : (1) حصر هتمم اللسانيين في قدرة المتكلمين اللغوية المنعكسة في انجازهم اللغوي داخل من تأثير أي عنصر أجنبي عن تلك القدرة . (2) التماس القدرة من دراسة الإنجاز في اللغة المعينة لا باعتباره موضوعاً في حد ذاته لكن بوصفه صريقاً سادكاً إلى القدرة و بذلك بنأى استنباط معلومات عن طبيعة القدرة مستهدفة في الدراسة اللسانية⁽¹¹⁵⁾ . (3) من الوصف المسد إلى القدرة يمكن التماس الملكة اللغوية . إذ يمكن إدراك محتواها إذا تم التمييز ، داخل القدرة لغوية ، بين المستفاد المستحصل عن طريق التجربة ، و بين الجهار الطبيعي الضروري لاكتساب ذلك المستفاد . (4) التمييز بين الملكة الذهنية و القدرة مكتسبة يحصل بعزل الخصائص غير المكتسبة الكامنة وراء المستفاد المشترك بين المتكلمين بأية لغة المتعلق اكتسابه بتجربة واردة .

ينضح مما سبق أن اللساني يسمى بعمله إلى تحديد الخصائص الطبيعية بني لا دخل للتجربة في تشكيل سلوكها ، إذ تعمل على طريقة واحدة و إن خضع أصعبها لتجارب متباينة تمام التباين . وهو ما يدل على أن تلك خصائص مسبق سلوكها بكيفية محدده سلفاً في العضو الذهني . و عليه

(115) في ما أثبت ها حول أطوار الاكتساب ، م تحليل الإنجاز من آثار العناصر الأجنبية عن القدرة نظر شومسكي . تأملات في اللغة ، ص 148 ، و 170 ، و توجه النظرية التركيبية ، الفصل الأول منه ، و انظر

أيضا كائس ، فلسفة اللغة ، ص 224

تُصوّر الملكة اللغوية جسيميات متفاعل داخلياً مكونة إوالية ضرورية للاكتساب ، لأنها السبب الذي يُولد المستعاد المشترك بين جميع اللغات بشرية و بعير الكشف عن هذه الإوالية لا تجد اللسانيات ما به تعمّر الخصائص التي تنقاسمها لغات الإنسان . لذلك ينبغي الدفع بهذا العلم حيث يثاقى اكتشاف الإوالات الطالعة في تشكيل القدرة و الإجاز اللغويين ، و صوغ ديث في نظرية الملكة اللغوية بسميها شومسكي البحر الكلي . و لتوضيح الخطوات المذكورة بمثال تجد شومسكي بصرح و يعمل تما يلي (I) يعتبر نحو تنويدي التحويلي نظرية لقدرة المتكلم اللغوية ، لأنه يسعى بالتحليل أو صبح القطعي إلى وصف ذات هذه القدرة⁽¹¹⁶⁾ (II) من دراسة إحدى اللغات استعمالاً و فهماً ، كاللغة الإنجليزية مثلاً ، يمكن استنباط خصائص لا يكتسبها المتكلم من خارج ذاته ، و إنما تنبعث فيه من ذات الملكة اللغوية .

اعتقاد شومسكي أن الخصائص المستخلصة من دراسة جمل من الإنجليزية منبعثة من الملكة اللغوية و ليست مكنسبة من المحيط اللغوي جعله ، أولاً ، يقتصر كُلية الخاصية (ح) المثبتة بمعنى يجب أن يكون لبحر أي لغة لخاصية (خ) لأن البحر الكلي يحتم أن تكون تلك اللغة كذلك . وثانياً ، يتحد اطراد أقوال المتكلمين وأحكامهم عليها وسيلة لإثبات أن للغة المعينة الخاصية (خ) (د) ذاب أهلها استحسان ما ظاهري (خ) و استفاح ما حرفها وثالثاً ، بسبب إسي الملكة اللغوية الخاصية (خ) إذا ثبت أن كانت (ح) محردة لم يسترعها ، باستفراء أمحاء ترصي (ح) ، متكلم ما حضع أصلاً لتحريرة مناسبة ولا تنقي تكويننا لملاحظة تلك الخاصية⁽¹¹⁷⁾ .

(III) إساد الخاصية (ح) المستبطة من دراسة إحدى اللغات إلى الملكة لغوية لا إلى المحيط اللغوي افترض يمكن فحصه مراسياً بإجراء تجارب

(116) نظر شومسكي ، أوجه نظرية التركيبية ، شعبل الأول ، ص 12 و ما بعدها

(117) لمزيد من التفصيل نظر شومسكي ، إساد في لغوية و لغوي ، ص 82 و 206

اجتهادية . كاخلاق محيط محايد بالنسبة إلى الخاصية المعنية أو محيط لا
ساسها . وإذا ثبت مع ذلك إرصاد تلك الخاصية تعيين إرصادها إلى الملكة
الذهنية و بالتالي تكون استجابه كل الذعاب لها واجبه لضرورة عضوية ذلك
في الهند في أعمال النحو النوليدني إلى ذكر تجربة من هذا القبيل ، و هو ما يدس
على أن القصيدة المصوغة في (II) فرصة عمل و مسلمة داخل هذا النحو لا غير
(IV) التعلق البسيوي للقواعد اللغوية⁽¹¹⁸⁾ حاصبة غير مكنسبة ، لأنه
شرط في إمكان الاكتساب و حصوله ، و مبدأ مسروح في ذات الملكة الذهنية ،
و إحدى خصائص النحو الكلي و إن استخلص من دراسة جمل من اللغة
بوحدة كلاً تحليلية و يعني هذا المبدأ أن مفعول القاعدة النحوية مقيد بـ
تسمع به البنية . فلا تمارس عملها في استقلال عن البنية . على سبيل التمثيل ،
لا تحرك القاعدة مكوناً من موقعه إذا لم تسمح البنية بذلك التحريك .
يعتقد شومسكي أن دهن المتكلم ، بفصل مبدأ التعلق البسيوي المطبوع أصلاً
في دته ، يقوم بعمليات صورية لإشياء أبسية مجردة . و لتعلق القاعدة بمشآت
الذهن الصورية يجب أن تعالج قواعد نحو أي لغة العبارة بوصفها سلسلة
لفظية تحلل إلى مركبات مجردة . (أي لا تشعب أطراف تلك المركبات و لا
تحدد مقولاتها حسيّاً) . و عليه يجب أن ترفض اللغات أي قاعدة نحوية
تباشر العبارة بوصفها متوالية من الكلمات المفردة

كون العبارة تحلل إلى مركبات ، سواء أكانت مجردة أم حسية ، و ليس
إلى متوالية من الكلمات المفردة قضية لم تكن محط جدل بين اللغويين . قدماً
تنبه لسانيو اللغة العربية إلى هذه المسألة ، و لاحظوا سريان مبدأ التعلق المذكور

8، 11 في مدخل مبدأ التعلق البسيوي للقواعد النحوية معبر عن أعمال شومسكي توجه النحويون تركيبي ، من
80 ، و دراسة في النحويين و الفصحى ، ص 83 ، و مناقب في اللغة ، ص 42

من خلال دراستهم لعدد كبير من الظواهر النحوية¹¹⁹ لكن ما ف يشكك
مصدر الخلاف هو السؤال حول ما إذا كان مبدأ التعلق السبوي لقواعد "سحو
مبعض في الملكة النحوية من ذاتها أو مستحصلاً من المحيط الخارجي
حاول شومسكي ، وهو يحيب عن السؤال كيف يعرف العقل معنى
كسباب اللغة كون عبارتها تسجل إلى مركبات و ليس إلى مفردات ، أن يثبت
هذه المعلومة مطبوعة في الملكة النحوية و مسوغة في هذا العصر الذهبي
بل هي معلومة مرفوعة في الأمشاح المكونة للعقل ، فيولد مردداً بها . يحدث لا
يحصي فيها أبداً ، إذ لا يجوز تحليل العبارة إلى مفردات . لأنه لا يطمئن إلى
مبدأ استقلال القاعدة النحوية عن النسبة . يرغم شومسكي أن الفرد يعيش
متمسكاً بمبدأ التعلق السبوي و إن لم يجمع طينه حياته السابقة لتجربة و ردة ،
أي لم يسمع قط ما يستفيد منه تعلق القاعدة النحوية بالنسبة ، و لم يتقنه أو
يُهيناً لملاحظته . و يدعي أيضاً أن تعيب التعلق السبوي على استقلاله
لا يمكن إزاحته بالحرص على مجموع التواصل ، أو استخلاصه بقياس على شبيهه
في مجال معرفي آخر ، وبقي أن يكون ذلك حلقة و طبعاً متوارثاً . إذ لو كان
سدى على غير هذه الخلقه نقلوا مطمئنين مبدأ استقلال القاعدة النحوية عن

9. في كتاب و صرح عن مخرج من باب التركيب عند الترحلي كتب يهبر من قوله : تعصب ثارة جملة عن
جملة ، و بعد جرد إلى جملتين أو جمل متعلق بمف عن بعض ، و تعطف مجموع هذه على
مجموع تلك . و اقدم أن حبيب الجملة في هذا ، و جميعها يجمعها جزلة بمسمة الواحدة ، سحر
جزء . بعد مسمة الجملة ، ثم يجعل مجموع جزاء ، عمة ، خلا . فكما يك ، الجزاء القصة ، ان
و صحافة في مجموع الجزاء لا في حدها ، كذلك يكون التشرح في مجموع الجملة لا في حده
و إذا عود . و في السهم واحدة في تعطف على تحدها ، و لا تثل (عج) ص 245 247
و من هذا المنبيل و لهم : الفعل - تفاعل كالجاء موحده . نظر من يعيش ، شرح الفصل 10 ، ص 4
و لا بد ، سحر العربية ص 79 . و لهم : و حدة الجزاء من حدة جزاء من الاسم . من هذا
شرح الفصل 8 ، ص 10 . و كذلك في التصدير . التاج مع متبوعه : التوصل مع حله . و حده
هذه المركبة . هي لا غيل لتكيلة فعل حرة منها حدها مجازياً . العرب السراج الأصول في النحو ،
2 ص 231 . و باسمه علاقي الأسماء (2) و عدمه (3) استماع الجملة أن يلقى مقبولة إلى
الفصل الحادي عشر و الثاني عشر من كتابه ، اللغة

سنة و غنمه بحسب إسماء التعلق السوي لتقواعد النحوية إلى العصور الذهبية في طوره الأصل (ط 0)

و إذا ثبت أن كان مبدأ التعلق السوي أو نحوه ممكنة ، (يحل في عصر الذهبي من خارج ذاته) ، أو ثبت ارتباطه بما يعنى سومسكي أن يرتبط به ، (كان يرتبط حصوله بالحرص على مجموع التواصل ، أو بقياسه على شبيهه في مجال معرفي آخر) ، زال كل ما من شأنه أن يدعو إلى اعتقاد وجود كليات لها طبيعة هذا المبدأ و نحوه من الاعتبار كليا طبيعيا منسوجا في حللنا المنكحة العربية تحقيقاً لهذه العناية بسعر الشروع في فحص كليات سومسكي اللسانية من جهة الطريقة التي انتهجها لإثبات أولاً وجود الكلي اللساني من قبل مبدأ تتعلق ليسوي و نحوه من الشروط و القيود العباطة لقواعد النحو في أي لغة . و ثانياً كون مبدأ التعلق أو نحوه طبعياً يسبب في المنكحة اللغوية منها بتحرير من محيط اللغوي و ثالثاً كون المبدأ المذكور ، أو نحوه ، كليا لأنه يقيد سلوك القاعدة النحوية ، و كيفية تطبيقها في كل اللغات

4.3.2. كليات لسانية لازمة عن فرضية العمل الطبيعية .

قد يسهل الجواب بالإثبات عن السؤال هل الكليات اللسانية موحدة . لأنه يكفي لاعتماد ضرورة وجودها الأحد بفرضية العمل الطبيعية التي تمضي بكون كل متكون يولد مبروفاً بملكة لغوية ، و أن في ذات كل ملكة لغوية معارف لسانية واحدة . معارف يتعلم بها المتكلم و لا يتعلمها مصوغة حتمية في عصر من دهره صناعة الأوامر ، من قبل كون قاعدة متعلمة بالنسبة و أهم عمل كثر عدده مستفلة عن البنية (121) .

و بما أن في دهر كل متكلم مبروفاً طبيعياً إلى مثل الأمر المذكور و حب أن يعكس هذا الأخير في كل اللغات . و بافتداء الساحت في اللغة المعينة إلى

(121) سومسكي ، شلابة في لغة ، ص 44

خاصية فيها تشخصه « يسسح أن اللغات أخرى نفس الخاصة معتمد في حكمه هذا على فرصة معادها أن الناس ليسوا مهتير لعلم لغة بدل أخرى سداداً إلى هذه الفرصة يصبح في نحو كل اللغات ما يصح في نحو لغة لأجليزية»⁽¹²²⁾ يصبح من هذا أنه من دراسة شومسكي لأبنة معية أو غيره خاصة باللغة الإنجليزية يستخلص مبادئ و شروطاً برعم أنها عامة، من شأنها أن تقيد قواعد النحو في كل اللغات البشرية .

نبين مما سبق أنه تم إثبات وجود الكلبي اللساني بطريقة نظرية تتحد شكل العرب (2.1) المصوغ في ما يلي :

(1). افرض وجود معارف طبيعية واحدة في الملكة اللغوية لدى كل متكلم مهياً لتعلم أي لغة .

(2) إذا ثبت ، عند دراسة لغة معينة ، وجود خاصية بها تعكس معلومة طبيعية .

(3) . يتبع ضرورة أن تكون تلك الخاصية موجودة في كل اللغات

(4) . ثمخص هذه النتيجة مرسياً بأن يركز بحاة ، وهم يسترشدون في دراستهم للغات مختلفة بالنحو التوليدي التحويلي ، على البحث في لغاتهم الخاصة عن وقائع واردة بالنسبة إلى مبادئ ذلك النحو و قواعده .

(5) يلزم عن كون العلاقة بين النظرية و موضوعها المشكل أحادية التأثير ، (من سيطرة في اتجاه الموضع (4.1) ، أن يهمل السحاة المسترشدون أحكام المتكسبر الأشهاد و ما ينقوبه في لغاتهم من أمثلة و ظواهر لا تلائم مبدأ أو قاعدة في النحو المرشد .

و إذا انكشف كيف تم إثبات وجود الكلبي اللساني ، و كيف يجب على سائر اللغات البشرية أن تنظر إليه لسعت كل منها بالطبيعية و لنحسب أي مسه أن توصف بالشذوذ، تعين التساؤل أولاً عن مقولة هذا الكلبي و طبيعته قل انظر في وجوده العملي .

كل ما يطبع شومسكي في الملكة اللغوية ، من المبادئ و الشروط و متعدد ، ذو طابعه صوري⁽¹²³⁾ و كل ماله هذه الطبيعة يلزمه أن يوجد مستغلاً من مضامينه المادي أو الدلالي و يُعرض في المضامين المستقلين ألا تنعوم دت أحدهما بالآخر ، لكن هناك علاقة تنظمها لا ينفك بها أي منهما عن صاحبه حتى صار من أهم أهداف النحو التوليدي مدد شأنه تحديد العلاقة التي تنظم الصوري و الدلالي .

بالاستناد إلى علاقة الاستقلال المذكورة يحب أن تنقسم أوليات النظرية لسانية إلى مفاهيم صورية بحتة ، و إلى مفاهيم دلالية بحتة . يترتب عن هذا التقسيم إمكان إقامة نظرية تعنى بالمفاهيم الصورية يسميها شومسكي⁽¹²⁴⁾ بصرية بصورة اللسانية و بصرية النحو الصوري . وهي نظرية مكتملة ذاتها بها خصائصها و بيئتها الدلالية ، لكن دون إغفال لحظة روابط مستظمة تفرق بصورة و المعنى و عن استقلال الصورة و ارتباطها بالمعنى تولدت فرصة عمل تفيد أن « بيئات النحو الصوري تولد مستقلة ، ثم تعلق بها تأويلات دلالية بواسطة مبادئ و قواعد تنتمي إلى نظرية سيميائية أوسع »⁽¹²⁵⁾ .

بسبب الصورية توجد مفاهيم لسانية ثابتة غير متغيرة ، وهي كلية ، و بسبب استقلال المفاهيم الصورية عن المفاهيم الدلالية يحب ألا تظهر رؤس : (أي أفعال اصطلاحية تظهر في اخذ المفصل المعادل للحد الحمل) ، أحد

(123) المبادئ العامة و ما قد يدرج منها من ظواهر الصيغة لقواعد النحو مفاهيم صورية في حرية النحو التوليدي متجذري برحت مستغلة من اللغة المتشككة بها ، فلا دخل لهذه الأخيرة في ما يكون تعلق المفاهيم من الخصائص أو ليس بمادة كالصوت و الدلالة و التردد و الخ في قام الصور اللسانية للفرقة في مبدأ تعلق البنيوي (Principe de dependance Structurale) أو في شرط صرح الميوس (Condition du sujet spécifiée) ، هي مجرد تراكبات لاسميه المعقدة (Contrainte Sur Syntagmes Nominaux Complexes) ، أو هي قواعد التحريك (regles de mouvement) أو هي مثل هذا الذي يلزم عن مبدأ استقلال التراكبات أو هو هو الصور المتغيرة من المفصل في شبكة حقل صحت و صورية قواعده ، فهو شومسكي ، ترسب في الفهم ، معر ، الفصل 13 : من 78-35 و جرد من مسودته ، من 97 : ما بعدها ، في علاقة الصورة و

عموم معر من بين الإشارات و التبيانات ، من 286-149 ، تحريفي ، مفاهيم لغوية ، من 162-158

24 ، معر الفصل الأول من كتابه دراسة في النحو و المعنى

(125) شومسكي ، ترسب في النحو : معنى ، من 79

نصفه في معرف الآخر. نحصل مما سبق إلى أن الكليات اللسانية داخل
فئة السحب التوحيدي : (من قبل مبدأ العنق النسوي و حقه من الشروط
التي : الصلابة لتواعد نحو أي لغة بشرية) ذات طبيعة صورية

5.3.2. الكليات الصورية طبيعية .

وصف مفهوم صوري بكونه طبعياً يعني أن هذا المفهوم ينتج من
سكة اللغوية و يتكون في ذاتها من غير أن يكون للمحيط أي دور ماعد دور
تحرير و الإزالة. إذن. ماهو طبيعي لا يُكتسب من خارج . لأن المتكلم
يتعلمه من ملكته الذهنية المجردة بدءاً بمثل شرط السوح المعين⁽¹²⁶⁾ لكن كيف
اثبت شومسكي كون الشرط المذكور طبعياً .

من الملحوظ في نظرية السحب التوحيدي من حيث البرهنة و الاستدلال أن
شومسكي لا يثبت نظرياً أو مراسياً طبعية ما ينسب إلى الملكة اللغوية و حين
تفوده دراسة احالة المعينة إلى الاستدلال على طبعية الكلبي المستخلص منها نراه
يسوق عبارات حبرية عبر مقترنة بدليل صدقها فلا تحمل أي متردد ، مهما
ضعفت درجة شكه ، على الإدعان لا اعتقاد شومسكي بأن شرط السوح المعين
مثلاً يسجس من الملكة اللغوية و ليس حاصلها في ذاتها من خارج

يمكن التسليم جداً بعرضية شومسكي القائلة : « إذا جعلت المعرفة
بشيء ، مع اعدام التحيرة المناسبة ، تهيئ إمساد تلك المعرفة إلى ذات سكة

26 من اسمه حالف التركيب (each other) ، استعماله في اللغة الإنجليزية لمحتد شومسكي في
سواء : « السوح ليس له أثر و مصدر (CSS) » معرفة بعونه « يقع به التركيب » و هو
«ما التركيب ج يجب و الواقع خارج » إن شاء الله . و يحتوي منة جامعاً لتركيب « . و هذا » و صفت
« سكة » في اللغة المعية و صورية لاستقلاله عن « لائته » و أي من معرف غير ذلك . و على أية
بعد معاد قل « مصدر » في لغة التركيب بجميع « جميع » للعلاقة عليه يظهر شومسكي و در « في
مصدر و المعنى » 91 . و « لائته » في اللغة و 126 ، 183 . و نصرة لعمد « فريد » ص 261 189
« معادله حول تلييات اللغوية » نظرها : و 72 من نصرة « لغة » فريد . الاكسبر ص 65 87

معونه المنشور كه بين أفراد النوع⁽¹²⁷⁾ إلا أنه لا يكفي لتثبت من صدق هذه
عربية أن يصحح شومسكي عقب كل مبدأ مُستخلص أن معرفته قد حصلت
تلمتكم بدون تجربة أو تدريب مناسبين . أن يعبر عن مبدأ المركبات الاسمية
المعقدة من النحو الكمي يحتاج إلى إثبات ، أما قوله : « يصعب تصور أن
يكون كل متكلم قد تلقى تدريباً مناسباً أو خضع لتجربة ملائمة » ، فمجرد
من التبدل على ضرورة إساده هذا القيد إلى الملكة اللغوية . وقد كثر شومسكي
بعض تعبيرات عقب إساده لشرط السور المعبر إلى البحر الكلي فقال
« يصعب » من جديد ، قبول كونه نتيجة لتجربة أو تدريب مناسبين⁽¹²⁸⁾ وهي
قريب آخر صاع بعض الكلام « من جديد يحتمل أن يقضي شخص جل عمره
أو كله من غير أن تعترضه معطيات واردة بله التدريب .. يبدو إذن من البحث
الدفاع عن كون التجربة توفر الأساس لهذه الأحكام » . و حيث تحدث عن مبدأ
تعمق نسبي يعقب بما يعيد قوله « يستعمل الفضل قاعدة متعلقة بالنسبة ولا
يحصى كإن يستعمل قاعدة مستفيدة عنها » من البحث أن يعبر ذلك إلى
تشابه على استعمال تلك وإعمال هذه . إذ يحصل أن يقضي المرء جل
عمره دون أن تعترضه وقائع حاسمة ، ومع ذلك لا يتردد في استعمال قاعدة
متعمقة بالنسبة و إذ حصل أن طابقت تجربته برمتها فرصة استقلال القواعد عن
النسبة⁽¹²⁸⁾ .

كل هذه النصوص و غيرها الكثير أخبار مجردة من أدلة صدقها ، فلا
تحمل غير فائدها على الإدعان لقبول مقاصدها ، لأنه ليس فيها ما يدل على
ضرورة إساده ما يعبر عنه شومسكي بالمعاط . المبدأ ، أو الشرط ، أو القيد ، أو
بصاعده ، إلى الملكة اللغوية ، وهو ما يقوي الشك في أن يكون لهذه المعك
محتوى مستند إليها يعبر برهان .

(127) من صيغة ما يصح في شومسكي من الأفعال الواردة في قوله حتى إعلانه ينظر كلامه في « في
«عروة» ، «عبر» ، «بطل» الصفحات 83 ، 89 ، 92 ، 95

(128) شومسكي «عروة» في اللغة ، ص 44 . نظرية مدته حول شيكات لغوية . نظورها ص 74

و من جملة ما يعوي الشك في كلية السوح المعين و نحو هذا الشرط
المانع من وجود في نحو أي لغة لقاعدة تربط مركبين من قبيل ما ورد في تعريفه
كـ ، هذا الشرط نفسه لا يمنع وجود في اللغة العربية قاعدة تربط المركب
(بعضهم ببعض) ، وهو واقع داخل (ح) التضمنة لتفاعل معايير (المعصي) ،
تربطه بالمركب (المعتقلون) الواقع خارج (ح) . كما تشهد صحة العبارة (3)
ومثلها (4) بعده .

(3). و إن تبادل المعتقلون داخل المحكمة التهم لا يحرم القاضي بعضهم

بعض .

(4). يعلم كل مترشح أن زيدا يركي بعضهم بعضاً .

يترتب عن سلامة العبارة (3) و نحوها (4) في اللغة العربية أن يكون
شرط السوح المعين المستخلص من دراسة حالة خاصة باللغة الانجليزية ذا معقول
خاص بالانجليزية و نحوها من اللغات . إذ في نحوها يمنع وجود قاعدة تربط
مركبين من قبيل ما ذكر ولا يمنع وجود تلك القاعدة في نحو اللغة العربية .
و بما أن شرط السوح المعين لا يعني تعط اللغة العربية ، بدليل سلامة العبارتين
(3 ، 4) فيها ، فإن اعتبار هذا الشرط كذاً محمداً رعة من قبيل الحكم بانتشهي
بجعل في كل اللغات ما ثبت في الانجليزية و من غير المعقول البتة عد هذا
شرط كلياً و لم نرهم كليته نظرياً . أما مراسياً فقد شئت خصوصيته ، و لانه
عن تعميم الخاص نتولد بالضرورة جملة من السمات القائض . من قبيل :-
سعة الفلاسية شادة غير طبيعية . تشهد سلامة العبارة كذاً فيها على وجود
قاعدة في نحوها تحرق مبدأ كلياً ، و غير هذا مما يحمل المسترشدين على إعادة
نوضع .

و الذي يجب قوله ، باختيار اللغة موضوعاً ثابتاً لا موضوعاً متشكلاً ، إن
سلامة البنية في مثل العبارتين (3 ، 4) لشاهد على خصوصية شرط السوح
المعين ، لأن أي مبدأ صوري محمداً من دراسة حالة في لغة معينة قد يعم نمطاً

من سمات ولا يكون كلياً إلا إذا ثبتت كليته مراحلياً ، فلا نسمع عندئذ من حاسبي كون لغة ما قد حُرقت شرطاً كلياً ولم تنقيد به حتى حسن فيها ما بيع في غيرها . لأنه ليس بوجود مبدأ عام بحرقه لغة خاصة . فدلّيل عموميته أن يتوهم و جميع اللغات ، وأن يعلم من اعتراض احدها عليه . إذن ، يكون مبدأً تصوري كلياً بسبوت رقيه إلى مستوى الموافقة الدافع لكل اعتراض من أي لغة ولا يثبت رقي المبدأ إلى المستوى المذكور بواسطة منهجية الغرب ، بل يحصل باستعمال منهجية الغرب . وبذلك تشكل المنهجيتان أصل الخلاف بين اللسانيات الكلية و اللسانيات النمطية⁽¹²⁹⁾ .

عند تناول شومسكي لمسألة استقلال النحو نراه يتحدث عن الموضوع بعين . فهي تأملاته الفلسفية . (حوار مع رونه) ، يعمل على إثبات لاستقلال المطلق للنحو . وكذلك حاله في أعماله الأولى . لكنه في دراسته تنقية الموجهة إلى صوغ نظرية الصورة اللسانية تجده يستعمل لغة تحيل على مفاهيم أولية صورية وأخرى دلالية .

يستخلص شومسكي الخصائص الدلالية للعبارة المعالجة ، وهي وصف ببيتها يستعمل لغة تحيل على خصائصها الصورية . يشهد لذلك أنه ما ثبت أن منحس بنية باعتبار خصائصها الصورية فقط . ولا ثبت إهماله لمبدأ دفاع دلالة التركيب . و يكفي التساؤل عن العامل المسؤول عن تكوين أنواع من المركبات لبعده هي الأخير ذا طبيعة غير صورية

و ليكرر اجتناباً لدعوى استقلال التركيب من النحو عن الدلالة و غيرها من لأساق المعرفية من خلال تدقيق النظر في مبدأ الشغل النحوي لقواعد النحو ، بوصفه أشهر مبدأ طبيعي (أي غير مكتسب إذ يلاحظه المتكلم و إن لم يحصل في حياته الماضية لتجربة لغوية واردة) ، و صوري . (أي لا تأثير للدلالة أو غيرها في تشكيله و صياعته في الدهن) .

استناداً إلى دراسة (بوتنام)⁽¹³⁰⁾ لمبدأ التعلق البسيوي بمكس الإطلاق لتحليل المبدأ المذكور و احتيابه من سؤال حول الأساس الذي يستند إليه متكلم لمعلب فرصة التعلق البسيوي على فرصة استقلال القاعدة السجود عن النسبة⁽¹³¹⁾

يعتقد شومسكي ، بناء على الفرصة الطبيعية التي احتار العمل بها ، أن متكلم يستند في استعماله لفرصة التعلق وإعماله لفرصة الاستقلال إلى مبرر مرفوع حنفة في بنية العضو الذهني المسمى منكة لغوية . هذا المبرر العبري إلى إحدى العرضيتين ثم يرق (بوتنام) فحاول في مقاله المشار إليه إيضاحه ليؤصل ذلك الاختيار في الدلالة ، و يربطه ملكة ذهنية عامة محتواها المنطق بقسميه لاستنباط و الاستقراء . إن اكتساب السجود عنه متعلق باكتساب الدلالة ، و أن القاعدة الدلالية المحتملة هي التي لا توجد مستقلة عن النسبة . إذ لا تنحصر عبة الطفل في اكتساب قائمة من القواعد التركيبية في حد ذاتها ، بل يعيه أن يعلم قواعد دلالية⁽¹³²⁾ . ثانياً لبوتنام ربط الاختيار المذكور بأصل دلالي حين تمكن من تحديد مفهوم السجود بالإنكار على حساب صدق انقصاب وكذبها . و هي ما يلي يمكن بدورها أن تستدل مراسياً على أن مبدأ التعلق البسيوي غير طبيعي ، و أن نوضح معنى كونه دلالياً وليس صورياً .

لتعميم التصور و دفع أي القياس يستحدث لفظ « التركيب المتدرج » ندلها على كل عملية بمقتضاها تتألف عناصر في مركبات تكون كلاً يؤلف مع غيره مركباً أوسع يراكبه آخر ، و كذلك يستمر التأليف و التركيب إلى غاية اكتمال القصد في الوحدة المعينة . معنى ذلك أن هذه الوحدة ، كانت لغوية أو

(130) لفر هيلاري بوتنام ، مامو حتمي ورم ، ص 415-443 ، حسي خريبات اللغة و نظريات الانسحاب - Hilary Putnam , ce qui est inné et pourquoi

(131) لشد كير بالعرضية ، فإن فرصة استقلال القاعدة عن النسبة تعني بذلك تحليل القاعدة إلى مكوناتها الأساسية المفردة . في حين توجب فرصة التعلق أن يكون ذلك "تحليل إلى مكوناته من لغويات البعده"

32 ، بوتنام ، مامو طبيعي ورم ، ص 423

غير معونة ، فاقبله للتحليل إلى مركبات تقبل التحليل إلى مكوناتها ، إلى حين لا يسهل إلى الجزء الذي لا يحرك . إذ يعكس التركيب يجب أن يندرج التحليل
بعضاً .

قد نضطر إلى طبع مبدأ التركيب المتدرج في عضو ذهني لتراخي فيما
بعد تحبته في ظواهر خاصة من اللغة المعينة : (تكوين الاستفهام في اللغة
الإنجليزية) ، و يمتدح وجوده في كل اللغات البشرية إذا لم تشحصه ظواهر
صعبة ثابتة في المحيط الخارجي . فلو اعتمدنا اللون بوصفه أقوى الدركات
حسية لمعارفة لأمكن لتلكبير و التصغير ما تحليل وحدة الإنسان إلى مسائل
بشرية ، يجمع تمايزها من هذه الجهة بقل فرد لإدراجه في غير فصيلة التي تؤويه ،
في ذلك من وصل الشيء بعينه من جهة فصله عنه لكن سرمد ممثّل عن
كل فصيلة لأبد أن يأتي على أحد الترتيب المحتملة . و لا يمكن أيضاً إدراك أن
وحدة لرمز تسجل إلى توالي الليل و النهار المحل كلاهما إلى متوالية من
أوقات يجمعها تعابيرها المرتب من تبادل المواقع . و كذلك حال توالي اللون
نظيف

و باعتبار الصورة بكمي المرء أن يطر إلى المرأة ليكتشف في أحد فكبه
متوالية من الإنسان ، غير المكرر منها يتألف من مركبي القواضع و الأصراض
يربضهما الباب الواقع بينهما . و بإمعان النظر في كلا المركبين يجد هذا الأخير
مكون من صر من العفل و الصاحكة المصويين مركب الطواحي و يجد الأول
مؤلف أيضاً من رباعيتين بينهما مركب من شتين

انتظام الأوقات ، و كذلك الأساس في متوالية من المركبات المتجرئة إلى
مركبات أصغر و إلى عناصر ، واقع قائم في المحيط الخارجي . من انتظام مثاله في
الملكه الذهنية المصورة يتأتى تجريد إمكانية تنظيم أو انتظام عناصر ذاتاً كانت
طبيعتها في مركبات متوالية بحيث لا يتألف مباشرة بعض العناصر المتنامية
فمع تدرج الخيوط السوداء و الأبيض لكنهما لا ياتلفان لانتماء الأول إلى الليل

، الثاني إلى النهار . و بالاستناد إلى مثال الطيف المرسم في الملكة بصورة يَهْدَى إلى ما هي تمثيلة المرسوم على الورق من التقيد بدرج تركيب عناصره ، إذا جاءت على هذا التوالي (الأحمر ، البرتقالي ، الأصفر ، والأخضر ، والأزرق ، فالبني ، والبسجي) ، أو الطمرة ، كأن يوجد الأزرق مثلاً في متوالية واقعاً بين الأحمر و البرتقالي لأنه من يقل ذلك العنصر من موقعه الأصلي إلى موقعه الجديد يتولد مركبان لا تألف عناصرهما لعدم التناغم اللون المتوالية في كليهما . و بسبب ظهور ممثلي المصائل البشرية كل مرة في متوالية معاكسة من حيث ترتيب العناصر التي تكونها يتأتى تجريد إمكانية أخرى لتصميم أو انتظام عناصر ، كيما كانت طبيعتها ، في متوالية يعالج بعض مكوناتها بعضاً أياً كانت نقط تماسها

ظهر مما تقدم احتمال أن نُجَرّد الملكة الدراكة من ظواهر في المحيط الخارجي إمكانيات لا تتلاف مكونات متعاقبة ، و أن تنصّر ذاتها بصريتين لتحليل أي متوالية . بالاستناد إلى طبيعة المتوالية المعية ؛ (وهي إما بسيطة تألف جميع عناصرها المتناسقة لعدم اشياء أي منها إلى مركب . و إما معقدة بعض عناصرها المتناسقة لا تألف مباشرة لانتفاء السابق إلى مركب غير المركب لذي يسمي إليه اللاحق) ، تحثار الملكة الدراكة الإمكانية الواردة ، و تمثلي على لمكة الذهبية المنصرفة الطريقة المناسبة لتحليل المتوالية المعية . و بدلت نصير طريقنا التحليل ملكة مكتسبة ، و نصير اختيار إحدى الطريقتين منصف بضيعة المتوالية المعية .

بإجراء الملكة المكتسبة في مجال اللعبة ، باعتبار هذه موضوعاً ثالث من معلوماته المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية ، يسهل على المتكلم سمط لغوي قائم على وسط العلامة المحمولة إدراك أن الجملة (5) متوالية بسيطة أي يمكن حل أي عنصر يطلبه الاستعظام إلى المصدر . كما هي (أ-ج) . و أن الجملة (6) متوالية معقدة نتحل مباشرة إلى مركبين ، يقل كلاهما أن يقل لبني

- لاستعهم في الصدر كما في (i.6، ب) ، لكن تفكيك أحدهما بوضع الآخر في حشوه بعضي إلى تنافر دلالي وفساد تركيبى . كما في (6 - ج، د)
- (5) أ) أبكر بنى مسجداً .
 ب) أهني بكر مسجداً .
 ج) أمسجداً بنى بكر .
 (6) أ) أحمس الذي بكرم عالماً .
 ب) ألدى بكرم عالماً أحمس .
 ج) أعالماً أحمس الذي بكرم* .
 د) أبكرم أحمس الذي عالماً* .

إدراك قبح التمثلين (6 ج، د) ، و ما يحرى محرهما في النعات لأحرى⁽¹³³⁾ ، لا يجوز إساده إلى مبدأ التعلق العائب التحيل مع حضور مبدأ انتظام الدلالي أو اضطرابه و بيوه⁽¹³⁴⁾ لأنه بوضع الكلم في غير موضعه تنشأ في العبارة بؤرتان للتوتر الدلالي . سببه تفكيك بوائين دلاليين ناتج عن أحد عنصر من إحدى البوائين نقذه في حشو البؤة الأخرى فوقع في (6 د) تماس عنصرين (بكرم أحمس) لا تنظمهما علاقة دلالية و لذلك قيل لا بدخل فعل

(133) انظر شومسكي حيث يستدل على وجود مبدأ التعلق الجدوي لفرواد المحرية في المواضع المشار إليها من كتاب في النظر (118) . و من جهة د يدل على صاء استدلته مراد أولهما ما يلاحظ فيه من مسود خطي من اللغة ليست ، جود مبدأ التعلق وهو في حكم العيب لامتلائه التعلق دي ملاحظة سم وجود إلى هذا المبدأ بعينه ليستدل منه على حسن تركيب العبارة أو فحشه و لا يحصى من الأمثلة في تفكير شومسكي إذ ثبت من اللغة مبادئ التعلق الكلي ، و من هذه المبادئ عنصر وصف اللغة و تاليهما أن مبدأ التذكير أو كان حفا مروجاً مبروفاً في البنية العنصرية لمملكة القديسة ، بعضي عند إنشاء الاستعهم بحسين الجملة الخبرية إلى مركبات مجرورة من معنواها الدلالي و ينقل الترابطه الموقية لأون مركب لسي إلى العنصر ، لوجب للضرورة العنصرية بشوء الاستعهم بنص الترفيق في كل معاد . لكن لعدده بهن حطين لغويين قديمية و المبرية في مقابل الإنجليزية و الفرنسية تظهر اعتبار التام في تكوين الاستعهم

(134) اعلم بحاج العربية مفهوم الانتظام الدلالي و اضطرابه فاستروا عليه لغة واصفه بفتح الجملة . حسنه كهر صبيو . و أما التقييم فتبيح فان مصحح اللفظ في غير موضعه نحو قولك قد ريداً ، أيت ، كني ريداً بآتيك و سيده هدا (الكتاب ، ج 1 ، ص 8) و في نفس القسم يشير ثمر على التمارسي بقوله ١ و العنصر الخطم الثمر من فلفهم قد عبد الله قدم ، و لن حاجتك أعفل و اجس حتى في أمر النظر ، فسام الا حار ، من 201-220 ، ص من جله انورد . وجد وضع الجرجاني المعهوم و سى منه بصرية في الخط .
 انظر دلائل الاعجاز ، ص 49

على فعل وكذلك شأن (الذي عالمًا) ، فكان لهما إعراب مع عذم ما يقصده
و من ثمه قبل لا يُصرف في الصلة بفعل شيء منها إلى خارجها أو بنفذه
بعض مكوناتها على بعض أو بالحدف و بعض الكيفية يمكن أن تصا وصف
بؤرني التوفر الدلالي . كما في (6 . ج) .

و إذا ثبت احتمال أن تكتسب الملكة الإدراكية تيسر الإمكانيين لانتفاء
بعض التي تؤلف متوالية، وثبت أن اختيار الملكة المتصرفة لإحدى الإمكانيين
من أجل تحليل أي متوالية متعلقاً بهذه المتوالية ذاتها (أهي بسيطة أم معقدة) ،
لم يعد هناك ما يدعو إلى طبع كل ذلك في الدماغ لجعله من خصائص ملكة
سعودية الموروثة و بذلك يمكن تجنب ما يترتب عن أهم خاصية غير بدئية
والشروط الصابغة لقواعد الأبحاث في نظرية شومسكي اللسانية وهي أن
الكليات الصورية المثبتة بالنجوى إلى استعمال منهجية الغرب لا تسلم عند
الفحص المراسي من اعتراض أمثلة عليها من لغات معاصرة . حتى إذا اشتد ضغط
الأمثلة المصادرة على النظرية لم يبق للمحافظة عليها من النقص سوى التمسح
بحيل الاصطلاحيين من أجل إبطال أي تأثير للغات الأخرى يهدد نصريته
بالانهيار . كما يكشف البحث الموالي عن ذلك .

4.2. درء نقص النظرية بالحيل .

قد باتني على النظرية المعنية في أي حقل معرفي يوم نشئت فيه أزمته
ونصير مهددة بالانهيار بسبب نتائج محاولة انتهت إليها نظريات مبنية أو
تجارب جديدة . لكن هذه النظرية تظل في أعين أصحابها الاصطلاحيين على
وجه الخصوص ثابتة وأشد رسوخاً من قبل⁽¹³⁵⁾ يدافعون عنها بعدة
اصطلاحها لطمس ما قد يظهر على نظريتهم من التآمر و عدم الانتظام .

(135) في الثالث من الوصف خصلت النظرية عبر التشاهد على صحتها أي كانه سجالها بعمد يوم من خلال
كاتبه ، منطق المعرفة العلمية ، خصوصاً فيقول القسم الثاني منه ، حيث يسأل بالبحث مسأله انطية
من 57 ، ولاحق من 76 ، و مشكل الاساسي للمسي من 92 ، و مراتب الدخلى من 112 و البساطه و

انتقد بوبر بشدة عقائد الاصطلاحيين التي تفسر مجال المعرفة العلمية . منهجية تخصيبها . يهتما أن يتعرض باحصر شديد لتلك العقائد ، وهي داخل العلومية ، لئلاها من جديد مطبقة في ميدان اللسانيات على يد نومسكي بوصفه اصطلاحياً

من العقائد الرئيسية الموجهة لتفكير هؤلاء كور الجانب النظري من العلم في أي ميدان لا يمثل صورة لموضوعه . فما العلم إلا بناءً منطقي ، لذا لا بد من في تحديد بياناته خصائص موضوعه بل على العكس من ذلك . إذ هو متداخل في تشكيل الموضوع و تحديد خصائصه ، و ذلك عن طريق المبادئ والقوانين التي احتلتها الدارس واصطنعها لنفسه .

يترتب عن اتحاد الاعتقاد المذكور مطلقاً مفهوم للدخول خاص بهم . و كان هذا المصطلح يعني على وجه العموم ضبط انقيار العلمي أو تصحيحه من موضوع الخلاف بين الاتجاهين الواقعي و الاصطلاحي كما أن في مرجع بدخول إذ تجد الفريق الأول يستند إلى موضوع العلم و يعتبر معطياته بدخول انسق النظري و هي الوقت ذاته يتحدد الاصطلاحي من «قراراته لأعتابية و اصطلاحاته» قاعدة ، يرجع إليها لضبط البناء المنطقي للانسق نظري فلا يلتزم عدده إلى الموضوع و لا يعتبر الملحوظ فيه ، لأن تحديد ملاحظاته يتعلق بالأساس النظري الموضوع وصفاً ، و لأن الحكم على البناء المنطقي ليس من النظري بالدقة و الضبط يتعلق باستحالة المستبط بمصنفات⁽¹³⁶⁾ التي تقرّر نفسها و هكذا تجرد المعطيات الملحوظة و النتائج مخبرية من إمكانية التأثير لدخول النظرية .

136 مصنفه العدل العربي للمفظة الأجنبية (axiome) وهي عبارة عن قصة أولية موضوعه من غير مراد مصنفه الواقع يتم التمسك بها بـ «إذ تستدل عليها قيمة صادقة» هي مركبة من تعاليف أولية عن معرفة من بناء معرفة من التعاليف الأولية و عن مصنفات نشأة قصة أخرى صادقة عن طريق هيق و عن «البناء المنطقي من قبل بحيث تعتبر منصفه (ج) صادقة : حل المسألة المنطقي (ن) إذا حكم مساهمتها من مصنفات (ن) بواسطة عدد محدد من التعاليف المسموح بها لدخل (ن) لتعريف من تفصيل نظر بوبر ، ص 71-75

عند اشتداد أزمة بناء منطقي بسبب اصطدامه بنتائج معاكسة و معطيات ملحوظة يضطر الاصطلاحي ، نضمن ما يظهر على نظريته من النشأ و لا يفرد من الانهيار ، إلى استخدام وسائل غير علمية تعنها بوير بالخدع و الخيل وهي كثيرة حصر أهمها في أربعة أنواع .

(I) التشكيك في قدرة المنافس العلمية ؛ كان برعم الاصطلاحي أن منافسه غير قادر على التحكم الكافي في الموضوع المعالج وهو ما جعله ينتهي إلى نتائج تبذو مناقضة للنظرية السائدة . يعكس مثل هذا التقليل من قيمة المنافس في اللسانيات ، إذ نجد له صدى في أعمال شومسكي وهو يرد على مخالفته (137).

(II) منع العلمية عن ملاحظات المنافس التي تهدد السق النظري ؛ ودست بإثارة الشكوك حول المعطيات الملحوظة والنتائج التجريبية منها عدم كفاية مهمما ، و أنها غير علمية و لا موضوعية ، بل يمكن الذهاب إلى

(137) من ردود شومسكي الغفلة من قيمة ما يقترحه مخالفوه بسوق بعض من أقوال الموضحة للنقطة الأولى من جعل الاصطلاحي من المعلوم أن فيه امتناع البيوت من محتوى الملكية اللغوية في طورها الأول و ثانيا صوره بونيم (نظ 130) من محتوى ملك ذهبي عامة مساها وندك ، لعدم دافع شومسكي من تصور بقوله « إذا كان بونام بالفعل قادراً على أن يشعر بكيفية » ، أخرى وندك ، لعدم دافع لسانر حصة الاكتساب المتعددة . و ثانياً بين دلومصريقه فضاضه كيف تشارك حاصيه تعلق امواحد الترتيب باليه الطيمية كما يتصورها بونام ، ماكون سعيداً بسني فرصيه إسد ملك الحاصيه إلى ندك ، ثماد بدار بونام إلى الملكية المقوية في طورها الأول . ، يشير اقتران بونام القصد إلى أن في ذهنه سبب آخر و ر اعتراضه حاسد تصديقه . نظ نظريات قلعه و نظريات الاكتساب . من 445 ، 447 . و هي معرضة د على أصحاب هذه الفرضية الذين عبروا أسس الفرضية للبيان لا جعلوا الدلائل سدا تشكيك في شومسكي . يجب أولاً إثبات أننا نأخذ تقاليد حقيقه لا أمام طرق مدثرة لمحدثات كتيبه حاصه و غير صارمه عبر السق الحوري ، إلى المسألة ، كما تفسر القعاشات الأخيرة ، ليست هذه التصورات من القساق و تبعاده . و قد كبر مثل هذه الكلام بصيغ متعارفه في مواقع كثيرة . كماله ، فصل ، دلاب ، الفصل الأول من على الخصوص . و في رده على الوظيفية يقول « يدعي الوظيفية أن لا يمكن اللغة وظيفه يؤثر في صيغها . قد يصبح ذلك مربطة إزائه و صيغه في المستوى الهندس » . حارث مع بسا . من 101 في معبر الاتجاه يجد من أقوال عبد القادر القاسي ما يلي « اعتبار اللغة أداة تشخيص لا يهني إلا الحس التشخيصي » اللانبار و اللغة العربية ، شكيب الأول ، ص 41 . و معده راجع يكيم في مواضيع لا يسمح لهم تكويتهم بلكتابه فيها . معده ص 61 و كذلك قوله « و لكن حيمه ي عملا يعرف بالفعل ثراث قراءة علميه سائق معه في هذا المجال . و نكس إلى حد الآن له » . منهجيه في الأدب و العلوم ، الإشب ، ص 94

دحة كدجب المجزف . باحتصار بحت إحراج من العلم كل شاهد على صحة
لاعه انما من قفوص انشاء المنطقي لنظريه جملده في اعتقاد الاصطلاح
سبحي كل دعاية و تعهد ، منعيني الاحتفاظ بها و إن صارت مهددة⁽¹³⁸⁾
تظهر التوسيلة (11) في حقل اللسانيات بوضوح لدى شومسكي وهو يسي
بمجموعة من الوصايا حصناً يمنع معطيات اللغات الأخرى أن تحترقه لتهدد
نصريته النسبية⁽¹³⁹⁾ . فأقام قواعد التركيب ، كما يكشف المبيان (7) أدناه ،
بين شروط التكلية و معطيات اللغات الخاصة لمنع أي ارتباط مباشر بينهم
(7)



يعبر المبيان ، كما يصر عليه شومسكي في الموضع المشار إليه من كتبه
المذكور آنفاً ، عن وضع مجموعة من القرارات يمكن إجمالها كالتالي :

1 . لنشود الملحوظة في معطيات اللغات الخاصة بحور استعمالها لأختبار
قواعد التركيب المقترحة . لكنه ليس لها أن تدعم أو تنقص مباشرة شرطاً كني
لأن ذلك من اختصاص قواعد التركيب . التسليم بهذا القرار يترتب عنه
2) تجريد أحكام التكلين المستشهد بلعنهم و كذلك قوائم الأمثلة مهم
كثرت من أي دور مباشر في تثبيت شرط مقترح أو نفيه . وإنما يكون لها دور
الدور من خلال نسق القواعد المخالف أو الموافق للشروط⁽³⁾ . يمكن فحص
الشروط الصابطة للقواعد أو اختبارها . أما تقييم هذه الشروط فيتناسب أولاً

38 . د . اصمصم . نظريه بسامح تجريبيه مغايرة تعين إحصاء التجريه بصفااء بعوت عنها . د . ع . المصمص
المرور إليها في هذا الاتجاه جده النظريات التي بلغت ذروة من العمل التجريفي في مجال محدد . د .
لاحي فجرد مدله 'احده على كونها تتعارض مع تجريبه كما يقفد في العصر المعاصر . د . الم . الم
المدية 'جيدة التجربة بالاهتمام ، و حتى جربه غممة جديدة . د . نصو . علوم جديدة ، د . تعبير الماي
علميه . و سمع مقاربه كد . د . في علاقة النظرية بالتجربة . عبد الفتاح العاصي ، عن د .
عطار العاصي ، الخطاب شعلاني . صم . منهج في الادب و العلوم الإنسانية ، د . 43 63

39 . المداخل من كتبه دراسات في الصورة : المعنى

مستوى معيناً من العمق في تحليل الظواهر المعينة، و ثابتاً نسبياً من
نوعها المنحكمة فيها ماساً لنظريته للنحو الكلي المعترضة و يعبرونكم
بأنهم لا تدرك أهمية الظاهرة بالقياس إلى مبدأ كلي، و لا تجدي كل دراسة
لسانية تقوم على سرد ملحوظات و تعميمات من التحاليل الجزئية للمعاني
عندما (4) يتعبر اللجوء إلى الاحتبار أو الرقص و إلى التركيب على الوقائع
لواردة بالنسبة إلى ما أقامته النظرية من المبادئ التفسيرية، مع التعصي عن
تكميل من المسائل الأخرى التي تحتمل أن تجذب تفسيراً لها في نظريات لاحقة
معايرة أو أكثر عمقاً. استناداً إلى قرارات شومسكي المسروقة يجب رفض كل
استنتاج المستحصلة و الوقائع الملحوظة إذا ثبت اعتراضها على نظريته و كشفت
عن الدعامة المستهدفة بالنقض في بنائها المنطقي

لقد اضطر شومسكي إلى تبني القرارات النهجية المذكورة لكي يتجنب
بهاثيا من كيفية للاستدلال الداحض المصوغة في: ((ق ← ج) . ج) ← ق،
معبرة عما يلي إذا أمكن اشتقاق النتيجة (ج) من النسق (ق) فإن علاقة
الاستبطان (ق ← ج) تقضي بضرورة أن يكون النسق (ق) حاصلاً إذا كانت
النتيجة (ج) حاصلة: (ج ← ق)، إلا إذا تعلقت (ج) بقسم محصور من
النسق فإن الباقي غير معني⁽¹⁴⁰⁾. وبإبعاد شومسكي لهذه الكيفية المنطقية في
الاستدلال على خطأ النسق كلياً أو جزئياً يكون قد حصص نظريته من انقض،
إذ تظل صادقة وإن ثبت كذب النتائج المشتقة منها

(III) تعبير الحدود، لأشك في حصول النظريات العلمية للتغير المستمر،
تغير ينتج عادة عما يتم إدخاله على النسق، عند معاودة فحصه، من
تعديلات على بعض حدوده، أو بإفحام فرضيات جديدة. بهمناً هي هد
الموضع أن نبيس كيف يعدل الاصطلاح ما يصح من الحدود لإيقاظ نظريته من
لأنهيار⁽¹⁴¹⁾

40، ملخص من التعميل نظريته، منطق المعرفة العلمية، ص 75 و ما بعدها

141، فيما سبقه هنا حول مسألة تغيير الحدود. ملخص المعرفة العلمية للباحث 16-24

نقد ما يعتبر المراسي نتائج التجربة الداحضة إحصاءة تكشف عن مواطن
خس في نظريته ، و تصح أمامها اتفاقاً حديثه ، سدو تلك النتائج للاصطلاح
ي ثمة مقسود النظرية إلى الإفلاس التام ، و بسبب النتائج الداحضة يضطر كل
من مرسي ، الاصطلاح إلى تعميم محدود في النسق النظري ، إلا أن الأول
يستلزم أن يحس التعبير البناء المنطقي للنظرية ، بحيث يؤدي النسق المراجع إلى
تطوير معرفتنا بالعالم موضوع الدراسة ، و بخلافه يشترط الثاني أن يتم تعميم
الحدود ، إرضاء لمطابقة متوهمة بين النظرية و الواقع ، في ظل المحافظة على
النسق النظري النضام لتطور معرفتنا و تقدمها ، إذ ، كبعض كان التعبير
يدخل على الحدود المعينة ، بسبب النتائج الداحضة ، يجب في نظر
لاصطلاح إلى الأصل إلى النسق ، و ألا يحس نواحيه التي تجعل منه نظرية
منميرة .

و إذا تعينت العناية من تعبير الحدود في الاتجاهين بهما الآن الكشف
عن صريفة الاصطلاحيين ، فتقديم مثال لذلك من نظرية شومسكي اللسانية ،
و تجنب الإشارة إلى أن يوبر يقسم الحدود ، باعتبار الطريق الذي يكتسب
منه مفهوم معناه داخل النسق ، قسمين . (1) حدود صسمية . و (2) حدود
صريحة (42) ، إذ المصغرات ، تبعاً لوبر ، يمكن اعتبارها (ما 1) مسميات ، أي
فصل أولية توصل وصفاً لتتخذ مقدمات من غير إثباتها صحيحة ، و تسلم طائفة
بقبولها ، إلى هذه المسلمات يفترض أمر تحديد المفاهيم الأساس التي تدعها ،
بحيث تُعَيَّن ما يجب قوله في تعريفها و ما لا يجوز قوله ، و بذلك تعتبر

42، أحد و الصسمية ، التعليل العربي لم يدل عليه فقط Définitions implicites في عمال يوبر ، وهو عبد ،
عن المعنى الذي . هذه الدراسة الأدبية داخل النسق المصغري استناد إلى مسميات ، أراد به لا ، و هذا
بها عند Les termes primitifs وهي عبارة عن الألفاظ التي تظهر في حد المنطق من العالم ، و هذه
عبر الحدود الصريحة التعليل العربي المصريح لفظ الأجنبي Définitions explicites معناه من
و استناد إلى مفهوم منه إلى نفس المصغري معنى ، و عليه زعم نقمى إلى غير في مضمون و
الكتابة أقل ، و بذلك يفصله عن الحدود حبيبه الموضوع مقابل Définition ostensive يعني به أنه
إلى مفهوم معنى مراسي مضمون عن طريق بعه بأشياء تسمى إلى عالم حقيقي

مسلمات الاصطلاحية ، أو فرضيات العمل التي يبنّاها : تحديد أصعباً لجميع المفاهيم و التصورات المدمجة . و إما (2) تحريبات ؛ أو « مبررات مراسية و علمية »¹⁴² . تشكل سقفاً مصعوقاً ، الرواسم الأولية فيه لا يحدد صممب بل يأخذ معانها استناداً إلى « ثوابت عقلية » تتعلق بالأشياء المراسية المنتمية إلى عالم الحقيقة . و بعبارة أبسط ، يكون التحديد صممياً إذا عيّن سق المسلمات نفسه المعاني التي يجب إسنادها إلى الرواسم الأولية . ويكون التحديد تصريحاً إذا استمدت تلك الرواسم معانيها من خارج سق التحريبات أي من مصدر له علاقة بالأشياء في عالم الحقيقة .

و إذا اتضح الفرق بين الحدس الصريح و الضمني ، و نعيّن هدف التعبير و مده في كلا المذهبين المراسي و الاصطلاحية فإن كلمة « تعبير الحد » تعني لدى فريق الأول « قبول أو رفض »¹⁴³ ما يترتب عن النتائج الداحضة من تعديلات الواجب إدخالها على الحدود الصريحة و عن قبول إجراء التعديلات يلزم معاودة فحص السق من جديد ، بحيث تؤدي مراجعته إلى تطوير معرفتنا بعالم موضوع الدراسة . وهي تدل لدى الاصطلاحيين على « التحويل » بمعنى إعادة صوغ النتائج الداحضة في حدود ضمنية و ذلك للمحافظة على ثبات سق النظري و تحصيله من النقص ، كما يكشف عنه مثال توضيحي سوفه من جدال أنارته فرضية التمييز بين بيئي التركيب العميقة و السطحية¹⁴⁴

142. Les conventions اللغات و «فرضيات العمل» Les hypotheses empiriques ou scientifiques و ذلك للتأكد الدلالي من المعنى العربي عند لي سيد ، الزهد ، ص 16 ، كتاب

العرابي ، معاهد الفلاسفة : ص 100 . و اللغة الاجسي عند بون ، معنى المعرفة العلمية ص 71
143. نصريه ص التمييز حول مسألة تعبير الحد فقط في بحث 20 و الفصل 5 من كتاب بون ، معنى المعرفة العلمية

144. م - موهه هاشمجي حده الاصطلاحية العلمية في تحويل الحدود الصريحة إلى حده صمميه مدوع
عن نظرية محمد علي شمد 38 من مجلة فلسفة (1975) ، قصص بحر الاحوال Language 38, 1970
(1975) ، و على ما جسته مشورونه من انقلابات في كتاب ، النظرية اللغوية المرسمة «Langue, théorie»
(nie générative étendue) ، و على شومسكي الفصل الأول من كتابه قصص الدلالة «questions de
sémantique»

بعض ما توصل إليه فلمور نتائج داحضة ، لأنه يرتب عنها معارضة فحص
نصرته المعيار من جديد . أما ما كتبه شومسكي و من سار على نهجه فلقد
على فلمور وغيره من أصحاب الدلالة السوبينية فإن له هدفاً رئيسياً حصره
شومسكي⁽¹⁴⁵⁾ في ضرورة المحافظة على بنية النظرية المعيار و إبعادها من التصدع
والإهيار . و السبيل إلى ذلك هو إعادة صوغ نتائج فلمور الداحضة في حدود
صمنية بحيث لا يُسمح لعبير التركيب المتشكل من أساس مقولي و تحديد رتبي
بوصائف بأن يتولى مهمة تحديد معاهيم الأحوال أو الأدوار الدلالية ، ليست
مسألة محتصرة يمكن سوق الحدال بين الدالين و التركيبين من التوليديين
كما يلي .

أولاً . ملاحظات فلمور ومقترحاته من دراسة فلمور لبعض الجمل
النشائية انتهى إلى أن النظرية المعيار تحدد الوظائف التركيبية بطريقة «رتبية» ،
(أي بالاستناد إلى مواقع العناصر في البنية العميقة المشحونة بشحنة مركبة) ،
و أن هذه الطريقة لا تسمح بالتفرقة بين مختلف الأحوال التي تأخذها محتلف
عناصر نتي تحتل نفس الموقع في البنية العميقة . إذن ، هذه البنية لا تمثل
ملاقات الدلالية وهي أورد بالقياس إلى العلاقات التركيبية بل لاحظ
فلمور أن مركبات اسمية أدواراً دلالية لا يمكن مسمها إلى مواقعها التركيبية
في سطح أو العمق . وهو ما يدعو إلى إعادة صوغ مفهوم البنية العميقة ،
حيث تسمح بالتمثيل المباشر لبعض الأخط من الوظائف الدلالية المسماة
لمركبات اسمية⁽¹⁴⁶⁾

ولاعتقاد فلمور ، في أن الأحوال ليست سوى مجموعة محصورة من
العلاقات الدلالية الموجودة في كل اللغات لاحتمال انطاعها في أدهان كل
لغة ، لم يتبدد في اقتراح اسمها بالأساس المقولي و التحديد الرتبي

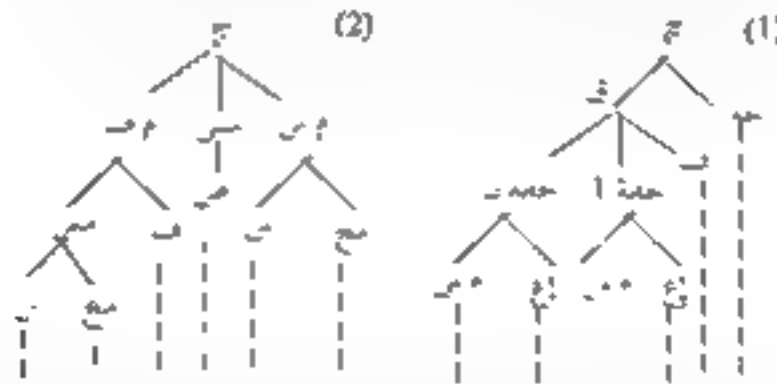
(145) نصر شومسكي ، قضايا دلالية ، ص 54

46 - صموئيل - كل لغة الأحوال - صموئيل - مجله النساب ، عدد 38 ، ص 65

له وظائف التركيبية في النظرية المعيار أساس حالي يسمح بالتأثير للأدور
لدلالته مما شرد في السبة المعصفه، كما توصحه عجر الشجرة الخائبة في
نظره¹⁴⁷ أسمله و عن طريق التحويلات يشتق من حالة المعولة المفولات سي
تكون مع الوظائف التركيبية المستندة إليها السبه السطحية وهو ما نشخصه
عجر الشجرة المقونية في نفس الضرة أسمله .

قول نتائج فلسفي يعني ، داخل النسق المنطقي الذي وضع بوير لمعرفة
العلمية، معاودة فحص نظرية النحو التوليدي التحويلي من جديد بيد أن
الاصطلاحيين يعتبرون تلك النتائج تهديداً مباشراً للنظرية : وهو ما يدعو إلى
حمايتها و الدفاع عن استمرارها بصيانة حصونها بطرق شتى، منها تحويل الخد
الصريح إلى حد صمني

(147) تمثل الشجرة (1) لعجر الأحوال المتخذة شبه الشجرة المنبثقة في نحو الأحوال بيد أن الشجرة (2) تمثل في
نفس النحو عجر المفولات المستندة إلى مكون مع ، طتمت التركيبية بين حمله السطحية و هذا التوضع
ممكن في النظرية المعيار ، في جميع طرات النحو التوليدي التحويلي المتعاقبة و لتبرهن من التوضيح
نظر أندرسون ، نحو الأحوال *grammaire casuelle* ، M. Anderson (ضمن مجله بيان
عدد 38 ص 13 64



مستور (ج) في (1) إلى الجانب بمعنى : أي كل ما يميز بخاصية كم وجود و ... هذا محور
ن (صيه) و إنما يلحق (ن) لعين برعها (استفهام أو استناده) ، ثم عرض أو دعاء أو خصم ... ن ،
أو تعجب) ، نظر أيد 'مفهوم الخصص الأندري ، المنوكو ، أفني جديد في نظرية النحو المنطقي ، ص
13 ، يسير (دالة 14) حانق) إلى ما يوفق كل فـ (عل) من التركيب الخفية ، (أج) إلى الو سبه إلى
مدر بها المعاد عن الأحوال ، ما في (2) فلا (مع) بعد بعد الخصص الذي به يكون تعريف الاسم ،
(عن) بعض لفظ المساعدة ، (ح) مطع الصبغة القالة على ومن فـ (عل)

ثالثاً - خط أمان لا يسمح شومسكي بحاوره . معلوم أنه من شروط
نصره (2.6.1-6.1) ، انسجامها الداخلي ، و النظم توقعاتها مع النتائج المثبتة
لأنه ، سبب علمية أخرى . و أن انطلاق شومسكي من فرضية العمل الطبيعية بما
يرتب عنها ، (2-3 2-3 5) ، يلزمه اعاقفه على « صورته الأساس و استقلاله » ،
و أن يستمر في الدفاع عن تجرد « أساس النحو » من الدلالة و غيرها من الأسبق
المعرفية في جميع النظريات المتعاقبة على نموذج ، إذن ، استناداً إلى فرضيته
« لا يمكن بناء تركيب أساسه الدلالة »⁽¹⁴⁸⁾ لأنه يترتب عن تعبير الأساس
تعبير فرضية الانطلاق و لذلك فإن الأحوال أو الأدوار الدلالية لا يحور ، في
نظرية شومسكي الصورية ، أن تكون أولية ، بل بنوعين ربطها بسبب مفولية
ووصفية أصلية ذات طبيعة صورية و بعبارة أخرى ، يجب أن تكون تدث
لأدور ، في أي من مستويات التمثيل لها خلال البنية العميقة طبعاً و بأي
سبق من القواعد كما التمثيل ، مشتقة من مقولات تشكل مع وظائفها
تركيبية بنية الجملة العميقة . إذ « تفصي قاعدة ، قد تكون كلياً ، بإمكان
تأويل « سوج » الأفعال العلاجية التي يكونه متفداً »⁽¹⁴⁹⁾

يُستخلص مما سبق أن المفهوم من الدور اندلالي المعين لا يختلف في
عمومه من فطور إلى شومسكي . و إنما المتغير هو طريقة تحديد تلك الأحوال
و بدو منه الأول في صبط معنى (المعد) مثلاً إلى ثوابت عقلية تتعلق بالأشياء
المراسية في عالم الحقيقة . فلا غرابة إذن أن يجد في لعته مثل قوله : « هب أن
أحدي الأحوال التي تتحقق منها حدساً هي حالة تلفد » . و قوله : « في العالم
حوادث جملة تنشئ سلاسل من العمل المتصاعدة »⁽¹⁵⁰⁾ وبخلافه ترى
شومسكي يدمج في نظريته أدواراً دلالية ، بنفس المعنى الذي لها في محور
الأحوال ، لكنه بكل أمر تعين ذلك المعنى الذي يجب قوله في تحديد كل دور

(148) شومسكي ، ص 54 ، دلائل

(149) شومسكي ، نفس المصدر ، ص 23 . نظرية مقالة ، مدخل إلى النظرية المعيارية ، ص 14 .
نصره التوابع ، ص 35 . و لتجيب احتياطاً لمعايير القواعد لفظ السراج لدلول Su. el في
نحو المعد المعرف

(150) من مسائل نحو الأحوال ، ص 38 . مجلة اللسان عدد 38 - ص 68 ، 71

بهي نسق نحوي. كما يصبح من عبارته المساعدة «بقاعده» قد تكون كلية يمكن تأويل السَّوَج الحلي لفعل علاجي يكونه معنًى.

و بتحويل الحد الصريح للأدوار الدلالية إلى حد ضمني يكون شومسكي قد حصص بصوت من النص و ضمن لها الاستمرار و إن لم يسهم التعقيب بمدت بها في تصوير معرفتها باللغة. إذ لم تكون نظريته سبباً يولد معرفة لحاصلة بسق الأدوار الخالية (IV) إدخال فرصيات مساعدة جديدة لأصلاحيين الراجعة و لإجراح هذا الصف من الفرضيات وإبعادها عن غابة الاصطلاحيين من استعمالها وصع بوير، لقبول الفرضية المساعدة أو رفضها، فعدة مبهجة تقبل «يُقبل من الفرصيات المساعدة ما يؤدي إدخاله إلى رفع درجة نقص النسق المعني، وليس إلى خفض درجة نقضة»⁽¹⁵¹⁾. ترفع فرصية درجة النقص إذا نشأ عن إدخالها إمكانيات جديدة لإحصاء نسق لفحص، و بئانه من جديد فتتوقع النظرية بمساعدة الفرصية المدمجة نتائج جديدة

و بما أن الاصطلاح لا يفر إلى نظرياته بوصفها أساساً قابلة للنقص، بل يعتبرها موضوعات و اصطلاحات⁽¹⁵²⁾، فإنه بإدخاله لفرصيات مساعدة يتمكّن من إيقاد نظريته إذا تعرضت لأي تهديد فهو لا يحاول من وراء ذلك لفرصيات سوى أن يعيد للنظرية توافقها مع التجربة و بذلك تصير الفرصية لمساعدة في التوجه الاصطلاحي بكونها مسألة لا تؤثر في النسق و تتحول إلى «فرصة قاصرة»، وهي عبارة عن «أقارب خاصة ليست من النسق النظامي و لا تنتمي إليه حقيقة» إذ يكون لتحديد النظرية⁽¹⁵³⁾

151- بوير، مصدر معرفته، ص 81. الفرضية المساعدة و الفرصية التفاعلية تستعملان دائماً في معاد hypothesis auxiliaire : hypothèse Adhoc في أعمال بوير. يجب بهذه الأخيرة ما كان حاصلاً بحيث لا يبدل «إلى غير» يقال في الجوانب فاعلها فيها قاصرة إذ لا توجد موضع الظاهر المعني من جهة شمس تلك المساعدة. في الفياض قد يوصف عنه بكونها قاصرة إذ لا يتعدى بها حكم من موضوعه إلى غير الأصل الذي وجد فيه

152- لا بد من تفصيل نظر بوير، معق المعرفة العلمية، ص 145

153- بوير، المصدر نفسه، ص 81

يتبين مما تقدم أن فرضية الاصطلاحيين المساعدة تتميز بخصائص هي
 1. كونها لا تنتمي حقيقة إلى النسق فلا تؤثر فيه ، وإنما تركب عليه ليدراً بها
 بهدف بـ سائق التجربة الداحضة المثبتة بوسيلة علمية مغايرة (2) كونها
 فرضية حاضرة ، تصاع في قول يخص مسألة معينها ولا يتناول غيرها . (3)
 كونها لا ترفع . باعتبارها إلى النسق ، من توقعات النظرية ، ولا تتردد من
 اكتشافها لوقائع جديدة في عالم الحقيقة . (4) كونها تساعد النظرية على
 اشتداد توافقها مع التجربة .

وإذا أردنا أن نمثل للفرضية القاصرة بما يقابلها في نظرية شومسكي
 نسائية وحب أن يتوهم في المثال ما ذكر من الخصائص (4-1) . ولعل
 « سيرمترات » الملحقة بنظرية شومسكي اللسانية في مطلع الثمانينات أفضل ما
 يشرح الفرضيات القاصرة في النحو انتوليدي التحويلي . كما سيبين في
 فصل التالي قبله بحسب أن نتعرف على موقف التوجه المراسي ، كما يمثله
 بوبر ، من جدع الاصطلاحيين الأربعة (IV-I) وغيرها الكثير ، إذ القائمة غير
 مفعمة ، وأن يكشف ، بما وضع شومسكي من الشروط المفيدة للنظرية
 اللسانية ، عن الطابع الاصطلاحي لهذه الأخيرة .

استناداً إلى مبدأ الاصطلاحيين القاضي بضرورة التمسك بالنظرية ،
 بوصفها سقفاً اصطلاحياً لا ينتهي أبداً ولا يقلل النقص ، شدد بوبر على
 وجوب ترك طريقة هؤلاء ، لإقامة التوافق المطلوب بين النظريات والواقع . و رأى
 أن « الجمع السبل لتجنب التوجه الاصطلاحي هو اتخاذ قرار بعدم تطبيق
 مسنده ، والنصمم ، إذا تعرض نسقاً لأي تهديد ، على رفض إفاده بأي
 من جدع الاصطلاحيين ، وبذلك يتفادى استعمال إمكاسية منوورة دائماً ،
 لأنها تؤمن لأي نسق وقع عليه الاحتيار أن يصل إلى ما يعرف « عطفانه
 للواقع »⁽¹⁵⁴⁾ . إن النحاييل ، باستعمال جدع الاصطلاحيين المنسودة ،

(154) بوبر ، المصدر نفسه ، ص 80

إظهار «مطابقة نظرياتهم للواقع» إمكانية بلغت من العموم ما يجعلها تؤمر انتصاباً بين الواقع و بين نسق مفاظيين . لذلك يجب بحسب استعمال هذه الامكانية المتاحة .

5.2. معايير المفاضلة بين الأنظار النحوية⁽¹⁵⁵⁾.

كما هو معلوم أن شومسكي لا يعنيه ما قد يقع في اللسانيات خارج نظريته ، و لا يهتم أمر ما قد يأتي به غيره . لأنه إن لم يدعم بوجه من الوجوه نظرية النحو التحويلي فهو عمل ليس من علم اللغة في نظر شومسكي⁽¹⁵⁶⁾ ، و ليس أهلاً لأن يُقارن بنحوه .

باعتبار ما ذكر ليست هناك ضرورة تدعو شومسكي إلى إقامة عيار تقدر به قيم النظريات اللسانية ، و تُقاس به درجة جودتها . لأن المقارنة ، كما يتصور شروطها ، لا تكون إلا بين مقترحات الحاة التوليديين ، بمعايير يجب أن يتحدد معاً داخل النظرية ذاتها كما لو كانت من معاهيمها التي تستعملها في دراسة اللغة . إذن ، داخل نفس النظرية يجب أن يتحدد المفهوم من معيار «البساطة» مثلاً و المفهوم من «النحو» أو غيرها ، و إن كان الأول من مستوى أعنى ، إذ يقيد جهاز الدراسة ، و الثاني من مستوى أدون ، لأنه يرتبط بتنظيم الموضوع المدروس .

و عليه ، إن معايير التقييم التي وضعها شومسكي للمفاضلة بين ما يمكن اقتراحه من النماذج النحوية تخص نظريته و لا تشاورها إلى غيرها . لأن تلك المعايير لا تشمي إلى العلمية الخاصة باللسانيات ، و بذلك لا يمكن الاستعانة

(155) نستعمل مصطلح «الأنظار» هنا بدلاً من «النظريات» دلالة على ما يُبنى من الأسس استناداً إلى فرضيات يمكن داخل النظرية الواحدة ، لتخلص بذلك مصطلح «النظرية» للاتساق البنية على مرتبتين واقعيتين على طرفي بعض فلا تحتضان في عام

(156) يكفي القارئ للتثبت من صحة المبدأ أعلاه أن يرجع إلى المعطى الرابع و الخامس من حوار مع منصور ربيع ، و للوقوف أيضاً على مرجع الاستنادات التي يوجهها عماد شومسكي إلى مختلف اقتراحات اللسانيات الحديثة عليه في المعاصرة له

بها من أجل المقارنة بين النظريات اللسانية المختلفة التي ستأخذ على التفرّد بدراسة تنوع البشرية . ولقد طوّلت شومسكي إذاً حال و أبعاد ما يعدّ كون معيلاً لا تبسيطاً ، و نحوه يتحدد معناه داخل نظرية اللسانية . بحيث لا يؤخذ بأي من الصور أو البعامة المكونة عنه خارجياً⁽¹⁷⁷⁾ و كذلك شأن كل معايير تقييم مستعملة للمقارنة بين الأنظار النحوية أو العرصيات التي تؤسسها و يصير ارتباط معايير تقييم الأنظار النحوية بنظرية شومسكي اللسانية من خلال تقديم هذا الأخير لمسوغات النحو و مبررات ورودّه .

وصح شومسكي بظنة تقييمية تتشكل في الأصل من الكفاءتين : الوصفية ، والتفسيرية على أساسهما يحكم على النحو المقترح بالورود أو لنسوة . يكون النحو من حيث الكفاية الوصفية وارداً إذا ثبت إرضاءه لشروط . بأحدها يسد النحو إلى الجمل أوصافاً بيانية مطابقة لقدرة المتكلم المعوية ، و موافقة لحدسه . و بعبارة أخرى ، إذا وصف النحو بدقة منهجية قدرة المعوية للمتكلم المثال و جب أن يكون وصفه السيوي للجمل اللغة مطابقاً حدس متكلم بها . و هي هذه الخانة فقط يحكم على ذلك النحو بالورود ، لأنه قد استجاب لمعيار التقييم المدعو بالكفاية الوصفية لكن هذا المعيار ، كما سبق ، ماهو إلا دليل خارجي على تبرير النحو و تسويقه .

و يُسوِّغ النحو المقترح دليلاً داخلياً يكشف بمعيار آخر للتقييم يدعى بكفاية التفسيرية و يكون النحو وارداً من حيث الكفاية التفسيرية إذا ثبت أن واحد مصيلاً بمبادئ تربطه بنظرية لاكتساب اللغة ، نظرية ترصد القوى الطبيعية التي تجعل ذلك الاكتساب ممكناً و تكشف عنها . و بعبارة أخرى ، إن نظرية لمسة لرصد القوى الطبيعية اللازمة لاكتساب اللغة إذا ثبت أن اختارت نحواً و فصقته على سائر الأبحاث الممكنة كان هذا الاختيار دليلاً داخلياً على ورود ذلك النحو من حيث الكفاية التفسيرية .

⁽¹⁷⁷⁾ ، كما سبق ، أن حول معايير التقييم عند شومسكي من خلال كتابه أوجه النظرية التركيبية ، القسم الأول ، ص ١٠٠ ، المعيار المعهومي الباطن : الاتفاق يمكن الرجوع إلى جوتز - مطلق لفرقة التقييمية ص 36 (١) ما عدا

اكتساب اللغة يعني في تقدير شومسكي أن يشيئ الممكنم نحواً، مما
 تمكس، مطابقاً لما يحورته من المعطيات . وإذا انكشف كيف صار البحر عتد
 محددأ استناداً إلى ما يحوزة المتكلم من المعطيات اللغوية الأولى و موقف
 لسواها كان اختيار ذلك البحر يرضي أيضاً معيار البساطة إذ يكفي "الكشف
 عن كيف تم إقران عييات من المعطيات اللغوية الأولى بأحد الأحاء الممكنة بني
 بساها المتكلم المواجه بتلك المعطيات لتحكم على ذلك البحر بكونه يرضي
 معيار البساطة .

مخلص مما ورد في محتوى هذا البحث إلى أن معايير التقييم التي وضعها
 شومسكي للمقارنة بين الأحاء و المعاصلة تحصى نظرية لسانية لها نفس
 الأهداف التي رسمها شومسكي لنظريته . إنها معايير خاصة لا تنتمي إلى
 العلمية الخاصة باللسانيات . لأنه لا لسانيات في تقديره خارج نظريته ،
 وبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى إنشاء معايير للمقارنة بين نظريته و بين لا نظرية
 لسانية منافسة . إنه يؤمن ، كمعبره من الاصطلاحيين ، بأن نظريته لا تنتقص
 أبداً و إذا تعرضت لأي تهديد وحب حمايتها و الدفاع عنها بوسائل موضوعية
 لهذه الغاية . منها البرمترات : موضوع الفصل الموالي .

خلاصات .

(1) من التقليد العربي أن يضطر معكروه إلى اللغة بوصفها مرآة تعكس
 سبئها نظام الكون أو الدهن . فوسلوها على مر العصور ، و الخمسوا بها معرفة
 واقعة خارج ذاتها . و لهذا التقليد نصدي موسور من غير أن يشي عنه من
 حاء بعده

(2) أحداً بالتقليد العربي المذكور لم يعس شومسكي من دراسة اللغة سوى
 استكناه بنية الدهن المشري و صباعها . و صار علم اللغة عنده لا يختلف في

شيء، من علم العقل الذي يدرس طبيعة العقل البشري وإوالياته و تحولت
بصره لسانية معه إلى قسم من الإحيائية محنص بالتشريح النظري لجهاز
عضو ذهني بعثت للملاحظة بكل أشكالها و هكذا أعاد شومسكي للغة
مكانتها التقليدية التي كادت تفقدتها بظهور موسور .

3) لا اعتقاد شومسكي وجود «أصول معرفية صورية» مسوغة بدءاً في
عضو ذهني سماه «الملكة اللسانية» آمن بضرورة انعكاس تلك المبادئ في بيئة
كل اللغات البشرية ، و بإمكان الوصول ، من خلال الدراسة الجيدة للمعطيات
متوفرة حول لغة خاصة كالإنجليزية ، إلى الكشف عما هي الملكة اللسانية من
كميات لسانية صورية و صباغتها صياغة تقبل الفحص و الاختبار و تحظى
بقبول علوم الطبيعة و هكذا يمكن صوغ بيئة اللغة باصطلاحات الإحيائية ،
و يتحقق إدراج اندراسة اللعوية في العلوم الطبيعية .

4) تبعاً لما جاء في الخلاصة (3) فإن أي حاصية مستنبطة من الدراسة
مدققة لغة الإنجليزية ثبت اسمائها من ذات الملكة اللعوية لعدم ثبوت
كتسبها باستقراء أحياء من قبل فرد لم تعترضه غمرة واردة و لم يثلق تكويماً
مديباً وحب افتراض أن تكون تلك الخاصية كلية ، تنقيد بها قواعد أحياء
بعثت الخاصة . من فرصية العمل الطبيعية و بتطبيق قواعد استباطية معبودة
يمكن اشتقاق قوله ما يصح في نحو اللغة الإنجليزية يصح في كل الأنحاء ،
كأن أي حاصية لسانية ثبتت كليتها بهذه الطريقة من الغرض و الاستنباط
تبقى كميته نظرية لا غير . و إن اجتهد المسترشدون بنظرية شومسكي لإيجاد
مفادلات نشئت مراسياً سريان تلك الكلية المزعومة في لغاتهم الخاصة

5) ما تنوعه نظرية شومسكي اللسانية من الخصائص اللعوية وتبرهن
عنى صحته لا يحور إبطاله و لا رده بأي دافع كصفها كانت طبيعته . وعليه
يحب رفض كل النتائج المسحوصلة و الوقائع الملحوظة إذا ثبت اعتراضها على
نظريته ، و كشفت عن الدعامة المستهدفة بالنقض في بساتنها المنطقي . ولرفض

نتائج الخصم الداحضة هيًا شومسكي « نفسان » يهش « ا مع أتباعه عن علم به

(6) نظرية شومسكي اللسانية تعامم ، من جهة ، « فلسفة اللغة العادية » سطرة إلى اللغة ، إذ توسلاتها لتحصيل معرفة واقعة خارج ذاتها . و تشارك ، من جهة ، أخرى الإحيائية الهدف ، إذ تبرعان إلى معرفة التركيب السيري للجهاز العصبي و نشاطه الخلفي . و بهذا الهدف تميرت نظرية شومسكي عن فلسفة اللغة العادية التي تتطلع من خلال اللغة إلى الكشف عن بيئة لهجة ونظامه . و بالخطوة التي رسمها شومسكي لإدراك الهدف تعترق نظريته عن الإحيائية .

(7) تستند حجة شومسكي في البحث إلى مبدأ منهجي يسمح بتحديد الانتظام الظاهر المتشكل في بيئة اللغة طريقاً بعدد مسائله إلى اقتناص تركيب نسوي للجهاز العصبي و نشاطه الخلفي . مبدأ من الانتظام الدعوي يظهر في الانتظام العسوي المكسور قد ياسب التأمل الفلسفي في قوى النفس الإنسانية كنه غير وارد بالنسبة إلى الإحيائية . كما أن حشوات التأمل الفلسفي في مدع البشرى بمصطلحات الإحيائية وافتراساتها قد يرصي جمهور الدسايين متصع إلى مكانة بين علماء الطبيعة و المشتغلين بالعلوم الدقيقة ، لكن هذه « خطوة معرفية » جدعة مصلفة بالنسبة إلى فرع الإحيائية المختص في فريولوجية جهاز العصبي .

(8) إذا استطاع شومسكي أن يفتح أتباعه بسجاح نظريته اللسانية حيث فسلت علوم طبيعة تعتمد الملاحظة و التجربة ، و أن يصور الجمهور المستضين بآرائه أن اللسانيات صارت معه فرعاً من الإحيائية اقتصرت في فريولوجية جهاز العصبي ، فإن نظريته لم تحظ مع نتائجها بالعمول من أحد الإحيائيين ، العلوم أو الرياضيين غير المستخرين .

(9) بتحول اللسانيات مع شومسكي إلى علم طبيعي ، أو بالأحرى إلى فلسفة الطبيعة التي فعنى بطبيعة العقل البشري و إوالاته ، فقدت نظريته

مشروعيه بغائها ضمن اللسانيات التي جعلت من اللغة موضوعاً وهدفاً ، ولا يسحوظ : وصفها اللعوي : على لب أحد من اللعويين غير الاتباع والمتبهرين (10) النحو التوليدي التحويلي من قبل الأساق الاصطلاحية ، يدل عليه أمر يصعب دفعهما . أحدهما : أن السطابق العائم بين وصف النحو لجمل متكتم و بين قدرته اللعوية يعتبره شومسكي دليلاً خارجياً على ورود النحو . لكن ضبط النحو بمبادئ تربطه بالنظرية يعد دليلاً داخلياً على وروده . ولا يحسم ما فيه من تعليق الاصطلاحيين لمسألة الانتظام الداخلي للنسق على درجة مطابقة وضعه لما يعتبر موضوعاً له . أما ثانيهما فيمثله اضطراب شومسكي إلى استعمال أساليب الاصطلاحيين للمحافظة على استمرار نظريته . فهو لا يوس ، بوصفه واحداً من هذا الفريق ، بقابلية النسق النظري للنقص مهم كثر التائج الداحضة المثبتة بوسيلة علمية أخرى . إذ كل ما يمكن فعله هو دحان تعديلات عليه إما بإعادة صوغ تلك النتائج في حدود صمنية ، وإما دحان فرصيات قاصرة ، و نحو ذلك مما يخص النظرية من النقص و يصمم لها لاستمرار ، وإن جاء ذلك على صيغ متعابرة متعاقبة ، كما هو حال النحو التوليدي التحويلي الذي لا يثبت على صورة واحدة

الفصل الثالث

3. بترمرات النظرية ووسائل اللغة⁽¹³⁸⁾

يُستشف من عنوان هذا الفصل أن «الوسيط اللغوي» مستعمل هنا بمعنى معبر جريئاً للمفهوم من «البرمتر» في نظرية شومسكي اللسانية. إذ ينتقون من جهة اعتبارهما مسؤولين عن فشل ظاهرة الاختلاف بين اللغات البشرية، ويتباينان بما لكل منهما من خصائص فارقة، سيعمل في هذا الموضع على رصدها والكشف عنها.

1.3. البرمترات فرضيات مساعدة .

قبل الشروع في إثبات صحة التناظر بين البرمتر في النحو التوليدي وانعكاسية المساعدة في الأساق الاصطلاحية بخمس، من أجل توضيح هذه مسألة، البدء بالبحث عن الأصول التي سماها شومسكي فأخبره في مرحلة من نمو نظريته إلى اختلاق مفهوم البرمتر .

58) بترمر: المفهوم يمكن التقويم في شرح معانيها. إذ البرمتر في نظرية شومسكي قد شبه بها « عن عنصر معبر بلب بالحدوث الدلالي بقيمته: «الوسيط»، كما خصوره، «عبارة عن إمكانات متفائلة»، «الغالب جميعاً على اختيار بعضها لإمكان وجودها معبلة المسعى من بعضها الآخر، فتتوصل المعنى» (138) «بها» في أنطاط بيوييه معاصرة.

سقلال عن القاعدة و إما حصراً الاهتمام في بناء تلك النظرية بحيث يسمح بأن يدمج في القاعدة ذاتها شروط تطبيقها ، و هي كلتا الخائتين لم يعد واردة حديثاً عن كلية القواعد النحوية أو كليه شروط تطبيقها .

و هكذا صار شومسكي يتحلى ظاهرياً عن فكرة ؛ يصحح في نحو كل لغات ما يصحح في نحو الانجليزية ، و يرداد شكّه في وجود ذلك الشرط المقيد بسوك القاعدة النحوية الصابغ لتطبيقها في كل اللغات البشرية و في المقابل 'أحد اهتمامه بالعام⁽¹⁶⁰⁾ يشتد ، و نزوعه يتقوى إلى استعمال « القرنب »⁽¹⁶¹⁾ بوصفه المنهجية المناسبة لتتوجه الجديد في البحث اللغوي . وهو ما يتضح من قوله : « إذا حصل أن كان شرط تطبيق القاعدة (ش) خاصاً بإحدى اللغات من مرتقب أن نعثر على مبدأ عام يبين أن تلك القاعدة تنطبق أيضاً في لغات من نمط معين »⁽¹⁶²⁾ مضمون هذه العبارة يتكرر في مواضع من كتبه بالمعنى أخرى تصف منهجيته القائمة على استقصاء الخريجات للاستدلال بها على العام المنفرد منه . يقول : « يمكن أن ينحصر فهمنا للموضوع من الشروط البعثة العامة على أساس النحوية ، أو البنيات اللسانية ، من خلال تدقيق الاستقصاء لأحد

(160) يستعمل العام للدلالة على خاصية تستلزم لغات محصورة بين أكثر من لغة واحدة و جميع اللغات و لغة واحدة أما الكمي فيصدق على خاصية تستلزم اللغات البشرية جميعها لذلك فإن العام لا يردون الكمي . (161) القرنب : عبارة عن مسألة من العمليات التي يقوم بها قدماء مستقبلاً من الأسفار ، و الاستبصار و سب و الذي انخرط منهجية للبحث ذات شغل أولهما يشبه الأسفار المرتكر على غير عدد مخصوص يمكن من اكتشاف التدرج في المبادئ عامة شعور ، هي الأساليب المشتق ذاتي من المنهجية ، التي « فرضيات سر سبه » منها لا تطلق الاستدلال بواسطة قواعد مجردة بل تنفتح مسجحة عنها و للبريد من شغلها من منهجية بعد ذلك القرنب التفكير العلمي Jacques francau , la pensée scientifique

62 شومسكي ، درسه في الصورة : لغوي ص 219 و في هامش ص 270 جده في كد جمع منه الف موله و من التمثل أن تحذف المبرود حركياً من لغة إلى أخرى بحيث يصدق العهد لغوي في لغة أخرى فيها مصادره لغوية يائسية ، و لا يصدق في لغة لا خيرة فيها تلاك ظاهرة ، و قد « اجتمع » معطى 10 كان « منها غير مفعلة ، هذه التعريفية الأخيرة التي تعني « تعيد مبرناً بالغة التي تخطه فيها » أحد لغوي مصوره و تنظر أيضاً هامش ص 221 حيه . يعان شومسكي بين اللغتين الانجليزية و الفكرية

تخففانها الخمسة⁽¹⁶³⁾ وهو بذلك لا يختلف كثيراً عن المذهب المراسي يدي
 بالغ في انقاذ محقق بوجهاته اللسانية بحكم اعتماد أصحابها أن تحصيل أي
 معرفة بمتنصي عمليات ذهنية من قبيل الموصوفه في الاستقراء⁽¹⁶⁴⁾

إن تحول اهتمام شومسكي إلى النعام المستغرق ليعطى معين من البعثات لنسخ
 عن التراكيم المترايد لما كشف عنه لسانيون أكثر من الحصانص العارفة التي تغير
 بعض اللغات البشرية عن بعض ، ولما أثبتت أيضاً أصحاب الدلالة التويدية من
 فصور بعض قواعد نحوه حتى بالنسبة إلى اللغة الإنجليزية ذاتها . و ليس ذلك
 تكفي الوقفات السريعة على كثرة المواضع في كتب شومسكي التي تعرض فيها
 للرأي المخالف بالقبول أو الرفض

و لا يحصى ما لتساعد صعظ النتائج المصادرة من الأثر البالغ في تعديل
 تصور شومسكي للعلاقة بين النظرية و موضوعها ، إذ صارت مردوجة الاتجاه
 ونشأثير⁽¹⁶⁵⁾ ، كما يستشف من الخط الذي رسمه لنظرية المعبر عنه في قوله

(163) انظر شومسكي ، دراسات في الصورة و النقص ، ص 254 ، نظرية المعمل و الترتيب ، ص 19
 (164) فيما يخص انشاد شومسكي لغيره من المترجمين لغير المصطلح الرابع والخميس من حواره مع مسيو روبه
 بإسناد النظرية التي سنها شومسكي معترفة بعكسها «الارتداد Retrospec-
 tion» التي بنىها ، جدها و صحت انماض فيما عبر عنه من سبيل بقوله : «اللازم عندنا هي الأشياء التي
 يصحبها أولاً ، و لا يعرف عندنا هي بقية الأقدم عندما ، فإذا رثيت الكلمات بإزاء الجزئيات المصنوعة
 كانت المصنوعات الجزئية أقدم عندما ، يعرف عندما ، و ذلك لأن أول شيء حسبته نحن و يعرفه هو
 المصنوعات و حيلالات ما يوجد منها ثم منها يصير إلى اقتسامها في كلمات متعددة ، و كما قد يستغرق
 من تكرار المصنوعات أمورا كلية ، لا لأن الحس أدركها و منها ، ولكن لأن الفعل من سبيل أن ينتصر من
 الجزئيات المتكررة كما معرفة ، معقولا ثم يكن الحس أدركه و لكن أدرك جزئياته فاحتمل الفعل من جزئيات
 معنى معقولا لا سبيل إليه للحس ، و أيضا فإن كثيرا ما يتوصل بالحس إلى مقدمات كلية ، لا لأن الحس
 يدركه ، بل لأن الفعل بصطلاها على سبيل تشعيرية على ما أوضحناه نحن من قبل ، ثم هناك صر
 184-55 و كان يشومسكي يصور مضمون هذا القول بعبارة جديدة بعبارة إنجليزية

معرفة من [وحدة كتاب اللغة] مع نمو Experience → LAD → Grammar

نظر شومسكي ، «إعداد» و «تحرير» في «نظرية الترتيب» ، ص 32- 75 ضمن التفسير في اللسانيات
 المنكح المطبق لاكتساب اللغة Principles and parameters in syntax theory pp 32-

75 in Explanation in linguistics , the logical problem of language acquisition

(165) فيما يخص العلاقة التي يمكن أن تقود بين النظرية و موضوعها انظر بالمسلي ، معتمدين لنظرية سببية ،
 ص 23 و ما بعدها ، وكذلك الفصل الأول من هذا العمل

لا يتعين على نظرية النحو الكلي أن تنصف سمعين ؛ أن تكون متوافقة مع
غير الأبناء المواجهة أو الممكنة ، و أن تكون في الوقت ذاته مقدمة و حاضرة
بها ، كعامة لما تسمح به من الاحتمالات . و ذلك من أجل التمكن من إدراك
بأن من تلك الأبناء يسمى في الدهن استناداً إلى أساس محصور من المعطيات
مرسية⁽¹⁶⁶⁾ وإذا صح أن كان نحو النحو في الدهن يستند إلى الأساس المراسي
مذكور فإنه من الصعب أن يقبل أحد دعوى شومسكي بعد ذلك يكون ما
ينتهي عنه الاكتساب من الخصائص المؤسسة للبناء تتحدد جريباً بمعطيات
يتوفر عليها الفرد مكتسب اللغة ، و أن تلك الخصائص الأساس يجب إساده
إلى النحو الكلي . يصعب تصديق مثل هذا الكلام لما فيه من التردد بين أصليين
متناقضين ، أحدهما طبعي و الآخر كسبي

2.3. ارتباط البرمترات بفوارق اللغات .

سبق في الفصل الثاني أن سقا أدلة تكشف بوضوح عن انضواء نظرية
شومسكي اللسانية إلى فلسفة العلوم الاصطلاحية ، و أن بنا كون العصرية
مساعدة بمآلها من الخصائص في العلمية الاصطلاحية يرادها البرمتر في
النظرية اللسانية ، باعتباره لا ينتمي حقيقة إلى السق . و إنما يلتحق به في
مرحلة من نموه ليذبح عنه تهديدات النتائج الداحضة . و أن العاية من احتلاقه
تكمن في مساعدة نظرية النحو التوليدي التحويلي على استرداد الشامخ مع
رفع اللغوي . إذ صار فقدتها للسلام المذكور و لتوافق مكوناتها متأسياً مع
صاعد النتائج الداحضة لتوقعات النظرية . و سامي صعقتها على المعايير
الأولية التي تشكل بينها . في هذه المرحلة سهتم بشيء من التفصيل
بخصائص من جملة خصائصه الأربع : 1) البرمتر ليس من السق و لا سمي

(166) شومسكي ، نظرية عمل . فرع 20-21

إليه حقيقة . 2) التحاقه بالنظرية في مرحلة من تطورها من أجل تخصيصها من الانهيار .

بظهور مقال شومسكي : « المبادئ و البرمترات في النظرية التركيبية » ، في مستهل عقد الثمانينات انضمت البرمترات إلى نظرية النحو الكمي ، أصبحت نسقاً من المبادئ المصاحوبة ببرمترات مسرحة تقيدها التجربة⁽¹⁶⁷⁾ و إذا تساءلنا عن الهدف المطلوب من وراء هذا الإخفاق هل نجد غير حرص على إعادة الالتئام بين النظرية التركيبية و بين الواقع اللغوي . لأنه بغير التئام هذين الطرفين لم تطرأ بعلاقة التعددية بمعناها الرياضي بصعب إنقاذ تلك النظرية من الانهيار و ضمان البقاء لها و الاستمرار .

إن إدماج البرمترات في النظرية التركيبية لم يكن من أجل إحصائها لمحص من جديد و لا لرفع توقعاتها ، كما هو مشروط في إدخال المرصيات مساعداً إلى الانساق الواقعية . و بدل على التحاقه بها و عدم انتمائه إليها حقيقة كون محتوى البرمتر لا يتحدد من داخل النظرية بالإستناد إلى أولياتها ، وهو شرط انتماء أي مفهوم إليها تبعاً لترسكي⁽¹⁶⁸⁾ ، بل يستمد محتواه من خارج النظرية التركيبية ، و تتحدد قيمته استناداً إلى الوقائع التجريبية .

و كان شومسكي يستعيق في مرحلة متأخرة من تفكيره على حافة درغة في نظريته . إذ أقام نحوه الكلي على مبادئ من شأنها أن تصيّن طبقة

⁽¹⁶⁷⁾ ظهر من التوجيه نظر شومسكي ، المبادئ و البرمترات في النظرية التركيبية ، ص 38 . هذا (إحصاء) البير البرمترات قد لا يحدد حدده من قبل يكون النظرية نسقاً متجدداً لا ينبغي سواه أن يكون من هذه المسألة لا يكون . خارج علومه الاصطلاحي بسبب تمسكهم بما نسب إليهم في الفصل السادس من المبادئ و العلاقات التي توجه تفكيرهم و قد كتب غيره عنه و ردها

⁽¹⁶⁸⁾ أصبح من عند ترسكي التكيفيات نظرية مبدئية داخل ميدان معين . كونه حق تلك النظرية يتم على معنيين . يسمي بعضها باسمي أنه قد أتت . تستعمل هذه الأخيرة من غير تحديد محمولها أنه لا بد من ذلك إلا أنه لا يجوز إدخال أنه اسمه آخر ما لم يكن محمولاً محدثاً مبقياً لمصداق له . و به تصريح من قبل نظر ترسكي ، داخل إلى المص . ص 109 . و بعدها

A. Tarski, Introduction à la logique . النظرية الفصل الثاني من هذا الفصل (4.2) . و آخره

لأحشاء الفمكة و تعبد صورتها . فتكون لديه سس مهناً يروا صمه الأولية أن
يحدد صميمياً أي حاصبه لسانه تتفاسمها كل اللغات ، وهو ما يُفترض فيه
، في نفس الوقت لم تكن انطبيعته الكليلة لتسمح لبحوه بعلامته ما هو حرثي
يخص هذه اللغة أو تلك . خاصة وقد اتسع بكثرة حديث اللسانيين عنه ،
حتى صار قسماً للكلية لكن من غير أن يكون ممثلاً في النظرية . وكانت هذه
نقطة بوضعها الحالية مما يباط به الملحوظ من الخصائص الجرثية المنتشرة في
لغات

لم تكن غاية شومسكي إذن من إدخال البرمترات إحصاء بحوه لفهميد
من بفحص و الاحتيار ، و لم يرد إعادة بناء مسقه ليتوقع نتائج جديدة . لأنه لم
يحاول أن يجعلها عناصر منتظمة في بنية نظرية بحيث يتحدد البرمتر بأوليات
سطرية ، و يحدد بدوره ما يجب إسائه من الصفات إلى الجرثيات اللغوية .
كن ذلك لم يكن ، لأنه أقبح في النظرية و أصاف إليها ، برمترات لم
تستصمها ، و بقيت ملتزقة بها و لا تواصل بينهما . لأن البرمتر ظل يستمد
قيمه من خارج النظرية التركيبية أي من التجربة⁽¹⁶⁹⁾ . ولذلك لا يستبعد البتة
أن يصل مشروع شومسكي لمدة غير قصيرة لا يمييه سوى البحث في مختلف
اللغات عن قيم تثبت البرمترات و إراقها بالنظرية إراقاً . بالنظر إلى ضيق
تعدد سمات في مختلف المستويات ، و بسبب تغلق قيم البرمترات بالواقع
سحوي ، و يجب أن تنوع البرمترات ، داخل نظرية مجرة على التفرع ، تبعاً
سرع مصادر قيسها . و عنه سيصغر شومسكي إلى التمسك في إنشاء نظرية

69 . ر انظر فيما أصبح شومسكي ، مع عدد مقالة ، «لغة و برمترات» ، من أيار حو . العلامة بن النعم
الكبي ، و حوار الخاصة باللغات . سيمهي لا محقة في كنهه سعي من «و» إدخال مفهوم برمتر غير
الذي يعنيه شيئاً بريقه بالخاص في اللغات ، و يبرزه بمشربه بما يتكف . و انظر به الاحتمال المتحرف
التميز

فانسة⁽¹⁷⁰⁾. فواليتها أنساق فرعة مستقلة عما دلتها و قواعدها الخاصة لكنها مما سكت ، إذ تتعاون على أن يرصد كل قالب نوعاً من الخصائص الدحل مع باقي الأنواع في تشكيل وحدة معينة .

وضع نظرية للسحر مفصصة عما دلتها إذن احتلاق نوع من التطابق بين مستويات اللغة و الأنساق القوالب ، بحيث يتكامل كل نسق قالب في النظرية بصط مصدر التعيرات الحادثة في المستوى الذي يقابله في كل البعث .
و عبارة أخرى : من نتائج الانتظام المفصص إمكان صبط مصادر التعاير المعوي في مختلف الأنساق المفصوص المكونة للسحر⁽¹⁷¹⁾ . و بغير تفصيل النظرية لإقحام برمترات في أنساقها الجبرية لا يفوق السحر التوليدي النحوي عسى التصدي لمشكل التعاير اللغوي

و لتوضيح ما سبق لا بأس من تحرير العبارة بأمثلة مأخوذة من نموذج « العمل و الربط »⁽¹⁷²⁾ . برصه نحواً مفصصاً يتصدى لإشكال التعاير المعوي المحفوظ في تحاليل كثير من الظواهر المدروسة في عدد غير قليل من البعث ، و بوجه إمكانية رصد العلاقة بين السحر الكلي و الأنحاء الخاصة بلغات معينة .
ومن غير الإطالة بمرص ما صار حالياً مألوفاً بين اللغويين و بعضه متجاوزاً ساركر على قضايا : « الفاسف » و « الشفور » و « الرتبة »⁽¹⁷³⁾ ، لرى كيف يرصد نحو

(170) تستعمل النظرية المدعية هنا بمعنى Théorie modulaire برصها نظرية متفرعة إلى أنساق فوالية ، يستمر كل منها بمبادئ ، قواعد الخاصة ، لكنها تتعاملها تتعامل و تشتغل متعادلة لتعلم مجتمعها إلى غاية واحدة .
الظروف على فتمه هذه الأنساق تتوافق مع على شومسكي ، التركيب الجديد ، ص 80 . نظريته تصلي و تربط ، ص 17 و 43 . مدعه و مشاكش الاكتساب : Langage and problems of knowledge حيث يفسر (في ص 161) الدماخ ، يصا إلى أنساق مسغلة لها خصصه هر لمر و نظر كيف دي ، المدعه : Postscript من كتاب شومسكي التركيب الجديد

(171) وري : مدعه كتاب شومسكي : التركيب الجديد . ص 61

(172) « العمل ، تربط و يشرح في مقابل العبارة : gouvernement and budding لتعلم إلى مضمونها (GB) كما ببط شومسكي بيه حد المدح في مباحثاته

(173) - كفي بعرية الترم : Termes ، الدالة في ألعاب اجيبية على « معلوم و صيغة » لا تحال كيب « مفهوم و طبيعياً » مشابهاً في اللغة العربية ، من قبل الفاسف و هو : معرب passif ، و التبرج مع : St. et و التبرج مع معرب : Parametre ، و علم جبراً و يستعمل معادلات عربية لا تتفق مع : كالبه في مقابل : Ordre ، و لا لا مقابل له في نحو العربية . كالتشعور بالمقابل للوصف الاجبي (vide, nul)

شومسكي مصدر معاييرها في اللغات، فتقوم ذلك في إطار النموذج المقترح
بنحو المعطى

لا أنه يحمل التذكير بأهم التصورات الجديدة التي شكلت تحولاً كبيراً
في مسيرة النحو التوليدي التحويلي . في المقدمة يمكن أن نسوق :

(1) إلغاء المفهوم السابق للقاعدة من النحو الكلي ؛ (أي بوصفها ميلاً
صنعتي يقضي بالإنجاز الآلي لتواليات من العمليات التي تنتهي بصوغ مفهوم
وظيفي على صورة واحدة في كل اللغات) ، و تعويضه بمفهوم السمات
مجردة لأساس هذه السمات تمتع ، من جهة ، عن تعكس ما كان في
أصل قاعدة نحوية ، و تؤرخ ، من جهة أخرى ، على الأساق الفرعية . وهكذا
يمكن من جديد أن يتصور « الفاسف » أو « تكوين الموصول » ونحوهما ،
بهيبة ذات طبيعة أعم ولها دور وظيفي في النحو ، لا قاعدة نحوية⁽¹⁷⁴⁾
والزيادة في ضبط المفهوم البديل و تفبيده أصناف شومسكي في نفس
موضع المشار إليه : « أن ليس هناك تلام بين الدور الوظيفي للمهيجات وبين
الخصائص الصورية ، لكنه غير منعدم » . و بمباراة أخرى تحمل أيضاً ما سيأتي
يمكن القول : إن السمات مجردة الأساس التي تكون الفاسف مثلاً من احتمال
الآ تشكّل على صورة واحدة في كل اللغات . و سيمود لبيان ذلك إن شاء
الله .

(2) اختلاف مفهوم النحو الواق . و ذلك من أجل التفرقة بين مجموع
مبادئ و التقبّود المجرّدة التي تميز ملكة الإنسان اللغوية و بين التحققات الحسية
مبادئ تلك الملكة في مختلف الأنحاء الخاصة النحو الواق نحو حناص يتعبر

(174) شومسكي نظرية العمل : الرصد . ص 26 وقد اشتملت هنا منهجيته في مقابل processus للدلالة على
دائري عمليات مبرزة تنهي بسجته معية . كثر شومسكي بوجهه الجديد فقال : « خلال البحث أحيى مركز
الأهم بحلول منهجياً من دراسة نفس القواعد » . إلى دراسة تساق المبادئ التي مبرزة تحمل موقعه
« كثر » الجديد طابع اللعب بشرية لملكه و اختلافاتها » النحو الجديد ، ص 84

⁴ وضع مفهوم التعصيص اقتضاه الميثاق في (3-1) لأنه يعبر تعصيص لبحر النواة إلى أنساق مصوص لا يبين من جهة الداعي إلى تعكيك ما كان قاعدة إلى سمات مجردة أساس ، تعتبر نواة مجتمع حولها تراكيب متعايرة بيروياً . ونعندم ، من جهة ثانية ، الأداة العنصرية التي تصبط في مستوى معين من التمثيل مصادر التعاير البيوي لما تناسب دلاليها من التراكيب .

177) للحريه من التعصبل انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 214 ، جلد 14 جميع حق - ص 144

لنجوم المشروع نعين قيام تناظر بين التمكنك و التفصيص و بذلك فقط نحس لنبدأ معنى في نفس معناه أن سكتل بسمة مجردة محصورة .
 ، كدست الشباك في الساقى عن هذا الناظر يعبر شومسكي إذ يقول
 « تمكيك الخصائص هو المرتقب المرعوب في إطار التفصيص المنمير بهرميات
 تفصي بأن تكون النتيجة المعينة ، كالفوسفة مثلاً ، متألعة من سمات مجردة
 أساس على موال ائتلاف عناصر أنساق قصوص ، كنظرية الاحوال و النظرية
 هورية وهلم جرا⁽¹⁷⁸⁾ و هكذا ينتج ، عن تفاعل مختلف المبادئ المتسمية إلى
 مختلف قوالب النحو ، قائمة تامة من الخصائص المميزة للتركيب المعين .
 و قبل ترك أهم ما ذكر من تصورات شومسكي الجديدة ، و الانتقال عنها
 إلى باب كيفية اشتغالها في وصف بعض الظواهر اللغوية من أجل الوقوف على
 مداه و تحديد منتهائها ، لابد من تسجيل ما عر لنا من الملحوظات ، أولها ؛
 سحر لكتي ، بوصفه إراثاً عسورياً ، جعله شومسكي يتألف من مبادئ و قواعد
 و برمترات مسرحة من غير أن يبين كيف يمكن إسناد إلى « حابية منظمة »
 عناصر يتحدد محتوى بعضها من داخلها كالمبادئ و القواعد ، و بعضها الآخر
 كبرمترات تتعين قيمها من خارجها أي من التجربة ثابها ؛ كون شومسكي
 يستبدل تناسب الدلائلي مكان التشاكل البيوي يعني صمماً التحلي عن
 تأسيس الإوالات الصورية لعائدة و السمات المجردة الأساس و الدلائلية من
 تحصيل شومسكي لظواهر يتجس بوضوح ، و إن لم يصرح بذلك ، كون
 « سمات الدلائلية » تحلف « الأدوات الصورية » في الأساس المطلق منه
 نتجده بالخصائص المميزة لعائمة من التراكييب المدروسة في تناول واحد
 نشب أن اللجوء إلى مفهوم البرمتر لم يكن من أجل دفع توقع النظرية لنتائج
 جديدة ، بل أحصرت ليعرى إتيها الملحوظ من الاحلاف في الخصائص

(178) شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 221 عه يُضاف إلى ص 26 ، و 214 منه

الصورية لتراكيب يجمعها معنى واحد كما سيتبين أولاً من خلال تقديم الموجز للتحليل أبية الفاسف في إطار هذا النموذج .

4.3. سمات الفاسف و البناء للمفعول .

من إثارة مسألة الفاسف و بحورها الشعور و الرتبة بهما أولاً ، أن نعين أثر تصورات شومسكي الجديدة في وصف تلك الظواهر في الإنجليزية و بحورها من النعات المشابهة و ثانياً ، أن نقف على امتداد ذلك الأثر إلى العربية عن طريق المستعنيين في دراستهم لهذه اللغة بتلك التصورات أو ببعضها . وثالثاً ، أن نعمل على الكشف عن تصورات معبرة ، من شأنها أن تحفظ لهذه لغة أو تلك بيتها السطحية .

وجد شومسكي الفاسف في الإنجليزية قسمين (1) فاسف معجمي يدخل في تكوينه « صفات مرجية » لها في الإنجليزية مدلول اسم المفعول في العربية ، تسند إلى السروح نفس الدور المحوري الذي يسند إلى المفعول بنفس الذي تنتسب إليه تلك الصفة . (2) فاسف تركيبى . لا دخل لقواعد تكوين عبارته في تحديد معناه . إذ تنكمل به خصائص بينه العميقة و بينه السطحية⁽¹⁷⁹⁾ أول مشكل يتولد عن هذا التقسيم إيجاد الوسيلة التي تمكن من تحديد قائمتي خصائص العميقة لكل الفاسفين . وإذا ثبت أن كانت العربية بحصائص المترتبة عن وسائطها اللغوية ، لا تلحق إلى القسمين فسررتب عنه بالضرورة اختلاف بين نحاة العربية و لسانيها من حيث تصور الظاهرة المعنية ، و تحديد خصائصها المميزة لتمايزها إن تعددت .

(179) شاع استعمال البنية العميقة بمعنى D-Structure بخلاف البنية السطحية الموسومة هنا بـ S Structure و هي واقع بين البنية العميقة و البنية السطحية . للمزيد من التدقيق انظر شومسكي ، ألفادى : البرمتراف في الصيغة التركيبية ، ص 40 ، وروفرى ، مقدمة كتاب شومسكي ، النحو الجديدة، ص 29

و إذا صح أن كانت العربية و نحوها من اللغات قائمة على «وسيط الجذر
ععري» ، و كانت الانجليزية و نحوها مؤسسه على «وسيط الخدع اللعوي» ،
«حب أن تختلف التراكيب المعصرة داخل هذين النمطين عن بعض» المفهوم
موضعي ، كالماعل المظمي أو الإضافة المحضة ، أو المفاهيم الوظيفية
متغيرة كالعاسف و المني للمجهول⁽¹⁸⁰⁾ . و أن تختلف أيضاً المسائل التي
يبحثها بحاة هذه اللغة أو تلك ، و كذلك شأن أوصاف الفريقين . لكن
مستضيء بالسحو التوليدي التحويلي في دراسة العربية لابد أن نتراءى له
حصائص العاسف ماثلة في تراكيب ، بعضها دحبل على العربية من لغة
به رس ، فيأتي وصفه موافقاً للإنجليزية ، كما هي موصوفة بنحاتها ، ومحالماً
للعربية و لوصف نحاتها⁽¹⁸¹⁾ .

أحد العربية هو سيط الجذر اللعوي بمعنى أنها تصنع ، من نوال محلات
مضبوطة تقطعها عادة أحرف الجذر و من الروائد التي تسبق تلك المحلات
متوالية أو تتخللها و قد نجتمعان عليها ، صيماً صرفية مهيأة للتفريع

(180) جديح و جدر يشتركان في تكوينها مثلاً أوليين و المثال الأول عبارة عن مركبة مقترنة بمعنى مفرد إليها
يرتد ، على التوالي ، تيمية الألفاظ انصرف و الفاعلي الفرعية المشتملة و ذلك في نواز مطلق أما أليات
انصرف في صيغة المثال الأول معجزة تفريع المعني الاشتقاقية من معناه فإنها تختلف من عطف لعوي إلى آخر
تبعاً لاختلاف الوسائط اللعوية المنظمة

مفهوم موضعي مستعمل هنا للتعبير عن سمات دلالية بعته من شأنها أن تؤثر ، بوسيط لعوي معوي ، في
تكوين تركيب على صوره خاص بذلك المفهوم الوظيفي داخل النمط اللعوي المستعمل للوسيط اللعوي
نسي

8 . يعرف على حقيقة ما أثبتته أعلاه فكيفي المقارنة بين دراسة عبد طاهر القاسبي لما سماه «بناء لغوي للفاعل»
طلباً لمساواة مع العاسف (انظر الفصل الخامس من كتابه بناء الموازي) و بين دراسة بحاة العربية لا
«له يسلو ماعله» من خلال استعاده أجملها ابن عسمر إن قلل «حكيم ماله يسوع ماعله» أن يسي الععد
للمفعول ، و يحدد الفاعل و يقام المفعول مقامه . يحتاج في هذا الباب إلى معرفة منه أشياء . وهي
الحب الذي لأجله حدد الفاعل ، و الأفعال التي يجوز ساقها للمفعول ، و كيفية بنائها للمفعول . .
المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل ، و الأولى منها بالإقامة إذا احتتمص ، و هل فعل المفعول بناء برأيه
أو مفير من فعل الفاعل . شرح حمل الزجاجي ، ج 1 ، ص 534 انظر أيضاً كيف عالج أحمد الفتوكل بعض
هذه المسائل في كتابه قضايا معجمية ، ص 120

الاشتقاقى . من الجذر و الصيغة تتألف لفظه مصرفة موارية لمعنى مشتق و تكون دلائل تلك اللفظة مركبة من معنى الجذر و معنى الصيغة⁽¹⁸²⁾ و معنى هذا أن اللواحق غير دالة في العربية ، و ينحصر دورها في مشاركة الجذر في بناء صيغة اشتقاقية دالة . و إنما يدل من اللواحق ما راد على الصيغة ، كـ (ت) ، (ون) الداخلتين على الصيغة (استعمل) فتكون (تستعملون) . أما الرائدة (است) و نحوها (ان) في (افصل) فمن صميم الصيغتين (استعمل) و (انعمل) . يدل على ذلك أن معاجم اللغة و كتب الاشتقاق و التصريف تشرح معنى الصيغة و ليس الرائدة . إضافة إلى كون الصيغة في العربية تترجم بلاصقة في لغات تأخذ بوسيط الجذع اللغوي⁽¹⁸³⁾ .

إن تأخذ الإنجليزية و نحوها بوسيط الجذع اللغوي بمعنى أن ترص بالحرركات جملة من الأحرف الأصول فيتكون جذع رصيص لا تحترق لاصقة حشوه ، و بالتالي أن تستعمل من إمكانيات الاشتقاق : إصاق سابقة أو أكثر ، و إصاق لاحقة أو أكثر ، أو الجمع بينهما . من الجذع و اللاصقة تؤلف مصفة مصرفة بتركيب مدلولها من معنى الجذع و معنى اللاصقة⁽¹⁸⁴⁾ .

من إدراج الحديث عن الوسيطين اللغويين المتقابلين الجذع و الجذر في هذا الموضع بالدات يهمننا :

82) في باب الدلالة اللفظية و المعنوية (الخصائص ، ج 3، ص 98) ، بين ابن حني بامتداد العربي . فبينما من - اللفظة المصرفة بتركيب من أحرف أصول و من صيغة - تدل دلائلها مركبة من المعنى المعجمي ملخص و معنى الاشتقاقى للصيغة

183) هي الإنجليزية مكونة اللاصقة (y) التي تلحق الاسم (Johnny) دالة على معنى الصيغة (ان) عليه هي العربية بصيغة من قبيل «فعل» أو نحوها - و اللاصقة (er) الملحقة بالفعل (Sing) هي مثل Singer مقابلها صيغة (مفعول) أو نحوها الدالة هي قصرية على اسم المفعول - و هي الألمانية كج - «لاصقة» en ، الملحقة بالاسم (Blum) في مثل (Blumen) دالة على معنى الجمع المدلول عليه في العربية - «أشجار» صيغ الجمع الكسرية

184) للعربية من التصيل نظر ليمفلد ، «هو يمتد بين الصيغ الحرة - Formes libres : و الصيغ مضمرة - Formes liées» ، في الفصل العاشر من كتابه «لغة» ، ص 150 . ما يجرها

١. ثبت مجازاة أحد الأنواع لنحو الإنجليزية وبعثاتها وهو يدعي كون
الصفة (است) أو (ان) أو نحوهما تدل بمفردها في اللغة العربية دلالة
الصفة في الإنجليزية . و أن ما أورده عن انتظام الزوائد في العربية (185)
مجرد أصوات لا طائل تحتها . وإذا بطل التطابق المقام بين سقي الإصاق في
مصدر اللعويين فإن كل ما بُني من وصف العربية على نسق الإنجليزية في
الإصاق باطل أيضاً .

٢. مع تسليم المنهج بمصارعة العاسف في الإنجليزية لتكوين ما لم يسم
دعبه في العربية فإن هذه اللغة ، بمنقضى خاصية الاطراد الاشتقافي التي يورثها
سميتها وسيط الجذر اللعوي ، لا يعميها ما تعرفه الإنجليزية من انقسام العاسف
ليها إلى معجمي و تركيبي لأن أي « تركيب اسمي » ، وهو المتكوّن من
موضوع ينقضي من صفة دوراً محورياً ، يترك في العربية إرجاعه إلى « تركيب
معني » . وهو ما تكون من موضوع ينقضي نفس الدور المحوري من فعل يطرّد
شتاق تدث الصفة منه كما ينشأ من الحملين (1) و (2) الآتين الشيء الذي لا
يحصل في الإنجليزية خاصة مع صفات مرجية ليس لها تركيب مصدر يظهر فيه
فعل تنسب إليه و يُستند نفس الدور الذي تُستند (186) .

(1) رُقْم الكتاب

(2) الكتاب مرقوم .

و بما أن اسم المفعول يطرّد اشتقاقه من الفعل المبني للمجهول، وبما
أن « الجملة الاسمية » مشتقة من « الجملة الفعلية » (187) وإن كانت هذه

(186) انظر جريد القادر النقاشي ، لبناء الموردي خاصة من 189 حيث يتحدث عن أنواع التواضع .

86 نفس الصعوبات المرجية على التركيب في الإنجليزية و نحوها تركيباً مرجياً من قبيل الصفة Semi-
educated أو ما حققته لاصفة غير اشتعافية من قبيل (un) في مثل (unexpected)

87. يصح أن الموردي العربية القدماء يفهمون نكّل من الجملة الاسمية و الجملة الفعلية . أحدهما موردي يستند
في مرقع إحدى المورديين المتراكبتين بعلاقة الإسناد التركيبية . إذا حل الفعل صدر الإسناد - الامة مجرد
رصد « الموردي » و (غيب الروح) فالجملة فعلية . و معكس ذلك الموردي (الله يعطي و يحب) ،
و « فؤاده شلت » تصير الجملة اسمية . و الآخر دلالتي يركز على نقيبه معنوي جملة يرسم معنى « -

الأخيرة عندئذ في حكم المسحوح⁽¹⁸⁸⁾، نعين أن تكون الجملة (2) متفرعة عن الجملة (1) بنفس السهجة التي تفرعت بها (1) عن (3) .
(3) رَقَمَ الْوَرَأَقُ الْكِتَابَ .

نبيّن مما سبق أن العربية تستعمل ، لتفريق بين « جهتي » الجملتين (1) و (2) ، المقولتين (الفعل) و (الصيغة) المستندتين إلى الموصوع (الكتاب) في جملتين نفس « الوظيفة السحوية » أي المفعولية . و أنها لا تستعمل تبكّم لقولتين كالانجليزية من أجل التفريق بين فاسفين معجمي و تركيبّي كما أنها لا تلتفت ، في ذلك التقسيم غير الوارد فيها ، إلى احتلال الصيغة أو الفعل لموقع معين بالنقياس إلى موقع الموصوع الذي يتلقى عنهما نفس « الوظيفة السحوية » فهو أيضاً في موقعه الأصلي أو مقول إلى موضع غيره . لأن تلك الخصائص وبسبب اعتبارات نظرية تؤسس نموذجاً نحويّاً و تناسب مطاً لغويّاً معينين . وبعبارة موجزة ليس لاختلاف المقولة و الموقع أثر في التقسيم المذكور . وهكذا تكون التراكيب (4-7) من نفس النوع مع وجود تفاوت في عميقات السهجة التي ولدتها .

4. ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾ . (2-30) (189)

« إضلاى إذا تفيد محتوى جملة برمن مدلول عليه بصيغة مفعول فجملة فعلية » كتاب رتبة الفعل (غلبت الروم) و (المودة مثلث) ، و (قلل يعلّى و يعلّى) (عد املح الموصوع) و إذا كان محتوى الجملة مطعماً من الزمن المعين بسبب تجرد التراكيب فيها منه فالجملة اسمية ، (كلّ مسوون عن رتبته) بعبارة الرزّي « إذا كان العرض من الإخبار الإتيان المصير غير المشعر بزمير و حسب أن يكون الإخبار بالاسم و ما إذا كان العرض من الإخبار الإشعار بزمان ذلك التسمو فالصالح به الفعل » سهايه الإخبار في قوله (غلبها) من 41 و التمييز التقم على معنّى دلالي يؤخذ هنا

(188) فيما يخص استناد الجملة الاسمية من الجملة الفعلية التي أصبحت في حكم المسحوح « نظر المرحلي ص 338 البلاغة »

(189) لنذكر أن القرآن الكريم يشير العدد الأول بين القوسين (-) إلى رقم التورّد في لغة الحق ، يشير إلى « في الآية » بين إعراب السجائر لمؤولة تعلّي (حابّ عدن مفسحة لهذه الآية) و إذا كانت لغات الأوب لأنها اسم ما تمّ بهم فاعنه أن نجد العربية لا يعرفون بين المعجمي : التركيبّي و « المسجور » إذ يحدّد على فعل و ما اشتق منه مع مراكيبيهما ، و على ما أضيف من المصادر إلى المفعول « ما سينصح في معنّي العاصف و الشعور الآتيين

٥ ﴿الْمَوْؤُودَةُ سَثَلَتْ﴾ (8-81)

٥ ﴿الشَّحُومُ مَسْحَرَاتٌ﴾ . (12-16)

7. ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ . (103-11)

فلا عسرة في التقسيم المذكور مما يولد أصلاً معة في قاعدة المودح مصوح ، و ما يولد في عدس المعول المقول بعد ذلك بقاعدة التحريك إلى عدس مسوح ، لأن من تلك الخصائص ما يرتبط بالمودح في حالة معينة ، كضرورة مرور العاسف التركيبي عبر مستويات التمثيل الثلاثة . البية العميقة والبية السببية والبية السطحية أو الصورة الصوتية . بحلاف المعجمي فيه يظهر على مستوى البية السببية . و بتعبير المودح بتعبير مقياس الوصف . ومن تلك الخصائص ما يرتبط بنمط لغوي معين . من هذا القبيل توضيحات مكوت الجملة في عدون موسومة بأدوار محورية مطابقة لما يستند الفعل إلى موصوعته . حتى إذا نقل موصوح إلى عبر عاده ورت منه سمته المحورية . و هذا كله لا يعني العربية كما سيأتي في مباحث الترتيب

من خلال تحليل شومسكي مختلف التراكيب العاسفية ، داخل البعة بوحدة أو بين لغات متعايرة ، يلاحظ نوع من التركيب على إيراد الخصائص بسببية للعارفة إلى درجة تجريد المقولة المدعوة عادة العاسف من إمكانية تشكيل طبقة ضمنية داخل لغة بعينها أو بمقارنتها مع غيرها من اللغات بل في عدت من العواسف ما ليس في غيرها ⁽¹⁹⁰⁾ . من الاهتمام بالمعوارق سمي شومسكي عن طريق الإسقاط إلى تعيين نوات يعتقد أنها مشتركة بين اللغات و قد وجد المعسر عنه بما يقيد . ولغات طرق محتلفة لتجيب توجيه الاهتمام بين تفاعل المنطقي و العناية به . أو لها كيفيات متباينة لتجيب التعمد عنه مع تمسكها بضرورة تركيبه بعصي تحتوي المركب الاسمي المصوح ⁽¹⁹¹⁾ . ثم فصي


96. نظرية شومسكي . نظرية العباد . مبررات . 211 . و بعدها . كي . من الأسماء الخاصة . ح . العباد

سرياً ما وحده. (تحبب الاهتمام بالفاعل المنظمي بسبب ذكره و مشور
لمركب الاسمي السوح) . في مختلف اللغات ، كالعربية و غيرها ، و في
مختلف أقسام الفاعل في الإنجليزية و نحوها

و بعبارة أخرى تُعيد المحدث من كلام شومسكي و تحبب التكرار فيمكن
نقول : إذا كان تحبب تركيز الاهتمام على الفاعل المنظمي من المقاصد لكتابة
و يجب أن يكون مختلف اللغات البشرية طرق ، قد تكون متباينة لتحبب التعبير
عما قصد فيه إحراجه من حيز اهتمام المتحاطين ، مع السماح للمركب
الاسمي السوح بالثبوت . لأن مثوله ضرورة تركيبية تلزم كل لغة بهذه عبارة
لا خلاف إذا غرضنا الطرف عن المفهوم من السوح

و في إطار ما ذكر سابقاً من تعكيت التهجيات إلى سمات مجردة بموزة
تفصيل النحو إلى أساق فرعية يحصل شومسكي ، بالنسبة إلى حدة
لفظ ، إلى أن نلغات بروعا لا متلاك إو انيات مهياة لا حترال الفاعل ، لكن
تحققه مختلف تبعاً لاختيارات تشبي بالقياس إلى مختلف مكونات النحو
سكلي⁽¹⁹²⁾ و لاشك في أن الاختلاف في تحقق الفاعل ناتج عن اختلاف
الإوالات الصورية (أي تركيبات من العلاقات الهضبة من شأن أي منها أن
تعمل الفاعل و نحوه على صورة بعينها) ، المستعملة في كل قسم منه و حيز
اللغة الواحدة كالإيطالية أو في فواصف مختلف اللغات .

إذا كان الأمر محصوراً في الكشف عن كيفية اختلاف الإوالات
بضرورة أمكن الاختصار في التمثيل على تحقق الفاعل الترتيبي وهو الذي
يشتمل في الأكلبية على معقول يتولد مباشرة في قاعدة النحو في عدد بعد

2 (عصفه ، من 214 الأخير المذكور . أفلا تميم الأحضر و كلاً من حدة . قال حدة و معنى الفاعل
على السواء من غير دليل نوعاً لا قصد إليه . و اختار حدة في دليل حدة على بعد كونه
و الأخير ! . سبب التفسير إلى ما ذكره شومسكي أمامنا و هو  . عمله على أن يعاينه الفاعل بعد
المنظمي . يحتفظ به و يلو طيته لتركيبيه Subject في نحو شومسكي

الفعل المغير ، بقاعدة تحريك اللاصقة أو بقاعدة معجمية أو صوتية ، إلى معوله
 به - منه الفعل ؛ شيء من حاصبة الاسم⁽¹⁹³⁾ و قد قضى شومسكي بأن
 حقو يدرس المدكو ، يتطلب (1) عملية تحريك (2) صياغة صرفية لغائية
 كنه (أحد في تراكيب متغيرة ، جامعتها احتزال العاغل منها ، أن بعضها تحقق
 بالصياغة الصرفية دون عملية التحريك ومنها ما تحقق بالتحريك و منها ما
 تحقق بالتحريك من غير صرف العاغل ، والباقي تحقق بغير تحريك و لا صرف .
 بحسب العمئيات المسرودة ساق أمثلة من الإيضائية تشخص تجويز هذه السعة
 بالتحريك و عدمه و ما دما في مقام التعداد لا يحسن إعمال ما يتحقق
 باجمع بين عملية التحريك و الصياغة الصرفية

قبل النظر في التفسير الذي تقدمه أنساق قوالب للمذكور من الوقائع
 بحسن تسجيل ما عن لنا من الملاحظات و الاستنتاجات (1) إذ تبين انطلاق
 شومسكي من كون تراكيب العاغل بجمعها احتزال العاغل و مثل السوح ،
 و أن تحققها يحصل باجمع بين عملية التحريك (ح) و الصياغة الصرفية (ص)
 برصه و حداً من الاحتمالات لم يبق سوى إقامة باقي الإمكانيات المشتة في
 المبيان (8) . ثم البحث في مختلف اللغات عن أمثلة مناسبة .

(8) (أ) . [ا ح + ص]

(ب) . [ح - ص]

(ج) . [+ ح ص]

(د) . [- ح + ص]

(هـ) . [ا ن ح ص]

93 سمر . التسجيل حول عاغل . ثم كيبى نظرية مسكي . صريه العمور ، فريه : 101 - 213
 حاد به معنى لعدا لعدكو . علاه عن في لغات لأحد يوسيف فريه . خصوصه بعد . عبود عم نوع
 موزم خصائص مقولية (سب . عمل صته) و . د . ديلتر . طبعه (الأح . تركيبه) فوالد
 (ص) بحيث يفرض بعد على لعدكو فوالد به أن يكون . موب لمتى اختلافه لسي صه

(2) الإوالات التصورية اعطفه للعاصف المعبر عنها في المبيان (8) تمثل مصدر التعاير و الاختلاف بين تراكيب العاصف الموحدة من غير جهة التصوري، فلم يبق سوى التداولي؛ (تجيب تركيب الاحتمام على العاقل)، والدلالي، (اختزال العاقل). و ما يُعتبر أساساً في توحيد تراكيب لا يلغى في تحليل أبعثها .

(3) كثرة الاحتمالات المسرودة في المبيان (8) تصير كل التراكيب في سعة امعية تنتمي إلى العاصف إلا ما مثل فيها فاعل منطقي و عليه يجب اعتبار كل التراكيب العربية الآتية من قبيل المبي للمجهول، أو لما لم يسم دعه، كانت الراسمتان مترادفتين مع العاصف أيضاً (9). (1)

(I) . جِيرَ العظمُ

(II) . انهرم الفريقُ

(ب) . وقع انفجار في الصباح و حدث انشقاق في الصغوف .

(ج) . لا يعجب المرء من جنون إنسان .

(د) . النجوم مسخرات

(هـ) . ﴿مَعْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِحْرَاجُهُمْ﴾ (2-85) .

الآخذ بما أثبت شومسكي من السمات العامة للعاصف الخفق بإحدى نهجات المسرودة في المبيان (8) يلزمه اعتبار جميع التراكيب العربية المسوقة في (9) من قبيل المبي للمجهول أو لما لم يسم فاعله إذ تحفت حميت () بإجراء عملي الصاعقة الصرفية (جير ، وانهرم)، و التحريك (فل الاسمير العظم و الفريق من موقع النصب إلى موقع الرفع). و ذلك استحقاقه لتصردرة التركيبية العاصية كشول مرفوع أو موح في التركيب أما التركيب (ب) فقد حفن بغير العملين . و تحفن (ج) بإحدى العملين؛ أي فعل (إنسان) من موقع العصلة لإضافته إلى مصدر (جنون) غير مصروف، لأنه ليس لفعله مبي

مفعول أو الفاعل⁽¹⁹⁴⁾ إذن اسم الحدث المضاف للمفعول مصدر الفعل المبني
بالمفعول ، و تحذف الجملة (د) بإجراء عملية صرفية لاشتقاق اسم المفعول
(مسخرات) دون تحريك أو معه كما تشخصه مثلثتها (ه) .

(4) لا سبيل إلى إقصاء جملة من تراكيب الفاعل المدرجة هي (9) إلا عن
صريق إلقاء التهمة المسؤولة عن توليدها ، وليس في النظرية ما يمكن أن يبرر
هذا ، يهيجه ثبوت جميعها مراسياً باستقراء معطيات من وقائع اللغات ، إضافة
إلى ذلك يتعين تعديل التسمية العامة (تحجب توجيه الاهتمام إلى الفاعل)
لوجوده أيضاً في جملة من نحو (10) إذ إنها على سبويه و بعده الجرجاني
وقوع مفعول بين الفعل و الفاعل⁽¹⁹⁵⁾
(10) . قتل الخارجي زيداً

يصعب التسليم ، ولو جداراً ، بإمكان إخراج مثل (10) ضمن تراكيب
المبني للمجهول ، وإن رادفت فاعل الانجليزية الذي يبقى فيه على الفاعل

(194) عند بعض نحاة العربية إضافة المصدر إلى المفعول من قبل ترانس المبني للمجهول ، ففي مفعول برمحاني
جاء في وصف قوله تعالى (كعب الله) ، مصدر من فني للمفعول ، انما اسمي من ذكر من يحبه
لأنه غير مبني (ج 1 ، ص 211) وفي موضع آخر (ج 3 ، ص 127) ، ذكر أن إضافة المصدر إلى
المفعول هي مثل (من الخبرات وإفاء الصلاة وإيتاء الزكاة) ، تمثل آخر مرحلته استغناء كما يصبح في
حركات اللغات

(1) يندرج تحت (2) فعل خبرات (3) مفعول خبرات ، وكذلك إفاء الصلاة ، إيتاء الزكاة ، هـ ، ص 106
جهد الأسدي (البحر المحيط : ج 1 ، ص 470) جملة من الآراء هي جواز الاعتناء في كون المصدر مبني أو
بسم فاعله ، فاعله إلى المفعول

(195) هم سبويه الكتاب : ج 1 ، ص 16 ، الجرجاني ، دلائل الإعجاز : ص 106 ، جدهما يستعملان ذلك
و تهم لبربر موقعي المفعول و الفاعل من مثل (10) غير منطوري توجيهه لبربر ، لأنه في أنه من
سبويهما ، سور أحمد هو كذا مع موعظ القريبين ، لأنه لا يحد اسم المفعول في لا يحد به عن غيره ،
إفادته مفعول : ص 120) ، هو ما يتضح من خلال المقارنة القليلة به الجملة (10) في العربية ، جملة
(10) هـ ، ج 10

مفعول	الفاعل	المفعول	مفعول ثانوي	مفعول راجع	مفعول راجع
John	eat	the apple	the apple	John	the apple
John	was eaten	by John	the apple	John	the apple

والمفعول ، و قد تبادلا المواقع و أدخلت على العبارة التعريفات النسوبة الثلاث
كإدخال لأصقة خاصة على المعامل البارز في العدد الخاص بالمفعول و يصدق
برابطة بالمفعول المنصرف . كما توضحه الجملة (01) في (ص 195) و كذلك شأن
جملة (9.ب) . إن حصص السهجة العاسف المذكورة في (8.ب) و شحصب
سمة المجردة العمة (احتزال المعامل و مثل السوج) المعبر عنها في وصف ابن
هشام مثل (9.ب) فقال : « تارة يتعلق العرص بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من
غير تعيين من أودعه أو من وقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كورعه ،
فيقال : حصل سريق أو ذهب »⁽¹⁹⁶⁾ . ولن يتعرض لما في نحو (9.د) من خلاف
بين نحاة العربية ، وكذلك (II.I.9) .

(5) يدل مسرد السهجات (8) على تحول النحو الكلي إلى مجتمع مختلف
إلى مكانات المتوصل إليها عن طريق الاستقراء . إذ ثبت وجود كل سهجة بمعينة
تركيب في لغة أو أكثر . لكن التراكم المستقراء لم يقدم دليل على تنمائها
إلى نوع واحد ، و لا كانت السمة اعردة الجامعة لها مائة من النضمام غيرها
إليها ، كما تبين وجود معلومة طبيعية في الدماغ لتنظيم معطيات التجربة
و اكتشافها فإن عباب تلك المعلومة مع شدة الحاجة إليها يشكك في وجود
مثيلاتها . و لا يكفي أن يُثبت العاسف بكونه مقولة غير طبيعية لا تعطي إلى
الدماغ تحصر انعدام المعلومة الطبيعية في تراكم العاسف خاصة

(6) التوقف على اعتبار النحو الكلي ، إضافة إلى المبادئ و القواعد ،
مجتمعا من الإمكانيات المستحصلة باستقراء الفوائض لا يسمح بالاستمرار في
استخدام منهج لغوي ، كما سبب تشخيصه و تجريبه ، و لا يتوقع على أي
نحو نفع المقولة المعنية في لغة محصورة . لأن مثل هذا التوقع لا يحصل بغير
سر الأقسام و حصرها ، وهو ما لا يسعى إعماله

(196) ابن هشام ، معي ص 67 ، ج 2 ، ص 67

ومن غير الدخول في تفاصيل ما يُقدم من الأسباب لإحجام العمل الصفة
عن العمل في المركب الاسمي بعده ، فكان مجزئاً بمقتضى « مصفاة الأحوال »
عنى الانتقال إلى عهد السوح المرتبط عاملياً بلاصفة المطابقة التي تجلب له

197

٩٤
 غير متمم لكي ، لغرضه **فعل** والربط : ص 215 ، استعماله في أكثر أعلام الفعل المصغرة للمعنى ، هي
 الفعل **Le participe passé passif** باعتبار ما حصل بالفعل من حول الفاعل عليه ، هو **عوا** ، **عمر** ، **عمره**
المراد (ص ٢٠) أي مقوله **عمر** **بخاصة** (ص ٢١) و **بمعناها** ، هي **أعاب** **كأنه** **عمره** ، **المراد** **المصغرة**
المراد **المصغرة** التي تلحق **عادة** **المراد** (ص ٢١) أي **لغرضه** **فعل** **جوز** **استعمالها** في **المراد** (ص ٢١) وهي
المراد **عمر** **dominatif** **بمعنى** **في** **تصريفه** **الأحوال** **أي** **مركب** **المراد** **يربط** **عاملها** **بما** **هو** **المراد** ،
المراد **المصغرة** **عمر** **Objectif** **بمعنى** **في** **بعض** **أقطار** **المراد** **مركب** **المراد** **يربط** **عاملها** **بما** **هو** **المراد** ،
المراد **المصغرة** **عمر** ، **المراد** **كتاب** **موسمكي** ، **المراد** **المراد** ، ص ٢٠٥ ، **المراد** **المراد** ،
المراد **فعل** ص 91 : **المراد** **المراد**

«حالة الرفع» ، يلاحظ أن نفس المصفاة لا تجزأ الواقع بعد الفعل المصفاة الموصوف إذا كان مركباً جملياً ، لأن هذا الأخير لا يخضع لها . وإذا فارقا من العربية على سبيل التمثيل بين الجملتين (11) و (12)

(11) قُتِلَ العَقْدُ

(12) عَثَرَ أَنْ زَيْدًا كَرِيمًا

يكون المركب الاسمي (العقد) ، بمقتضى مصفاة الأحوال ، مجبراً على الانتقال إلى حيث يتلقى عن لاصقة المطابقة حالة الرفع . بحال المركب الجملي (أن زيدا كريما) لعدم خضوعه لتلك المصفاة لا يتحرك .

وإذا تبين أن الفعل الموصوف صرفياً لا يعمل حالة إعرابية هي الاسم يدي يديه فإنه ليس له أيضاً أن يسند إليه دوراً محورياً . فوجب ، بمقتضى مصفاة الأحوال و النعيار المحوري ، نقل ذلك الاسم إلى عدد السج حيث يتلقى حالة إعرابية و دوراً محورياً موروثاً عن طبيعة الذي حمله في موقع محوري¹⁹⁹ . كصميم في العربية العائد على الاسم (السرير) في بناء مجهول و معنوه المسمى بالتوالي في الجملتين (13) و (14) .

(13) السرير نيم فيه .

(14) السرير نام كلب فيه

199 ، حل الاسم (John) الواقع بعد الفعل نفسه في نسبة المصفاة (03) John was killed John (04) في الجملة John was killed (04) بوزن شومسكي بوضع مجموعة من الفرضيات منها : 1- تقدير الفعل الموصوف بصيغة متصلات الحالة (إعرابية 2) ، فعل ثلثي يسند حالة إعرابية إلى الفعل ، حيث يجب . 2- محورية إلى سوجه ، يلزم عنه (3) إذا ما يتفق مركب اسمي حقه إعرابية عن الفعل و بعدة عامة و 3- أقرب إلى العملية أنه لا يتصور ذلك الفعل لا يسند دوراً محورياً (4) النعيار المحوري : thème thématique . 4- صميمي يتم بحسب كل موضوع دوراً محورياً واحداً لا غير ، بأن يسند أي دور محوري إلى موضوع واحد كما هو واجب بعد أي موقع محوري بوضوح واحد وأن يقرر الموضوع يد سوجه ، بحسب الموضوع و سوجه ، بعبارة من شغل نصيب مسكني ، نظرية الربط و العمل ، بالعبارة من نظر ساند قصده أنه لا بد من 108 د م بعدد

مع التسليم طبعاً بأن الموقع الأصلي للاسم (السريز) أن يأتي في البنية
عميقة عند الفعل و بإجراء قاعده أنقل الألف يتحرك إلى موقع السوح أو
مسد في النسب السببية . محلاً في موقع محوري صميراً يعود عليه في
صورة لمطابقة تدور محوري . أو يحلف المقول طيفاً كما في الجملة (15)
(15) . الشيء بالشيء يُذكر

لما وضع شومسكي في نظريتي الأحوال والأدوار من انحصيات وهي
في حقيقتها مراسية تم تجريدتها من الملحوظ في التراكيب المحلّة ، يحاول تفسير
مختلف العمليات المجردة لإشياء أسمية انعاس في المدروس من اللغات و قبل
شروع في احتبار تلك انحصيات بحكم تجريدتها من حالات خاصة بالأجلبية
نجد أنه بما سجل شومسكي من قصور فيها ، وكيف سعى إلى تجاوزها في إطار
سحو سووي المفصّل . لاحظ شومسكي أنه لا يترتب أحياناً عن فوسعة الفعل
أي تحريك ، خاصة إذا كان الفعل يتعدى إلى الجملة ولا تربطه علاقة عامية
مركب اسمي داخلها . انعدام مقولة الاسم بعد فعل مفوسف برصي مصفدة
لاحول فلا تجبر أحداً على آخركة . لكن انتقال المركب الجملي (أن اصرب
بعضك الحجر) في (16) إلى مثل الموقع الذي يحتله المركب الاسمي في (5)
يبقى في النظرية غير مبرر .

(5) . ﴿ الموزودة سفلت ﴾ .

(16) . أن اضرب بعضك الحجر أوحى إلى موسى

بعض ملاحظة تصدق أيضاً في لغات ، ذكرتها العربية ، تُفوسف فيها الأفعس
بالرمة و هذه الملاحظة غير واردة بالسمة إلى العربية ونحوها . لأن المركب
لاسمي يحصع مع الفعل اللازم لما يحصع له مع الفعل المتعدي . إذ ينتقل
معها عن حاله النصب إلى حاله الرفع فنظراً حالة الرفع الجديدة على حاله
النصب المستتصة بموسعة الفعل . ولا يختلفان إلا من جهة أن الاسم الذي
يركب اللازم يدخل عليه حرف جر فيسمح بصبه مع المنسي للمعلوم ، ورفعه

مع المبني للمجهول⁽²⁰⁰⁾. لكنه يكون معه مركباً حرفياً واحداً إلى المجموع حسب الحالة الإعرابية⁽²⁰¹⁾. وبخلافه يكون الاسم مع الفعل المتعدي، إذا لا يقبل نسخ إعرابه القديم أو الجديد. فلا يدخل عليه حرف الجر. وبما تقدم يمكن صوغ ملحوظة لا تختلف في العربية وبحوها من اللغات التي تأخذ بوسيط الجذر النحوي.

(17) (I) كل فعل بُني للمفاعل المطقي تُصاغ منه بنية للمجهول.

(II) كل ما يبني للمجهول يحير المركب الاسمي، أو المركب الحرفي، أو المركب الجملي، على الانتقال عن حالة النصب إلى حالة الرفع.

وإذا ترجع صدق المثبت في (17) بدعم من المعطيات اتضح عدم ورود قوله: «ليس لسرف العاسف حاجة إلى احتلاق وظيفه نحوية جديدة من جراء تحريك أو إوالية أخرى». ، كما لا يحتاج معنى العاسف وخصائصه لأخرى إلى الاقتراح بعملية التحريك أو بسببه الصرفية. وهكذا يمكن أن يرتبط بالحركة دون صرف العاسف، أو بالعكس⁽²⁰²⁾ ثم عاد في محاولته صوغ «نواة للعاسف» إلى اعتبار مستوي اثنتي (1) بنية العاسف الصرفية. و (2) صيغة وصيغة نحوية ثانوية إلى ما كان معمولاً مباشراً وهو النخذ الأدبي الذي يجب أن يكون لكل لغة

(200) كقول الخليل وأحمد: «حوال المركب الاسم سرج في الجمع فكبرها على لفظ حال الذي بعده». و «دبت من أجل إخراجها إلى اللغة الاصطلاحية مبررة أيضاً». و «أحويون التركيبه كما سباني (453) مصدر ٦ باب لهما (١) حالة الرفع، و (2) حالة النصب». أما الجذر فتصاغ حالة النصب كما كان يصنع مصدر حاله برفع. فسريره في متخيل حول نسخ حالة الرفع خاصة بغير محمد الأوراني، «إعراب الدرس الحرفي».

(201) معنى المركب الحرفي المنصب في الفعل الملام استعمال عليه معناه منتهى من يعبر به «...» يكون موصوف بالمرور. الملام و الاسم المحرور عينا باللفظ المنقلم. «...» في حرف الجر يسرى مره جره من (اسم) حيث «...» ما بعده في موضع نصب. «...» يدل على ذلك مراراً أعدهم أن غيرة الفعل المنصب بعد حرف الجر ما بعد حقه إن كان في معدة. «...» مرفوع بريد معناه كمعنى جرت زيادة. «...» فكما «...» في معدة.

(202) الأفعال المتعدية بأنفسها منصوبة بكتلة ما كائن في معناها ما يتعدى بحرف جر لا بالاصطلاح. «...» و الأمر الآخر من جهة اللفظ فينت قد نصب ما عصبه غير الجار: «...» بريد. «...» و الأمر الثاني (وعبرو) باللفظ على اللفظ والنصب على الرفع. و كذلك عصبه محو من «...» في العديد.

النصب: (مصريه) بالخضر. هذا يبين بأن الجار «...» في موضع نصب «...» سرج الفصل ج 8 ص 9.

(203) موسكي، نظرية فعل: فريد، ص 21.

أن يكون في المناول الوقوف على ما يعنى معلوماً من المشاكل المتولدة عن
إقصاء سمة التحريك من نواة الفاسف إرضاءً لبعض التراكيب في الإنجليزية لا
مجرد من إقصاء القول في نفس ذلك الإقصاء لكثير من فرصات النظرية
يسرود بعضها في (ط 199) . فإذا كانت عملية التحريك يثيرها انحصار
بموقف حلة النصب و تفتيحها مصفاة الأحوال و عيار الأدوار فإن الإبقاء على
مركب في موقفه لا يمنع الفعل المصروف من الاستمرار في إسدال الدور
مخوري و لا شيء يمنع انسوح من تلقى ذلك الدور مخوري سوى فرصة
محصنة في تراكيب محصورة ، من قبيل العبارة (05) في النظرة (203)
من صحة الجملة (16) ورحمان صدق المثبت في (17) يمكن صوغ
محصنة لا تتحلف في العربية ، و تجنبها ما تستعني عنه من مشاكل نظرية
وعوية خاصة بالإنجليزية .

(18) الفعل المبني للمجهول يسد لمعرفة الدور مخوري الذي يسده
للمصوب الفعل المبني للفاعل المعلوم

إلى جانب المذكور من الخصائص المميزة نجد الجملة الفاسف ، في
الإنجليزية و نحوها ، سمة رابطة إذ تسيطر إلى إدخال و الرابطة على الفعل
فيتميز عن مقولته ، (-ف-س) ليصير إلى مقولة نصفة ، (-ف-) . أما العربية
و نحوها ، يأخذ وسيط الجذر اللغوي فتحصل على فعل مبني للمجهول
محصنة بنمائه إلى مقولة الفعل . و مع هذا التمييز الصرفي فقط يستوجب
تعبير ، خلاف تشومسكي ، يتجلى في نقل المركب من حالة النصب إلى حالة
رفع ، و من موقع عدم المطابقة إلى موقع المطابقة مع الفعل كما يبين من خلال

(203) " (05) (a) was believed (held, reasoned, ...) that the conclusion was false" (05) (a) was believed (held, reasoned, ...) that the conclusion was false
يعبر عن رأي الفاسف في الإنجليزية ، وهي سمة على ، فومعه فعال من قبيل (believe) (يعتقد) مع
حالة (that p) مع دال في موقع سمة ، و هذا يعنى لا ، العنونة (a) يجب ألا يسبق إلى
مخوري ، و لا يظل ، يا ، و في موقع على مخوري ، يطلب من عدة بدو له في عدة السج ، و لا بد
و السج سمة مخوري نظرية عمل و نريد ، ص 214 - 220

المقارنة بين الجملتين (19) و (20).

(19). رَئِىَ اللهَ السَّمَاءَ الدُّنْيَا .

(20). زُيِّنَتِ السَّمَاءُ الدُّنْيَا .

المرور من الجملة (19) إلى الجملة (20) حصل «إجراء سلسلة من العمليات»⁽²⁰⁴⁾ تتدبى يا حتزال الفاعل (الله) ، فصرف الفعل (رَئِىَ) إلى سماء للمجهول (رَئِىَ) مع استبدال نواصق المطابقة ، فنقل المفعول (السماء) من موقع النصب إلى موقع باحد منه حالة الرفع و يمكنه من أن يفرص على الفعل ان تحلقه لاصقة المطابقة (ت) التي تومئ إليه و لوذا إدراكه العلاقة الصرفية بين صيغتي الفعل (رَئِىَ) و (زُيِّنَتِ) في الجملتين (19) و (20) لما أمكن لحددة العربية أن يتساءلوا عن أينهما أصل للأحرى و لوذا التحريك المتمير هنا يتحني مركب عن «محل النصب» لاستلام «محل الرفع» و انتقاله إلى المطابقة عن موقع عدمها لما جار أيضاً لحاة العربية إطلاق وصف «نائب الفاعل» على المركب الاسمي (السماء) في الجملة (20) و عليه تكون سمة التحريك ، في تركيب البناء للمجهول ، هي درجة سمي صرف الفعل و احترس لفاعل وليس لشومسكي أن يلقي من العربية سمة التحريك إرضاء لبعض التراكيب في الإنجليزية . و لا لعبه المستصيء بحوه أن يحبر البناء للمجهول على تحمل «الموضوع الصمى» ولو كان «مقولة صميرة مارة ذات تأويل مبهمة» من أجل إرضاء بُجْر . إذ باجتماع هذه المقترحات تُسلب العربية البناء للمجهول لأنه لم يبق سوى صرف الفعل وهي سمة لا تتحقق في إضاعة المصداق ، هي لمفعول . كما تبين سابقاً . من مسوعات الشك في صحة ما وضع داخل نظريتي «الأحوال و الأدوار من فرصات تحصى العاسف هو أن تلك الفرصيات في حقيقه أمرها ملحوظات مجردة من تراكيب خاصة بالأجليزية . إنها حصائص كسب

(204) صبيح أن ذكره أحمد أبو كل عامر دة العمليات علاه نظركته ، قصايا معجميه ، ص 118

معينة صيغت صياغة الموصوفة أو المبدأ و بحوهمها من الأسماء . مراعاة تلك « موصفات المراسم » في وصف ألعاب معايرة كالعربية تؤدي إلى نتائج غير مقبولة ، تظهر أولاً في العربية الموصوفة و ثانياً في لغة وضعها .

من نتائج الصنف الأول احتلاقي تراكييب في العربية ليست منها⁽²⁰⁵⁾ بحيث يترتب عن تعميم العيار المخوري عدداً الجملة (21) من تراكييب البناء للمجهول في العربية وهي ليست منها . (21) . أكلت التفاحة من طرف الولد .

و منها أيضاً حسابان تراكييب غير جائزة في اللغة العربية لعدم جواز ما يصدر في الإنجليزية فيقبح في تلك ما يقبح في هذه . وكذلك الشأن فيما يحسن . كما سبق . من شواهد لا يحسن في لغة ما يقبح في غيرها الجملة (16) المستحصرة من جديد هنا

(16) . أن اضرب بعصاك الحجر أوحى إلى موسى .

به قبح تركيبها ناتج في نظر شومسكي عن تحريك غير مصرح ما دام المركب جمعي لا يحصص لمصافة الأحوال . و منها كذلك اختراع في العربية ما ليس من أصولها الملحوظة فقد لاحظت العربية اختزال الفاعل المنطقي الذي يركب الفعل بإحدى صيغته (فعل) و (انفعل) المتناظرتين بوصف تناظر صيغتين من حيث اختزال الفاعل إمكان تأكيد الفعل بمصدر صيغته الأخرى كما يتبين من الجملتين (22) و (23) .

⁽²⁰⁵⁾ . غير شومسكي من بحث الاهتمام بالفاعل المنطقي يحصل بخصف اللغات المذكورة منه عامه لراكيب المتصرف من أفعال الفاعل قد صمد الفاعل مطلقاً يظهر حيناً بعد حين منه إليه . حالة فعل « مثلاً (by) في الإنجليزية و (Par) في العربية » (من لند) و (من قبل) أو نحو هذه في العربية كما في مثل (06) . أتد من عدد أصناف عديدة . فطر عبد شفاة الفاعلي ، البناء المخوري ص 18 . و ذكر أحمد المتوكل (قضايا معجمية ، ص 123) ، « فاعل المنطقي أو الخد كعدد بلغة من جنس عربي في الإنجليزية و يحقق بعد (by) إمامي العربية بطرد اختراجه ، لا يظهر إلا في تركيب هذه من غير (07) » نصيب هذه بقاوة ورد من قبل (لند ، حرف ،) حاله

(22). كُسِرَ الكَأْسُ اكساراً

(23) اكسِر الكَأْسُ كسراً

و مع ذلك أفردت الجملة (22) بافتراض مساواتها لتركيب المساء بعد أن
النظر إلى عدد المحلات التي تشعلها موضوعات الفعل الخففة والمصمنة أو
المحرفة إذن افتراض أن تكون الجملة (22) مساوية ، من حيث عدد المحلات ،
لجملة⁽²⁰⁶⁾ (24) و ليس للجملة (23) لا يعصده أصل ملحوظ في العربية .

(24) كسر الولد الكأس

بل ينقضه المعبر عنه في (25) إن لم يتحلف في العربية و نحوها .

(25) إذا تعبرت الصيغة الصرفية للععل المعين وجب أن تعبر مع

بنيته التركيبية إلا إذا كانت الصيغتان مترادفتين تركيبياً لا دلالياً ،

مثل (فعل) و (تفعل)

و من نتائج الصف الأول دائماً إمكان تجريد اللمعة المعينة من الخصائص
مميزة لمعطها من هذا القبيل ما سبق إثباته من كون الصيغ الصرفية ، في
بعض الأحيان بوسيط الجذر كالعربية ، توارى الواضق في لغات تعتمد وسيط
الجذع . لكن العربية ، فيما أشير إليه من أعمال نحاة حدد ، سلبت خاصية
صوغ الجذور بالإلصاق عند ما فُككت صيغها الصرفية من أجل تكوير الواضق
نحقق بجذر الععل في الجملة⁽²⁰⁷⁾ .

كما يؤثر سلباً الأمر شاذ بعرضيات مراسية في الوصف المقتضى لغة

تضمي إلى كل معابر فإن له نتائج غير مقبولة على مستوى لغة الوصف في

(206) جاء في تيسر الواري بعد التقدير القياسي : «بناءً على غير العامل لا يختلف في البناء عن ما في المساء من حيث
المحلات» (ص 182) . و من قرائن موارث التركيب ، مرقطها تحول إلى «أعمال مختلف محلات
هذه الوارد الكثير من العدد في مسأله شمسيل لموضوع العنصر الذي يعرفه النحاة في «كيب اللمة
للمجهول» و الجمع غيره من حيث تحلله على «حقارة كم» عدم يترك المساء غير المدعى من قواع
السماع التي تعلق موضوعات الفعل به أحد بالتشخيص إلى الفعل الذي للقدس ، كما جاء في المساء
معجمله ، ص 19 للمؤلف أحمد الوكيل

(207) انظر حيث التقدير القياسي ، البناء الواري ، ص 189 . ما بعدها

نقد منه يأتي إخراج ، من الحوار العلمي ، ما تولد عن وصف العربية من أعمال
مفكرين العرب القدماء . نحبه وصف من وصف اللغة لم يكن مبرراً علوماً ،
بل كان موقفاً أملاًه اختيار الاستصاء . وقد يبحر المستضيء ، لتثبيت احسانه
، تأكيداً ، إلى حطة مردوح معرفي و منهجي يمثل الادعاء بكون العربية قد
تغشت عن سقمها القديم الموصوف في أعمال بحاتها القدماء إلى سقم جديد
مختلف عن السابق ، لا تليق بوصفه آلة وصف السقم القديم⁽²⁰⁸⁾ .

كون العربية صارت إلى سقم جديد معايير لسقمها القديم مجرد دعوى ما لم
تثبت بنو سائل المنهجية المتعارف عليها هي كل « دراسة تلاحقية » للغة . ولا
يجوز في أي بحث لعوي يرغم الجدية إسناد سقم مختلفين إلى لغة معينة
بغير إثبات . كما لا يجوز في حق الباحث الجاد ان يستخلص موقفاً انطلاقاً من
مقدمات غير مقترنة بأدلة صدقها . وليس له أيضاً أن يدعي بنفس السطحية
مرفوضة بسداحتها ، فشل نموذج بحاه العربية حيث يمجح النموذج الغربي⁽²⁰⁹⁾
ولا يتيق بالعلماء حقاً أن يحسبوا الانتقال عن نموذج إلى غيره من شروط تقدم
لعمه و تضرره في مجال بعينه . لأن المعرفة البشرية تسمو بشوليد نماذج
فتدورها ، وليس باقتراض نماذج جاهزة لم تسهم في وضع لبائنها العربية و لا
'فكر بحاتها' بل إن ذلك الاقتصار المشاهف لم شأنه أن يؤدي إلى نتيجة
سلبية أخرى تكشف عنها العقرة الموالية .

كل ما سبق سرده من النتائج المنعوتة هنا بالسلبية مرفوض إلا في إطار
م يستعمله التروحه الأصطلاحي من حيل للدفاع عن أطاريحه . وكذلك

208- يرجع بي من المراجع المذكور بعضه أعلاه نصر عبد الفتاح الحمسي : القسايات و اللغة العربية . طرابلس
1999 ص 59 م عده

209- نموذج غني ، فاقول عبد الفتاح القاسمي المدفوع عن بجاعه تحديد « معرفي » في وصف العربية . في كتابه مدح
منازل العمل ، طرابلس كله بالعدس : نظر مدخله و بعينه في نقد المنهجية في الأبداء العلوة
م حاشية . نهاية القسايات : اللغة العربية ، التفسير الأخير منه . مقالة ، طوبه الإحيي حيدر الكا
م 9 ص 121-143

النشأان فيما يخص افعال مشكل الرواسم (أي الحدود النجمية التي يستعملها
 حاة حدود في « وصف العربية ») . من مظاهر المشكل المذكور تحوير مدلات و
 مصول من كتاب حول التعريب . و ما كان لمشكل التعريب أن يظهر بهذه
 الحدة ، و لا دخل في اهتمام المحوي⁽²¹⁰⁾ لو فهم من تقدم المعرفة خلق تجربة
 علمية جديدة ، بذل التركيز على وضع ركام من الرواسم الجديدة ، و جنب غير
 وورد كما ينصح من تصنيفها الموالي (1) رواسم غير دالة في العربية لأب لا
 تحيل على تركيب فيها من هذا الصنف نذكر على سبيل التمثيل « البناء غير
 المعامل اللاشخص »⁽²¹¹⁾ . و « البناء لغير المعامل القصير » ، و « بناء لغير المعامل
 طويل » ، و « البناء لغير المعامل الربطية » و « البناء لغير الشخص » و مثل هذا
 بكثير في القليل من الصفحات

(2) رواسم دالة في العربية و هي غيرها ، إذ تحيل على خصائص مشتركة .
 «ستعمل لها حاة العربية رواسم و غيرها أخرى فتعمل الأولى لتفترج أهداف
 جديدة في مقابل الثانية . نذكر من هذا الصنف « الأفعال اللاركتية »
 و « الأفعال اللامصوبات »⁽²¹²⁾ . و استبدال « الاستعهام-الصدى » بالاستثبات .
 و « المفسد و الصحية » بالمعامل و المفعول على التوالي . وهذا أيضاً بما بكثير نكفي
 منه النماذج .

(3) معاهيم ثابتة تعنى مداليل متعايرة في ألتي الوصف الحديثة معترضة
 و القديمة المهملة من هذا انقبيل مفهوم « العمل » الذي يعني قيام علاقة بين

(210) مصر العمل التصريح من الكتاب « لغوي » ، لغاتيات و لغة عربية بعيد محمد الدوسي

(211) البناء لغير المعامل اللاشخص و صنفه الدوسي (البناء اللغوي ، ص 198) و في هذا *Passé m*

personnel الذي استعمله نوسسكي مقترحاته جديدة ، و ما له « الإبداعية في ألعاب » و

تفرسيه في القليل كما هي الجملة (08) و (09) مقترحاته نوسسكي ، نظرية العمل » ؟

08 Le Miel Se mangiam

09 Les hommes se mangent.

(212) يد في المعهد من تفعل لافركي *unergative* - العمل اللامصوب معنى بريد « بقدر »

عله ، يشو في العمل «لام» ، الجمع الغاصر و لتحقيق يمكن لغاية يد الصلة في الع-و «

لوازي ص 198 ، و الاواني : اكساب قلعه ، ص 157-160

عد من يفسد حاله إعرابه إلى قابل . لكن العامل اندي يفسد الخالة المعنه
محسب في عاملية بحاه العربيه يعمل حالة الفاعل الفعل المعدي أو اللارم
، يعمل حاله المفعول المعدل المعدي، أو المركب منه و من الفاعل أما في
عامية شومسكي المطبقة في وصف العربيه⁽²¹³⁾ فإن الأولى يعملها الزمن، أو
لاصفة المطابقة ، و الثانية يعملها الفعل . و من هذا الصنف فرصية جديدة
تقضي بضرورة أن يسير العمل في أحد الاتجاهين ، من اليمين نحو اليسار أو
بعكس المنحنى و للغات و بحاتها الخبرة في تحقيق أحد الاحتمالين بمرمتر.
بأرائها فرصية كوفية تفصي يكون موقع العامل من القابل ليس شرطاً في عمله .
ما سبقناه من الأمثلة شاهد بصحته على أن استعمال الفرصيات المراسية
ستمية إلى مختلف الأساق المخصوص المشكلة لمرودج النحو التوليدي
تحويلي، تُخلف نتائج غير مقبولة . لأنها تؤثر سلباً في اللغة و هي آلة وصفا
و عبه ، فإن أقل ما يجب في حفا إعادة صوعها بما يجعلها تتضمن حصائص
تراكيب العربيه و المفاهيم الواردة لباء آلة وصفا .

5.3. ترتيب الكلم .

عابتنا من طرح مسألة « ترتيب الكلم » للبحث الكشف عن ارتباط
تأولها المختلف بتعاير الوسائط النموية التي تسمط اللغات البشرية . و بيان، عن
صريق مقدرية بين الوسائط النموية المتفاعلة ، كيف يتأني استبدال فرصية مراسية
تخلف على الخصائص السطية لمثل العربيه بعبرها ما يصمى للانجليزية و نحوها
حصائص سطها . و كيف يمكن نجس إسقاط حصائص أحد النمطين على
غيره، و تعادي آفات كثيرة من نوع ما سبق سرده . بحانب ذلك نسعى إلى
ملاسة فعالية المستخلص من الوسائط .

(213) لنظر عبد القادر القاسي ، الباء اللواتي ، ص 58 ، و 73

تناول العلاقة الرتيبة القائمة بين العناصر المكونة لمقولة الجملة يستندون
لبحث عن « الأصول المعاملة » التي تباشر تلك العناصر وتؤثر فيها بالترتيب
يعني هذا أنه بعمل فاعل تنشأ علاقة رتيبة بين عناصر محصورة، ولا يُعبري
ذلك إلى مجرد الصدفة، لأنه لا يمكن تفسيره، ولا إلى الطبيعة المقولية لتلك
العناصر، وإلا وحب أن يكون الترتيب واحداً في كل اللغات، وهو ليس
كذلك. وبعبارة أخرى يعلم قيام علاقة رتيبة بين عناصر الجملة، وعدم أن
هناك أصولاً باشرتها، بحسب الكشف عنها وتحديدتها.

الأصول المعاملة للرتبة الفاصية بإسكان العنصر المعين في محله المحدور
للمحلات المسكوبة بما يراكبه يجب ألا تكون أحجية عن اللغة، كأن يثبت
انتمائها إلى ما يولد لها خصائصها البسيطة. ولا تخلو فواعل الرتبة من أن
تكون طبيعتها دلالية، فهي إذن تسمى إلى « المبدأ الدلالي »، أو أن تكون ذات
طبيعة تداولية تنضوي إلى « المبدأ التداولي »، تحصل من هذا أن فاعل الرتبة إما
أصل دلالي، وإما أصل تداولي، ولا ثالث لهما (214).

فاعل الرتبة، سواء كان دلالياً أو تداولياً، لا يؤثر مباشرة في إنشاء
علاقات رتيبة بين مكونات الجملة. وإنما يكون لها ذلك عن طريق « وسائط
لعنوية » (215) يعني هذا أن إحلال عناصر الجملة في مثالية من أنساكن
انتجارية تباشره أصول دلالية أو تداولية بوسائط لعنوية. وإذا تعددت هذه
الأخيرة وتغايرات نتج: (1) فاعل الرتبة دلالي في لغات تكون نمطاً واحداً،
وتداولي في لغات من نمط ثان محالف للأول (2) فاعل الرتبة الدلالي،
(وكذلك التداولي)، لا يلزم عصباً بعينه، مما يدخل في تكوين الجملة، أن
ينظمه نفس العلاقة الرتيبة في كل اللغات المنتهية إلى نمط واحد. ولتوضيح

(214) يصدق المبدأ التداولي على العلاقة القائمة بين محالين التي تؤثر خاصية في سببه العبارة. « بضم أصلي
الإضافة والحصة. أما المبدأ الدلالي فيضم موعود من الأصول الدلالية. الأصول الدلالية المفردات التي حكم

للدلالي المعجمية قلعة، والأصول الدلالية العلاقات التي بواسطتها تنظم الأصول المفردات مكونة عبد.
للمزيد من التفصيل انظر الأوراعي « اكتساب اللغة في الفكر العربي » تقديم، « ليار الآون من الفلسفة البني

(215) الوسائط اللغوية عبارة عن أصول وضعها بالاحتياج. بها يرجع احتمال ما يمكن « يهمل قبلي »، ويحصر
تفصيل « موعود على توجه الذي يحدث في القيام بوظيفته التي من أجلها عمل « للمزيد من التفصيل انظر

الأوراعي. « اكتساب اللغة »، ص 122

من سبق من المفاهيم المستعمله هنا نوردنا من خلال تناول مفهوم الجملة في
نحويات العربية

1.5.3. تركيب الإسناد في نحو العربية .

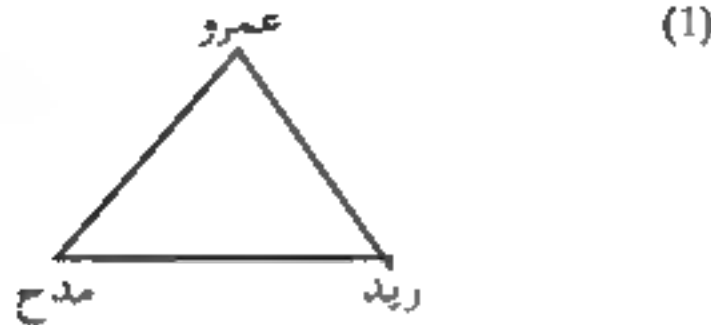
استعار في اللغة ، كانوا فلاسفة أو لسانيين ، مجمعون على أن الاجتماع
يحصل من موالاة عناصر لغوية أو العاظم معجمية في لحظة ، كما في (زيد
عمرو مدح) ، لا يبدل على تراكيها : أي انتظامها « بعلاقات دلالية » ورتبية .
ولا على أن لبعض تلك العناصر عند بعضها الآخر « أحوالاً » و « وظائف » .
فكان لابد من أن تلحقها « علامات » يعرب بعضها عن أحوال العناصر
وظائفها ، و يكشف بعضها الآخر عن روابط تلك العناصر . وإلا ظل كل
عنصر في المجموعة (زيد عمرو مدح) معزولاً لا يكون مع الباقي جملة
ووحدة⁽²¹⁶⁾ .

ولتظهر بوضوح حاجة كل اللغات البشرية إلى علامات الربط والإعراب
تحدث منعقفاً جملة متوارنة : (أي جملة أحد عناصرها فعل متعدد اقترافي)⁽²¹⁷⁾ .
يمكن صوغها كما في (1) .

216) كون الموالاة غير كافية لتكوين وحدة يعبر عنه ليس حينما يقول : « ما ليس نلو لفظ في زمن قصير وليس يدي
على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع » العبارة ، من 38 في نفس الموضوع انظر أيضاً

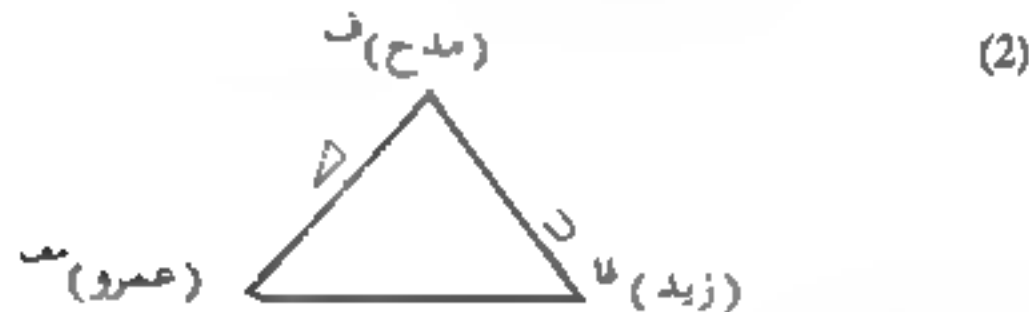
سأير ، اللغة ، من 83 . E. SAPIR, Le langage

217) صنف أبو علي المارسي الفعل التمدي ، باعتباره ما يحتتمل تراكيها من وظيفة الفاعلية محالة الرفع أو وظيفة
المفعولية محالة النصب إلى ثلاثة ضرب : (1) فعل متعدد ، « يجوز فيه أن يكون الفاعل له مفعولاً به » ،
والفعلون به فاعلاً له « نحو أكرم بشر بكرأ ، وشتم زيد عمراً ، و ضرب عبد الله رجلاً » . يسمى هذا الضرب
« الفعل الاقترافي » باعتباره إمكان إسناده بالتناوب إلى أحد تراكيه . وتلقى عنه وظيفة الفاعل ، حالة الرفع ،
و بسببه الآخر وظيفة المفعول ، حالة النصب (2) فعل متعدد « لا يكون فيه المفعول به فاعلاً ، نحو دعب
شرب ، و أكل الخبز » . يسميه « الفعل الاقترافي » ، لخاصية اقترانه بأحد تراكيه ، فلا تتحقق وصيغته الآخر
وحالته (3) فعل متعدد « يكون إسناده إلى الفاعل في المعنى كالإسناد إلى المفعول به » . و ذلك نحو أصيب ،
وميت و تعقب . « في كثير من هذه (متلقى آدم من ربه كلمات) يصب الاسم و رفع الكلمات ، و مع
الباقيون (متلقى آدم من ربه كلمات) يرفع الاسم و يصب الكلمات » . يتناوب هذا الصنف بإمكانه بدل الإحالة
التركيبية جود الوظيفة النحوية . يسميه الفعل الاقترافي . انظر الصفحة في عمل الفرائد السبع ، ج 33



العناصر المعجمية (زيد عمرو مدح) تنتمي إلى الأصول الدلالية لفردات . لتكوّن جملة تفتقر إلى علاقات دلالية تؤلف بينها كعلاقة السببية (د) القائمة بين الطرفين (س د ف) . بحيث يكون حدوث الطرف (ف) متعلقاً بوجود الطرف (س₁) وما يكون لهذا الأخير من المعاني المعارضة متعلق بالطرف (ف) . وعلاقة العلية (ك) المنتظم بها الطرفان (ف س₂) بحيث يكون (س₂) حافظاً لوجود (ف) وهذا الأخير صامتٌ لعاقبه (س₂) أن تعثره معان عارضة (218) .

بإدخال إلى (1) العلاقتين الدلالتين بما يلزم عنهما من المعاني المعارضة المصوغة في (1.3) نحصل على التوليفة (2) الموالية .



من قراءة المصوغ في (2) يجب أن تقطع كل اللغات البشرية إلى ما يلي .
(3) . (1) . كما يجب أن يحتصر المكوّن (زيد) بوظيفة معوية مقترنه بعلاقة السببية التي تجمعها بالمعل (مدح) ، يلزم المكوّن ،

(218) عن علاقتي السببية (د) و العلية (س) الدلالتين يحير المعكيري بالعاطف أخيري (د يقول : «الفاعل يخرج المصوغ من فاعله إلى الوجود ، والمفعول به حافظ لوجوده ، فلا يستعير تجديد المصدر إذا انقضت لشدة بعده» شرح النسخ ، ج 1 ، ص 46) وعن الوظائف المعوية والأحوال التركيبية العارضة لراكبي المعبر بسببه معربين جي بقوله «بالأفعال التي تدخل بها الأسماء في المعاني والأحوال» الخصائص ، ج 2 ، ص 33

(عمرو) أن يتمير أيضاً بوظيفة نحوية مغايرة ترتبط بعلاقة العلية التي تجمعها بما يراكبه . للاول وظيفة العاغل (فا) و الثاني وظيفة المفعول (مف) الحويثان⁽²¹⁹⁾ .

(ب) . يجب أن يكون للمركبين (ريد) و (عمرو) خصائص تركيبية متغايرة من جراء تعابر وظيفتهما الحويثان اللازم عن اختلاف علاقتهما الداليتين بما يراكبهما⁽²²⁰⁾ . ولولا الوسائط اللغوية لكانت ، للمركب المنتظم بنفس العلاقة الدالية الذي تلزمه نفس الوظيفة النحوية ، نفس الخصائص التركيبية .

لتحقيق الخلاصة المصوعة في (2) تفضلر اللغات البشرية إلى تعيين أي مركبين (س هـ) ، أو (س مد) اختارت لتجعله داخلاً مع العنصر (ف) في علاقة الإسناد التركيبية⁽²²¹⁾ . ونجهد لوضع وسائط تبرز الاحتمال المشتق . أما لمكون الذي تربطه بالعنصر (ف) علاقة الإسناد فإنه يحتضن بحلق أماراته على نفس مثلثه بهذا الأخير علامات مضافه لخصائص صرفية هي الذي أسد به الفعل . يترتب عنه :

(4) . لا يجوز تركيباً ألا تطابق⁽²²²⁾ لغة بين (ف) واحد مراكبه (س هـ) أو (س مد) ، ولا يجوز أن تطابقهما معاً بالفعل ، لأن هذه الحالة كلا مطابقة . لكن لها الحيرة في إقامة المطابقة بينه وبين أحدهما .

عن المثبت في (4) تولد احتمالان اختارت منهما العربية وكثير من سمات "ن تطابق بين الفعل (ف) والاسم (س)" كما توصله الجملة (5)

(219) الوظيفة النحوية تدل على معنى عاظم لمركب بسبب علاقة دلالية تجمعها بغيره . منها وظيفة العاغل وهي عبارة عن معنى عاظم لمركب منتظم علاقة سببية بالفعل . ووظيفة المفعول وهي أيضاً معنى عاظم لمركب بسبب علاقة فعلية التي تجمعها بالفعل . ما يراكبه (220) مردد بالخصائص التركيبية العلامات الحسية التي تحصل بها الصياغة القولية للبحث المجرد منها الذي شحصه الصيغة (2) أعلاه

(221) الإسناد علاقة تركيبية تحضر بواسطة علاقة دلالية ، كعلاقة السببية ، أو العلية . أو علاقة الاسماء . ويستحسن هنا بحمله أحد المنساقين من أمارات تعكس خصائص صرفية هي الآخر

(222) انصافاً لعلامات أو أمارات يتحد المنساقين تدل على خصائص صرفية في مراكبه (نظر 4.6.3)

وفي حالة « كمون »⁽²²³⁾ العنصر (س ما) قامت علاقة الإسناد المشخصة بالمطابقة بين (ف) و (و) (س ما). كما يتميز من التراكيب (6) الموالية.

(5) . راودت عيسى ليلي .

(6) . (1) سقطت الكمثرى .

(ب) انهزم رصى .

(ج) ذهبت ليلي .

و بمجرد الاختيار بصير الاحتمال المتروك غير جائز إلا في لغة احتارته بدءاً، فيجوز فيها مثل (7) و لا يجوز في نحو العربية .

(7) . أكلت عيسى كمثرى .

اختلاف الوظائف النحوية الناج عن تعابر العلاقات الدلالية ، كم صورته (3 1)، يجمع كل اللغات البشرية على أن تتميز تركيباً بين (س ما) و (س ما) . و ذلك بإفراد كليهما بخاصية مغايرة . لكن لكل لغة الخيرة في انتقاء ، بوسيط لغوي ، أحد الاحتمالين الممكنين لوسم المتعابرين وظنّف بسمتين مختلفتين بحسب ما يلي :

(8) . وسيط الرتبة المضمولة . إذ لجأت لغة إليه ، لتعبير اشتغابهن وظنّفياً بسمات فارقة ، تضطر إلى إنشاء متوالية من الساكن الموسومة بما يكون دليلاً بها من الحالة التركيبية و الوضعية النحوية . كأن نسي مسكاً بخصائص العنصر (س 1) الذي يراكب (ف) بعلاقة الإسناد فتُكسبه حالة الرفع التركيبية (س ع) ، ووظيفة المعامل النحوية (س 1 ع ما) إن تحقق الإسناد بعلاقة السببية و نسي مسكاً ثانياً بخصائص (ف) المقولية ، و ثالثاً بخصائص العنصر (س 2) الذي يراكب « المركب الإسنادي » بعلاقة « الإفضال »⁽²²⁴⁾ التركيبية فتُكسبه

(223) الكمون مستعمل هنا للدلالة على غياب العنصر (س 1) المترتب عن انتهاء علاقة السببية حين تحقق الإسناد بعلاقة السببية

(224) الإفضال - علاقة تركيبية ، قد تتحقق بعلاقة فعلية دلالية ، تقوم بين مترعير - اتحادهما مركب إسنادي ، لا يحفظان نظام المعاني

حالة انصب التركيبية (س_٢ مر) ووظيفة المعولية النحوية (س_٢ مر مد) إن تحفظ علامة الإفعال التركيبية بعلاقة العلة الدلالية وهكذا نشئ المعه سلسلة وظيفية بصورعتها بعانتها بما يناسب نظرياتهم .

(9) وسيط العلامة المحمولة : باختياره يلزم ما يلي .

(') نشئ لغة سقفاً من العلامات ، قسم بعلامة مخصصة لعظ العنصر (س_١) لكونه ركب (ف) بعلاقة الإسناد ، فأكسبته حالة الرفع التركيبية ، (س_١ مد) ، إلى جانب وظيفة الفاعل النحوية (س_١ مد) إن تحقق الإسناد بعلاقة مسببة الدلالية . و قسم بعلامة أخرى معايرة لعظ العنصر (س_٢) وقد راكمه مركب إسنادي بعلاقة الإفعال التركيبية فأكسبته حالة انصب التركيبية (س_٢ مر) إلى جانب وظيفة المفعول النحوية (س_٢ مر مد) إذا تحقق الإفعال بعلاقة العلية الدلالية .

(ب) تحرر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي ، لأن دور العلامة المنصقة بالألفاظ في اللغة القائمة على وسيط العلامة المحولة دور الرتبة الموسومة في اللغة التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة و بذلك تكون قد وفرت الرتبة لتوظيفها من جديد هي تبليغ أغراض تداولية .

من جملة ما يلزم عن محتوى الوسطين اللغويين (8) و (9) مذكر:

1) تكرن اللغات الأحدة بوسيط الرتبة المحفوظة ممطاً لغوياً واحداً ، يمكن أن يحصه باسم اللغات التركيبية ، باعتبارها غلبت العلاقة الرتبية . من اللغات تركيبية مذكر على سبيل التمثيل الإنجليزية و الألمانية و الفرنسية و الإيطالية و غيرها . كما تشكل اللغات الأحدة بوسيط العلامة المحمولة ممطاً لغوياً آخر ، يحصه باسم اللغات السوليفية باعتبارها غلبت التأليف (225) من اللغات

(225) معدي مدلول التاليف اكتفي بسوق عوارب مكشف عنه ، فالتكليم تقدم من الترتيب . و الترتيب حص من التأليف ، لا يأتى به جد فالتكليم من أشياء من غير ترتيب فإن ذلك لا يمكن . بل ما من الترتيب معدي بغير التأليف المعير ، و التأليف المعير لا يسلزم ترتيب المعير ، بل يسلزم ترتيباً ما كما نحن ونوعه في تلك الأجزاء مثلاً التكليم من (أ ، ب ، ج) يمكن أن يقع على هذا الترتيب ، و يمكن أن يقع على ترتيب (ب ، أ ، ج) و غيره مما يمكن . نصير الترتيب الطوسي شرح الإشادات في الترتيبات لاسميه ، ج 1 ، ص 129

- التولييفية مذكر العربية و اليابانية و الكورية و اللاتينية و العارسية و نحوها .
- (2) فواعل ترتبه ، في اللغات التركيبية ، تتمثل في الأحوال التركيبية ، كبحالتي الرفع و النصب ، وفي الوظائف النحوية : كوظفني الماعل و المفعول أما في اللغات التولييفية فإن فواعل الرتبة أصول تداولية ، مثل «رفع الارتفاع» و «تشبيث الاختصاص» ، و «تركيز الاهتمام»⁽²²⁶⁾ .
- (3) يجب أن يكون لكل لغة تركيبية رتبة أصلية ، كأن تؤصل أحد لاحتمالات : (ف-وا-مفع) أو (ف-ف-مفع) أو (ف-مفع-ف) إلخ ، ثم

(226) ذكر سايبر ، وهو يشار إلى الأعينية التركيبية و اللاتينية التولييفية ، أن السند الأول يلجأ إلى الرتبة لتشخيص العلاقات النحوية القائمة بين العناصر التي تكون الجملة . و يلجأ قسماً لتولييفي إلى إحداث تغيير بدات الكلمة نفسها ، ويضيف إلى هذه المقادير ترتيب ترتيبكم إلى ماعل بلاغي ، وليس إلى ماعل نحوي صرف . فلا يكون لترتيب المحتملة اختلاف إلا فيما يخص قبلاعه أو الأسلوب . إذ لا تبدل الجمل (أ-د) ، يفضي لفظ عن معنى الرتبة ، غير ما تليده الجملة (01)

المرأة رأت الرجل (01)

(أ) hominem femina videt

(ب) femina hominem videt

(ج) hominem videt femina

(د) videt femina hominem

المعبر عن التفصيل انظر الفصل الرابع من كتابه اللغة ، ص 57 و ما بعدها
و ما أثبتته سايبر من خصائص اللاتينية وحده أندري في اليابانية و الكورية . باعتبار أن بهما سقاً واحداً من العلامات النحوية في الأحوال و الوظائف ، كما يظهر في الجملتين (1,02) الكورية و (02) اليابانية بمعنى (الفصل يأكل ثماره)

(02) (أ) ab min sagwa rōi mog-mōm. da

(1) (2) (3) (4) (5) (6) (7)

(ب) kodomo wa ringo o tabe-ru

(1) (2) (3) (4) (5) (6)

حيث يمثل (1) «الفعل الماعل» و (2) «اللامعة للمفعول» و (3) «افتتاح المفعول» و (4) «الاصفة للمفعول» و (5) «محل (يأكل)» و باعتبار أن مكونات الجملة حرة في اللغتين أيضاً إذ يأتي الفعل عادة في صدر الجملة . لكن الاهتمام بمصدر آخر يمكنه من أن يترتب قبل الماعل ، وكلما أبعد مصدر عن موقع الفعل كلما المعنى به أقبل . أندري صير ، المعالجة السهوية بين اللغتين اليابانية والكورية . ص 109 ضمن مجله اللغة عدد 68 سنة 1982

André-Jakob Typologique du Japonais et du Coréen, in language N68, année 1962

و يعتبر الأصول التداولية برتب مسوية و غير جماعي ، غيرهما مكونات حسنة الحرة في اللغة شعريه لفظ الكتاب ، ج 1 ، ص 15 ، ودلائل الإعجاز ، ص 106

تصرح ف تسمح به بواسطة قاعدة حرك الألف التحويلية ، كما وضعها النحر
تحويل التحويلي . وفي المقابل لا يجوز أن يكون للغات التوليفية رتبة
أصلية . لأنه بالعلامات التي تلحق ألفاظ العناصر المؤلفة بعلاقات دلالية و أخرى
تركيبية تشخص ، على التوالي ، الوظائف المحوية و الأحوال التركيبية ،
و أصل التداولي المعني تترتب العناصر المؤلفة في الجملة المحققة (4) كلية
كترتيب (227) القاضية بأن يكون لكل لغة رتبة أصلية ليست سوى فرصة
مرسية مترعة من اللغات التركيبية ، لا تصدق في غير هذا النمط و عليه
يجب أن يقال . لكل لغة تركيبية رتبة أصلية ، وقد تسمح ببعض الترتيب
ممكنة . وكل مكوبات الجملة ، في اللغات التوليفية ، حرة في تبادل المواقع
، لا تدخل من غير الأحوال و الوظائف . كما ينضج في المبحث الموالي .

2.5.3. فواعل الرتبة في اللغات التوليفية أصول تدوائية .

نسمى من وراء عقد هذا المبحث أن نطرق أكثر من مسألة . أولها
لكشف عن أصول التداول المسؤولة في اللغات التوليفية عن ترتيب عناصر
جملة و ثانياً بيان أن « حرك الألف » قاعدة تحويلية تناسب اللغات التركيبية
لا توليفية ، و ثالثاً إثبات أن نظرية ش غير واردة للإسهام في تحديد الأحوال
و لوظائف في اللغات التوليفية . و رابعاً العمل على إقامة نسق عاملي لإسداد
لأحوال و الوظائف معاً للمستعمل بين الحاة القدماء و الجدد و قبل

22/ منه . ص 106 و 107 منه 1968 كتبه بعض كليات النحو ، Greenberg, some universalsof Grammar ،
أحد أسس في أعاد لغوي معصر و يوجد رتبة أصلية لكل لغة عربية و حاول بعضهم أن يصل لعربية
الترتيب (و فاعل) منه شومسكي (نظرية العمل ، العدد ، ص 224) و من أحوال عليه كيبس
نحو ، ، هـ ، اللغات (فاعل مع) : ص 47 . حسن النحو التوليبي و التركيب المقارن ، ص 10 ، هـ ،
و دوله سي . كما يبين من استهلال مبحث قريه في العربية بقوله : « مصرح أن الرتبة في العربية من مع
و فاعل (مع 1 مع 2) » اللسانيات و اللغة العربية ، ج 1 ، ص 105

الشروع في تناول ما سردناه من المسائل لا بأس من التذكير بأهم خصائص النمط التوليقي حتى يتبين المقابل و يتضح .

كل لغة أخذت بوسيط الرتبة المحفوظة فهي مما ينتمي إلى النمط التركيبي المتمرد بخصائصها (1) نقل العلاقات الدلالية، التي بواسطتها تتألف العناصر اللغوية في الجملة فيكون لبعضها عند بعض وظائف ، إلى علاقات رتبة تتشكل في المجال (2) تثبت الحالة التركيبية : الناتجة عن العلاقة التركيبية والوظيفة اللغوية الناتجة عن العلاقة الدلالية، في مسكن موسوم بموارض لدرجته و محدد بما يليه . وبذلك يصير مكلفاً بالإعراب عن حالة ووظيفة معينتين . فلا يستقبل ذلك المسكن عنصراً يحمل حالة ووظيفة محاليتين لما يعرب عنه ، إلا بإحداث تغيير في النسبة مناسب . كما في تركيب العاصف . (3) ضرورة إدراج موقع المسكن المحدد بعلاقته الرتبة عند تحديد الحالة والوظيفة أو عند إسادهما . يعني هذا أن النماذج اللغوية المؤسسة ، كالنمط التركيبي من اللغات ، على وسيط الرتبة المحفوظة ، يلزمها أن تحدد الأحوال و الوظائف برواسم مرتبطة بموقع تركيبية . و يحوز لها اللجوء إلى قيد التحوير القاصي بإسداد الأحوال التركيبية على التوالي بحسب الجوار (228) .

إن قيام اللغات التوليفية على وسيط العلامة المحمولة ليقضي بأن يكون الإعراب عن الموارض من أحوال تركيبية ووظائف نحوية ، بغير الرتبة ، و لم يبق سوى إلحاق علامة بروي العنصر إعراباً عن عوارضه داخل النمط التوليقي اختارت العربية علامات من جسس الحركات المستعملة في بناء الكلمة ، (وقد يختار غيرها علاماته من جسس الحروف ، أو بجمع ثالث بينهما) ، مستدق بروي (1) العنصر (ريد) صمّة (أ) للإعراب أولاً عن حالة الرفع التركيبية المصدرة إلى العنصر إذا ركب غيره بعلاقة الإسناد التركيبية ، و ثانياً عن وظيفة

(228) قيد التجاور يقابل Condition d'adjacence بمعناه عند شومسكي في نظرية العمل و اللفظ ، ص 166

مدخل النحوية إذا ألمته علاقة السببية الدلالية بعنصر فعلي مهياً لإسناد تلك بوصفه . كما تلحق بروي العنصر (عمرو) فتحة (آ) إعراباً عن حالة النصب التركيبية المرساة عن ارتباطه بمركب إسمادي بواسطة علاقة الإفضال التركيبية ، و عن وظيفة المفعول النحوية اللارمة عن اثلافة بالمركب الإسمادي بعلاقة العلية دلالية

دون ، بإلحاق علامة (أ) بعنصر و أخرى (آ) بغيره تعرب العربية ، بتولي ، عن حالة الرفع وظيفة الفاعل ، وحالة النصب وظيفة المفعول . ويمكن سعة من نفس النمط الاكتفاء بعلامة واحدة ، بحيث يكون إهمال الأخرى معرباً إعراب العلامة الملحقة ، كما هو الحال في اللغة الفارسية . و الذي ينبغي الإسراع بتسجيله هنا أن الموقع المعرب ليس شرطاً ليستلزم عنصر حالة تركيبية ووظيفة نحوية عوارض عنصر لا تتغير بتغير العلاقات الرتببة ، كما في اللغات التركيبية ، و إنما تتغير بتغير العلاقات التركيبية ؛ (إسناد أو إفضال) و العلاقات الدلالية ؛ (سببية أو علية) . و يجب أن يكون للعنصر (زيد) عوارضه الخاصة ، و للعنصر (عمرو) أخرى في الجملة (10) مهما تعبرت رتبتهما في احتمالات (أ - و)

(10) . (أ) مدح زيداً عمراً

(ب) مدح عمراً زيداً

(ج) عمراً مدح زيداً

(د) زيداً مدح عمراً

(هـ) عمراً زيداً مدح

(و) زيداً عمراً مدح

و الذي يستحق أن يسجل أيضاً أن ليس أحد الترتيب (أ - و) أصلاً للباقي . بل كل واحد يحقق مباشرة من التوليفة (2) تأمير صادر من المبدأ لتداولي . من قسمل : فليأخذ الكل موقعه بحيث يعرب ترتيب الجميع عن

«استجابة المخاطب لقول ما يُلقى إليه»⁽²²⁹⁾. بمقتضى هذا الأمر تترتب عناصر التوليفة على صورة (أ) . وبتجدد العرض : «انحصار الاهتمام في وقوع لعمل بالمفعول»⁽²³⁰⁾ يتميز الأمر بحيث تتحقق عناصر التوليفة مرتبة على صورة (ب) . وإذا تجدد العرض ؛ تثبت اختصاص للمفعول بمفعل الماعل⁽²³¹⁾ ، صدر من المبدأ التداولي أمرٌ بترتيب العناصر على الصورة (ج) ، بحيث يعرب ذلك الترتيب عن المرض المقترن به . و من أجل رفع الارتباك في استبدال الماعل بالمفعول أو وقوعه منه⁽²³²⁾ ، يصدر أمرٌ بحروح العناصر المؤلفة مرتبة على صورة (د) . أما الترتيب (هـ) فعرصه مركب من عرضي الترتيب (ج) و (د) أي «رفع الارتباك في استبدال الفاعل بالفعل أو وقوعه منه بالمفعول المذكور على وجه الخصوص»⁽²³³⁾ . ولم أهند فيما رجعت إليه إلى عرض يقترن بالترتيب (و) . و لذلك ظل معطلاً لا يحوز تداولياً . أما تركيبياً فهو جائز جواز باقي الترتيب التي تمضيه بجوازها تداولياً أيضاً .

قبل الانتقال إلى استخلاص مميزات السط التوليضي من اللغات بسجل ملحوظة تبدو في هذا الموضوع مهمة . وهي كون التقيد بوسيط العلامة المحمولة يقضي بضرورة أن يظل (زيد) محتفظاً بحالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل السحوية في جميع ترانيب الجملة (10) . أما امتناع تقدمه على فعله ، وإن حصل

(229) استجابة المخاطب لقول ما يُلقى إليه أصل تداولي تحدثه من مفهوم الخبر الابتدائي عند السككي . معراج العلوم ، ص 81

(230) خبر المحرمان عن المرض المذكور بالعاط أخرى وهو يصعب الترتيب (مثل الخارجي) «هـ» . انظر ، لائل الإعجاز ، ص 106

(231) الغرض المقترن بالترتيب (ج) يستفاد مما كتبه تاج الدين السبكي وهو يعرف بين المحصر والاختصاص . ومن الأخير جعل قوله تعالى (إياك نعبد) أي تخصيصه بالعبادة من غير النعص لغيره ، وهو مصدقاً خاصاً من جهة خصوصه ، انظر السيوطي فيما نقله عنه في كتابه ، معترك الأقوال في إعجاز القرآن ، ج 1 ، ص 91 .

(232) انظر الخرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 128 ، حيث يتناول تقديم يحدث عنه في الخبر

(233) يستفاد الغرض المذكور مما حمل به الزمخشري ترتيب قوله تعالى (و بالآخره هم يوقون) . انظر الكتاب ج 1 ، ص 42 . مثل الآية جازم بالقرينين يقتضي و لتوضيح المرض المذكور يكرر نقله إلى حصص ، مثل : بالقرين لا يعبره القرين يقتضي لا غيره

و، فع حرح إلى باب المبتدأ فهو من مستلزمات العملية المرتبة التي وضعها محاة لمصره . و لا شيء، من اللغة لا من آلة وضعها ، يدل على امتناع وقوع الفاعل قبل الفعل . هي مسحت الشغور يعود إلى الموضوع . كما قد يوصف أحد ترتيب الجملة (10) بكونه غير جائز تركيبياً . لكن بمعنى آخر للتركيب يتحدد داخل آلة للوصف معاصرة . أما إذا فهمنا منه؛ التأليف بعلاقات دلالية ، و ربط بعلاقات تركيبية ، و تشخيص العوارض بعلامات محمولة ، و الترتيب بأصول تداولية فإن الترتيب (و) وحده لا يجور إذ لا يوصله فرض بأصل تداولي .

عن التصور المقدم هنا لتحرر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي يلزم أن يتميز اسمط التوليقي؛ كما يتشخص في اللغة العربية ، بخصائص يحملها فيما يلي :

(1) . لا تكون للغة مؤسسة على وسيط العلامة المحمولة رتبة أصلية . وعنده ليست العربية ، و غيرها من اللغات التي تشكل معها نمطاً لغوياً واحداً، من لمصيبة اللعوية (ف فامف) ، و لا من المصيلة (فاف مف) خلافاً لرأي أغلب نحاة العربية المجمعين على وجود رتبة أصلية ، المقسمين حول مسألة أي الرتب الممكنة أصل⁽²³⁴⁾ . فلا يعتبر الترتيب (10 ، 1) أصلاً يتفرع عنه (10 ، ب) بقاعدة تحويلية بل كلاهما قسم قائم برأسه، وهو ما لاحظته أيضاً ابن حسي و غيره من القدماء و استدلل عليه مستشهداً بما توهم لديه من المعطيات

234 ، ما اتعت نحاة اللغة العربية المسلمون بوجود رتبة أصلية يسبقون على ما يؤصلون من الرتب أصلية قدما ذهب سيويو ، و من بعده كابن السراج و أبي علي الفارسي ، إلى تفصيل الاحتمال (فاف مف) و بعده أصل الفرمشري و ابن يعيش و الزجاج الاحتمال (ف فامف) . للمزيد من التفصيل انظر ابن يعيش ، شرح المعصّل ، ج 1 ، ص 73 و البطلوسي ، كتاب اللؤلؤ ، ص 144-149 و من أحدثين أصل الاحتمال (ف فامف) كل من قد كنورين أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة القبرية الوطقي ، ص 63 ، و من ثبته العملية إلى البنية الكونية ، ص 79 و عبد العادر العاسي ، المساهمات في اللغة العربية ، المعصّل الثالث من الكتاب الأول

المنوعة الكثيرة⁽²³⁵⁾. وكذلك شأن الاحتمالين (10. 1) و (10. ج) فهم أصلاً لا يؤحد أحدهما من الآخر، وقد نبه عليه من المحدثين الدكتور أحمد المتوكل⁽²³⁶⁾. إلا أن خاصية الاستقلال هذه لا تخص الترتيبين المقابلين بينهما قديماً وحديثاً بل نعم كل الترتيب (10. 1 - و). لأن كل واحد يشتق مباشرة من التوليفة (2) بأصل تداولي. وعليه يجب أن يفهم من مثل تعبارة. الرتبة الحرة، أو تحرير الكلم من الترتيب القبلي، أن مكونات الجملة توجد في إحدى «مراحل النظم» مؤلفة بعلاقات دلالية و مترابطة بعلاقات تركيبية، عند التحقيق تتشخص بأمارات المطابقة و علامات الإعراب. وهي في تلك المرحلة الممثل لها بالتوليفة (2) ننظر من المكون التداولي الأمر للانتقال إلى مرحلة الترتيب فنخرج منحنفة على إحدى الصور (10. 1 - و).

(ب) المواقع المحددة بالعلاقات الرتبة غير موسومة، هي النمط التوليقي، بالأحوال والوظائف. بل هي مجردة بما يعرض للعناصر بسبب علاقاتها التركيبية والدلالية. لذلك فإن التركيب لا يحسن، في هذا النمط بحصول التقاطع بين الموارد التي تشكل مسكناً و الموارد التي تلحق عنصراً من علاقاته الدلالية و التركيبية، كما هو الشأن في النمط التركيبي من الصفات. وإنما يحسن بحصول التقاطع بين عوارض العنصر، و بين نوع العلامة المنحرفة به

(235) كمر الترتيب (ف مع فاء) مسماً قسماً برأيه ملز للفعول في مثل (عصر اصحابه مصعباً، مؤخر عن فاعله لفظاً مقدماً عليه معنى. وقد حاول ابن جني الاستدلال عليه من خلال تناوله لصور الشاعر (جرى ربه عني عدي من حاتم) وقال: «إن الفعول قد شاع و اطرد من مفاهيم كثيرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال: «إن تقدم للفعول على الفاعل قسم قائم برأيه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأيه». «علماً أكثر و شاع تقديم للفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنه إذا أخر لموضعه التقديم». «ولا ننكر هذا الذي صورته لك و لا يجف عليك قلبه بما ثقبه هذه الفلحة و لا ثمنه و لا يستحيه». «وكذلك أيضاً يصير تقدم للفعول لا استمره كثير كانه هو الأصل، «ناحية الفاعل كانه بها هو الأصل» انظر المختصر، ج 1، ص 293-300

(236) من خلال المقارنة بين توليد التعويير، التوليدي التعويبي و الوظيفي فاعلانه القائمة بين الينين الآتي (1) ربدأ قابل حلاً. (ب) قابل خالداً ربدأ

بين أحمد المتوكل أن البحر الوظيفي، بحلاف النوع التوليدي، يعتبر الينين (أ) و (ب) ينشئ أصليين يتم اشتقاقهما من بنية وظيفية غير مربية. انظر كتابه، الوظائف التداولية في اللغة العربية ص 22

مخصص للإعراب عن صنف من الأحوال و الوظائف . لتجرد الموقع ، في السط
سويقي ، من عوارض مكونات الجملة يتحرر العنصر منتقل حاملاً علامته
معبره عن حالته ووظيفته ، و يرل في أي موقع من غير أن يضطره حلوله به إلى
شدد عن عارض ليتلقى غيره . لأن ذلك من خصائص السط التركيبي . إذ
داحبه يحتاج العنصر المنقول إلى حدوث تعبير في بنية الجملة ، من شأنه أن
يعرب عن احتفاظ المنقول ببعض عوارضه و تركه لبعضها في مسكنه يستلها
الدي يحل به . يشهد لذلك تبادل المواقع الحاصل في تركيب الفاسف في
اللغتين الإنجليزية و الفرنسية⁽²³⁷⁾ .

بناء على ما تقدم نحس الجملة في اللغات التولية بحصول « التوافق »
بين عوارض العناصر و بين ما يلحق العاظها من أمارات الربط و علامات
الإعراب . و تفصح بحصول « التنافر » بين العوارض و المؤشرات المذكورة . أما في
اللغات التركيبية فإن حصول التوافق أو التنافر يكون بين عوارض العناصر
ومساكن العاظها للتوضيح بأخذ جملة فعلها المتعدي اقتراني ، أي بفعله
أحد مركبيه بالآخر و لا يمكن . و لتكن كما في (11) و (12) .

(11) . تفاحة أكلت هذا* .

(12) . المرتضى أكلت كمثرى* .

خمة (11) لاحتة يعرى قبح تركيبها في النمطين إلى التنافر . إلا أن
لتنافر في التركيب حاصل بين عوارض و محط كلا العنصرين (تفاحة)
(و هذه) . بسبب تبادل المساكن بعبر ترخيص من البنية يسمح لهما بتبادل

(237) توضيح ما قبل سوف الجملي (03) و (04)

(03) Cesar a été assassiné par brutus

(04) Mary was killed by John

و باستعمال الرولسم المأثوقة في الوصف يمكن القول : إن التركيب الاسمي (Cesar) المنقول ، بمساعدة
التحويل حرك الألف ، قد استغنى عن العوارض بـ « دور الضحية » نكتة تنازل عن « حالة المعول » ليستلم
بحلوله في مسكن غيره [م.س. ج] أو [snip] حالة السرج « لإحصاء لصقاء الأحوال

بعض العوارض لتبادل المواقع . أما في التوليقي فإن السافر حاصل بين عوارض
العصرين و بين علامتي الإعراب ، (أ) و (آ) الملحقيين بلعظهما و لا تحسن
الجمله (11) في السمط التركيبي إلا بإعادة كلا العصريين إلى مسكنه الأصلي
، لا أن هذه العملية لا تحسنها في السمط التوليقي . وإنما يحصل لها ذلك بتبدل
علامتي الإعراب لا غير . و يُعزى لـ (12) إلى الناصر بين أمانة ربه
المتساندين (أكلت كمنرى) و عوارض العصريين (المرتضى) و (كمنرى) .
ولا شيء يفتح (12) في التركيبي سوى جعلها على المطابقة وقد أهمتها .

(ح) الخاصية الثالثة المميزة للنمط التوليقي من اللغات تنمشت في
تشبيث الحالة التركيبية و الوظيفة النحوية بنوع خاص من العلامة . و تبعاً لذلك
وجب تحديد تهنكم الحالة و الوظيفة أو وصفهما برواسم لا تحيل على موقع
العنصر ، وإنما على أمانة ربه و علامة إعرابه المشخصتين لعلاقته التركيبية
و الدلالية اللتين يحددهما طرفاهما و عليه تكون الصمة (أ) المحقة بروي
« لقوا بل » في الجمل (13) إعراباً عن حالة الرفع التركيبية اللازمة عن علاقة
إسناد التركيبية المحقة ، (لسماء الأفعال فيها إلى صف الفاعل) ، بعلاقة
العلية الدلالية التي تسند إلى القابل وظيفته المعول النحوية .

(13) . (أ) . زيدٌ هلك .

(ب) . سقطت الورقة .

(ج) . اللبُّ حمض .

(د) . سعدُ العائر .

من صحة المثبت في الخاصية (ج) يمكن صوغ الفرضية المراسية التالية
(14) (أ) إذا ركب عنصر فعلاً بعلاقة الإسناد المحقة بعلاقة العلية
المدلول عليها بمقولة الفعل أو بصيغة النصرفه خقت رويته أو محله ضمة
(أ) إعراباً عن حالة الرفع ووظيفة المعول .

(ب) . إذا راكب عنصر فعلاً بعلاقة الإسناد المحققة بعلاقة السببية المدلول عليها بمفعول الفعل أو بصيغته الصرفية لحقت رويته أو محله صمّة (أ) إعراباً عن حالة الرفع ووظيفة الفاعل

(ج) إذا راكب عنصر المركب الإسادي (ب) بعلاقة الإفعال التركيبية المحققة بعلاقة العلية لحقت رويته أو محله فتحة (آ) إعراباً عن حالة النصب التركيبية ووظيفة المفعول السحوية .

استناداً إلى المثبت في (14، ب، ح) نستطيع تحديد عوارض العنصرين (بكر) و (خالد) في الجملة (15) برواسم تحويل على علامتهما لا على موقعهما .

(15) خالداً بكرٌ شتم .

لتحديد عوارض القوابل في جملة فعلية متوارة من قبيل (15) يمكن لقول . القابل (خالداً) المفتوح الروي (آ) له حالة النصب اللارمة عن علاقة لإفعال التركيبية ووظيفة المفعول اللارمة عن علاقة العلية المحققة للإفصال . و سقابل (بكر) المضموم الروي (أ) حالة الرفع اللارمة عن علاقة الإسناد ، ووظيفة الفاعل اللارمة عن علاقة السببية المحققة للإسناد . وبهذا تكون البنية موقعية سمة غير واردة لتحديد الأحوال والوظائف داخل السمط التوليقي ، لكنه واردة لتحديد الأصل التداولي المرتب .

3.5.3 ترتيب بغير قاعدة تحويل .

نسب شومسكي إلى هالي مفرحاً يقسم فيه اللغات إلى عظمى يرتبط اختلافهما باختلاف بيئتهما القاعدية²³⁸ لأحدهما بنية قاعدية ذات نسب فار ثم ف عدة السمط الآخر بغير مرتبة⁽²³⁸⁾ ونسب إليه أيضاً كون اللغة البايانية

²³⁸ صغر شومسكي بغيره الفعل : الرطب ، ص 170 . و يلاحظ أن تقسيم اللغات إلى المعجم له كبر . و ما ذكره من مقسم اللغات ، بوسيطي ترتيبه المحفوظة والعلامة المحمودة المعروضة إلى سمط ترتيبية =

من السمط الأخير المعروف ها باسم التوليبي . و أصاف معنقاً بما يعيد قومه
« سقت مما الإشارة غير ما مرة إلى عزّة بل انعدام المبررات الداعية إلى امر من
مكان تطبيق قواعد من قبيل حرك الألف على اللغة اليابانية »⁽²³⁹⁾

إذا ربطنا أفكار هذه العقرة بما سبق أن أثبتناه للسمط التوليبي من
الخصائص أمكن القول : بما للسمط التوليبي من بنية حرة تتولد منها مباشرة ،
بأصول تداولية ، كل التراتيب المحتملة لا يعتقد ولا يحتاج إلى قاعدة حرك
الألف التي يشغلها السمط التركيبي من أجل تفريع بنية بترتيب معايير بترتيب
بنية القاعدية القار . و لا تعود قاعدة حرك الألف و لا توجه إليها إلا بسعي هي
وهار اللسانيات الكلية إلى رفع الفوارق بين الأنماط اللغوية بتحتوي الوسائط
، وهو ما حاوله شومسكي أولاً عن طريق ما يسميه بتعميم إطار نظريته
للإحاطة بالأنماط من اللغات المختلفة ظاهرياً و لإدراك شومسكي استحالة رفع
الفوارق بين بنيتين قاعديتين ؛ إحداها قارة الرنية و الأخرى حرثها ، لم يبق
أمامه هو الفوارق السطحية سوى « اصطلاح فكرة » كون الأنماط اللغوية ليست
في نهاية الأمر سوى خصائص مجردة تحفها اللغات على أحد الوجوه بمدى من
الانساق الفرعية المختلفة⁽²⁴⁰⁾ .

إن المفهوم من قاعدة حرك الألف ؛ أي نقل أي مقولة إلى أي موقع ،
المرفقة طبعاً بمرمرات لاختيار المقول و مكان إقامته⁽²⁴¹⁾ ، يجعل منها قاعدة لا
تستجيم إلا مع بنية قاعدية تشارك فيها مكوناتها و تلتحم ، بحيث لا تترك

نحدد فيه الفوارق بالعلاقة الرتمية فكانت له بنية قاعدية دائرة الرية ، و إلى خط توليبي نحدد فيه
العدد من بامرات الطائفة و علامات الإعراب فكانت له بنية قاعدية حرة تنبها الفورية (239) .
و هناك أيضاً بتعميم شومسكي إلهة إلى : لغات مبرانية تركيبية *langues con-*
figurationnelles و لغات غير مبرانية *Langues non configurationnelles* . انظر ص 224 من
الكتاب

(239) شومسكي ، نفس المصدر ، ص 225

(240) انظر شومسكي ، نفس المصدر ، ص 232 و كذلك ، ص 225 قبلها

(241) انظر شومسكي ، التركيب الجديد ، ص 93

فرحة نتمد منها مقولة أحببه عن المقولات القاعدية ، فتجمع بواصلتها و نفصع على بعضها العمل في التجاور و يحكى أن تنسجم أيضاً مع سة قاعدة بنوالتى مكى . بها مقطعة كالتى افترضها يوسف عوى للغة العربية⁽²⁴²⁾ و باحصار شديد حرك الألف قاعده تحويلية واردة إذا ارتبطت بلغات اختارت وسيط رتبة مخطوطة ، فتكملت العلاقات الرتبة بتشخيص الأحوال التركيبية و بوسائل السحوية لكن نفس القاعدة غير واردة بالقياس إلى اللغات التى اختارت وسيط العلامة المحمولة من أجل تحرير المقولات في البنية القاعدية . و مددت المقولات مؤلفة غير مرتبة لا يجوز الحديث عن تحريك أو قاعدته لأنه في هذه المرحلة لم تنعش بعد المقولة الممكن نقلها ، و لا من أين تسري بها قاعدة حرك الألف و إلى أين .

تضح أن للغات التوليمية بنية قاعدية حرة . للانتقال عنها لا نحتاج إلى قاعدة تحريك ، بل إلى « قاعدة تنصيد » تُشئ بها علاقات رتبة بين مكونات بجممة مشرفة على التحقيق ، و تنموقع تلك المكونات محلات موسومة تدولياً محدودة تركيبياً ووظيفية . و اتضح أيضاً أن المفهوم من تعميم نظرية لا يتجاوز رفع مفوارق النمطية بتحفظي الوسائل اللغوية .

إن فكرة تعميم إطار نظري ليستغرق التوليمي من اللغات ، كالعربية و بنانية أو نحوهما ، لم نل حظها من اهتمام أحد المسترشدين⁽²⁴²⁾ من خلال تناوله لظاهرة الرتبة في اللغة العربية إذا استهل البحث بافتراض كون عربية من مخط (ف هـ م ف) . وهو في ذلك يستلهم أكثر من مريضته المراسية بقضية بأن يكون لكل لغة رتبة أصلية ، و كأن جميع اللغات تركيبية ؛ لا حد يترك إلى ما يطرحة الرتبة في اللغات التوليفية من مشاكل في إطار السحر التوليمي .

(242) انظر موسيكي ، فيما سبه إلى عوى . نصريه العمل : الربط ، ص 224
(242) انظر د . عبد القادر العاسي حيث يحدث في أعماله عن الرتبة في العربية

بعد أن قدم باحثاً بعض الأمارات من التراث التي تؤيد في ظاهرها الرتبة
المعرضة تحوّل ، طلباً للدعم ، إلى نظرية من في النحو التوليدي . فقام ترايط
مكونات الجملة بسرايط مكونات غيرها من المركبات المتراصة⁽²⁴³⁾ كالمركبات
لسبعية ماعدا العطف ، والموصولية ، والخرفية ، والإضافية وليس بين رتبة
مكونات الجملة وبين رتبة مكوني المركب الوصفي أو الخرفي جامع ، لا في
سمات التركيبية التي احتارت من مفهوم التركيب العلاقة الرتبة وعممتها ،
وفي نظرية من التي اخترعت للصدر رأساً ، فتيسر حل كثير من مشاكل ندعة
العربية⁽²⁴⁴⁾ .

وإذا ثبت على العربية و نحوها من اللغات التوليفية حكم امتدادها إلى
نقد (ف ف م ف) انكشف لموحد الأنماط انتشار العربية إلى قاعدة حرك الألف .
لأنه بها في نظره تتمكن هذه اللغة ، في « البسي الاسبحارية » من إحراج أدوت
لاستعهام من « داخل البسي الجمالية » ونقلها إلى موقع خارج الجملة⁽²⁴⁵⁾ وسم
يهتد إلى أحد من بحاة العربية القدماء أو اخذ ثوب أنكر لحوق أداة الاستعهام
رأساً بصدر الجملة أو الكلام . لأن « كل ما أثر في معنى الجملة من الاستعهام ،
وتعرض ، و التسمي ، والتشبيه و نحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة »⁽²⁴⁶⁾

(243) التركيب المتراص مستعمل هنا لأنه « من مركب ترتبطت مكوناته بعلاقة رتبة . فامتنع عنها بادل للواقع .
أو بمل بعضها أو لفصل بينها » و « من حيث ما سرد يمكن إضافة « حوالف » تمام حساب ، اللغة العربية
معناها ومبتها » و ليس منها بعض ما أوردته ليس قسراج ، الاصول في النحو ج 2 ، ص 23 لا سيما
أغلبها بحالات خاصة

(244) للمزيد من التفصيل انظر عيد الفانور العاسي ، اللسانيات و اللغة العربية ، الفصل الثالث من الكتاب الأول
(245) مسند معاني العربية و أوجبات بحاتها على أن أداة الاستعهام لا تقع داخل البسي الجمالية إلا في (أسباب
و في هذه الحافة لا ينقل أبداً انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 8 ، ص 151 و ما على الد . سي ،
المستقل المنشور ، ص 127 أما في الاستعهام ففعل الأداة في هذا الحصة ولا يفعل عنه . قد في (ما
مؤلف) : (من معناه) : و (ماذا يقصد) و (كم سيرة في القدر) أو مدخل رأساً على الجملة . كما في
و حل بعلك الخبز) ، و (تأت قلب هذا الكلام) و أداة الاستعهام في كل ذلك ليس بها سوى البصر
انظر في مكان قواعد إدماجها قد كتبت أحمد التوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الباطمي ، ص 12

(246) انظر قرصي ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 91 للمزيد من تحليل أحقية الاستعهام بالصدر . لمؤته به ر .

العربية كغيرها من اللغات التوليفية تحتاج إلى «قاعدة تنضيد» شتى بها
علاوات رتبة بين مكونات الجملة المتطلعة، في الاستعهام، إلى مراكية أدته
كـ مصي و هي غيره إما إلى مراكية المادي كما هي (16)، وإما لمراكية
«مبتدأ» كما هي (17)، وإما لمراكية «المتنسب» كما هي (18)

(16) (أ) ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ (12-29)

(ب) أقاضم مهلاً

(ج) أقبل يا بطل.

(17) (أ) ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ (224-26)

(ب) ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ (17-41)

(ج) حتى نعلمه أنقاهما .

(د) ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾

(18) (أ) أشوقي شرح المعري شعره أم المنبي .

(ب) حالداً لا يعرف أحد أباه

(ج) بكر لا يحترم أخوه أحدا

(د) ليلي نمت أمها الطيبخ .

يلاحظ في جميع التراكيب (16، أ، ب، ح) كون الجملة فيها تراكب

في مرحلة ثانية من التنضيد، «مركب الداء» (المتكوّن من المادي والأداة

مختصرة أو المائلة)، الذي يحتل الرتبة الأولى (16، أ، ب)، أو الرتبة الثانية

(16، ح). و يفسر المرفوع الذي يحتله تركيب الداء بالنسبة إلى الجملة فاصل

نحوي، يقال في المعسر عنه، الدعاء لتلقي الجملة أو إلقاء الجملة فالدعاء

سها

و مثل تركيب المبدأ في الانضمام إلى الجملة «المبتدأ»⁽²⁴⁷⁾ الذي تسمى عليه الجملة في (17). حيث تنشأ علاقة الإسناد التركيبية بين المبتدآت «الشعراء»، و«ثمود» و«نعل» و«ثمود» تبعاً وبين الفعل «يتبعهم العادون» و«فهد يساهم» و«لقاهما» و«فهد يساهم». وعن تلك العلاقة التركيبية يتلقى المبتدأ الصمة (أ). ومن المحتمل أن يتلقى المبتدأ لإعراب المسرّب إليه من داخل الجملة، فيرث فتحة (آ) من الضمير المنصوب الذي يعود عليه، ويكون تسريب الإعراب من داخل الجملة⁽²⁴⁸⁾، كما في (17، ح، د)، وفي (18، أ، ب)، طمعاً لإعراب المبتدأ، وليس لدور النسبية، وإيداً بالتوظيفه النحوية التي تكون للمائد الضمير في (17، ح، د)، أو تكون للنسب الذي يربطه الضمير بالمبتدأ في مثل (18، أ، ب). وبعرضية تسريب لإعراب، من الضمير أو النسب الواقعين داخل الجملة، يمكن الاستعناء عن تقدير العامل المعسر، وبالتالي عن باب الاشتغال.

يظهر مما سبق أن «التركيب المتدرج» مألوف بين نحاة العربية و أورد مثل هذه اللغة. في طور من مراحل تركيب العبارات المعقدة من قبيل ما مضى يتم إنشاء مركبات متطلّعة لأن تتراكب في طور لاحق و عن هذا المعنى يعبر الجرجاني بقوله «اعلم أن سبيل الجملتين في هذا، وجعلهما بمجموعهما

(247) راجع المبتدأ، فبالإضافة إلى التركيب الذي يشتمل على الخصائص النحوية (1) لا تؤلف بغيره علاقة دلالية كالنسبية والنسبية (2) يراكب مركباً صلياً بعلاقة الإسناد التركيبية (3) ينتج عنه (4) نوعه خارج خمسة (5) هو ما هو محب (4) أن يكون له في مركبه ربطاً نظرياً للضمير الذي يربط بينهما (انظر استدلان أحمد بن علي حارجه المبتدأ: «توطئة المناوي» ص 122) (5) قد يستخرج عنه ما سيجد في «الخطب» بضمينه التسمي بلسانها بعلاقة الألفاظ المعنوية، فليامها بين صريحا: «جاءها جملة متضمنة ضمير محب» بلسان النظر الثاني (6) لا يفاد به دور النسبية

(248) المعصية في (18) دور النسبية الذي يكون لرفع المعصية، من جملة العلامات الصممة «المبتدأ» من ثم ملكاني «يؤس باسم معري» من العوامل إلا يحدّد قد يؤول بإزاء عليه «ياذا قلب» عند الله بعد شعوب فسامع بالث قد أدرك الحديث عنه «البرهان» ص 214 انظر أيضاً ص 4، ص 4، الجرجاني، «دلائل الإعجاز» ص 128 أما عند كنز أحمد المتوكل فإن لفظ «لب» يعني عنه «توصيفه» فتدوليه «نظر كتابه» «توطئة التدوليه» ص 113

نمره حملة الواحدة سبيل الخراءين تعقد منهما الجملة ، ثم يجعل المجرع حبراً أو صفة أو حالاً . كقولك : «ريد قام علامة» و «ريد أبوه كريم» ، و «مررب برجل أبوه كريم» و «جاءني ريد يعدو به نرسه»⁽²⁴⁹⁾ . وتباشر التركيب مندرج المنصع أيضاً في كلام الجرجاني قاعدة تضيدية يجري تطبيقها في مراحل

بتركيب المندرج المجري بقاعدة التضيد بمكر الاستعناء عن المعاهيم نظرية المناسبة لتحليل لغة من النمط التركيبي . إذ لا تحتاج العربية و مثلها من تركيبات إلى قاعدة حرك الألف . لأنه يتحقق فيها من التراكيب بقاعدة تضيدية ما يتحقق في النمط التركيبي من اللغات بقاعدة التحريك المذكورة لأنه لا رتبت فيه مكونات الجملة بوسيط الرتبة المحفوظة صار ما يعرف بتركيب : الاستعناء و «الحق» ، و التبشير ، و التعكيك و كذلك «الأداة مقصورة» و نحوها الكثير⁽²⁵⁰⁾ ، من التراكيب التي لا تتحقق في اللغات تركيبية إلا بواسطة القاعدة التحويلية المذكورة . و ما في العربية من التراكيب مسرودة تحققه بقاعدة تضيدية مباشرة من بينها القاعدية الحرة .

(249) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 246

(250) لما قوف على أصناف من التراكيب المكونة في الثعالب التركيبية بواسطة قاعدة حرك الألف انظر الفصل الثاني من كتاب النحو البولندي و تركيب المصنوع ، ص 67 و عند القادر انطاسي ، الثعالب : اللغة العربية ، الفصل الثالث

عادل ماداء المقطوعة اللغز الاحبي preposition stranding مبني تمهيد في الانجليزية حياح في تركيب الاستعناء من قبل which candidat have you voted for حيث قطعت الاداء (for) من الجرد بالفعل و يجب يتيمه في موضعها

4.5.3. عوامل الأحوال و الوظائف .

«المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للإسناد ،... ،
وكونهما مجردين للإسناد هو واقعهما ، لأنه معنى
قد تناولهما معاً تناولاً واحداً . من حيث أن
الإسناد لا يتأني بدون طرفين مسند و مسند إليه »

الرمحشيري

«بالأفعال تدخل الأسماء في المعاني و الأحوال » .

ابن جني .

تبين مما جاء في البحث (1.5 3) أن الأحوال و الوظائف عبارة عن نوعين
من العوارض التي تلحق القوابل في الجملة . و اتضح أيضاً أن الأحوال تعصب
علاقات تركيبية في القابل⁽²⁴¹⁾ كعلاقة الإسناد التي تعمل الرفع كما عبر
عن ذلك الرمحشيري في النص مطلع هذا البحث وعلاقة الإفضال التي تعمل
«نصب» و اتضح أيضاً أن الوظائف تعملها علاقات دلالية . مثل علاقة
لسببية التي تعمل وظيفة الفاعل ، وعلاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول .
و إلى الوظيفة السحوية و عامتها يشير نص ابن جني «إد جعل الفعل ، وهو أحد
صوري علاقة السببية أو العلية ، سبباً في ما يعتبر معالقه من معاني الدعوية»^و
المفعولية و حرهما . و برر من هذا التقديم أيضاً وجود نوعين من العوارض ؛
(أحوال التركيبية و الوظائف السحوية) ، متعلقين بسورعين من العلاقات ؛
(العلاقات التركيبية و العلاقات الدلالية) و تعين لدينا المفهوم من العامل إد
و حدناه علاقة محلّ عارضاً يلحق قابلاً يهتما في هذه المرحلة بالعمل على

(251) شغل مادود من فسكاكي ؛ (مصنوع العلوم ، ص 37) بحاجته المحددة في قوله . «والمراد بالمقابل ههنا هو

ما كان له جهة اختصاص للأثر فيه من حيث النسبة» . وهو ككل مركب دخل في علاقته عملية مع ما يوجب له

حاله تركيبية بوظيفة نحوية

محصر عدد العلاقات المفهومة إلى النوع التركيبي . و كذا الأحوال المتعلقة بها
ثم محصر عدد العلاقات اندلائية التي تكون النوع الثاني ، فانو ضائف السحوب
لم تبطه بها

ولا بأس من البدء بالنسبة كبر بضرورة التفسير بين الحالة التركيبية التي
تعملها العلاقة التركيبية و بين « علامة الإعراب » التي يعملها الوسيط اللغوي
في حنة برفع مثلا تعملها علاقة الإسناد ، لكن علامة الضمة (أ) يعملها وسيط
علامة محمولة أما وسم المسكن المعين في سلسلة المساكن المتناوذة الموسومة
بمورس التارلين بها فيعملها وسيط الترتيب المحفوظة و بما أن الحالة التركيبية
غير العلامة الإعرابية أمكن عزل إحداهما لتناولها مستقلة عن الأخرى لكن
في لتناول يجب ربط العلامات بالوسائل و الأحوال بالعلاقات والكشف عن
أوجه التطابق بين الحالة و العلامة و الوطيمة .

ولنتحكم في مسألة محصر العدد التي تكون في الغالب مستعصية، نقدم
بها بصوغ ما ثبتت فعاليتها من الفرضيات المراسية التالية

(19) (أ) العامل يحل ب نوعاً واحداً من الأثر للقابل أو للقابل المتحدة
الإعراب .

(ب) يتحد إعراب قابلين على الأقل إذا تناولهما معاً عامل وإلا فعن
طريق التسريب إلى التبعين أو عن طريق التبعية إلى اليسار .

(20) (أ) . أثارة القابل المعالقي يمكن سحها بأثارة أخرى يحلها إليه
ناسخ يكون مع القابل مركباً واحداً .

(ب) بأثارة يعملها أصل دلالي أو تداولي يمكن قطع امتداد العمل إلى
عنصر يكون مكباً واحداً مع قابل معالقي للعامل .

إد صبح معشوى الفرصيتين (19) و (20) سهل الكشف عن الأحوال
تركيبية للمركبات في الجمل لأنه . وعن العلاقة التركيبية العاملة

- (21) (أ) اللبانُ نباتٌ .
 (ب) الحكمةُ خيرٌ .
 (22) (أ) النسوةُ وجلاتٌ .
 (ب) العقيرُ موصولٌ .
 (ج) المتحاربان مهزمان .
 (23) (أ) اللاجئُ عائدٌ .
 (ب) الرجالُ قوامونٌ .
 (24) (أ) سعدتُ الأمةُ .
 (ب) المستورُ انكشف .
 (ج) السائحاتُ نهينٌ .
 (25) (أ) أقلمتُ الطائرةُ .
 (ب) زيدٌ غاصٌ .

المركبات الاسمية ، في الجمل الاسمية (21-23) المطلق إسنادها من الرمز و في الجمل الفعلية (24 ، 25) المقيد إسنادها بالرمز⁽²⁵²⁾ ، معمولة بعلاقة الإسناد التركيبية المعبر عنها بمطالع المعاني (ع س ر) أي عن (ع س ر) يتلقى كل اسم ، في الجمل المذكورة ، حالة الرفع التركيبية ، فيستلزم لرويه ، من وسيط العلامة المحمولة (و ع ح) الضمة (أ) المعربة في العربية من النمط التوليقي عن حالة الرفع⁽²⁵³⁾ .

نفهم أن الإسناد بتشخيص في اللغات باختيار المطابقة داخل هذه العلاقة

(252) انظر الطر 187 فيما يخص الفرق بين الجملة الاسمية و الفعلية

(253) الرفع حالة تركيبية يعملها الإسناد و تلتزم بالحركات الأساس التي تقوم بيه الجملة ر بماله الصب وهو أيضاً حالة تركيبية يعملها الإفعال و تلتزم بالحركات التي تكمل بها بيه الجملة عن هاتين الحالتين يعبر الرصي ، وهو يسلول المعاني المألوفة للقول ، إذ يقول : ومثل هذا المعنى إما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لابد أن يعرض فيه إما كونه عمدة الكلام أو كونه صلة . شرح الكافية ج ، ص 20

نتر كينسه، بحيث يعكس أمارات أحد المتساندين في علامات تلحق الآخر، و
أن تحقق الإسناد بجوهره إلى علاقة دلالية، وهي إما علاقة انتماء المعر عنها
بامر (3) التي تفهم بين طرفين أحدهما أعمُ بفيد الآخر، فسمي الإسناد المحقق
بها «تركيب التقييد»⁽²⁵⁴⁾ في هذا التركيب لا تعمل (و) وظيفة نحوية،
ولا تشخص المطابقة الإسناد التقييدي كما يتضح في مثل (21).

و في غير تركيب التقييد تُشخص المطابقة (ع س ر) التي تجلب حالة
رفع لطرفيها القائمين في مجموعة الجمل الاسمية (22) (ع س ر) تحققت
بعلاقة فعلية (ك)؛ (المدلول عليها بالصيغة الصرفية للقرابيل المشتقة:
وَحَلَات، موصول، مبرم)، التي عملت وظيفة المعرلية لطرفيها الآخر؛
(سورة، الفقير، المتحاربين) وفي مجموعة الجمل الاسمية (23) تعيرت
لعلاقة ادالية فقط، إذ صارت سببية (د)؛ (تدل عليها الصيغة الصرفية
للقائمين المشتقين: (عائد، وقوامون)، تعمل وظيفة العاغل النحوية في
طرفيها الآخر (العائد، الرجال). وفي هذا المفصل من تناول يسمى تسجيل
ملاحظة مهمة بصيغة مراسبة نحوي جهتي الجملتين الاسمية والفعلية
(26) (أ) علاقتنا د، ك الدلائل إذا تعافتا على تحقيق إسناد؛ أحد
طرفيه صفة والآخر ليس فعلاً، عملتا على التوالي وظيفة العاغل ووظيفة
المفعول من جهة الوصف. (بط: 3.3.8).

(ب) إذا كان أحد طرفي العلاقتين فعلاً عملتا الوظيفتين النحويتين من

254 يعتمد العلاقة في (أ) المعنى الإسناد صنف بشار العربية هذه العلاقة التركيبية إلى ثلاثة أصناف (أ) إسناد
وجب بتحقيق علاقة الاسماء، كما في (الاسم سبغ) وهو التركيب الإسنادي المعطوف مدلوله ضروري، بها
الاسموي (2) إذ لا محسوس: يتحقق بعلاقة عدم الاسماء (3) كما في «البحر نون» «شراة سائل»
(3) إسناد محسوس: يتحقق بعلاقة السبغ (ريد وقف أو الطية) ريد مريض «المريض من يحصل أصرب
الاسم الثلاثة انظر لـ سبغ، الإشارات والنسب، ج 1، ص 261 وفعالي، معك شغف، ص 35 و
سبويه، مكناب دا، ص 27، السبغ: الاقتراح، ص 46 والاسموي، شرح الآلعي، ج 1، ص 31

جبهه المراس (255). عملاً بالفرضية (19 أ) يكون الإسناد قد عمل الرفع في القبل المكون للجملة الفعلية في المجموعتين (24، 25). و بالعرضه (14، أ) يتدعى الاسم في (24) وظيعة المفعول. و ذلك من جبهه المراس اسناداً إلى (26. ب) و بمقتضى (14، ب) يستلزم الاسم في (25) وظيعة الداع من نفس الجهة تبعاً لمقتضى نفس الفرضية. و من وسيط العلامة المحمودة يستتم كل مركب اسمي براكبه غيره بعلاقة الإسناد الضمة (أ) الملحقه برزبه إعراباً في فصيلة العربية من النمط التوليقي عن حالة الرفع.

بما سبق من العرضيات يمكن وصف ما لحق المركبات الاسمية في الجمل التالية من العوارض.

(27) ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ رِزْقٌ مَعْلُومٌ فَوَاكِهِ﴾. (45-42).

(28) (أ) كانت كلمتكم مسموعة.

(ب) ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (8-10).

(ج) ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾ (17-24).

(د) ﴿وَكُنْى بِاللَّهِ نَصِيراً﴾ (4-45).

(هـ) في الخلق غصة.

في الجملة (27) المركبات ؛ (أولئك ، لهم ، رزق ، معلوم ، فواكه) فواهل متحدة الإعراب. بمقتضى الفرضية (19، ب) بعض تلك المركبات ؛ (لهم رزق) يتلقى حالة الرفع مباشرة من الإسناد. نفس الحالة يشقها (أولئك) عن طريق التشريب إلى اليسار ، و (معلوم فواكه) عن طريق اشعية إلى اليمين.

حمل المجموعة (28) تتميز باقتراح ناسحين بالمتساندين ، كما في (ح).

(255) بإدخال الجهة الجديدة يعاد صوغ الجملتين الاسمية و الفعلية كما يلي

الجملة الاسمية إسناد مفعول من الفعل مطلق من الزمن ، يتلقى فيه أحد المتساندين وظيفتي العاقل أو المفعول من جهة الوصف

الجملة الفعلية إسناد مفعول بالزمن المحدد بصيغة الفعل في أحد طرفيه ، يتلقى فيه الطرف الآخر وظيفتي العاقل أو المفعول من جهة المراس

أو نسخ بأحدهما كما في الباقي . بموجب الفرضية (20، أ) يطمس النسخ من عرب مراكبه الضمة (أ) إذا أثر فيه الفحثة (آ) كما في (أ، ب، ح) ، أو كسرة (١) كما هي (د، هـ) . ولا يجرده أبداً من الحالة التركيبية أو الوظيفية بحوية المسندتين عندئذ إلى المركب الحرفي المتكون من الحرف النسخ والاسم مؤثر به من جملة ما يشهد على تلقي المركب الحرفي بحس الحالة أو الوظيفة التي كانت للاسم قبل اقتران الحرف النسخ به ظهور علامة حالته على تابعه معطوف عليه كما يتضح في مثل (29) .

(29) (أ) ﴿إِنَّ اللَّهَ بِرِيءٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (3-9) .

(ب) كفى بالله و الرسول للمرء هادياً .

(ج) لسنا بالجهال ولا الحديد .

(د) سلام عليكم ما تلاقينا من اليوم أو غداً .

و حيث يتحدث نحاة العربية عن العطف على المحل مع إمكان العطف على اللفظ (256) يكون حديثهم ذلك دعماً للفرضية (20، أ) و تعضيداً لها .

كما تُنسَخ أثارُ الحالة التركيبية بأداة ماسخة (حروف الجر والواسخ لعمية أو الحرفية) ، فتتكون مركب معمول بملاقة الإسناد في مثل الجمل (28) و (29) ، يمكن بمقتضى الفرضية (20، ب) طمسها بالقطع . كما توضحه الجمل في نحو (30) الموالية .

(30) (أ) بنا قميماً يكشفُ العباب .

(ب) نحن المعاربةً ببالغ في الإيثار .

(ج) ياوي إلى نسوةٍ عطلٍ و شعثاً .

(د) نحن النازلون مكل معترك و العليين .

(هـ) حاج الفضلاء على المعتر السائر .

(و) تعلمنا على يد الأستاذ الفاضل .

(ز) سقوة الملقم عداة الله .

(257) عومر: حمل ترجمته، التسلوتي بعدد أعلاه استعمال بعض نحاته العربيه الأصغر، تعبیه جمع، و كتب محمداً بن أسد إليه و ملك به. وهذا المعنى غير واضح لأنه دور تؤديه لقرية، والآخرة معنى الإصحاح و بيان الذي بعده. و تعني انصرص 66 من كتاب الجمل في البحر المنصور على الخليل و معني د قضاة، ص 607. وهذا أيضاً غير وارد لأنه دور ثبيل كان متصلاً أو متقطعاً. و بینه نو بانی صمیر مکیم من وراه حجاب، أو من المدائح، قبل ظاهره الذي يوضحه على ثبيليه ويقطع إمرأه للبداء عليه، و البره من قدره. و للمريد من التعليل انتقله بعض العلماء العمل على التبع و نشره مصر، ميبه. ان الكتاب، ج 248-258 و لفرصی، شرح الکافی، ج 1، ص 314-318. و لفرصی التبع، التبع، ج 1، ص 315-321.

بمسببة إلى مسووعه (النازلون) . كما تكون «الرفة» (أي استحلاب الشمعة حال المراكب)، أصلاً تداولياً يعمل الفتحة (آ) في (البائس) فأحمى أثرته () امروثة عن مراكبه (المعسر) . و يكون «تركيز الانضمام» في العام (لندعوون) قبل «الأ» قاصياً يقطع امتداد العمل إلى الخاص (ريداً) بعدها في مثل (ح) .

ستخلص من انقطاع العمل أمرين ؛ أولاً ، كون أصول المكون التداولي، داخل النمط التوليقي ، تعمل في بنية الجملة عملياً ؛ أولهما ترتيب مكونات الجملة بقاعدة تصيدية ، و ثانيهما ترك آثاره تقطع امتداد عمل العلاقة التركيبية إلى عناصر تراكب قبلاً يعالقي العامل . و ثاني الأمرين . بإعمال أصول لندول متجنب الكثير من المشاكل التي استعصى حلها على السحاة . من قبل، أيجور تقدير الفعل العامل في المقطع المنصوب وإظهاره أم لا يجوز . سبويه منعه نجماً لجعله من باب الحذف المختصر لفظه المراد معناه⁽²⁵⁸⁾ . لكن أغلب لسحاة المتأخرين لا يمانعون في التقدير ، و إن ترتب عنه خلاف لم يقطع⁽²⁵⁹⁾ . و يكفي لتجنب المشاكل المذكور قاستبدال مفهوم العامل .

العامل ، كما اتضح ، عبارة عن علاقة (1) تركيبية تعمل الأحوال . كعلاقة الإسماء التي تعمل حالة الرفع ، و علاقة الإفضال التي تعمل حالة نصب . و لكنتا الحالتين علامة بعملها وسيط العلامة المحمولة في اللغات لتربوية ، و رتبة بعملها وسيط الرتبة المحفوظة في اللغات التركيبية . (2) دلالية تعمل الوظائف السحوية . كعلاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل السحوية وعلاقة العلة التي تعمل وظيفة المفعول . لوظيفة الفاعل حالة الرفع و علامة نصمة (أ) ما لم تظلمسها أثره ناسح . و لوظيفة المفعول حالة نصب ، (ما

(258) وهو الظاهر من كلام سبويه إذ يقول «ونصبه على الفعل ، كانه قال : ذكر عمل ذلك» . و ذكر للعيسى . لكنه فعل لا يستعمل إظهاره . الكتاب ، ج1 ، ص250

(259) انظر في أبي التريخ ، السبب في شرح جمل الزجاجي ، ج1 ص316-319

ثم يراكبه فعليٌ بعلاقة الإسناد فتكون له حالة الرفع و علامة الصمغ)، و علامه المفتحة (آ) ما لم تُطمس بأثارة (باسع . 3) تداولية تعمل الترتيب في البنية القاعدية الحرة . و تُحذف أثارة تقطع امتداد العمل يساراً عن طريق التسمية و ذلك من أجل أن يؤدي معمولها أدواراً تداولية .

إلى جانب الأحوال، والوظائف، و الأدوار التي تعملها على التوالي، العلاقات التركيبية، والدلالية، والتداولية توجد الوسائط اللغوية التي تعمل بحسب الاختيار، صياغة قولية⁽²⁶⁰⁾، إذ، بوسيط الجذع اللغوي ترنص الكلمة وجهها الصوتي وللاشتقاق من وجهها الدلالي بقي من إمكانيات التصرف في وجهها الصوتي إصاق سابقة، أو أكثر، و إصاق لاحقة أو أكثر، و الجمع بينهما . وبوسيط الجذر اللغوي تعمل صياغة قولية معاكسة؛ إذ به يتشكل الوجه الصوتي للكلمة بحيث يقبل؛ خلال الاشتقاق من وجهها الدلالي، التصرف فيه بتعابير إضافية؛ كأساد الحركات، و الغالفة بينها، و إصاق سابقة أو أكثر، و لاحقة أو أكثر، و إدماح فارقة أو أكثر. وبصحة المثلث هذا تكون الوسائط اللغوية من العوامل الواسطة كما تشهد التسمية على ذلك. إذ عن

(260) الصياغة القولية عمليات مطردة تجري على تصويبات اللغة، غابتها بناء صور صوتية بناء الصور الكلامية يظهر من هذا أنها تنطلق من إقامة موازنة بين القول بوصفه صورة صوتية، و بين الكلام باعتباره صورة معنوية بحيث يتم القول بنصص الكلام و ينقصر بنفسه و عليه يصدق الكلام على القول الكلامية، عن الدلالة المبردة البعثة التي هيهاها المفرد من أجل إيقاعها فتصنع بها قوائم حسب معبر بها الأشبه إلى تصرف المعنى إن الواحد من يتطوّر بولا يفكره فيشكل يقول كلامه عن هذه الدلالة يمكن التعبير به على

المتن « الكلام » أقول

و صيغتها معقول المعالي « العبارة المتصلة المنظمة الصادرة عن الفكر المنطقي و الحد من المعطى قبل البدء بقول عليها كلاماً مما دام للمعنى محققاً مسنوراً في حجر الفكر يسمى بطقاً، فإذا صد عن الفكر و دنا من القول يسمى كلاماً . فوجد شفق يحتاج إلى مخرج مؤد ليصر كلاماً، و الكلام بعد أن يتي خبارة و نصم و نطق ليصر قولاً، و القول يحتاج إلى حركة دالة و قطع صوت ليصير حديثاً . هذه الترسبات قد منهم في جو الآدمي، المعارف الحقيقية . عن 54 و من المواقف المذكورة ينصح أن نأخذ بتعريف أطارح الكلام و القول و ليس بالتعريف التي نقدها بينهما من جي، و أشرف بن محمّد بعدد (نط 163)

طريقتها تعمل العوامل التركيبية و الدلالية والتداولية . تكون هذه العوامل الثلاثة ثابتة لا تتغير ، و تكون العامل الوسيط يتبدل و يتحلف و كونه يعبر نصيابة القولية و يجب أن تتغير اللغات من هذه الجهة .

و إذا تمكنا من حصر العوامل في تلك الأنواع الأربعة ، و صبغنا ما يحلله كل نوع ، إلا أن علاقة الإفعال التركيبية و إن كانت تعمل النصب لا عبر ، لكن هذه الحالة تتلقاها عناصر مختلفة وظائفها الحرة معنى هذا أن الإفعال كالأسماء باعتبارهما يتناولان معمولاتهما تاولاً واحداً و يتحقق بأكثر من علاقة دلالية . غير أن العلاقات الدلالية ؛ (د ، ص ، ع) تتعاقب على تحقيق (ع س ر) و لا تتوارد فيها أبداً . بخلاف علاقة العلية (س) ، فيها تتوارد مع غيرها في تحقيق علاقة الإفعال التركيبية (ع ف ر) . كما ينصح من الجملة (31) التالية :

(31) جلد ريد متجيراً عمراً عشرين جلدة ترهيباً البارحة أمام الحكمة و خروج القصاة .

المركبات الاسمية السبعة ؛ (متجيراً ، عمراً ، عشرين جلدة ، ترهيباً ، بارحة ، أمام ، خروج) تشترك جميعها في كونها معمولة بعلاقة الإفعال تركيبية ، فتلقت عنها حالة النصب ، و من وسط العلامة استلمت لرويتها لفتحة (آ) . أحد تلك المركبات السبعة (عمراً) معمول بعلاقة العلية الدلالية فكانت له وظيفة المفعول النحوية . أما الباقي فغير معمول بالعلية و ليس له تلك الوظيفة النحوية .

كل واحد من المركبات الاسمية المنصوبة في الجملة (31) ، هذا الذي وظيفته المفعول ، نلزمه وظيفه نحوية تعملها غير علاقة العلية الدلالية من جملة ما يتبادر إلى الأذهان ، استناداً إلى ما سبق أن يكون لكل منصوب وظيفة نحوية تعملها علاقة دلالية خاصة . لكن الأمر هنا معاير لوظيفة المعامل و المفعول الماضتين ، على التوالي ، معالفتي المسسة و العلية بدون تقييد

أو إصافه شروط

إذا صح أن كل منصوب عبر ذي وظيفة المفعول تدخل مقولته و شروط
أخرى في تكوين وظيفته النحوية أمكن إقامة علاقه دلالية واحدة ، تعمل
بشروط خاصة وظيفه نحوية معينة يتلفاها منصوب ، و تعمل بشروط أخرى
عبر تلك الوظيفة يستلها منصوب آخر ، و في هذا الاتجاه يواصل البحث عن
باقي الوظائف .

العلاقة التي تعمل الوظائف النحوية بشرط موصوخ على المنصوب
لعمول بها سميها «علاقة اللزوم الدلالية» المختلة في الرمز « \Leftarrow » و هي
كغيرها من العلاقات تقوم بين طرفين ، لكن مع علاقة اللزوم خاصة بكون أحد
الطرفين متصفاً للآخر الطرف المتصغر عنصر مما يتراكب بعلاقتي الإسناد أو
الإيصال المحققتين بعلاقتي السببية أو العلية بحلله العنصر المتصغر (ص)
الذي يكون طرفاً في علاقة الإيصال المخففة بعلاقة اللزوم كما يتضح من
الصيغ (32) الموالية

(32) (أ) (س \Leftarrow ف) \Leftarrow ص .

(ب) (س \Leftarrow ف) \Leftarrow ص .

(ج) (س \Leftarrow ف / س) \Leftarrow ص .

من خصائص علاقة اللزوم الدلالية هذه « \Leftarrow » ، أن مشول الطرف (ص)
في سبب الجملة يلزمه أن يمثل فيها متصغته و لا يعكس و إذا لم يظهر بقي
مرفعه شاعراً ، كما في (33) ، و تعين تقديره .

(33) (أ) السمر غداً .

(ب) المفتاح أمامك .

(ج) الهلال في الأفق .

أعرفنا أن العناصر المرفوعة في (33) معصولة بعلاقة الإسناد ،

وَمُنْصُوبُهُ مَعْمُومَةٌ بِعِلَاقَةِ الْإِفْصَالِ وَإِذَا عَلِمْنَا أَيْضاً أَنَّهُ لَا يَشْرَاكِبُ عَصْرَانِ
بِعِلَاقَتَيْنِ مُرَكَّبَتَيْنِ ، لِأَنَّ عِدَدَ الْأَطْرَافِ ضَرُورِيٌّ أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ مِنْ عَدَدِ
بِعِلَاقَاتِ ، نَعْنِي تَقْدِيرَ عَصْرِ بُرَاكِبِ الْمَرْفُوعِ ، كَمَا نَظْهَرُ فِي (34)⁽²⁶¹⁾
(34) (أ) السَّعْرُ وَاقِعٌ غَدًا .

(ب) الْمَفْتَاخُ مُوجُودٌ أَمَامَكَ .

(ج) الْهَلَالُ مَائِلٌ فِي الْأَفْقِ .

أَمَّا الْعَصْرُ الْمُتَضَمِّنُ فَإِنْ مَثُولُهُ فِي الْجُمْلَةِ لَا يُحَوِّجُهُ إِلَى أَنْ يَتَوَاجَدَ مَعَهُ
لِلْمُتَضَمِّنِ وَلَا يَنْزِمُهُ كَمَا فِي (35) ، وَلَا دَاعِي إِلَى تَقْدِيرِهِ ، لِأَنَّ عِدَدَ الْأَطْرَافِ
أَكْبَرَ مِنْ عِدَدِ الْعِلَاقَاتِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ ذَلِكَ التَّقْدِيرُ .
(35) (أ) السَّعْرُ وَاقِعٌ .

(ب) الْمَفْتَاخُ مُوجُودٌ .

(ج) الْهَلَالُ مَائِلٌ .

لَكِنَّهُ يَطْلُبُهُ لَتَقْيِيدُهُ إِذْ يُسْتَدَلُّ مِنَ الْمَرْكَبِ (السَّعْرُ وَاقِعٌ) عَلَى حَصُوبِهِ
فِي زَمَانٍ يُعَيِّنُهُ عَصْرُ دَالٍّ عَلَيْهِ . مِنْ نَحْوِ (الآن ، أَوْ ، السَّاعَةُ ، أَوَالْيَوْمَ ،
أَوْ غَدًا ، أَوْ الْأَسْبُوعَ وَ الشَّهْرَ الْقَادِمِينَ ...) . وَ يَكُونُ لَا يَمُوتُ مِنَ الْعَصْرِ
مَذْكُورَةً وَ وَضِيعَةً التَّوْفِيقِ الْحَوِيَّةِ . وَتَحْصُلُ هَذِهِ الْوُضِيعَةُ بِعِلَاقَةِ الْفَرْقِ الدَّلَالِيَّةِ
ضَمُّقَةِ لِعِلَاقَةِ الْإِفْصَالِ التَّرَكِيبِيَّةِ بِشَرَطِ دَلَالَةِ حَامِلِهَا عَلَى الزَّمَانِ لَا غَيْرَ ؛
[ح - ج] (262) نَحْلُصُ إِلَى أَنَّ وَضِيعَةَ التَّوْفِيقِ الْحَوِيَّةِ نَعْمَلُهَا [ح - ج]
بِشَرَطِ [ح - ج] ، وَ يَتَسَلَّمُهَا الْمُنْصُوبُ ؛ مِثْلُ (الْبَارِحَةُ) فِي أَحْمَلَةِ (31)

(26) فِي مَا نَحْصِرُ مَسْأَلَةَ الْعَمَلِ فِي الْفَعْلِ وَالْأَحْزَانِ وَ تَقْدِيرِهِ نَظَرُ الْأَنْبَارِيِّ ، الْإِفْصَالُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ح ،
و 245 ، لَمَّا يَرْمِزُ دَلَالَةً بِحَرْفِ الْمَسْجُودِ فَتُظْهِرُ الْبَابُ ثَلَاثَتَيْنِ مِنْ نَظْمِيٍّ لَا يَنْبَغِي

262 سِرُّ الْعِلَاقَةِ الْمُسَمَّاةِ إِلَى مَعْدَلَةِ الْأَسْمَاءِ بِالْحَرْفَيْنِ أَلَّا ذَلِكَ الْفَعْلُ عَيْنُهُمَا يَأْتِي [ح - ج] + [ح - ج] فِي مَعْنَى
الْفِعْلِ ، [ح - ج] ، الَّذِي يَصْنَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ [ح - ج] مَجْرُودٌ مِنَ الْفِعْلِ [ح - ج] ، مِثْلُ
الرَّجُلِ ، وَالْجَرِّ ، وَالْحَجَرِ ، وَابْنِ مَسْفٍ [ح - ج] + [ح - ج] الَّذِي يَصْنَعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ [ح - ج] ، مِثْلُ
غَيْرِ [ح - ج] مِثْلُ الْيَوْمِ ، وَالسَّاعَةِ ، وَالثَّانِيَةِ ، وَالْغَدِ . وَ لَمْ يَشْرَحْ مَحَلَّةَ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ الَّذِي يَأْتِي
فِيهَا مَبْدًى دَلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ مَعَ نَعْمَةٍ مَعْنَى «مِثْلُ» الَّذِي قَدْ بَرَدَ مَعَهُ الْفَعْلُ لَا يَحْتَمِلُ ، شَرَحَ الْفَعْلُ ح

و(غداً) في (33، 34) .

و سطلع المركب الجملي (المصاح موجود) إلى التقيد تمكان يعينه عنصر د ب عنه⁽²⁶³⁾. من قبل (ها ، تحب ، حلف ، يمين ، الرباط ، الجامع ، انكية ، سوف) و يكون لمثل هذه العناصر وظيفة التمكين النحوية الحاصلة بعلاقته اندروم الدالية التي تحقق علاقة الإصالي التركيبية بشرط دلالة حامل هذه الوظيفة على معنى [+ج-ز] من صرب المكان [ن] المعبر عنه في [+ج-ر-ن] . إذن وظيفة التمكين النحوية لعملها [=] بشرط [+ج-ر/ن] و يستعمل المصدر (أمام) في الجمل (31، 33، 34) ، و المركب الحرفي (في الألق) في الجملتين (33، 34) .

و من المركب الفعلي (جلد زيد) في الجملة (31) يمكن الاستدلال على إمكان تقييد الفعل بكم أو كيف و العاعل بهيئة . أما تقييد الفعل بمشروط بتسميته ؛ (أي تحويله إلى اسم مدلوله حدث بغير ر من) ، لينقبّل عوارض الأسماء من تعداد ، كما في الجملة (36) ، أو تخصيص بالصيغة كما في (37) .

(36) . ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ . (4-24) .

(37) . ﴿وَزُلْزِلُوا زَلْزَالًا شَدِيدًا﴾ . (11-33) .

حصول وظيفة التكميم أو التكيف : النحويين مشروط بأن يكون حاسم مركباً عديداً أو مركباً وصفيّاً . نواة المركبين صيغة [+ج-ز] من صف المصدر [ر] شقيق الفعل المائل في نفس الجملة⁽²⁶⁴⁾ . ويكون عاملها [=] بشرط [+ج-ر/ر] ، ليعلقها المركب العددي (ثمانين جلدة) في الصيغة

(263) عن علاقة اللزوم الدلالية و شرحها التمثيل في دلاله من صرب المكان يتحدد ليس بعين - أقول - دلاله لعمل على المكان ليس تعظييه وإما هي ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان - لا هذا عن - هذا المكان الجامع أو مكة أو السور ، و لذلك ينبغي إلى ما كان مبهماً أنه دلالة عليه - و هذا الذي

معنى ضربهم و محض ، فللهم ما له يكر له نهاية و لا تقاطع حضرة نحو الجهاد الب - تحلف ، فدام و احتض ما كان له حد و نهاية نحو الدار و المسجد - شرح لفصل - ج 2 ، ص 43

264 في مثله دلاله العمل على أمر الحدث المنبئ لعدده ثم موعه ذكر سيوريه - كما أن ذهب قد دل على صف وهو الذهب - و ذلك هو ذلك ذهب عبد الله الذهب الشديد - وقد تعدد سوء ، وقد تعدد عديدين -

عمل في الحدث عمل في المرة منه و الربط ، و ما يكون صريحا منه - الكتاب - ج 1 ، ص 15

(36)، أو المركب الوصفي (رئلاً شديداً) في الجملة (37) أو المركب
إضافي (كل الميل) في الجملة (38)
(38) ﴿وَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ . (129-4)

أما تعييد الفاعل، وكذلك المفعول، بهيئة ممشروط بأن يكون حامل
وصيغة التهييء النحوية متعياً إلى مقولة الصفة [ح - ر] ⁽²⁶⁵⁾ بهذا الشرط
تعمل علاقة اللزوم الدلالية وطبيعة التهييء النحوية وتُسببها إلى اسم الفاعل
«متجبراً» في (31)، أو اسم المفعول «مدعوماً مدحوراً» في (39)، أو الصفة
مشبهة (صعفاً) في (40) وإلى ما كان معنى ما سبق، كالمصدر (كرهاً)
في (41)، أو الجامد (طوراً) في (42)

(39) . ﴿اُخْرِجْ مِنْهَا مَذْعُوماً مَدْحُوراً﴾ . (18-7) .

(40) . ﴿وَاخْرَجَ مُوسَى صَعْقاً﴾ . (143-7) .

(41) . ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ . (19-4) .

(42) . ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾ . (71 : 14) .

كما يتقيد الفاعل بهيئة له إنان إنجازه للفعل يتقيد المفعول بهيئة به
معايرة وهو يتلقى فعل الفاعل . كما في الجملة (43) .

(43) . جلد زيد متجبراً عمراً مجرداً .

وإذا توالى الحالين يُشترط أن تترتباً ترتيب معالفتها كما في (44)

(44) . (أ) جلد زيد عمراً متجبراً مجرداً .

(ب) جلد عمراً زيداً مجرداً متجبراً

نخلص إلى أن وظيفة التهييء النحوية تعملها (ت) بشرط [ح - ر]

(265) في معنى حال وشرطها ذكره في «الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول» ، و «إنما سمي حالاً لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أتى به مطاوع الوقت أو قصر» ، و «الحال لا يبقى بل يستعمل إلى حال آخر» ، و «لذلك اشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتغال بحال خالف» ، «مصريون» شرح للمصنف ج 1 ص 55-57

في الاسم المشتق المنسوب بعلاقة الإفضال التركيبية .
استناداً إلى أصل معروف ؛ كل فعل فلعاية يقع⁽²⁶⁶⁾ . يُستدل من المركب
الفعلي (جلد زيد) على إمكان مثول مركب في بنية الجملة يعين العاية من
إيجار الفاعل (زيد) للمعل (جلد) المسند إليه ، وتكون له وظيفة العائية
محمولة . يُشترط في حامل هذه الوظيفة أن يكون مستمباً إلى مقولة العلة
[+ح -ر] ، من صنف المصدر [+ح -ر / ر] غير مرتبط اشتقاقياً و صرفياً بالمعل
مذكور في الجملة ، لكنه يكون مستنداً إلى الفاعل فيها ولا يظهر معه⁽²⁶⁷⁾ .
يمكن التعبير عما ذكر بالصيغة التالية [+ح -ر / ر] $\subset \emptyset$ وبهذا الشرط
تعمل [\Leftarrow] وظيفة العائية المعوية ، لتتلفاها المصادر المنسوبة بعلاقة الإفضال
التركيبية في الجمل (45)

(45) (أ) . يُغضي حياءً

(ب) وأغفر عوراء الكرم ادخاراً و اعرض عن شتم اللثيم تكراً
(ج) ﴿ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ ﴾ . (13 ، 22) .

بعلاقة الإفضال الضميمة بعلاقة اللزوم المقيدة بالشرط المذكور تنفقي
المصادر في (46) حالة النصب ووظيفة العائية ، و من وسيط العلامة المحمولة
تستلم لروبيها الفتحة (آ) المعربة في المعربة عن العارضين .
وبعلاقة اللزوم يُستدل أيضاً على وجود مركب مصاحب للفاعل أو

266 : أصل المعرفي المذكور يشرح النظر بين « تعبت » و « الحكمة » كما يتضح من قول المارودي : « الفصل من
جميع الحكماء أنه لفظة يعقب الجميع » . كما : كل فاعل لا يعقب عداً . فعلة أنه لما يفعل فهو غير
حكيم . . . بل بان شيئاً للمعول لا غير فهو علف غير حكيم » . كتاب التوحيد ، ص 100-98 .
معنى الحكماء المذكور . يرمي إلى يعيش متول . « تعاقل لا يفعل فعلاً إلا فعله ما لم يره » . صاحب « ناسب » ،
شرح المعنى . ج 3 ، ص 53

(267) ما مضى حول الفاعلية و شروطها ذكره حجة في سلوكهم للمعول له . قال ترمي : « يكون . عليه عاينه حاصه
على الفعل » ، و يكون فعلاً لفاعل الفعل للفعل و مقداته . شرح الحكمة ، ج 1 ، ص 192 . نظر بعد
بر . يعبر : شرح الفصل 2 ، ص 52

مفعول من غير أن يكون مشاركاً للأول في إبحار الفعل أو للثاني في تلقاه ،
 ، ما أن حمل وظيفة الماعنة المحوية لا يتعلق بأي تصنف لمقولة الاسم { + ح
 ر } أي إسناد علاقة اللزوم لتلك الوظيفة مشروط «بالمركب الواوي» المعر عنه
 كما يبي ([+ ح - ر])⁽²⁶⁸⁾ . بهذا الشرط تحمل علاقة اللزوم وظيفة المدعية
 في المركب الواوي ؛ (وحروج القضاة) في الجملة (31) . وفي مثلها من
 المركبات الواوية في (46) .

(46) (1) ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ . (10-71) .

(ب) انتظرتك وعودة اللاجئين .

(ج) مالك وهنداً

و بما ثبت لدينا ، من خلال تناول وظيفة التوقيت في مثل (السفرُ عدأ) ،
 من متاع أن يتراكب عنصران بعلاقته تركيبيتين تعين ، في مثل الجملة
 (46 ، ج) ، تقدير عنصر يراكب بعلاقة الإسناد المرفوع كان يقال . (ما صنع
 لك و هنداً) . و تنضم بية الجملة (46 ، ج) إلى بنية الجملة في المجموعة (33)
 لتأكيد العرصة المراسية المصوغة في (47) .

(47) . يلزم عن ضرورة أن يكون عدد العلاقات أصغر من عدد أطرافها

ألا يتراكب عنصران بعلاقته .

تنفي العرصة (47) بضرورة تقدير مكون في كل جملة لم يدخل في
 تكوينها عبر عنصرين لكليهما حالة تركيبية عملتها علاقة خاصة بهذه
 لعرصة و بما يلي من الخلاصات ينهي هذا المسح

(1) . العامل ها عبارة عن علاقة تؤثر عارضاً يتلقاه قابل .

(268) - يد ط الحلة في الذي يسند إليه وظيفة المدعية غير كونه مركباً «وياً» «اعلم» «تقعور» معه «بحر» لا
 «مردود» ، لا يكون إلا بعد فعل لازم أو مع في القنطري . ذلك أن معنى «مع» «الاجتماع» لا «الضم»
 «الاجتماع» «معها» «نفسه» «فيه» «بوجوب التصاحبه» «بين» «يعين» «مع» «الفصل» ، ج 2

(2) . العامل أربعة أنواع : (I) عامل تركيبى يؤثر حالة تركيبية . وهو ثلاثة أصرب :

(أ) إسناد يعمل حالة الرفع . (ب) إفضال يعمل حالة النصب . (ج) إضافة تعمل حالة المجر . (II) عامل دلالي يؤثر وظيفة نحوية . وهو أربعة أصناف لا غير : (أ) علاقة السببية تؤثر وظيفة الفاعل ، (ب) علاقة العلية تؤثر وظيفة المفعول (ج) علاقة السببية تؤثر وظيفة الفاعل به (نظ 138) . (د) علاقة اللزوم ، تؤثر بالشرط المعين الوظيفة النحوية المعينة كوضائف التوقيت ، و التمكن ، و التكميم أو التكبير ، و النهي ، و الماعة و المعاتبة . (III) عامل تداولي يؤثر ترتيباً ، و أثارة ، و حداً أو إظهاراً ، كما سيتضح في لمبحث (6.3) . (IV) عامل وصفي يؤثر بالاختيار الضمة (أ) ، والفتحة (آ) ، والكسرة (ا) .

(3) . بتصافر العوامل الأربعة تتولد العبارة اللغوية . إذ تنشأ حالة الرفع لتركيبية عن علاقة الإسناد ، ووظيفة الفاعل النحوية عن تحقق الإسناد بعلاقة نسبية الدلاكية ، وبوسيط العلامة المحمولة نشأ الضمة (أ) الملحقة بروى تقابل المرفوع الفاعل المثل في رتبة معينة بأصل تداولي . و كذلك شأن سائر العلاقات العاملة لعوارض مخصوصة .

(4) علاقة الإسناد التركيبية تتحقق بإحدى العلاقات الدلالية الأربعة نسبية أو العلية أو السببية أو الانتماء . و تتشخص ، فيما عدا انعلاقة الأحييرة ، بأمارات المطابقة . أما علاقة الإفضال التركيبية فتتحقق بإحدى العلاقتين الدلالتين المعلمة أو اللزوم ، و يشخصها السحرد من أمارات القطعة

(5) يمكن توسيع البنية الإعرابية عن طريقي التوسيع إلى اليمين و تسعه إلى اليسار إلا أن علامة القابل التابع يمكن قطعها بأثره أصل تداولي كما يمكن مسح علامة حاله الرفع بأثارة ناسح حرفي من قبيل : (إن ، كان .) ، أو ناسح فعلي : (كان ، صار .) ، أو ناسح حملي (ظن ، علم

(أما علامة حالة النص، فيمكن طمسها بأثارة باسم حرفي من قبيل (في)
عن ، إلى) .

و مثل هذه العاملة التكوينية التي سبقت العنارة اللغوية و تعمير بيتها
سبب أن نتجيب ما يسولد عن عاملية بحاة العربية من مشاكل كثيرة
ستعصى حلها و بقيت معلقة إلى الآن . و نتفادى أيضاً افتعال الكثير من
مشاكل العارعة الناجمة عن تطبيق قصي الأحوال و الأدوار من نظرية
شومسكي على اللغة العربية .

5.5.3. اللغات التوليفية و قالبا الأحوال و الأدوار في نظرية النحو التوليدي .

بمعنىنا في هذا المبحث أن نتعرف على سبقي إسناد « الأحوال التركيبية »
و « الأدوار النحوية » أو إسناد العوارض بصفة عامة في نظرية العمل و الربط . و أن
يكشف ثانية عن درجة ورود فرضياتهما المراسية المعسرة للكيفية التي تسند
بها العوارض هي غير النمط التركيبي من اللغات .
حيث يتحدث شومسكي عن قوالب نظريته اللسانية يضطر إلى ربطها
بترتيب البنية القاعدية المتغيرة بالترتيب القار المعبر عنه بالتركيبة (1)
الموالية .

(1) م س - صرف - م ف

سواء آلة لإسناد الأحوال و الأدوار إلى المركبات القابلة في كل اللغات
بحسب شومسكي⁽²⁶⁹⁾ والمشتغلين بالنحو في إطار نظرياته إلى حملة من
معرضات أولها افتراض كون اللغات ؛ في مستوى معين من التمثيل ، ذات

(269) انظر المبحث (2 من 43) و (2 من 235) من كتاب شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، و مواضيع أخرى
حيث يردد التركيبية SN-FLEX SV و كود (صرف) في (1) تغلة تعبيراً عن المعروف حالياً بنحوي
العرب باسم الصيغة لتقابل العربي للفظ الأجنبي Flescion . هذه الصيغة صلب أولاً يعين إحدى جهتي
الحمل (1) إسناد حفيد بقرم : يحصل (- م) و (2) إسناد مطلق من المزمع (- م) : م ثانياً يعيد
الإسناد المزمع : م م ثانياً القلابة النفسي و المسمر ، والتوقع

و لما يشكك في كون المصمم واحداً في كل اللغات الاضطراب في ترجمة بعض انداخل الصيغة ، كقول
العمل (أعطى) من بنيت الصيغة في العربية بوصف ثلاثي المخرجات ، (د يتخرج إلى فاعل و مفعول و مفعول
اعطيا) انكوت) ، إلى بنيت أحد الفعلين to give , donner للتأنيدين صلياً (د كلامهما يتطابق في فاعل و
مفعول واحد مباشر و آخر غير مباشر) إخراج الفعل من بنيت الصيغة الأصلية في اللغة التي ينتمي إليها
إلى لغة بنيت ما يشكك في ذلك من الأفعال في لغة أخرى أحد أقطار الكثرة الناجمة عن انحراف تو . مع
واحد في كل اللغات من نتائج هذه العرضية الثقات الدائريين اللغويين الحديث حول مسأله دفع
الاحاديث إلى المزيج

ممكته هي، لقالبي الأحوال و الأدوار . إلا أن نوحده معجم اللغات تعرضه
 مسكن حمة مكمني حالاً بالمرود في الطرد أسفله . ثالثها : استمرار التشتت
 بفرضية أسبقية « الأحوال التركيبية » و تأخر « الأدوار المحورية » ، و إن تم توسع
 مبدأ الإسقاط حتى تعدى البنية المطفعية إلى غيرها من مستويات التمثيل⁽²⁷¹⁾
 لأنه مهما كثرت مستويات التركيب أو قلت فإن التمثيل للأحوال
 لتركيبية يستأثر بالبنية الأقدم و الأسبق لكن الاحتكام إلى عبار الأدوار التماساً
 لتمثيل الأورد للأحوال التركيبية يدفع صمياً الأدوار المحورية إلى البنية
 العميقة . وهو ما يستأثر بحصوله في نماذج شومسكي اللاحقة ، و إن ظل يرفضه
 في مدحه السابقة مد أن دعا فلمور إلى ذلك و بما أن مجال عامل الحدة
 تركيبية أوسع من مجال عامل الدور المحوري ؛ (إدنبين ، في البحث السابق
 (سقط . 4.5.3) ، إمكان إسداد حالة تركيبية واحدة إلى مركبين محتلمي
 بوصفة النحوية) ، امتنع أن تسهم الحالة التركيبية المسددة إلى العصر المعين
 في تحديد أو تعيين الدور المحوري الذي يكرر إساده إليه . لذلك لم يجد
 شومسكي بدا من تعميق فرصيات البنية المطفعية .

قبل الشروع في دراسة فرصيات قالبي الأحوال و الأدوار يحسن
 استحصارها هنا للتعرف على مقتضياتها . تبعاً لرُفري⁽²⁷²⁾ يتفوق قالب الأحوال
 من ثلاث فرضيات أصول وهي :

- كل ما يتحقق صوتياً من العناصر المنتظمة إلى مقولة الاسم تلزمه حالة .
- و إذا تشكلت بنية تحتوي مركباً اسماً يعبر حالة فهي قبيلة النظم .
- المعبر الزارد تركيبياً لا يكون بشعبيين الحالة التي يجيب أن يثلقها

271 من نتائج بوسية مبدأ الإسقاط أن صر « عبار الأدوار » للنسي انحلا إلى بنية انطقيه يحكم أنها البنية
 السببية - المعنوية في عود ج تشخيصات بحيث يلزم أن يكون التمثيل للأحوال في البنية العميقة و
 مسددة إلى الموسم الهوري ، كما يلزم ألا يؤدي تصديق قاعدة الفعل إلى حرق عبار الأدوار في مستوى البنية
 البنية - للمريد من التمثيل نظر شومسكي ، التركيب الجديد ، ص 85 و ما بعدها

272 رفرري - مكمنه من كذب شومسكي الحق الجديد ، ص 207

المركب المعني دون غيرها من الأحوال وإنما يحصل بطرء الحالة على ذلك المركب أو عدم طرئها .

- من التركيبات اللغوية ما يعين أسبقية لإسناد الأحوال : كمنام علاقة عاملية بين مقولة عاملة و مقولة قابلة موسومة بحالة ، و منها ، لا يعين . و بعبارة مجملة ، كل عنصر منتم إلى مقولة الاسم إذا انتظمته علاقة عاملية تلزمه حالة تركيبية ؛ إما « التوحيه » ، وإما « البوحيه » ، وإما « البسوية »⁽²⁷³⁾ . ولا يجوز أن يمثل مركب اسمي في الجملة من غير إحدى الحالات الثلاثة . بمعنى ، بعد حصر عدد الأحوال ، أن يكشف عن عواملها وهو المقصود من عقد هذا البحث .

الأحوال ، في اللغات التركيبية المتسمرة بسية قاعدية سبق صوغها في التركيبية (1) ، تتولد عن عامل بشرط التجاور . كان يسد الفعل أو الأداة حالة إلى مركب اسمي مجاور ، وإلى مركب اسمي موال إذا كان المحذور حاسلاً لحالة⁽²⁷⁴⁾ . بمقتضى قيد التجاور يجب أن يشكل عامل الحالة رأس المركب و حاملها ديله . و هكذا نجد المركب المعلي (م ف) ينحل إلى الفعل (ف) العامل لحالة البوحيه ، وإلى المركب الاسمي (م س) الحامل لتلك الحالة

(273) التوحيه ، و البوحيه ، و البسوية مصربات الرواسم oblique objectif, nominatif بالتوالي تذكر أما الغاية من الاكتفاء بالتحريم من أجل المحافظة على معناها الاصطلاحي في أصولها إذ التوحيه عند الفعل (نظر كنهه اللغة ، ص 157) ، دور محوري ، يصدق على الفاعل بالمعنى المنطقي ، و من هذا الجنس « الكورية » مصرب accusatif الذي يصدق عند على الفاعل المنطقي أي الذي وقع به عمل الفاعل أما في البحر الدوليدي فإن التوحيه حالة تركيبية يخلقها المركب الواقع سوفا في الجملة و الكورية بوصفها حالة تركيبية تشمل البوحيه و البسوية للتشاكلين إلا من حيث العامل لهما و موقع حاملهما ، كما يتضح من الجملة (IV)

(IV) ريد وغب خرمه لمرور

في هذه الجملة يعتبر المركب الاسمي (ريد) سوفاً يلقى عن عامل مخصص من حالة التوحيه . و المركبان « ضيعة » و « لمرور » مكلأهما كوري إلا أن الأول يلقى عن عامله حالة البوحيه ، و الثاني عن عامل آخر حالة البسوية . للمزيد من التوضيح انظر شومسكي ، نظرية العمل و اربيد ، (2 ، 3) .

(2 ، 5) و رقي ، الكلمة من كتاب شومسكي ، النحو الجديد ، ص 205

(274) شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 168 .

سني عملها رأس المركب الذي ينتمي إليه (م س). وكذلك المركب الحرهي (م ح) سدي يسجل إلى الحرف (ح) رأس المركب العامل لحالة البونية في المركب لاسمي ذيل (م ح).

أما حالة التومية فإنها تُسند إلى سوج «الجملة الفعلية»⁽²⁷⁵⁾ وهي الجملة التي تحتوي على أمارات المطابقة (طبق)، و تكون فيها الصرفة (صرف) مفيدة بحاصية [رمس]. و عليه فإن المركب الاسمي (م س) في التركيبة (1) المعادة هنا للتذكير:

(1) م س - صرف - م ف

يُعتبر بحكم موقعه سوجاً يتلقى حالة التومية عن عاملها الذي هو أماراة المطابقة غير المفصلة في الانجليزية عن صرفة الرمن⁽²⁷⁶⁾. و عليه لا يُسند إلى موقع السوج غير حالة التومية، و لا يعمل هذا الحالة غير أماراة المطابقة.

يخلص مما تقدم إلى عوامل تجلب لقوابل الاحوال التركيبية الآتية:⁽²⁷⁷⁾

- (2) (1) يعتبر م س تومياً إذا كان عامله المطابقة (طبق).
 - (ب) يعتبر م س تومياً إذا كان عامله فعلاً متعدياً (فع).
 - (ج) يعتبر م س تومياً إذا كان عامله حرف إضافة (حض).
- المصاحب لزمرة مخصوصة من الأفعال.

نوضح الجملة (3) الاحوال المسرودة في (2) مع عواملها.

(3) ليلى تهب الدمانير للمرتضى.

في الجملة (3) يُمثّل المركب الاسمي (ليلى) في موقع السوج. ولكونه مصاحباً لمطابقة (م س - طبق)، ملازماً لها يتلقى عنها حالة التومية تركيبية. و يتلقى العنصر (الدمانير) ذيل المركب الصلي حالة التومية عن

(275) سبب إلى ما سلفه في (الطبعة 187) حول التقسيم الدلالي للجملة يستعمل الجملة الفعلية هنا في مقابل

phrase à temps fini. انظر شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 93

(276) صاغ يفرى عاملي التومية والتوجيه مثال، يعتبر م س تومياً إذا كان معصلاً بواسطة طبق و / أو رمن و يعتبر م س تومياً إذا كان عامله الفعل. التكملة من كتاب شومسكي، النحو الجديد، ص 207

(277) انظر شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 290 وكذلك، ص 276 حيث سرد العوامل الثمانية، و إن عمل بعضها فيما بعد، و تردد في بعضها الآخر. وحامه بالنسبة إلى حالتها التومية، والتومية، كما جاء في ص 290 و 430

الفعل (تهب) رأس المركب المعلي و بما أن الفعل لا يحسد سوى حاة و حده
 فإن (المرتضي) دليل المركب الحرفي يتلقى عن حرف الإضافة (ل) رأس هـ
 المركب حالة اليوية .

و من غير الدخول في تفاصيل الكثير من المشاكل النحوية التي أثيرت
 شومسكي على تحبير في العوامل و أحوال القوابل صفحات تفوق م بعد
 بالعثرات يحكم البدء بتسجيل ملحوظة عامة ؛ نذهب إلى أن تصور
 شومسكي للعاملية لا يختلف في عمومته عن تصور نحاة العربية لها و ذلك
 بالنظر إلى ما يلي :

- العوامل ، مقولياً ، واحدة في النحويين العربي و التوليدي . إذ تعتبر
 في النحويين عاملاً مقولات ؛ الفعل [+ ف - س] ، و الحرف [- ف - س] ،
 و الصيغة [+ ف + س] ، و الاسم [- ف + س] كالمطابقة (طبق) و المصدر
 و نحوهما . العوامل الأربعة عبر عنها شومسكي بالصيغة [2 ف ± س] ، لا أن
 شومسكي يجعل المطابقة عاملاً يجلب النومية للسج (ليلى) في الجملة
 (3) . في حين يعتبر نحاة العربية الابتداء يجلب الرفع للمبتداء (ليلى) في
 الجملة نفسها في مقابل التصورين جعلنا علاقة الإسناد التركيبية عاملاً
 يجلب حالة الرفع التركيبية للمصدر القابل في طرفيها أو في أحدهما

- آثار العوامل ، في النحويين ، واحدة أيضاً . كالنومية أو الرفع ،
 والبوجية أو النصب المسد إلى المفعول به خاصة ، و اليوية أو الخفض المسد
 إلى المفعول الثاني على وجه الخصوص . أما الاختلاف الحاصل بين كل من
 المناهيلين ، (النومية و الرفع ، ... الخ) فإنه يحصر في اختلاف القوابل التي
 تسد إليها تلك الأحوال في اللغتين العربية و الأنجليزية

و يلاحظ بين شومسكي و نحاة العربية سائس في كثر من مواطن العامية
 نذكر منها

نما أن نحو شومسكي مركبي وجب انتحاء العامل و القابل إلى نفس مركب ، بحيث يشكل رأس هذا الآخر العامل و ديلهُ القابل ، إلا في حالة سومية فإنه لم يحدد سوى المصاحبة . أي مصاحبة السوج و ملازمته للمطابقة منصفة في العنقفة ؛ [+س -ف +حرف] ، التي تعمل فيه حالة السومية⁽²⁷⁸⁾ وهكذا تكون عاملية شومسكي تعمل في الاتجاهين من اليمين نحو اليسار و بعكس . بخلاف ذلك عاملية النحاة العاملة في اتجاه واحد من اليمين نحو اليسار . إلا عاملية الكومبيين منهم فإنها تعمل أيضاً في الاتجاهين كما نعلم عن ذلك الجملة (4)

(4) زيد شتم أخاه

زيد يعمل (شتم) الرفع في (زيد) ، و المركب منهما (زيد شتم) يعمل نصب في (أخاه) . و بما أن عاملية النحاة لوصف الإعراب في لغة توليفية فإن العامل يؤثر في القابل كان مباشراً له ، كما في (4) أو غير مباشر كما في (قتل الحاري زيد) .

- الفعل ، في نحو شومسكي المركبي ، يؤثر عملاً واحداً في قابل واحد لا غير . فهو لا يجلب غير حالة البوجية للمركب الاسمي الذي يشاره . و إذا وجد في بسية أكثر من مركب اسمي يحمل حالة البوجية تعين تشقيق من المركب الفعلي ، مركباً فعلياً ، يجلب حالة البوجية للمركب الاسمي الثاني ، كما نوضحه بسية الجملة في الطرة⁽²⁷⁹⁾ أسفله . و الفعل في عاملية نحاة البصرة خاصة يُنسب إليه رفع الفاعل و نصب كل المفعولات .

عدينا من مررد بعض الملحوظ من أوجه الاتفاق و الاختلاف بين عاملية نحاة عربية و شومسكي إثبات أن تصور العاملية واحد ، لكن الشروط المقيدة

(278) انظر شومسكي ، نظرية العمل و انظره . ص 433 و عبد القادر العاسي ، انباء اللوازي ، ص 79

(279) من التراكيب التي تشقق فيها المركب الفعلي إلى مصدر منه ما يحوي للفعل (أعطى) و بعده . بحيث يحتاج به جملة كما في (John (sv (v gave bill) a book) انظر شومسكي ، بصرية العمل : اللفظ ، ص

276 و ما بعدها : 455

لمكوناتها ؛ (العامل ، و الأثر ، و المقابل) متعايرة تنعاً لمعايير السمطين الدعويين موضوعي الدراسة . إذ يجمع مختلف النحاة على أن للمركب الاسمي (ريد) هي مثل الجملة (3) حالة بسببية . تسمى « رفعا » عند بعضهم و « توميه » عند غيرهم . و ندلك يترجم أحيانا أحد اللغتين بالآخر . أما عامل تلك الحالة فهو إم « الابتداء » عند البصرية ، و إما « الفعل » عند الكوفية ، و إما المصابقة عند التوليدية .

و لما أورد شومسكي استبدال عامل التومية أو الرفع لم يجد أمامه ، بعد أن جرد الابتداء من العمل و فرغ الفعل لعمل البوجية ، سوى أمارات المصابقة التي تحتويها صرفة [+رمن] و جعل طبق عاملاً و إن اضطره ذلك إلى توسيع نظرية الأحوال لإدخال ؛ [+م -ف] ضمن العوامل و لم يكن منها ، لأن طبق مقولياً اسم . و لا جذة في نقل العامل من مقولة إلى أخرى ، خاصة إذا جرم من المشاكل أكثر مما حل . كما لا يعتبر تحديداً في الدراسة اللغوية إهمال ما جعله نحاة العربية عاملاً لاستعمال بديل شومسكي ، وهو ما يتصوره بعض النحويين المجدد (280) .

و يعودنا إلى قالب الأدوار المحورية نجد مؤسماً على عبار محوري ، معاده : لا يحتمل الموضوع الواحد غير دور محوري واحد . كما لا يمسد الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد . و يُعتبر موضوعاً كل عنصر له وظيفة إحصائية تمكنه من استلام دور في علاقة محورية كالأسماء ، و العوائد ، و الخصائص اعتباراً للسط التركيبى الذي تتميز فيه اللغات ببنية قاعدية ذات رتبة هارة يلزم وجود مواقع محورية . بحيث يستلم أي موضوع دوره من الموقع الذي يحمله هو أو « طئفه » . أما تعيين هذه المواقع ومرتبط بالمربيع المفولي . د كل موقع متفرع فهو موقع محوري ؛ الفصله فيه موسومة محورياً بالرأس و هكذا

يبدو الوسم المحوري ، في قالب الأدوار ، مرتبطاً بالتمثيل المولي (281) .
 برسم عما تقدم أن هناك إعداداً مسبقاً لسلسلة من المواقع ، تسوطينها متوالية
 من «مولات» كل موقع في السلسلة يتمتع بغير المقولة التي تقضيه ، وبذلك
 تتكون صدور موقعية أو رؤوس مقولية تسم محورياً أعجازاً موقعية أو فضلات
 مقولية ، إلا أن الوسم المحوري انحصار بكل رأس لا يتحدد استناداً إلى الصدور
 لموقعية ، وإنما بالرجوع إلى المعلومات التي يوفرها المعجم عن كل عنصر معجمي .
 وعنده يجب أن يتوفر العنصر الواسم للمقولة أو للموقع على خصائص واردة
 يقدمها المعجم ، إذ بها يستقي موسوماته المباشرة أو غير المباشرة ؛ كالفعل مثلاً
 لذي يستقي مفعوله و فاعله إن أسهم في إيراد الدور المحوري إليه (282)
 (إعداد المسبق لسلسلة المواقع المذكور في الفقرة أعلاه بتولاه مبدأ
 الإسقاط ، لأنه المكلف بتعيين التركيبات التي يجب أن تظهر في أي من
 مستويات التركيب الثلاثة ، وهو المفيد لأي رأس معجمي بأن يظهر في تركيبة
 تتحدد استناداً إلى أساس من الخصائص المعجمية ، والمعين للموقع الذي يستتم
 منه دوراً سوح كل حملة . و يفسح للعات مجال التعاير من حيث التمثيل
 للموقع المحورية أو عدم التمثيل لها هي أي من مستويات التركيب وبمضي
 بضرورة مثل السوح ، في لعات كالأجليزية والعربية ، إذا كان السوح موقع
 محورياً

و إذا تساءلنا عن العناصر المتفاعلة في تحديد الأدوار المحورية ؛ (كالمحدد
 و المنفصل) ، نجد شومسكي (283) يقدم نوعين (1) عنصر الوظائف المحوية ؛

(281) لمزيد من التوضيح انظر البحث (22) من كتاب شومسكي ، نظرية التمثيل و الربط ، ص 69
 (282) يضع شومسكي لعميل الأدوار الربط ثمة الإسهام التكملي من مستويات متالية (1) عن التمثيل العمومي
 بمرحلة الوسم المحوري (2) التوسيم أصلاً موقع و ليس عنصراً بعينه ؛ مفعوله محصورة (3) وسم
 للدور أو المواقع بسم عنصر النظرية في جميع مستويات التركيب ؛ (النسوة الشطية ، و البنية العميقة ،
 ثبته العميقة) انظر نظرية العمل و الربط ، ص 76 ، و ص 550
 (283) انظر شومسكي نظرية العمل و الربط ، ص 81 و 82

(كالمسوح ، و البوج ، و نحوهما) . و هذه الوظائف تتحدد ، في اللغات
سركسية ، بواسطة علاقات نحوية . إذ تعتبر العلاقة النحوية « [م س - ح] » عن
وظيفة النحوية « سوج - ح » ، و تعتبر العلاقة « [م س - م ف] » عن الوظيفة «
« سوج - م ف » (2) حصائص العناصر المعجمية رأس مكوئها المقولي . و من
حصائص الفعل (ف) رأس المركب الفعلي (ف ، م ف) إساد الدور المحوري
« متقبل » إلى موقع بوجه . و من حصائص المركب الفعلي (م ف) إساد لدور
محوري « المبدأ » إلى موقع سوج الجملة : « (م س - ح) » و بما أن التمثيل
للوظائف النحوية يكون في البنية العميقة ، و بما أن الوظائف النحوية تسهم
جبرئياً في تحديد الأدوار المحورية تعين أن يكون لكل دور محدد في بنية
نعميقة موضوع دو وظيفة نحوية مناسبة ، و أن يكون لكل موضوع دور
محوري تحدد وظيفته النحوية . لكن شومسكي⁽²⁸⁴⁾ من خلال تتبعه
لتركيب من الإنجليزية سيكتشف نوعاً من الوظائف النحوية « الثانوية » تنذر
بعدم إسهامها في إساد الأدوار المحورية . الأمر الذي سيضطره إلى تقسيم الموقع
إلى « مواقع موضوعانية » نتمي إلى البنية العميقة و تفتقر بها وظائف نحوية
محورية . و إلى « مواقع غير موضوعانية » تفتقر بها وظائف نحوية غير محورية
، يستلزمها مركب اسمي غير محيل ، يتم إدراجه في البنية السببية في مرحلة
من الاشتقاق التركيبي ، و نقله إلى موقع لا يتلقى فيه أي دور محوري

انتهاء شومسكي في الفقرة السابقة إلى إيجاد نوعين من المواقع سيحجره
إلى تقسيم عناصر المعجم إلى عناصر غير موضوعات . يقسم هذا التصنيف ، كل
ما ليس بمركب اسمي ، و المركب الاسمي غير المخيل ، كالحشوة من قبيل ما في
السطرة (203) ، و الجزء من العبارة المشحجرة ، و « طيف » المركب الاسمي⁽²⁸⁵⁾

(284) بقر ص 84 و 303 و ملحوظتهما من نفس المرجع السابق

(285) يظن تصنيف على الأثر الذي يحمله المركب الاسمي في مكانه بعد نفيه إلى مكان آخر . و أحد أنه وهو
المقابل العربي للحد الآحي Trace . للاستناد من أمثلة إلى توضيح المقولات النحوية نصفي
الموضوعات : غير الموضوعات نصفي البحث (2 6) من كتاب شومسكي نظرية الفعل و الربط ، ص 180

• يرى عناصر موضوعات يتكون هذا الصف من أربع مقولات . 1) العوائد ، من قبيل : (البعض ، و القدر ، و النفس ، و الذات) ، في مثل (انحرورون بلامس بعضهم بعضاً ، و عاش من عرف قدره ، و زيد يحترم نفسه ، و المراهقة تعشق ذاتها) . 2) المصمرات : وهي المتميزة بتوفرها على أمارات الجنس و عدد و الشخص ، و غيرها من علامات الإعراب هذه المقولة تنفرد بدورها إلى الضمائر : (هو ، هي ، هم ، هن ...) ، و إلى الضمائم الذي يشمل في العربية الصمير المستتر ، و واو الجماعة و نون النسوة ، و نحو ذلك . 3) المركبات الاسمية ، ماله خصائص الاسم من المتغيرات كالاسوار . 4) الجمل معمولة⁽²⁸⁶⁾ ، وهي الواقعة عند شومسكي فصلة مركب فعلي . كما في (خسيه يلعب) . بحيث تتلقى الجملة (يلعب) دوراً كالمسد إلى الصمير (هـ) قبلها

و إذا تساؤلنا عن عوامل الأدوار المحورية وحدها شومسكي⁽²⁸⁷⁾ ، بالنسبة إلى دوري المسد و المتقبل ، يصرح و يعيد بأن العمل يقضي بضرورة شغل موقع فصته بما يناسب ، كما يقضي المركب الفعلي أيضاً بضرورة شغل موقع نسوح بما يناسب و إن لم يستند إليه دوراً إن لم يوجد . و عليه فإن الذي بحسب دور المسد للنسوح ، إن وجد ، هو المركب الفعلي لا الفعل رأس هذا مركب لأن هذا الأخير يجلب دور المتقبل للمركب الاسمي فصته . و قد تبين لشومسكي ، من دراسته « لتركيب اسمية » ، أن العمل في حد ذاته لا

286 جملة العوائد بعدد ما على كل جملة بها الخصائص السابقة 1) كونهما جملة « منجزة » ي - هي إلى عبارة أكثر منها 2) تنظيم بمركب « جمع حار » لها علاقة « تامة » فتتلقى بذلك « ك » مركب « صمير » حالة « 1 » للمزيد من التوضيح انظر « التورغي » ، و « عرب الناصح » الخروفي . ص 65 من مجلة « كني الأدب » ، عدد 49 - 1904 - 31 65

287 انظر الفصل (2 6) من كتاب شومسكي « نظرية العمل و التركيب » ، ص 180

يسمى جُثْ شَعْلُ موقع السَّوَج ، و لا أن يكتسب الموقع دواً محورياً ، لأنه لا تدعى بين العمل ؛ سوج الجملة لقيام العلاقة بين هذا الأخير و المركب المعني ؛ لأن دور المنفذ عامل آخر ؛ يمثل في أداة يعيها . نظهر في أبيية أعلاه ، و التراكيب الجملية خاصة (288)

ما سبقناه ، حتى الآن ، عن قالب الأدوار المحورية يبدو كافياً إن نحن أردنا انوقوف على مدى ورود مرصيات هذا النسق الفرعي بالنسبة إلى نمط اسعات التوليفية ، و مدى عموم المفاهيم المشتقة عنها . من جملة ما يشجع على لمصي قدماً في فحص تصورات شومسكي و اختبارها إقراره بانقسام لغات بشرية إلى نمطين ؛ سميأهما اللغات التركيبية و اللغات التوليفية ، و تصريحه المتكرر باستحالة تطبيق قواعد توليفية على لغة تركيبية (289) ، و بإمكان توسيع الإطار النظري للغات التركيبية ليشاؤل اللغات التوليفية . و بعبارة صريحة يجوز في نظره وصف اللغات التوليفية بمقتضى المرصيات المراسية المنجدة من دراسة تراكيب اللغات التركيبية ، و لا يجوز العكس . مثل هذا التوجه غير المنطقي في البحث اللغوي لا يسره سوى ما سبق أن أثبتناه من خصائص لنسائيات الكلية (نظ : 2-2.5) . في المقدمة اعتقاد أصحاب هذا التوجه غير التاريخ أن بنية لغتهم على الخصوص تشخص الصور الكلية للدماغ البشري أو فكره . لما تقدم يجب ألا يسلم بإمكان امتداد مرصية خارج إطارها

(1) . افتراض كون المعجم واحداً في كل اللغات البشرية ترمضه الوقائع اللغوية و تكذيبه . و قد سبق (نظ : ط 270) ، أن شككنا في صحة هذه

(288) بالتضام مركب اسمي وهو مقدر بالأداة (by) أو بحرعا (par)؛ كما هي مثل الجمليتين (The window was broken by John) و (Pierre mange la pomme par Pierre) ، يكون تركيب (John) و (Pierre) قد تلعب دور للبعد عن الأداة لفقرته بهما (by) و (Par) . و بإسقاط بعض النصوص على الترميز المذكور (الأداة (مر ليد) نو (من قبل) ، في نظر عبد القادر العاسي ، ترقى متفدية تجلب دور البعد إلى مركب الاسمي القدي اقترنت به . كما هي مثل قوله (انضم من ليد أطراف متعددة) . و تلعب من العاصب للوصف للتصور المقدم انصر على التبادلي شومسكي . نظريه العمل و الربط ، ص 184 ، 187 ، و عليه القادر العاسي ، طباء ابنازي ، ص 180 ، 181

(289) انظر كليله ، نظريه العمل و الربط ، ص 232 و 234

معرضه على الأقل من حيث الموضوعات التي تتطلع إليها المداحل المعجمة
معرضه وحده في جميع اللغات. وسنرى في هذا الموضوع أن مداحل معجمة
، في سبب التوليفة القائمة على وسط الجذر اللغوي ، تنقص عيار الأدوار
الذي لا يحتمل الاستثناء في نظر شومسكي .

يتقضي العيار المذكور بالأحادية؛ بحيث لا يحتمل الموضوع الواحد
غير دور محوري واحد ، ولا يسد الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع
وحد . كما أن الموقع المحوري الواحد يُقرن بموضوع واحد لا غير ، ولا يرتبط
بالموقع المحوري الواحد غير موضوع واحد . ينتقص عيار الأدوار بما صيغ من
مداحل المعجمة في العربية وحوها على هيئة (فاعل) للمشاركة . كما في
مثل الجملة (5) المرادفة للجملة (6) .

(5) شاتمت ليلي بشرى .

(6) نشاتمت بشرى و ليلي .

للاسمين المتراكبين (ليلي) و (بشرى) في كلتا الجملتين نفس الأدوار
محورية بمعنى أن كلا الاسمين يشارك الآخر في الدور المسد إليه و يكون
بمركب الاسمي ، في الجملتين ، دور المنعد و يشارك في دور المنقبل المسد
إلى (بشرى) الذي يشارك بدوره (ليلي) في دور المنعد وهكذا يتلقى كلا
الاسمين في الجملتين دورين في آن واحد . و بعبارة سيبيويه : « إذا قلت
واعنته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه ،... ، ففي تفاعلنا يلفظ
بمعنى الذي كان في فاعلته »⁽²⁹⁰⁾ . ولا تعثر الجملتان : (5 و 6) ، إلا من
حيث النقص باعرابي الرفع و النصب ، في الجملة (5) ، على أن مسعل
(شاتم) كان من المرفوع أولاً فالنصب ثانياً وهو لا يستلزم اتحاد إعراب

290 سيبيويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 238 ، 239 نظراً لغير المنصب ج 1 ، ص 210 ، طرقي ، شرح
السيبيويه ، ج 1 ، ص 96 و ليس حي ، نصف ، ج 1 ، ص 92 حيث أصاب و المعنى في قولك : قد
ربح عمراً و نصاراً و غيره واحد . و قد جرت الوضوء على (النساء) بسبب مشاركته في ذلك المنعد
في قوله تعالى (أو لا تمسوا نساء) في قراءة الآية قيل : يعرأ بفتح الهمزة و طرقياً فالجاء لـ -

الاسمين في الجملة (6) عن المثبت هنا يترتب ، كما سيتضح أيضاً بما سيأتي من مباحث معجم العربية ، كون لغات تبني مداحل معجمية تسبب في إسناد دورين محوريين إلى نفس الموضوع . وعليه يمكن صوغ فرصة مراسية مناسبة تذهب إلى أن في معجم اللغات العائمة على وسيط الجذر الدعوي صنف من الأفعال متحيزاً بإسناد أي عنصر فيه دورين إلى الموضوع الواحد . و قد ذكر هذا ينهار عيار الأدوار ، و لا يمكن الدفاع عن استمراره إلا بحيل الاصطلاحية المذكور بعضها في المبحث (4.2) .

2) لأدوار شومسكي المحورية عوامل و مواقع تناسب اللغات التركيبية لا غير . إذ شرط التجاور ملحوظ أيضاً في عامل الدور كما كان في عامل الحاة كعمل رأس المركب المعلي الذي يحلب دور التنقل للمركب الاسمي فصلته ، و لمركب المعلي الذي يحلب دور المعد لسوجه ، أو الأداة التي تجلب نفس دور المركب اسمي مقترنة به و ارد في غير موقعه . لأن شومسكي لم يحرص سوى على فكرة المركب و التجاور ، و إذ اضطرته إلى أن يتسبب عمل الدور الواحد (المعد) إلى مفولتين متعايرتين تماماً و هما العمل و الأداة فقد يحمله منهجه الإجرائي على إلصاق عمل الدور بما يناسب فرصة وضعها حتى ولو كانت طبيعة ذلك العامل (الأداة مثلاً) لا تسبب دخول القوابل في المعنى و لأحوال . الذي هو من اختصاص الأفعال في تصور نحاة العربية

3) انكسار شومسكي على دراسة الانجليزية من اللغات التركيبية حممه بتصور المواقع موسومة بالأدوار المحورية . مما ترتب عنه الخوض باستحالة انشعريته

أينما به جعل الفعل لرجل و المرأة و طيلة ك فعل الإثنية به ياب ع صحاء العرب إلاب و ما عت
 به المفعلة : أصبح لأنه على ذلك قولهم : طاعت المرأة : سم يسمع عنهم جمع : حده
 صرح به أنه جعله فعلاً للرجل و قد قرأه و طيلة قوله تعالى (إنما كنحاة المؤمنات) : لم يزلنا كنحاة
 لرجل حاة الحجة في مقابلة : سمع : ص 124 نظر فيها ما دور به مقدر الرائي في طيلة الآية في قوله
 انشعريته ، ج 10 ، ص 112 . ج 11 ص 168

من موقع محوري إلى موقع محوري آخر . لأن العنصر المحرك سينتهي عند
دورس . أحدهما يوجب الموقع الجديد الذي يحتله و الآخر يرثه عن طبيعه الذي
ركبه في موقعه الأول . إذن لا يقل الموضوع إلا إلى موقع غير محوري⁽²⁹¹⁾
مثل هذه الملحوظات غير واردة بالنسبة إلى الألعاب الموليفية المتميزة بمحدد
المواقع من الوسم المحوري .

(4) لا يختلف شومسكي عن سيبويه بحكم إجماعهما على تقسيم
قولات إلى عوامل تؤثر الأدوار ، وإلى قوايل تتلقى تلك الأدوار . وإلى
يحتشد فيما يجعله عاملاً يؤثر دوراً بعينه . وإذا كان الأول يجعل المركب
لفعلي عاملاً يجلب دور المنفذ لسوجه ، ويجعل الفعل رأس ذلك المركب
عاملاً يجلب دور المستقبل لسوجه فإن سيبويه ، في «باب الفاعل الذي يتعدى»
فعله إلى «مفعول» و هي «باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعدد» إلى غيرك
وتوقعها به⁽²⁹²⁾ . يجعل صنف الفعل المتعدي عاملاً يجلب على السوء
لفاعلية و المفعولية بوصفهما دورين محوريين . و لا جديد يُستطع السحر به غير
نقل عامل الدور إلى العلاقة الدلالية كما سبق أن فعلنا . وإلى جانب
لاختلاف المذكورين شومسكي و سيبويه نجد هذا الأخير ، بوصفه مراسياً لا
يشعر برصاء فريسية وضعها ، لا يتصور إمكان نسبة دور المعد مرة إلى المركب
معني و مرة أخرى إلى أداة حاصة . لأنه ليس من طبيعة المنتمي إلى مقولة
الأداة أن يسبب دخول الأسماء في المعاني و الأحوال . أضف إليه كون سيبويه
لا يسبب بإمكان عمل المتأخر موضعاً في المنضم أصلاً أو لفظاً و معنى

(5) يشفق بحاة مختلف اللغات على كلية المركب المعلي . لكنهم
يخسرون حول ماهيته . فإذا كان شومسكي و من تبعه⁽²⁹³⁾ يعتقدون أن

(29) انظر شومسكي ، نظرية العمل ، طرط ، ص 199

(292) الكسار ، ج 1 ، ص 14 ، و ص 214 . بعبارة أخرى جلي : «اجتمع الفاعل : المفعول في أن عمل الفعل
فيهما بما جاء من أجل أن يعلمه فتيان الفاعل الذي شئت به بهما . فعمل يقع في الفعل يعلمه فتيان : الفاعل

به من جهة و مفعوله من جهة ، و تنصب في الفعل يعلم الفاعل به من جهة و مفعوله عليه : ذلك الإعراب ، ص 163

(293) يعتمد عبد القادر العائلي وفاقاً في العربية مركباً معيب يكون من الفعل و المفعول ادعاء أحد الجانبين
كون هذا المركب مفعولاً في حلالا لذهن البشري يجري منهجياً عند القادر العائلي عن إقامة الدليل على -

المركب المعلي يتكوّن من الفعل و نَوْجه فإن نحاة العربية محمّعون ، بما توضح
 بديهم من الأدلة الكثيرة ، على أن المركب المعلي في العربية يتكوّن من الفعل
 و الفاعل . و حيث تعرضوا للمبررات المانعة من تعدد الفاعل على الفعل بحسب
 مثل قولهم : « الفاعل كالجُزء من الفعل و المفعول ليس كذلك » ، اعتقدوا
 أن الفاعل جزء من الفعل ، و أن المفعول منفصل عنه⁽²⁹⁴⁾ . مثل هذا الكلام
 وغيره الكثير شاهد على وجود مركب فعلي في العربية و هي أعمال نحاة ،
 لكنه لا يتكوّن من الفعل و المفعول ، خلافاً لشومسكي و أتباعه ، بحكم عدم
 تركيبهما و إذاً وصفاً ، من مبررات النحاة ، بذليل التراكيب المشحص بأمرات
 تحقق الفعل ليطابق بها مراكيبه و يجب أن يتكوّن المركب المعلي من الفعل
 و الفاعل في كل لغة اختارت أن تطابق بينهما كالعربية و الإنجليزية و الفرنسية
 و لغات أخرى كثيرة . و أن يتكوّن نفس المركب من الفعل و المفعول في كل لغة
 اختارت أن تطابق بينهما . كلغة السنو المنتشرة بجنوب إفريقيا ، ولغة الشيبوك
 بأمريكا الشمالية⁽²⁹⁵⁾ . بصحة المثلث ها يكون المركب المعلي الذي كونه
 شومسكي من الفعل و المفعول من قبيل أوضاع الاصطلاحيين . و ما بناء عليه في
 مجال العمل قرارات يتخذها ، وقد يصح على ذلك في أكثر من موضع في
 الكتاب الواحد .

ما سبقنا من الاعتراضات كاف لبيان أن فالسي الاحوال و الأدوار غير
 وارد في الوصف العوارض في اللغات التوليفية . و أن التثبت في العلم شرط

و وجوده أيضاً في العربية على الصورة التي حددها شومسكي . و تعريف على تفاصيل أخرى انظر كتابه ،
 «بناء الموازي» ص 57

(294) انظر محمّد فهد قرطبي ، التفسير الكبير ، ج 1 ، ص 56 و الثاني ، أصول فقهية ، ص 79 و الإصباح ،
 ج 1 ص 79 و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص 75 . و ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل
 الفرجاني ، ج 1 ، ص 272 . من عبارات هذا الأخير قوله : « الفعل و الفاعل كالشيء الواحد » ،
 و المفعول ثم يبرهن مع الفعل كالشيء الواحد . انظر أيضاً القبطيومي ، المحلل في إصلاح الخلل ، ص 95 .

(295) لمزيد من التفصيل حول التصرف الأخير من اللغات انظر ما يلي ، اللغة ، ص 112 ، 113

سجدت لمعرفة المشريه في أي حمل . وأن الدراسة اللغوية الجديدة الجادة لا تُدرَك بالحناني « لغة واصفه » غير مألوفة ، والرويج ، بالترهيب أو السرعيب ، شسكه من المعاهيم اللسانية التي لا ترتبط بمصط اللغة العربية و لا توافق أوصاف أصحابها . وأن الأقاويل المعبرة عن الكليات التصويرية مجرد أصوات لا صائل تحتها . كما سينصح مجدداً من خلال تناول مسألة السوح الشاعر في المبحث الموالي .

6.3. الشغور البشوي .

الشغور البشوي عبر الحدف ، و إن اشتركا في حلو موقع ، داخل البنية في أحد مستوييها ، من بعض مكوناتها ، و في أنه لا يكفي ، لتناول أحدهما ، بوقوف عند مستوى « الصورة القولية » ، بل لابد من تحطيمها ، واختراقها لسداد من خلالها إلى « الصورة الكلامية » ، ليلمس « الشاعر » أو المحدث على هذا المستوى أيضاً . إذن ، من مسائل هذا المبحث مستويات التمثيل للشغور أو نحوه الحدف . و بأي المنهجين نكشف خصائص الشواعر . بالملاحظة المباشرة لصورة القولية أم بالافتراض إذ كانت الشواعر تمكس الخصائص الذاتية سدهي⁽²⁹⁶⁾ و هكذا يجب أن تتحلل المبحث أدلة دعم إحدى النظريتين مرتفعة بأورد المنهجين . و من مسائل المبحث الكشف عن شروط الشغور مرتبة عن الوسيط اللغوي المعتبر في صف من اللغات ، بدليل أن اتخاذ لغات بوسيط غيره يوفق شروط « المشول » . إلى جانب ذلك مسحاو ، انطلاقاً من مصط لولسمي ، أن يعتبر مختلف العرصيات المكونية لقالي « المراقبة » ، و « ربط » ، و ما يترتب عنها من المعاهيم التي يعتمها شومسكي على مائر اللغات

(296) من أهداف تناول شغور دكر شومسكي (نصريه شغل و الربط ، 4.2) ، إمكانية مساحته هذه الدراسة في الكشف عن البنية المعنوية للملكة اللغوية . وسوف نبحث في مختلف العصب و المباحث الكثيرة المعبر . بهذه مظهرة في كتيبه نظرية شغل و الربط ، و النحر لعدد من الذين أظه صدق أحد المنهجين : (شغور ، 1968) ، و كذب الآخر . و كذلك حال نصريه المرتبطة بهذا أو بداد

1.6.3. ارتباط الصورتين الكلامية و القولية .

سرعنا في الطرة (260) في ساول معهومي الكلام و القول و العلاقة
انقائمه بينهما و قد ذكرنا هناك أن لهذه الثنائية تصورين في الفكر العربي ،
وأن أوردهما المسسوب إلى البطار من المتكلمين و المنطقيين و البلاسمية ،
وبحلاف ذلك المسسوب إلى ابن جني المتشرف في كتب البحر بعدة⁽²⁹⁷⁾ ، و لا
يستثمر في حل أي مسألة لغوية و عدم استعماله كاف لإعماله .
يشير تصور البطار غير اللعويين للثنائية بقيامه على علاقة مواردة بين
الكلام و القول . مواردة تضمن تطابقهما و صوع أحدهما على صورة الآخر .
وبعبارة أخرى لكل جملة بنية كلامية تطابقها ببنيتها القولية . بحيث يستدئ
ببناء الجملة بتكوين بنيتها الكلامية ، و ينتهي بصوع البنية الكلامية المكوثة
في بنية قولية .

(297) لتشريق بين الكلام و القول استند ابن جني إلى معيار استقلال العبارة بالمتألفة أو عدم استقلالها ، مكرراً
لديه لمساك عبارة عامة تكفي حاصرها لحصول المتألفة فإذا قلب (قام) و أدخلته من ضمير فإنه لا
يتم معناه ، لأنه إنما وضع على أن يعاد معناه مقترناً بما يستند إليه من الفاعل و (قام) هذه نفسها قول ،
وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل . على القيد الأول من العبارة يطلق ابن جني الكلام ، و على المسبوب مع
يطلق لفظ القول . و هناك أكثر من محور لوضع تصور ابن جني لهذه الثنائية . أولاً في كل تعريب لا يقوم
سهجياً أو واقفياً ، علاقة تنسأ أحد الفرعين إلى الآخر كالتي جعلها ابن جني بين الكلام و القول . ولذلك
ليس أحدهما مسبباً للآخر . ثانياً ، حلوا مثل (قام) من ضمير مترك في مستوى الكلام ، و لا ، و محفوظ
في مستوى القول ثانياً ، إذ ، تتم العبارة أو ينقصها مكون في مستويها المعروف بالكلام و القول . ثالثاً
لم يرم ابن جني من وراء تصوره ذلك حل أي مسألة لغوية ، ولذلك لم يستعمله بحوي من جاء بعده في
تسارلهم لمختلف الظواهر اللغوية . إذ كان هدفه ، كما يتضح مما تقدم به طيباب ، الرد على المنكس . فقد
تصورات فرقههم لدلول الكلام . رابعاً ، كلام سيبويه (الكتاب ، ج 1 ، ص 62 و 471) ، لا يحتفل فر ،
من حي قتي وئدت لديه تصوره المذكور للكلام و القول . إذ يستفاد من كلام سيبويه في التوضيح أن
المتكلم يريد من استعماله للفعل (قال) أن يحكي عن غيره معنى عباراته لا يعطها ، و بذلك ، (قال) لم كان
في الأصل لحكاية لفظ العبارة لوجب أن يعمل فيها . بما أنه لا يعمل فيها و جب أن يكون لحكاية معنى .
الكلام ، و تير لحكاية اللفظ المرتبط به أو القول . و إلى العراء ثنائيه ذهب التبراني في شرحه بكلام
سيبويه . انظر هامش ص 471 من الكتاب . و للمزيد من التفصيل حول تصور ابن جني ثنائيه لفظ
الخصائص : ج 1 ، ص 32-17 ، أو ما يصححه أغلب النحاة من مقدمات لكيفية التحوير

نسب من هذه المفردة أو السببية الكلامية عبارة عن دلالات معجمية
 جمعها علاقات دلالية ، من قبل علاقة الانتماء (\in) أو الاحتمال (ϵ) ، وعلاقته
 لإحدى (\sim) ، وعلاقة السببية (\rightarrow) ، وعلاقة العلية (\Leftarrow) ونحو هذه
 العلاقات . وبتكون من المجموع صورة كلامية ، هي مقابلتها تنصب صورة
 قريبة لتحل إلى أجزاء بعدد مكونات الصورة الكلامية . كل جزء من أجزاء
 يرتبط بجزء من الكلام ارتباط مجموع أجزاء الأول بمجموع أجزاء الثاني . عن
 تربط بصورتين الكلامية و النقولية بالكيفية المذكورة بجزء من اللفظ الذي يرتبط
 بقوله « متى علمنا كون كل واحد من تلك اللفاظ المفردة موضوعاً لتدث
 معاني المفردة ، فإذا توالى اللفاظ المفردة بحركاتها المخصوصة على السمع
 رتبت تلك المعاني المفردة مع نسب بعضها إلى بعض في الدهر ، ومتى
 حصلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الدهر حصل العلم بالمعاني المركبة
 لأمثلة »⁽²⁹⁸⁾ . ويمكن توصيف تعالق مكونات السببية الدلالية التي تشكل
 صورة كلامية بمواراة تعالق مكونات السببية الصوتية التي تشكل صورة

(298) فخر الدين الرازي ، المصنف في علم أصول الفقه ، ج 1 ، ص 269 . وما يدل على وضوح الفرق في ادعاء
 اللغة بين السببية الدلالية و السببية الصوتية أمثاله بها إطلاق المصطلح (المعاني عبد الجبار المعني ، ج 7)
 لفظ الكلام على معية الصوتية الملائمة للسببية الدلالية . يمكن استعماله وجود الكلام المعقول عبارة عن
 الأصوات المنطوقة ، و استعماله وجود الأصوات المنطوقة عبارة عن الكلام . و لعلنا نلاحظ أن اللفظ
 الجوهري (الإسماء ، ص 106 ، و المرجعي ، دلائل الإعجاز 528) لفظ الكلام على معية السببية الدلالية و هي
 مستعملة من السببية المنطوقة بها . و كما يوضح ذلك أن المصطلح مركبة معاني المصنف . وقد
 يفسر « القول » الجوهري ، المصنف المذكور . وقد طور العراقي (المعارف المنطوق ، ص 72-74) ، تصور
 أنماطه بسميته لعلاقة تعديه و لوجوده بين مصطلح المنطق و الذي أصنفه إلى الكلام ، القول . إذ جعل المنطق
 بمعنى المدة الزمنية في الترتيب الأولي . وهو شرط لتكوين الواقع في الترتيب الثاني ، وهو الكلام بمعنى
 المصطلح من مجموع المقدور عليه . و الكلام بدوره شرط لتكوين القول الواقع في الترتيب الثاني . و هكذا
 يمر كل عصر في الثلاثية في وجوده الذي يليه كما كشف عنه السببية الترتيبية

ص 1 « [الكلام] » (القول)

عن الرازي (\Leftarrow) أنه كون بين الكلام و القول بجزء من المعاني من اللفظية بقوله « يحصل مركبة اللفظ
 سببها ترتيب المعاني المركبة التي تدل عليها لمثل اللفظ المركبة : و يجعل في اللفظ المركبة أشياء
 منها اللفظ بعضها إلى بعض معي كلف اللفظ منه على معاني مركبة يرتبط بعضها ببعض . ويجوز أن
 يجعل ترتيب اللفظ مطابق لترتيب المعاني في النص » كتاب معروف ، ص 140

قولية بالصيغة الموالية :

(I) I [س] ع 1 U [ع 2] س 2

II (كتاب) (ل) (رجل)

العلق (I) من الروح المصوغ في (I) تعبير عن انتظام معين .
(س 1، س 2) بعلاقة الإضافة ، (ع 1 U ع 2) . فتكوّنت بسية دلالية ترتبط بها
بسية صوتية يُعبّر الفلق (II) عن مكوباتها اللفظية التي نواري مجتمعةً و اشتتاً
البسبة (I) . و يلاحظ نفس التوازي بين الصورة الكلامية (I) ، في مثل (2) ،
و الصورتين القوليتين (II) و (III) المقترنتين بها⁽²⁹⁹⁾ .

(2) (I) [±ف] [س] ع 1 V ميقا []

(II) فاز زيد لا عمرو

(III) ما فاز عمرو بل زيد

وإذا اتضحتم علاقة الموازنة التي تفرد بين الصورتين الكلامية و القولية
صار بالإمكان الانتقال إلى استنساخها لتوضيح الحذف⁽³⁰⁰⁾ أولاً . إذ ربطه
بالثنائية المذكورة وجب ألا يخرج عن الاحتمالين الآتين :

1) الانقصار ، وهو خلغ مكوّن أو أكثر من البسبة القولية الناشئ عن بُرغ
ضروري تداولياً للمقابل من البسبة الكلامية . بحيث يصير المبرغ سبياً
مسياً ، و في حكم المتناسي فلا يجوز إحضاره ولا تقدير وجوده و إن اقتضته
المكونات المقتصر عليها الماثلة في البنية القولية . من هذا الصنف الجمل (3)

(299) و للمزيد من التوضيح حول علاقة التوازي القائمة بين الصورتين الكلامية و القولية ينظر القسم الثالث من
كتابنا اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 235

(300) للتوسع في مختلف المسائل التي تكون ظاهرة الحذف ، ينظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج 1 ، ص
220-103 و المرجعيتي ، دلائل الإعجاز ، ص 146-172 و ابن هشام ، مضي اللبيب ، الباب الخامس ،
حقيقته ص 668 و ابن جني ، المحصن ، ج 1 ، ص 284-293 و ج 2 ، باب في شجاعة العرب ، ص

(3) (أ) ريد يضر و يضر .

(ب) الله يعطي و يمنح .

(ج) ﴿كلوا و اشربوا﴾ . (24-69) .

(د) ﴿و أنه هو أصحك و أتكى ، و أنه هو أمارت و أخبى﴾ (43-54 ، 44)

تتميز البنية القولية للجمل (3) بخلوها من المصنوعات التي تقتضيها
عامية الأفعال المتعدية المائلة . فلا يجوز تقدير وجودها لتعويت عرص النزع⁽³⁰¹⁾ ،
ولأنه لا يمكن إحضار المخلوع إذ لا يُسترجع

(2) الاحتصار ، وهو احتزال يقع في القول و ليس في الكلام . يحصل
به سقط مكون أو أكثر من البنية القولية من غير أن يترتب عنه ، بشهادة دليل ،
سقوط المقابل من البنية الكلامية . و يكون المختزل مع وجود الدليل عليه
كاثبت في القول المائل في بنيتها⁽³⁰²⁾ . من شواهد الاحتصار العبارات (4) .
(4) (أ) علفتها تبناً و ماءً بارداً .

(ب) يجدع الله أنفه و عينيه .

(ج) ﴿ولا تقولوا ثلاثة﴾ . (4-171) .

(د) ﴿أكلها دائم و ظلها﴾ . (13-35) .

(هـ) ﴿ناقة الله و سقياها﴾ . (13-91) .

(و) (السيارة السيارة) .

بلاحظ أن جرساً في العبارات (4) تحملو بيئتها القولية من بعض

(301) مصر: للوقوف على الأغراض التي يهدف لها المقول ، المرجعي ، دلائل الإعجاز ، ص 154 . و الزركشي ،
البرهان ، ج 3 ، ص 175

(302) حيث يتحدث عن الهدف في المصادر المروية في (ط، 300) بكثر دورك مثل عبارة ليس جني . الهدف
إذا طلب أدلاله عليه كان في حكم المقووضة به . و قول ليس هضام . الهدف لدليل كالثابت . و دليل
الهدف باعتبار طبيعته ثلاثة أقسام : حالي و مقالي ، صاعى . و باعتبار الاستدلال عليه يكون دليلاً إما على
مظهر و إما على معنى

مكوناتها ، لكن الثابت فيها يقوم أيضاً بدور الدليل المرشد إلى أن مقابل نحوس
مارال كامناً في البنية الكلامية . لأن الحدف ثم يتوجه إليه لقصد الإبقاء
عليه ، وإنما يسلط على الجزء من القول الدال على المعنى الماكث في الكلام
مجرداً من لعظه المقترن به .

بانضمام الكمون الدلالي إلى إرشاد المكونات الماندة في البنية القوية
يمكن استرجاع الجزء المختزل من (18 أب) وذلك بتقدير فعلي (سقى)
(و) مقاً (المتقيين ، تبعاً ، للمصوبين (ماء بارداً) و) عبيه (إد يمنع عصمهم
على الاسمين (تباً) و) أبعه (قبلهما ، لأن المعلن المذكورين لا يستقيانهم
ولأنه من شرط المعطوف أن يكون صاحناً لأن يعمل فيه ، ما عمل في المعطوف
عليه (303)

استناداً إلى المرسية المراسية (47.3.4) (الفاصية بضرورة أن يكون
عدد العلاقات أقل من عدد أطرافها نعين تقدير مسند إليه للاسم السكرة حرفع
(ثلاثة) هي (ج) ، فنصير (ولا تقولوا آلهنا ثلاثة) . ومسند للاسم لمعرفة
المرفع (ظلمها) يفسره المذكور في (د) ، وتصبح البنية القولية للجمله (أكده
دائم و ظلمها دائم) . وللمصوبين في مثل (هـ ، و) يقدر فعل (حدر) مسند
إلى مخاطب وكذلك يستمر إعادة إلى البنية القولية ما ينقصها من مكوناتها
مختلة . من هذا التقديم الموجز للحدف نستخلص ما يلي :

قسم الاختصار، من الحدف، يرتبط بأصل الإفادة من مبدأ التخاطب (304)

ولذلك لا يجوز إحضاره ولا تقدير وجوده . وإذا زال العرض الذي
أوجب الاختصار بحلول تقيضه الذي يقتضي أن ذكر عادت الجملة بتسميتها
الكلامية والقولية . أما فسيمه الاختصار فمرتبط بأصل الخفة من مبدأ

(303) الر كشي ، ثيرهاد ، ج 3 ، ص 125

(304) سبي أو ألبا ، (مقرر اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، الدار الأولى من القسم الثاني ، ص 104)

نحورها من الوجودات الطبيعية ثم توضع بقوة من أربعة بياني - حذرها تحطبي يصرح إلى معنى (هـ ، و)
في الخفة

مدكور ، و إذا عرّض ما يقتضي الذكر ظهر المختل . و إذا صح ما ثبت هنا ، حب ألا يربط الشعور البنيوي بأصلي الإفادة و الخفة . و إلا كان حذفاً - الحذف بقسميه ، الاقتصار و الاحتصار ، يتسلط على العوامل كما يستند على المواليل و باللغة المستعملة في هذا المبحث يتوجه الحذف إلى أحد طرفي العلاقة التركيبية المحققة بأي من العلاقات الدلالية . و بما أنه لا وجود مركب لا يكون طرفاً في علاقة وحب أن يشارك الشعور البيوي الحذف في هذه الخاصية و بسبب هذه الخاصية ربط شومسكي الشعور بإسناد دور محوري من غير أن يتضمن الموقع المحوري أي مادة معجمية⁽³⁰⁵⁾ إلا أن هذه الخاصية التي ذكرها شومسكي في أكثر من موضع غير كافية لتحديد المفهوم من شعور . إذ يؤدي الاقتصار عليها إلى إدراج مثل الجمل (3) في الشعور أيضاً . فقد توهمت في جميعها الخاصية المذكورة لخصمها أفعالاً متعددة تجلب دور استقبال من غير أن يتضمن الموقع المحوري ، أي فضلة المركب المعلي ، مادة معجمية .

- الحذف ، لما فيه من نزاع مكون أو أكثر من إحدى البنيتين أو مبهما معاً ، يعتبر حلاً للأصل الذي هو الذكر⁽³⁰⁶⁾ . إذ يُصار من هذا الأخير إلى حذف طلباً للصفة أو لتحقيق عزم يروان بالعودة إلى الذكر . يترتب عن خاصية الأخيرة كون الشعور البيوي أصلاً ، عه يستقل إلى المثال من أجل تحقيق فائدة أو لإرضاء قاعدة تركيبية .

تكفي الخصائص المسروقة لبيان أن الحذف غير الشعور ، و إن كان قسم لاقتصار من الأول يلتقي مع الثاني في عدم مشول مادة معجمية أو صيغة صريحة في مستوى السمة القولية ، و بالتالي عدم إسناد إلى ظاهر الدور المحوري به في بعضيه عامل³⁰⁷ ولننظر الآن في المقولات المكونة للشعور البيوي في

305 انظر شومسكي التركيب الجديد ، ص 97

306 عن السكاكي حيث يتحدث في كتابه معناه العلوم عن مركب أحد مكونات الجملة أو ذكره ، و التركيب

مركب ، ج 3 ، ص 104

اللغات التركيبية ، و هل لتلك المقولات مقابلات في اللغات التوليفية .
 وحد شومسكي و غيره الكثير⁽³⁰⁷⁾ أن من بين الشواغر في بعض اللغات ،
 كالتسويح في الإيطالية ونحوها ، ما يكون واجب المثل في لغات أخرى
 كالإنجليزية ونحوها . إذن ، بأي وسيط لغوي يعنون وجوب المثل ، و سفيضة
 يحصل الشعور . و لتجيب التباس المفاهيم ، و لضبط حطة التناول ، يتعين
 لنظر أولاً في مفهوم الشعور داخل لغة تأخذ بوسيط وجوب المثل و ثابت في
 غيرها مما يوسط لاحتمال الشعور . و يجب ألا يعيب عن الأدهان بُعد ما بين
 وسائط اللغة و برمترات النظرية . إذ من الأولى تنقوم اللغة ، و من الثانية
 بتشكيل بعض نظرياتها ، و للسيطرة على الموضوع سطلق من مبدأ عام لشعور
 مصوغه كما يلي :

(5) تحتل اللغات ، بنية أو وصفاً ، أن تحلو الصورة القولية لحمل فيها
 من بعض مكوباتها ، فتخلف كوة تتحدد استناداً إلى إحدى العرصتين (I ، II)
 المواليتين :

(I) افتراض بنية قاعدية ذات رتبة قارة يلزم عنه اعتبار الموقع المهجور في
 البنية التركيبية عذناً شاعراً . أ) إذا لم يتحقق المعصر الذي يحتل الموقع
 المهجور . ب) إذا تحقق في غير عده .

(II) افتراض بنية قاعدية ذات رتبة حرة يلزم عنه اعتبار الموقع المهجور
 في البنية التركيبية موقفاً شاعراً إذا لم يتحقق المعصر في الموقع المهجور
 (III) إذا لم يتحقق المعصر المعين في لغة بعينها و كان ، يمس الشروط ،
 و جب التحقق في غيرها كان من الضروري إبطاء هذا الشيايس المعوي
 بوسيطين ، و سيط للمائل ، و وسيط للشاعر .

فلنتحقق من عموم مبدأ الشعور المذكور ، و ذلك من خلال تعاليل المحاه

(307) انظر شومسكي ، نظرية العمل : مريم : (4 ، ص 389) و مختلف المقالات المخصصة للموضوع في
 الشجرة تحت عنوان : وسيط الروح الشاعر من قبل أنزولد ، و سفير

مثل الجمل (6)

(6) (أ) ريد يسافر ليلاً .

(ب) يسافر ريد ليلاً .

(ج) 'يسافر ليلاً

عامليه البصريين المرساة ؛ أي الأحدة بالفرصية (1.5) ، تفصي بشعور موقع الفاعل في الجملة (16) إذ لم يتحقق بعد الفعل (يسافر) مبالسة يشتمل عليه حالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل انحرافية وقد يمثل في صميم رفع المفعول إرضاء لقاعدة التعطف التي تفصي بإسرار المستتر كما في مثل جملة (ريد يسافر هو وأبوه ليلاً) أما في إطار عاملية الكويفيين الحرة التي تأخذ بفرصية (11.5) ، ولا تجعل من موقع الفعل شرطاً لعمله في الفاعل ولا شغور في مثل (16) إذ يمكن أن يظهر الفاعل في أحد موقعيه ؛ قبل الفعل (16) أو بعده (6 ب) . وبما أن الصميم لا يوجد في نحو شومسكي صمم لقولات الشاعر⁽³⁰⁸⁾ ، و لكون (ريد) في الجملة (16) ماثلاً في موقعه ولا شعور في الجملة المذكورة

و مثل (ريد) بعد (يسافر) في (6 ب) لا شغور في نحو البصريين و كويفيين . لكن الأمر بخلاف ذلك في نحو شومسكي لأنه إذا قصي بتحقيق الفاعل في مثل الجملة (16) في موقعه فإن مثوله من حديث بعد الفعل ، كما في (6 ب) ، أو مثل السجج بعد الفعل في الإيطالية⁽³⁰⁹⁾ و نحوها الإسبانية

³⁰⁸ السجج عند شومسكي علامة انزياح (أ) متضمنة المختلة في ضم المميز بلفظ ادجني P10 2 الصفح
 هذا المفعول بلفظ Grace ، وهو قصصاً طبع التركيب الأسامي ، المتغير وهو ضم و غير صوم ، بعد - باسم
 الاستموية ، فالشواهد أن صميمه وظيف متركبة لاسمي ، و متصير ، و على أساس هذا التفسير
 شومسكي منه المتوحد بالمتابعة فعال المتوحد بالشغور إما أن يكون طبعاً إذا كانت مضمومة ، و إذا
 صميمه إذا كانت غير مضمومة و قد غير عند من جديفة في موضع آخر فعال المتوحد بالمتابعة بضم - صوم - م
 ك مضمولة ، و كبر ط إن كانت مضمولة نظراً لثنائي كسبه ، الفحو جديف ص 102 و 119 و خطبه
 المصنوع و المبرر ص 268

³⁰⁹ ، بصائية و نحوها الإم - منه من اللغات التي ترفض بعد موال السجج في بعض جمليها ؛ بحال

المتغير نسو - في غير موقعه ، كما في الجملة (01) ، إن هذه حققة أصلاً كما في الجملة (02) (ميداني

U. Hamangio giovani.

و كل نحو علي

(0?) Harovain il idra.

و وجد الكتاب

يعتبر تحققاً لهما في غير موقعهما . كما نص عليه الفرضية (5 أب) . إذ لا يحوز النحو التوليدي للعربية أو غيرها من اللغات أن يكون (زيد) في الجملتين (6 أب) فاعلاً محققاً في موقعه . وإنما يكون كذلك مع اختلاف موقعه فيهما في نحو يأخذ بالفرضية (5 II) .

كون شومسكي يصحح نحواً في إطار اللسانيات الكلية ، كما تحدت حصائنها في الفصل الأول ، سيضطر منهجياً ، فيما يخص مسألة الشعور ، إلى إيراد اللغة الإيطالية و نحوها من اللغات ببرمتر يلقي منها ضرورة مثلون سوج و ملء الفراغ الذي يحصل في النحو يلزمه احتلاق مقولات الشفور (كصميمة (صم) ، و الطيف (ظ) بقسمة طيف المركب الاسمي (ط ه س) ، و الطيف المقترن بأسماء الاستعهام (ط فهم) .) . إذا حلت جملة في أي لغة من مكوّن واجب المثل في جملة اللغة الإنجليزية نشأ بالمقارنة فرعٌ بسدٌ بالنسب من المقولات المذكورة . و يكون شومسكي ، بما أوحد من المقولات ، كحاجة البصرة الذين سعوا نظرياً أن يتقدم الفاعل على فعله واحتنفوا مفهوم لصمير المستتر في نحو (زيد قام) من أجل شمل حاة دارة في عاملينهم^(3،0) ، هي بقاء العامل (قام) بدون قابل يستلم عنه انوار من . ويكون الاختلاف من حيث افعال معاهيم من النظرية هي اللغة .

التحليل المقترح لمثل الجملتين (6 ب ج) ، في اللغات التي نسمح

عرباب السوح ، لا يستقيم في إطار افتراض منه قاعدية كلية إلا بإنشاء شبكة من المفاهيم الاصطلاحية . نبدأ بذلك أوئها حتى إذا بان عدم وروده تسحب بعض الحكم على ما يلزم عنه .

(1) يرمن السوح الشاعر ، يفترض شومسكي وجود يرمن وحيد للسوح الشاعر ينتمي إلى النحو السوي . به تتميز مجموعة من اللغات كالإيطالية عن غيرها من اللغات كالعربية التي لا تسمح بشغور السوح⁽³¹¹⁾ ولا شك في كون فرصيه المذكورة قاصرة ؛ (2 و 13) ، إذ صمها إلى النحو السوي يساعد على الدفاع عن استمرار فرصية البنية القاعدية انكليه من جملة ما يدعى قصورها إخلاء النحو من مقابلها . فإن كان لكل فرصية مقبل بضرورة يلزم وجود يرمن آخر للسوح المائل . لكن افتراض يرمن متفدين يمنع افتراض بنية قاعدية واحدة لكل اللغات ، وهو ما لا يرغب فيه التوليديون . في مقبل الفرصية الوحيدة للسوح الشاعر يستعمل هنا وسيطين لغويين :

1) وسيط التصريف ؛ يظهر داخل اللغات التي تأخذ به في تمام المطابقة بين الفعل ومراكبه . وتكون المطابقة بينهما تامة إذا ألحق بصيغة الفعل أمارات صرفية ، يعكس بعضها خصائص دلالية في الاسم الذي يراكبه كحاصيتي الجنس والعدد . وبعضها الآخر يعكس خصائص ندوية كإدراكي العباب والمصور بتقسيمه التكلم والخطاب (2) وسيط التصريف ؛ أساسه متخامة المتركيين . يعكس داخل اللغات الأحدة به في نقصان المطابقة بين الفعل والاسم الذي يراكبه . يتدرج نقصان المطابقة بدءاً من أدنى مستوياتها المتمثل في الإهمال شبه التام لأنواعها الثلاثة . الجنس والعدديه . وسحبته . وهو حال اللغة الإنجليزية ، إذ لا تتعدى هي أحسن الاحتمال بطلان الشخصنة التي تبدو فيها نافضة . إذ أهملت تفريع الخضوع إلى السحب

(311) بلغة من التعليل نظر البحث (34) من كتاب شومسكي ، نظرية العمل والرمز ص 404 وما بعدها

والخصاب ، و لم تكن صارمة في التعبير بين العباب و غيره . هي المستوى
توحي بأنني لغة تأخذ بالمطابقة الشخصيه النامه و يهمل الباقي يليه لغة واحد
بالمعنى الشخصيه إلى جانب المطابقة العدديه . وهو حال اللغة الفرنسيه سي
لا يصح من حيث الجس بين الفعل و مراكبه الاسم . و في الأخير تأتي لغة
يعود من المطابقة تامين

بافتراض وسيطي التصريف و الترخيص اللعوبين ، في مقابل برمنتراسوح
شاعر لدى شومسكي ، نستطيع أن نغير بوصوح بين سفين صرفيين . أحدهما
عسي وهو المرتبط بوسيط التصريف و الآخر أساق صرفيه متعاونة العسي تبعاً
مستويات وسيط الترخيص الذي ترتبط به . كما يمكن الاهتداء بكل سهولة
إلى ما ذكره شومسكي بقلأ عن غيره⁽³¹²⁾ مع إمكان تظويره بقولنا : إن شعور
سوح مسموح به في لغات تتوفر على سق صرفي عسي ، و غير مسموح به
إطلاقاً في لغات كالانجليزية لتوفرها على سق صرفي يوافق أدنى مستويات
وسيط الترخيص . ومستواه الثاني يتولد للغات كالفريسيه سق صرفي يسمح
لها ، في تراكيب معينة ، بمثل السوح في غير موقعه .

يُضاف إلى ما سبق أنما كشعنا عن الوسيطيين المتضمنين إلى « المبدأ الوصفي
لموسائط اللعوبة » المسؤولين مباشرة عن اختلاف الأساق الصرفية ، بكل ما
يرمعه من ضرورة مثل السوح في عدده ، كما في مثل الجملة (16) أو
مكان مثوله في غير موقعه ، كمثال الجملة (6 ب) ، أو عيانه ، كما في الجملة
(6 ج) و بهذين الوسيطيين يمكن مهجياً أن نتجنب طريقة الاصطلاحيين في
وضع فرضية ، كمرمشر السوح الشاعر ، و إخفاقها بالنظرية من أجل تلميق
ملاءمتها مع ما جرى في لغات لم تكن النظرية في أصل وضعها موقعه

(11) مقولات الشعور ؛ لشغل المواقع التي يسودها البنية القاعدية .

312. د . شومسكي في Faraldsen فكرة لمسات شعور السوح نحو جيس تصويري لغة اللعبة . 50 .
دلالة في أكثر من موضع في كتابه نظرية الفعل و الترخيص . انظر لحدية

بحيث يكون السورج (ريد) : المحقق بمد العمل (فرج) الذي تقترب به

3 3) لا، وإنما قد شبه مسكني من العزلة الصغيرة بكنس القديس صموئيل، انظر الفصل الثالث من كتابه مزمور
المزمور والعدد، ص 261؛ والفصل الخامس من كتابه السجود الجديد، ص 174.
4 3) يوجد أول الرهبان أو يربط أي مضمون يعود من تعاليم ابيه. «يربط الفصح بلاحق جميع سمسكي
من الفصح إلى من الفصح» إذ يهود. «منه حل مشاكل الرهبان لتربية من وضع معه» أي «من
الشمسية» للوقوف على استعمال المسبق إلى كون انظر نظرية تعاليم والرهبان، ص 534-557.

علامات المطابقة (طلق) ، مؤمراً بأمانة (ي) المعونه الشاعرة صوباً (صه)
سي تحل في موقع السوج أصلاً كما في الجملة (6 ج) المعادة هنا ،
(6 ج) أتمام ليلاً .

استعداد (قسم) خاصية كونه موضوعاً ، و صار له محتوى يتحدد داخل
محلّه بواسطة طبق الذي يعمل فيه ؛ إذ يجلب له حالة تركيبية بحكم أن طبق
يرضى دائماً السج الذي يعمل فيه و يجلب له حالة اليومية كما سبق . أصف
أن طبق بعين ما يكون للسوج غير المائل من سمات بحوية ، كالجس و نعدد
و شخص ، وكذلك الحالة التركيبية في لغات السوج الشاعر تبعاً لشومسكي⁽³⁶⁾ .
و تنجب كل تصوير ناخ عن تتبع التفاصيل المتبدلة باستمرار لما يدخل عليها
من التعبير والتعديل كتمهي مرحباً بسوق تصور شومسكي⁽³¹⁶⁾ للشعور
ولأماط مقولته . إذ يربط الشعور بالشرطي الموائين

1 (إذا تم إساد دور محوري ولا مادة معجمية في الموقع المحوري لمصابق
سبات المقولة الشاعرة و تكونت . 2) تضم الجملة مقولة شاعرة سوجاً إن عاب
لسوج المحقق ، كما في « الجمل المصدرية » و « الجمل الفعلية » في اللغات بني
لا يتحقق فيها السرح ، أو يتحقق في غير موقعه ، و يعترض الأ وجود في
الأصل لأكثر من مقولة شاعرة واحدة لكنها تتشكل ، بما قد يكون لها من
انوطائف و السمات المميزة ، مكونة صيغة (صم) أو طيف المركب الاسمي
(طء م) أو التعبير . وقد طوّل شومسكي في تحديد خصائص كل صنف من
غير أن يكون الفصل حاسماً .

و باستعمال ما كشفنا عنه من الوسائط المعوية نستطيع أن نتناول ظاهرة
شعور السموي بكيفية أنسط تجسباً الخوص في العدد الكبير من أشكال
الموائدة التي تلام عن أمراض برمتها و حيث يخص صفاً من اللغات من

(316) نظ النجم الجديد ، ص 183 . بصرية فعل و مريد ، ص 406
316 نظ على التوالي : الحق جديد ، ص 97 ، بصرية فعل و تربط 328

خصائص وسيط العلامة المحمولة المذكور آنفاً كون النسبة القاعدية ، في سمات التي تأخذ به ، توليفة ؛ بحيث تكون مكوناتها مألوفة بعلاقات دلالة كسها عبر مرتبة ، إذ تستقر من المكون التداولي الأمر بالدخول في علاقات رتيبة ، عن هذا الوسيط اللعوي يلزم من القيم ما يلي :

- (1) إن المعامل ، (مركب اسمي تنظمه علاقة السببية بالفعل اللام أو المتعدي) ، في كلتا الجملتين (6 ، أ ، ب) المعادتين هنا
- (6) (أ) زيد يسافر ليلاً
- (ب) يسافر زيد ليلاً

قد تحقق في موقعه باعتبار أصول التداول الرتبة (نظ : 2.53) . و يبرر عن ذلك : أولاً . كون الفعل الواقع بعد فاعله (6 أ) لا ينصص صميراً مستتر حلاًفاً للبصريين . لأن المترابطين بعلاقة دلالية وبالعلاقة الإسناد التركيبية مشحونة بأمارات المطابقة الملتنصة بالفعل مستغنيان عن رابط إضافي يقدر بصمير مستتر في الفعل ثانياً . إن المعامل الواقع بعد فعله (6 ب) محقق في موقعه . وعليه فلا شعور بنوي حلاًفاً لشومسكي الذي يعتقد ما سبق أن ذكرناه في مقولات الشعور

وهو الذي قلناه في الجملة (6 ب) في اللغة العربية يصدق أيضاً على منها في سعة الإيطالية⁽³¹⁾ ، لكن من جهة وسيط لعوي آخر غير وسيط العلامة محمودة الذي أهملته اللغة الإيطالية . إمكان تبادل الفعل و المعامل الواقع يسان لإيطالية من جهة وسيط التصريف ، كما سيأتي بيانه

31 من أهمية العمل الفرضية في شعور عبد المسيح المحمود في غير مرفعه يقدم شومسكي من الإيطالية إضافة إلى (01) حمل (03) الآله

Telefonando molti studenti (03)

« يتعلم كثير من الطلبة »

(2) الاستعناء عن قاعدة تحريك الألف ؛ (نظ 3.9.30) ، يستوجب إقصاء
من لشعور السبوي كل موقع عدوه غير صم . و عليه لا يكون منه الموضع مدي
يمتد الطيف منه ؛ الطيف المقترن بالاسمهام ؛ (ط فهم) و طيف المركب
الاسمي ؛ (ط م م) ، كما يتشخصان على التوالي بالمثالين (9) و (10)

(9) من [ط قال] به سينصرا .

ن ب ي

(10) ريد يبدو [ط في موقف حرج]

ن ب ي

لأن (م) في مثل (9) ، بالقياس إلى السط التوليبي من اللغات ، تحقق
أصلاً في موقعه فلم يحتمل إلى قاعدة تحريك نقله ، و إلى قاعدة أخرى
لإدماج طيفه في موقعه الأصلي . و بإقصاء الطيف من مقولات الشعور عند
شومسكي ، يبقى معنا حتى الآن صم المقترن إما بالجملة الفعلية في بعض
لؤسسة على وسيط التصريف كالعربية و الإيطالية و نحوهما الإسبانية وغيرها .
و إما بالجملة المصدرية على الإطلاق . و سوف نعمل على تحديد درجة ورود
تداول الذي اقترحه شومسكي لهذه المقولة من خلال مبحث الإصمار الموسي

2.6.3. من الظاهر إلى الأمانة .

أكثر أفكار شومسكي ، فيما يخص ضم المقترن بالجملة الفعلية (11)
أو المصدرية (12) صدى يردد آراء نحاة العربية حول الإصمار وشبهه
المشقة (118)

(36) صم في لغة عربية مصطلحاً . صم في الإصمار : مصدر ، لغة يراد بها صم . كـ
الذي في لغة : المصدر إلى السبوي من نحاة عربية إذ قال : « ما عرفت فيجبهه دوسكي »
و في العربية ما : « دوسكي » هو مقصود ، على ما أنه يلتزم من المصدر كالتفاعل في صم (الذي
عالم) . « ما عرفت فيجبهه دوسكي » لا يقتضيه : « كـ » المصدر لا يصرف فيه التفاعل . و منه يحد .
والصم من 84 م . كتاب ابن مضاء : « على النحاة »

(١١) ﴿ يَسْأَلُوكَ عَنِ الْآفَاعِلِ ﴾ (١٨)

(١٢) ﴿ لَقَدْ ظَلَمْتُمْ سِوَالِ بَعْجَتِكُمْ إِلَى بَعَاثِهِ ﴾ (٢٣-٣٨)

و لتكشف عن مواضع الالتقاء بين اللفظ والبناء بتحديد الخصائص المرافقة
تي تميز مقولتي الضمير والعلامة. تناول حقا العربية الضمير مرتبط من
جهة الاسم الظاهر و من جهة أخرى بالعلامة وانتبرا إلى تجريد الخصائص
لتالية^{٣١٩}

3.6.3. الظاهر والضمير

الضمير، باعتبار الخصائص الدلالية، اسم ناقص يقتصر إلى اسم تام بمفرده، و
يقصر للضمير الذي يطابقه ماله من الخصائص الدلالية و إذا كان الضمير من
حيث الصورة الصوتية غير الاسم الظاهر فإنهما دلاليًا عنصر واحد. فكذا
تركيبًا متعاقبين على الموقع الواحد، و لا يتراكبان فيه إلا من جهة اللفظ
بحيث يكون الظاهر مصدرًا للضمير كما في «أكرمت ريداء». لتناظرهما دلاليًا
عد سيمويه الضمير علامة على اسم معروف متروك إظهاره اختصارًا أو بيانيًا.

الضمير، باعتبار أصلي الإفادة والخفة، أقوى من الاسم الظاهر. إذا
نقصود من وضع الضمير، كما في (الرصي، ج ١ ص ٣)، «رفع الالتباس»
فإن (أ) و (أنت) لا يصلحان إلا لمعين و كذا ضمير العائث نص في أن
المراد هو المذكور بعينه، و في المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار

^{٣١٩} - اعتماد فيما سبق هذه هي الضمير، العلامة على ما يبي من كتب حقا العربية. مسوية التكنية،
(ص ٢٥٧ ، ٣٩٧-٣٩٨ ، ج ٢ ، ص ٣٠٤) والبناء، نقضه، ج ١ ، ص ١٧٤ ، و ٣٩٦-٤٠٧ و
ج ٢ ، ص ١٨٦ . و لرجح الخصائص، ج ١ ، ص ١٠١ ، و ٣٧٠ ، ج ٢ ، ص ١٩٦-١٨٤ و مسوفاه
(عراق، ج ١ ، ص ٣٠٨-٣٠٩ ، و في شرح الأصول في النحو، ج ١ ، ص ١٧٢ ، و في التبيين، مبسوط
في شرح حمل الرحاجي، ج ١ ، ص ٣٦٤-٣٦٥ و ٣٠٨-٣٠٩ ، و في شرح الكافية، ج ١ ، ص ٨١ ،
٩ ، ص ٢٠٢ ، و ٢٩٣ ، ٢٣٤-٢٣٥ ، و في التبيين، شرح لبعض ج ٣ ، ص ٨٤-١٢٥ ، و ج ٨ ، ص ٢٦ ،
المراد به، المراد العربية ص ٣٤١-٣٤٢ و الإصناف، ص ٦٩٥ ، و في التبيين، معنى التبيين، ص ٩٤١-٩٥٢
و في حقا، شرح الدلالية، في التبيين، ص ٥٦-٧١ و التبيين، ج ١ ، ص ٣٠٣

و ليس كذا الأسماء الظاهرة ، فإنه لو سمي المتكلم و المخاطب بعنهما فرد ،
 ليس . و لو كرر لفظ المذكور مكان ضمير العائب فرما توهم أنه غير الأول »
 و عما في الضمير من الخفة و الاختصار يعبر ابن جني بقوله : « أما وجه
 الاستحقاق لإلحاقك إذا قلت : أَلْعَبَيْتُكَ شِمْمَةً ، فجعلت موضع التسعة حرد
 واحداً كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها : فنقول : الْعَبَيْتُكَ شِمْمَةً
 لعبيتك . نعم ، و يضاف إلى الطول قبح التكرار المملول » (319)

الضمير ، بوصفه علامة على الاسم المتروك إظهاره بيانياً و اختصاراً يرمز
 أن يكون مطابقاً للاسم المود عليه ، فيشاحصه كان يتضمن اشارة دالة على أن
 الاسم المضمّر إما غائب ، و إما حاصر متكلم أو مخاطب ، و يُعادده بان
 يتضمن اشارة أخرى تدل على كون المود عليه مفرداً أو مثنى أو جمعاً ،
 و يُعائنه ؛ إن كان يتضمن اشارة ثالثة دالة على جنس الاسم المضمّر تد كبيراً أو
 تائباً . و أخيراً يُحاوله ؛ كان ينوهر الضمير على اشارة رابعة تُعرب عن الحالة
 التركيبية الرفع أو النصب التي تعرض للاسم المضمّر . و بالمقارنة بين الجملتين :

(13) و (14) الآتين :

(13) أنتَ تُسافرُ ليلاً .

(14) هي تسافرُ ليلاً .

يظهر أن المضمّر (أنت) ضمير بوصفه علامة على اسم حاصر محاص ،
 مفرد ، مذكر ، حالته التركيبية الرفع . و أن العنصر (هي) علامة على اسم
 عائب مفرد مؤنث حالته التركيبية الرفع أيضاً ؛ إذ سظمها نفس العلامة
 اتركيبية مع العمل (يسافر) وقد أوجب رفع اللس أن يكون المسند إليه في

الجملة (13) مذكوراً بضمير (انت) المفسر بالمشاهدة لحضور المسمى . ثم انضاف إلى رفع الليس الاحتصار فتعين ذكر المسند إليه في (14) بضمير (هي) المفسر بعود عليه سبق ذكره .

بحلص مما سبق إلى أن الضمير اسم ناقص بوصفه علامة على اسم تام ، منه يتدفى الضمير ما يكون له من الخصائص المعجمية ، والصرفية ، وتركيبية ، والدالية ، والتداولية ، فيتأمر باماراته ليكون مطابقاً له . لحدث يتعاقبان على الموقع الواحد ، ولا يتراكبان إلا على وجه أن يسبق الظاهر لضمير ، كما هي (هي العرب تقول ما شاءت)⁽³²⁰⁾ وإذا تبين علاقة الضمير بالاسم الظاهر الذي يفسره تعين النظر في العلامة بوصفها رمزاً يدل على ضمير

4.6.3. الضمير و العلامة

إذا استوجب أصلاً البيان و الخفة طي الاسم لذكر مسماه بضمير يطابقه من أصل الخفة بمفرده يتمضي بطي الضمير لإعادة ذكره من جديد ببعض أمارته المتصلة بالعمل التصاق أجزاءه ، حتى صارت منه ، إذ قد تحدث في أحد أحرفه تعبيراً بالحركة أو السكون ، و يلتصق بمجموع ذلك ضمير معاير كما سيتضح

من المثلث هنا يتبين أن الضمير واسطة بين العلامة و الاسم الظاهر بمعنى أن العلامة ، باعتبار صورتها الصوتية . توصل الفعل إلى الضمير المطابق لاسم ظاهر و عليه يجب أن تكون العلامة أضعف من الضمير دلالة على مسمى الاسم الظاهر ، و أوهن منه مادة صوتية . يعبر ابن جنني عن هذه تراتبية هي قوة الدلالة على المسمى المعني التي توازيها دراسة في فعل الدل

(320) انظر ، فيد يجر الأعراس و التوضيح التي يعود فيها الضمير على ملحق : ان هـ ، المعني ، ص 41

و امر في الرفع البسط ، ج 1 ، ص 303

و حتمته المرابدة فيقول ؛ وهو يحدد عله خلع الأدلة عن الأسماء و عفة نتائجها ،
 و الخلع المعارض فيها إنما نحو متصلها دون منفصلها ، و ذلك لصعف المتصل ،
 فاجترأ عليه لصعفه ، فخلع معنى الاسم منه ، و أما المتفصل فجارى بصعفه
 مجرى الأسماء الطاهرة القوية المعربة . . إن الأسماء المظهرة من حيث كانت هي
 الأول القوائم القوية احتُمل فيها (الباء) لسبقها و قوتها ، و الأسماء المنصورة
 ثوانٍ لها و احلاف منها ، و معوضة عنها ، فلم تقو قوة ما هي تابعة به ،
 ومعنضة منه ، فأعلها ما لا يعلُّه و وصل إليها ما يقصر دونه ، و أفضف دون
 لضمير المتصل ، و إن كان أصعف من الضمير المتفصل ، فإنه أكثر و أسير في
 الاستعمال منه . ألا تراك تقول : إذا قدرت على المتصل لم يأت بالمتفصل .
 فهذا يدل على أن المتصل أحفٌ عليهم و أثرٌ في أنفسهم⁽³²¹⁾ .

و لا يكاد كتاب في النحو تعرض فيه صاحبه للضمير بحلول من قوتهم
 متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمتفصل⁽³²²⁾ . إلا أن هذا الأصل ،
 كما تكشف عنه المعطيات المستشهد بها⁽³²³⁾ ، ملحوظ في المتصل و المتفصل
 من الضمائر المعربة عن حالة الرفع . و عليه يجب تقييد عبارة ابن جني السابقة
 كما في (15) ، و صرح عبارة جديدة نحس ضمير الرفع كما في (16)
 (19) . متى أمكن استعمال ضمير النصب متصلاً بطل فصله بغير
 مقتضى تركيبي أو تداولي .

(321) ابن جني ، الخصائص : ج 2 ص 191 ، 192

(322) إضافة إلى المنقول عن ابن جني أعلاه انظر الأشعري ، شرح الألفية : ج 1 ، ص 127 . عند قوله : لا يجيء
 الضمير المتفصل إن ثاقب أو يجيء ، الضمير للمتصل لأن العرف من وضع الضمير أن يمازح اللاحق .

و المتصل أحسن من المتفصل . فقد غير سيبويه ، الكتاب : ج 1 ، ص 377 382 عن ضمير النصب بالنصب
 نظيبه من قبيل لا معنى له يقول : ذلك تقدر على . و كذلك يذكر في شرح الفصل : ج 3 ، ص
 84 . و من هذا الكلام اللبث في كتب النحو الفسود بعضها ما جاء سريسيكي معنى الأصل المذكور أعلاه
 معنى الاسم مبدأ تجيب قصيره انظر كتابه : نظرية العمل : ثريط : ص 119 ، 430

(323) من شواهد سيبويه : ج 1 ، ص 283 على حرق أصل الجملة المذكور أعلاه ذكر في جانب ما يجوز في الشعر ولا
 يجوز في الكلام . و إليكم حتى يلبس إياكاه و [تأنيلاً] إياناه . و من شواهد الخصائص قولهم (و
 صحت إياناه الأرض)

(16) منى أمكن استعمال العلامة بظل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبى أو تداولى .

سرسب عن صحة هاتين العبارتين أن يكون للغة العريسة و نحوها من اللغات صنفان من الضمائر لا غير .

(I) ضمائر نصب متصلة بالفعل ، تقبل بموجب تركيبى أو تداولى ، لا انفصال عنه بعماد . وهي ثلاثة أقسام :

- بتكلم (ي) للواحد (ة) ، و (نا) للإثنين و لجميع الذكور أو الإناث . و تكفى مشاهدة مسمى الاسم المضممر للفرق .

- للحساب (ك) المفتوحة ، (ك) للواحد ، و المكسورة (ك) للواحدة . بصفة أمانة العدد (ما) إليه يتكون (كُما) للإثنين ؛ تفرق المشاهدة بين الجسسين . و بإضافة أمارتي العدد و الحس (م) و (ن) يتكون (كُم) للذكور و (كُن) للإناث .

- للغياب (هـ) المحرك بغير الفتحة (ه) للواحد ، و بالفتحة المشبعة (ها) بوحدة . بإضافة أمانة العدد (ما) يتكون (هما) للإثنين بفرق بين الجسسين مفسره الذي يعود عليه . و بإضافة أمارتي الحس و العدد (م) و (ن) يتكون (هُم) لجمع الذكور ، و (هُن) لجمع الإناث .

أعرب ضمائر النصب المسرودة أصح صوتياً بالقياس إلى ضمائر الرفع الآتي تعييبها ، مما كان متصلاً كان أقل حروفاً من المفصل ، لفصلها احتاجت إلى حذف ، فارتحللت التركيبية (إيّا) خصيصاً لدعمها ، إذ لم يثبت استعمال (يا) لعبير العماد⁽³²⁴⁾ من جملة ما يدل على أن للنصب في العربية الصنف

324 حماد العبد الذكور يثري في التركيب منصه بالفتحة كما في : سلكي ، سلك ، سلك ، سلك ، سلك .
بالكسر : سلكي ، سلكي ، سلكي ، سلكي ، سلكي ، سلكي . وقد تحصل عنه مستعينة بالعماد (يا) .
موجب تركيبى ، ما سلك إلا إيّاي ، إلا إيّاك ، إلا إيّاه . لا يوجد تداولى : إيّاي ، أو إيّاك .
و من جهة المغايرة حول صورة ضمائر النصب المنصبة نأخذ ما يلقى عنه في قول بعضهم : أجب :
الكاف ، و لها ، هي الأسماء . و (إيّا) عماد لها لأنها لا تعود بنفسها . ليس جي ، سر حناعه

المسرود من الضمائر لا غير كون كل واحد منها يتكرر على صورته واحد في النصب الصريح انفصلاً ؛ (إيّاها يسأل العون) ، أو اتصالاً (الدار : حلتها) ، أو في النصب المسووح لاتصال الجارية ؛ (الدار : حلتها إليها) « فصيحة بحر في اللفظ و الصورة كلفظ المنصوب »⁽³²⁵⁾ ينتهي مما سبق إلى الخلاصة الآتية لحالة النصب الصريح أو المسووح نصب واحد من الضمائر من خصائصها أن تتصل بالعامل فيها ؛ كان مركباً جملياً أو حرف حرز و قد فصلت عنه ، بموجب تركيبها أو تداولي ركبت إلى عمادها (إيّا) (II) ضمائر الرفع ؛ من خصائصها الانفصال ، لأنها في قوة لاسم بظاهر. وهي من حيث الصورة الصوتية صيغتان (أن) للحضور، و (هـ) لغياب⁽³²⁶⁾ بانضمام أمارتي العدد و الجنس تتشكل منهما اثنت عشرة صورة تتجمع في ثلاثة أقسام على المنوال التالي

- للمتكلم بمفرده (أنا) ، و معه غيره (نحن) ، يتساوى فيه اذكر و المؤنث . أما الفارق في مشاهدة مسمى الاسم المضمير . استبدال التاء بـ ذال لا يحذف الصمير (أن) من الحضور ، و إنما يحوله إلى قسم التكلم المؤنث :

الإعراب وج 1 ، ص 313 انظر أيضا الأنباري ، لسرر العربية ، ص 342 ، قد تكرر ذكر هذا الرأي معتبراً بتدليل صحيحه في شرح الفصل 3 ، ص 100 ، و في الإنصاف ، ص 695 حيث قيل « لأن هذه النكبات والهاء و الياء هي النكبات و الهاء و الياء التي تكون في حال الاصل ، لأنه لا فرق بينهما بوجه ما ، إلا أنها لما كانت على حرف واحد و انفصلت عن العامل لم تقع بنفسها فأتى بـ (إيّا) لتشتمل النكبات و الهاء و الياء عليها ، إذ لا معلوم بنفسها ، فصارت (إيّا) بمفرده حرف . ثم لا يحول بين العامل و المعلوم فيه ، أي شرح النكبات ، ج 2 ، ص 13 نجد « إذ الضمير هي اللاحقة بـ (إيّا) ، و (إيّا) دعامته لها لتصور سببها منصفته وليس هذا أقول بغيره من قصود »

(325) ج 3 ، ص 92

(326) يكاد يدهاء العربية يجمعون على أن صمير الرفع انفصل الوصية بالصور تكساة جعلنا هو (ن) ، و في سر - المصطفى ج 3 ، ص 93 ، وج 7 ص 126 قول لير يعيش « قولك بـ فعل ، لا (لا) هو (ن) ، و الألف و قد تدل على هدفها في الوصل » و في شرح النكبات ، ج 2 ، ص 10 قال : صي « و (ن) (ن) » أي (أن) فاصمير عن الضمير (ن) بـ أصله (أنا) بـ كثر (أنا) عنده صمير بـ فتح جميع عمم المتكلم . و ذكر من جي في بـ صياغة الإعراب ، ج 1 ، ص 315 في (ن) « الألف هو الهاء » و النون . و أثناء المصوحه بعيد خطاب المذكر ، و أثناء المكسورة بعيد خطاب المفعول ، و اللعب . ثم و جدها عن الكوفيين كما هي شرح النكبات ، ج 2 ، ص 10 و في شرح الفصل 3 ، ص 96 و 98

النكبات (هـ) عليها تعاقب أمارتي العدد و الجنس

- للحطاب (أنت)؛ تُفتح ناؤه (أنتَ) للواحد، و تُكسر (أنتِ)
لواحدة . بإصمام أماره العدد (ما) يتكوّن (أنتما) للإثنين من الذكور أو
إثنين ، يفرق بين الجنس المشاهدة . و بأمارتي العدد و الجنس (م) أو (ن)
يصير ضمير الحطاب إلى (أنتم) لجماعة من الذكور ، و إلى (أنن) لجماعة من
إناث .

- لضمباب الضمير (هـ) . لأنه الثابت الذي تتعاقب على موضع الريادة
منه أمارت العدد و الجنس . إذا لحقته إحدى الامارات ؛ (واي م ن) ، أو اثنتان
على أكثر تركبت الصور ؛ (هو) ، و (هي) و (هما) ، و (هم) ، و (هن) ،
لعائدة ، بالتوالي المسرود ، على الواحد ، و الواحدة ، و الإثنين من الذكور أو
إناث ، و الجماعة من الذكور ، و الجماعة من الإناث .

يمكن أن يحمل ما سبقه حول صمات الرفع المسرودة كما يلي (1) كونها
من حيث الصورة الصوتية هي قوة الأسماء الظاهرة (2) كونها لا تنصل بما
يراكبها و لا تلتنصق به ، كما هو حال الأسماء الظاهرة (3) كل واحد من
صمات لرفع مركب من سمة رئيسية (أن) ، أو (هـ) و قد افترنت بها أمارتا
عدد و الجنس (4) تعرب ، بصورتها المنصولة عن معالقتها ، عن حالة الرفع
لتركيبية . وهي في ذلك كصمات الصف السابق التي تعرب بصورتها المنصولة
تراكبها عن حالة الصف الصريح أو المسوخ بالكسر (5) ضمير الرفع لا يقبل
لاتصال بمراكبه ، و إن كان قسمه ضمير الصف يقبل الاتصال بمصاد
محصول عن مراكبه . الأول يحذف اختصاراً ؛ (افتطاع لعظه من الصورة
لقوية و الأبقاء على معنى المعود عليه في الصورة الكلامية) ، و الثاني يُحذف
قنصاراً ؛ (افتطاع لعظه من الصورة الفولية و افتلاع معاه من الصورة
كلامية) (6) ضمير الرفع يقبل الاختصار لكونه يخلف أمارتيه ملتصقتين
مراكبه . كما سنبضع من خلال دراسة العلامة .

5.6.3. العلامة المرصوفة و المفكوكة

صحة الفتح في المسحات الثلاثة الأخيرة وحب أن تكون العلامة ، صورتها الصوتية الواهية ، مجرد وامي إلى لفظ ضمير الرفع المختصر بمقتضى الأصل السابق الذي يقول : متى أمكن استعمال العلامة بظل الإتيان بضمير الرفع بدون موجب تركيبى أو تداولي . و بسبب ضعف صورتها الصوتية وحب اتصالها بما يراكب ضمير الرفع بحيث لا تفك منه و لا تفصل عنه و عليه ، العلامة إيماء إلى لفظ ضمير الرفع لا غير .

العلامة ، بوصفها إشارة صوتية إلى لفظ ضمير الرفع ، تعين قدر الإمكان⁽³²⁷⁾ أن تكون مادتها الصوتية مطابقة جرساً و هيئة لبعض التصويديت التي يتركب منها لفظ الضمير ، و بما أن لفظ ضمير الرفع عبارة عن صورة صوتية مركبة من سمة رئيسية تدل على الشخص المصغر ، و من أمانة عدده و جنسه أمكن بالصدى تكوين علامة مرصوفة . و ذلك بإعادة ذكر تلك الأمانة متصلة بالعمل من آخره . و بعض الطريقة ، مع إمكان ترديد تصويته من السمة الرئيسية ، تتكون علامة مفكوكة ؛ بعضها يتصل بأول العمل و ينفى بآخره إذا صيغت أكثر من أمانة في صورة واحدة تلتصق بالعمل من جهة واحدة تكونت علامة مرصوفة . كما يتبين من (17) . و إذا تفرقت العلامة على أمانتين أو أكثر ، كل واحدة تلتصق بجهة من العمل فالعلامة مفكوكة كما في (18)

(17) ضمير . فعل . علامة مرصوفة

أنا . ((عرف)) . ((ت)) .

(327) من مصدر الجمع جري الانتظام ودر الإمكان : قد صاغه معارفي بعبارة مستعيرة في كثير من موضع منها قوله : مجرد في تلك الألفاظ : يستعمل بحسب المنهج المعنى على أكثر ما : أى لها معنى عام يجهل في أن تعرب أحوالها فتشبه من أحوال المعنى : أى كتاب بحروف ، تفصل الجادى : أى

نحن	((عرف))	،	((نا))	.
أنت	((عرف))	+	((ب))	.
أنت	((عرف))	-	((ت))	.
نما	((عرف))	-	((نما))	.
أنتم	((عرف))	-	((تم))	.
أنتم	((عرف))	+	((تن))	.
هو	((عرف))	+	((ه))	.
هي	((عرف))	،	((ت))	.
هما	((عرف))	+	((تا/لا))	.
هم	((عرف))	+	((وا))	.
هن	((عرف))	+	((ن))	.

(18) صمير أمانة 1 + فعل + أمانة 2 + إعراب علامة معكوكة

أنا	((أنا)) + ((عرف)) + ((ه)) + ((ل))	((أنا)) + ((ه)) + ((ل))
نحن	((نحن)) + ((عرف)) + ((ه)) + ((ل))	((نحن)) + ((ه)) + ((ل))
أنت	((أنت)) + ((عرف)) + ((ه)) + ((ل))	((أنت)) + ((ه)) + ((ل))
أنت	((أنت)) + ((عرف)) + ((ه)) + ((ل))	((أنت)) + ((ه)) + ((ل))
نما	((نما)) + ((عرف)) + ((أنا)) + ((ل))	((نما)) + ((أنا)) + ((ل))
أنتم	((أنتم)) + ((عرف)) + ((و)) + ((ل))	((أنتم)) + ((و)) + ((ل))
أنتم	((أنتم)) + ((عرف)) + ((ن)) + ((ل))	((أنتم)) + ((ن)) + ((ل))
هو	((هو)) + ((عرف)) + ((ه)) + ((ل))	((هو)) + ((ه)) + ((ل))
هي	((هي)) + ((عرف)) + ((ه)) + ((ل))	((هي)) + ((ه)) + ((ل))
هما	((هما)) + ((عرف)) + ((أنا)) + ((ل))	((هما)) + ((أنا)) + ((ل))
هم	((هم)) + ((عرف)) + ((و)) + ((ل))	((هم)) + ((و)) + ((ل))
هن	((هن)) + ((عرف)) + ((ن)) + ((ل))	((هن)) + ((ن)) + ((ل))

الأمارة I التي تتصل بأول الفعل في (18) لم يعتبرها بحوي ضمير وإن أسند لها من الخصائص الصرفية ما يسند إلى ضمائر الرفع فيها، كما يظهر من استعمال نفس العبارة في وصفهما⁽³²⁸⁾ وأما الأمارة 2 المتصلة بآخر فعل فإن عدم بعضها (Ø) مبهر بإمكان التعويل على الأمارة I فهي لإشعار ضمير الرفع المختصر لأن: أفعال مشعر بأن فاعله أنا، و فعل مشعر بسجن، الهمة بالهمة، والنون بالنون وكذا فعل نصر في المعرد العائب، فم يحتاجوا له إلى ضمير بارر. و أما (تعمل) فإنه وإن كان محتملاً بمحاطب و العائبة لكنهم لم يبرروا ضميره إجراء لمعردات المضارع مجرى واحد في عدم إبراز ضميرها⁽³²⁹⁾. وبعبارة أخرى. الأمارات السوابق: (أ، ن، ت، ي)، مع عدم أمارة لاحقة (Ø)، ليست في معردات المضارع الخمسة: ((Ø + أ)، (Ø + ن)، (Ø + ت)، (Ø + ي) × 2، (ي + Ø))، سوى جزء من العلامة المعكوفة التي تشير إشارة صوتية إلى ضمير الرفع المختصر لفظه استحفى لقبل سرور من جديد في موقعه كما في العبارتين (19، 20) الآتيتين

(19) نحن نهود و أنت تبعل .

(20) هي تسأل وهو يمع و أنا لا أرضى .

(328) بكاء الرمي بمحوي حرف المضارعة المائل في الأمارة I أعلاه بالضمير قبته، وذلك من حيث الدلالة على معنى الحذف ثم الصرف التي يتوزع عليها المعود عليه، فاستعمل في وصف ضمير الرفع (شرح الكافية، ج 2، ص 107)، عبارات من قبيل: أما لتستكتم الذكر والمؤنث وحين للمتكلم مع غيره مذكر والمؤنث. و قد أعاد ذكرها بالتحصيص (نفسه، ص 227) حيث وصف الحرف المضارع بأنه: الهمة للمتكلم و حده، مذكر أو مؤنث أو نون، للمتكلم مع غيره، سواء كانا مذكر، أو مؤنث، أو نون. و هذا يصلح للجميع بالاعتبارات الثلاث و البناء والمحاطب مذكر، أو مؤنث، مذكر أو مؤنث أو مجموعا و المقنن الغائب والمؤنث يخاف و للمريد من عاصيل لعلامة من ضمير الرفع و الحرف المضارع ينظر، قبل بعيش، شرح المفصل، ج 3، ص 92 و تقدم حيان، اللغة العربية معانيها، ص 159 كما ساء لي ساء في كتاب العيلة بالحرف المضارعة إذ يعرف من الحذف ضمائر الرفع المتصلة بالفعل الماضي، إنها لا تفرق بينهما، فكلاهما علامة

(329) الرمي شرح الكافية، ج 2، ص 8

يلزم عن ذلك ألا وجود لمفهوم صميم الرفع المتصل المستتر وجوباً في معرّبات المضارع الخمسة . لأنه لا وجود لأماره صوتيه تملأ مرفعه ، و لأن صهاره لا يكون إلا بصورة صميم الرفع المتصل . و كذلك الشأن في دصيين اللغائب و للمعائنة ، إذ لا وجود لشيء يظهر دائماً على صورة غيره وهو لا يحتملها . لأن المفروض في المتصل أن يكون أحف من المنفصل . وبعبارة برصبي : قول النحاة ، إن الفاعل في نحو (ريد ضرب) ، و (هد صربت) هو وهي تدرّس لصيق العبارة عليهم ، لأنه لم يوضع لهدين الصميين لفظ فعرو ، عهما بلفظ المرفوع المتصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدّر⁽³³⁰⁾

و قد احتلقت آراء النحاة حول الأمانة الثانية التي تحققت بآخر المضارع في مثل (17) على إحدى الصور : (ي ، ا ، و ، ن) . أما الياء في مثل (ترعين) فامارة لخاصيتي الجنس و العدد الصرفيتين دون خاصية الشخص المدلول عليها بالثناء في أول الفعل . و بسبب اقترانها بخاصيتين صرفيتين من ثلاثة وجب أن تكون أمانة و حرفاً لا صميراً واسماً . وكذلك اعتبرها نحاة . كالأحفش و المارني⁽³³¹⁾ بل ذهب هذا الأخير إلى أن كل الأحرف : (ي ، و ، ن) أمارات و ليست صائراً . وكذلك بعدها للمبررات التالية 1) كونها تقتصر ببعض الخصائص الصرفية . كافتراق الألف بخاصية العدد لا غير ، و افتراق كل من الياء ، و الواو ، و التو بخاصيتي العدد و الجنس فقط . 2) جماع النحاة ، كما ذكر المارني ، على اعتبار بعضها (ا ، و) في الصفات (مسلمان ، و مسلمون) مجرد حروف . 3) ومن مبررات المازني أن الصميم ندي يكون فاعلاً لا يقع في حشر الكلمة ، أي بين الفعل و إعرابه الذي هو

330

(331) بر الرصبي إلى الأحفش قوله : « الياء في نصري ليس بصميم بل حرف لمبت » و مذهب الذي أن حروف الأربعة في المضارع و الأمر . أعني الألف في تشكيلات ، و التو في جمعي العدد 5 ، و الياء في الخاصية : الياء في جمعي التو . علاماء كثرة الصفات و لها في نحو صديك : و حسب . وهي كلها حروف الفاعل مسكن عنده . شرح التكمية : ج 2 ، ص 9

(33) في ذلك نفعه يقول مبيوعه ذواعنهم أن من الحرف من يقول حربه في قولك : حربي أي أحبك منجبه
 هذا البناء التي يظهر بها في (تألف علامه) فإنهم أرادوا : يجعلوا التجمع علامه كذا جلد اعلم :
 الشكيب ، ج ١ ، ص 236

- (21) (أ) يَنْصَرِفُ السُّلْطُ أَفَارُهُ .
 (ب) ﴿وَأَمْرُوا النَّحْوِيَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (3-21)
 (ج) قُلْنَ الْخَوَارِي مَا دَهَيْتَ مَدَهِيًّا .
 (د) يَتَعَايُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ .
 (هـ) يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَادَلِي .
 (و) ﴿فَعَمُّوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (3-71) .

استناداً إلى ما سبق من الأدلة نستطيع القول إن (واي ن) كناية التأييد لبسكة في العربية فصيح كلامها ، و ليست كذلك في بعضها فقط . و إذا جعلت الفعل لا يطاق عددياً فاعله الواقع بعده فمن أجل رفع ليس في لغة بحارث و غيرها من القبائل . فقد لاحظت حاجة أن المطابقة العددية بين الفعل و دعه تقدم أو تأخر يؤدي إلى «الناس» ، إذ كان من كلامهم التقديم و التأخير ، فكأن السامع إذا سمع . (قاموا الزيدون) ، لا يدري هل هو حبر مقدم ، والوؤ به صميم أم ألواو علم الجمع فقط غير صميم ، و كذلك الألف في (قام يريدان) ⁽³³⁵⁾ . و إذا كانت (واي ن) المتصفة بالمعمل قبل فاعله علامة لا يجوز أن تتحول إلى صميم بوحود المعمل بعد الفاعل لأنه ليس للترتبة هذا الدور القوي لإحراج عنصر من مقولة الحرف إلى مقولة الاسم أو بعكس . و هذا النوع من ترديد عنصرين مقولتين مألوف في النظرية و هي بحر نحوي لا في اللغة و نحوها معنى هذا أن الجائز في اللغة و غير الجائز يمكن وصفهما نظرياً مكيعين ، كما سيوضح .

معناه العربي لا يجوزون مثل الحمل (22) .

(22) (أ) صَوْنَا الْعَذَائِثَ ٥

(335) في مخرج الأصول في النحو ، ج 1 ، ص 173 . وقد غيرت بعض النسخ إلى قال «لم يح» ، أما جولا ، و لا قاموا يجوزون ، فلهذا يجهل أنه حبر مقدم عينين الفاعل بالمبتدأ ، فاعرفه «مخرج المقصود» .

(ب) طاروا الأعداء *

(ج) برعون النساء *

استناداً إلى أصليين اثنين من أصول نحوهم ؛ 1) لا إحصاء قبل الذكر ، لا يصير في العربية على شريطة التفسير⁽³³⁶⁾ ، و 2) الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مصمر و الآخر ظاهر⁽³³⁷⁾ ، تكون الجمل (22) قد حرقت بأبيته لأصليين المذكورين على أساس أن العناصر (وان) المقترنة بالأفعال فيها صائر وليست علامات .

لحن الجمل (22) يمكن تفسيره بغير الأصليين المذكورين ، على أساس أن العاصر (وان) و نحوها المقترنة بالأفعال ليست صائر وإنما هي علامات تسمى إلى صائر الرفع المختصرة . وذلك بالاستناد إلى :

(23) المسد ؛ أيما كانت مقولته ؛ [ح+ر] أو [ح+ز] ، لا يتحمل صمير المسد إليه . وقد يتحمل صمير الفعل [ح+ر] صمير الفصلة الفعل .
(24) الفعل ؛ يوصفه أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية ، لا يراكبه عاصران بنفس العلاقة إلا من جهة التبعية ؛ بأن يكون أحدهما تابعاً للآخر .

محتوى الأصل (23) ينفي بأن تكون العناصر (وان) هي الجمل (22) علامات ليس إلا كل واحدة تسمى ، (بكون العربية من اللغات التي تطابق عددياً إذا تقدم المسد إليه و لا تطابق إذا تأخر) ، إلى صمير معين مختصر يعطيه متمم أصل الخفة (16) ، إعرابه الرفع إذ يراكب بعلاقة الإسناد الفعل المؤمر بعلامة الدالة و بمقتضى (24) لا تُراكب الأسماء الظاهرة في الجمل (22) لأفعال قبلها و لا تتبع ما يراكبها لعدم مشولته . لأن الظاهر يراكب ، من جهة

(336) أن يعرف معنى المذكور بلغة الصمير شرح لطفي اسمه الذي يعرف به . إذ الاسم لا يصير إلا بعد .
يعرف ، و يكون معك ما يعرف به . الذي تريد به . وقد يصير في الغيبة على شريطة التفسير في أبواب مخصوصة حصراً في اللغة . انظرها في باب أبي الربيع ، في السيف ، ج 1 ، ص 303 ، وفي مسكني ابن هشام ص 541

1337 نظر ابن يعقوب : شرح المفصل ، ج 3 ، ص 88

التشعية ، الضمير المائل لا يختصراً ، ولا يراكب العلامة من نفس الجهة كما سأتني ، بذلك بقي كل اسم مضموماً إلى الفعل قبله لا تجمع به غلافة دلالة وتركيبية ، وهو ما يمكن أن يعسر به لحن تلك الجمل .

وإذا اتضح إمكان تحليل لحن الجمل (22) بأصول معايرة لما ذكره النحوي جار من جهة أخرى إلحاقها بمثل الجمل (21) ، على اختيار جمل المجموعتين من العربية الفصحى التي توحد الفعل إذا تقدم و تطابقه إذا تأخر ما لم يتدخل « أصل التعبير التداولي » المعبر عنه بقولنا : استشعاراً بأهمية الفعل بتركيب مسنداً إلى مبهم يُعَيِّنُه الاسم الظاهر بعد الفعل . بأصل التعبير هذا نحس جمل (22) كما حسنت جمل المجموعة (21) . لكن ليس على لغة بلخارث و أزد شوءة و طيئ ، و لا على إبدال الظاهر من العلامة في الفصحى ؛ لانهما لا يتركان من هذه الجهة كما سأتني ، وإنما بالاستناد إلى « مبدأ التفسير اليعدي العام » .

يُرم عن صحة الأصل (23) أن كل ما عدّه أغلب النحاة ضمير رفع متصلاً فهو إما مجرد علامة⁽³³⁸⁾ . و العلامة إما موصوفة كاللواحق المتصلة بفعل الماضي المائلة في (17) ، وإما معكوكة ؛ كالمثكوبة من أمارتين تسبق إحداهما الفعل المضارع خاصة و تلحقه الأخرى . كما في (18) .

6) دليل آخر يدعم ما سبق من الأدلة المتضاربة في شهادتها على صحة ما نسبناه في آخر العنقود السابقة . وهو أن المتصل بالفعل إذا كان علامة أو بمصنفاً عبر صيغته بتسكين متحرك منه ، أو بتحركه بغير حركته ، وإذا كان ضميراً صمدت صيغة الفعل من كل تعبير . ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة إلا باعتبار العلامة أو بمصنفاً الأمانة جراً من « تركيب الفعل » التي تصم صيغته أيضاً (نظ

338 وهو مدح المارني ؛ غير المروي عنه في كتب النحو . ذكره ابن معين إذ قال : « ذهب إليه عثمان بن عيسى وغيره من النحويين إلى أن الأصل في (علامة) - المروي في (قاسم) - حرفان يدلان على شاعلي و معانيه .

نصيرين » شرح الفصل ، ج 3 ، 88

ط 327) ، في المقابل يجب أن يكون الصمير واقعاً خارج تركيبة الفعل ،
وإن اتصل بها ، منفصلاً عنها ، إذ تحكى فصله بعماد .

تكفي المقارنة بين صمائر النصب ، وهي متصلة بالفعل الماضي المبني
وصعاً على الصحيح ، وبين ما يلحقه مما عدّه نحاة صمير رفع متصلاً ، ليكشف
أن العناصر الأولى لواقع تركيبة الفعل لا تؤثر في صيغته ، وأن العناصر الثانية
تؤثر في صيغة الفعل جراء من تركيبته بسبب ما تحدثه من التأثير الصهر في
تسكين المتحرك أو صمته . وقد لاحظ صرفيون ونحويون أن العناصر الأخيرة
جاءت من الفعل فلا تنفصل عنه⁽³³⁹⁾ ، وعند التمثيل يؤتى لها بضمير الرفع
المنفصل .

وإذا ركزنا على المادة الصوتية لواقع الماضي الداحلة في تركيبة فعله
سجدتها بصورتها تلك مجرد اشارة تلحق صمير الرفع المنفصل كما في
صمائر الحضور خاصة إذ تظهر معها بوضوح في مثل (أنت فعلت) و (أنت
فعلت) ، و (أنتم فعلتم) ، و (أنتم فعلتم) و (أنتم فعلتم) ولا يجوز أن
تكون مع الفعل اسماً ومع انصير علامة إلا في الظرفية كما هو حالها من جراء
تصديق ابن حي لبدأ حلق الأدلة عليها⁽³⁴⁰⁾ . وقد انصح ، مما سبق من

339، انظر ابن حيي الخصائص ، ج 1 ، ص 101 ، يجد مثل قوله : « ثم من الذي هو قنا ، لولا أنه قد مرج بالفعل
و سيع معه حتى صار جزءاً من جملته كما كانت الكاف من ضمير المنفصل . يمكنهم انجروا ، أنت مبني في
ضمير الفاعل في نحو غرسك ، وإن لم تكن من نفس حروف الفعل ، مجرى وزن التوكيد التي يبنى الفعل
عليها . من الاسراع انه كور المؤنثي يبنى بضمير الفعل وهو من حيث يقول : « إنه كجزء منه إذ كان يصر
بضمير مختلفه ، كانه من صيغته كعدناك فحسب ، ودهشنا ، ودهشتم ، ودهبه فحسب . فحسب
الفعل وقد صار مفتوحاً قبل اتصاله به . شرح المنص ، ج 3 ، ص 104 . انظر بها سبوح الحبيب ،
ج 1 ، ص 389 . وهو يفرق بالتصنيف .

340 بعد ابن حيي أن عناصر بعضها يحدد اسماءها المقولي اسماً ، فلو ما يركب . ولقاء و جوداً كم . اسماء
التي فعلت اسم في (فعلت) و يذراكية اسماً كما في (أنت) خربت الاسم (أنت) من حصة
الاسماء التي متوجهة إلى فتحوب جود . بعبارة ابن حيي : « أنت » في قسم . و فعدت ، و فعدت هي من
بعد الاسم و الخطب : ثم يخلع عنها دلالة الاسم و يحلص للحطاب اليه في أنت . أنت فدلالة
(أنت) و حقه ، و « أنت » بعد الحطاب . الخصائص ، ج 2 ، ص 189 . وقد رددت في ذلك في ص 189
الإعراب ، ج 1 ، ص 315 ، 316 .

مباحث هذا المعمل ، أن أغلب اللغات تلجأ إلى المطابقة لتشخيص العلاقات التركيبية القائمة بين عناصر مراكمة بشكل مقولة معينة . و أن العربية من بين اللغات التي تستعمل هذه الوسيلة لتشخيص علاقة الإسناد التركيبية بقيت .³⁴¹ يذكر أن المطابقة بوصفها وسيلة للتعبير عن العلاقات التركيبية المحددة تلعب دورها التعبيرية إذا قامت على مبدأ وحدة النعمة . وهذا المبدأ يعني قيام علاقة تركيبية بين عنصرين ، وإضافة إلى العنصر الثاني نفس الجرس المسموع مقترن بالعنصر الأول ؛ أو تسوية العنصرين المتراكبين بنفس العلاقة التركيبية عن طريق إلحاق نفس الصورة الصوتية بهما

مبدأ وحدة النعمة تحققه العربية لتشخيص علاقة الإسناد التركيبية بقائمة بين ضمير الرفع و الفعل كما في (أنا أفعل) ، و (نحن نفعل) ، و (أنت تفعل) ، و (أنت فعلت) و (أنتم فعلتم) . و تحققه اللغة اللاتينية كما ذكر سابقاً لتشخيص علاقة تركيبية محصورة⁽³⁴¹⁾ . و بما أن المبدأ المذكور منحصر في أكثر من لغة نرجحت البناء التي تسبق المضارع و تحقق الماضي لأن تكون أمانة و علامة تدل دلالة إشارة على التضمين إلى ي براكب الفعل المعلم . و كذلك شأن سائر العناصر المماثلة .

(7) تشهد ظواهر تركيبية كثيرة على أن البناء التني تسبق المضارع و تحقق الماضي ، وبحواها من العناصر التي تتعاقب معها على ديكيم الضمير ، معبرة بتضمين المحيل على الاسم الظاهر . أحدها إمكان عطف التضمين على بظهر ؛ (نله برعي أبا حرب و إيانا) أو الظاهر على التضمين (فادهب أنت

341 - م 196 - ح 1 - مبررات النظرية بوصفها وسيلة لسانية لتشخيص التنبؤ المحددة الموحدة . و - العناصر التركيبية القائمة بين عناصر مراكمة بشكل مقولة معينة . و أن العربية من بين اللغات التي تستعمل هذه الوسيلة لتشخيص علاقة الإسناد التركيبية بقيت .⁽³⁴¹⁾ يذكر أن المطابقة بوصفها وسيلة للتعبير عن العلاقات التركيبية المحددة تلعب دورها التعبيرية إذا قامت على مبدأ وحدة النعمة . وهذا المبدأ يعني قيام علاقة تركيبية بين عنصرين ، وإضافة إلى العنصر الثاني نفس الجرس المسموع مقترن بالعنصر الأول ؛ أو تسوية العنصرين المتراكبين بنفس العلاقة التركيبية عن طريق إلحاق نفس الصورة الصوتية بهما

guarum deorum scavarum

العناصر التركيبية القائمة

لمزيد من تفعيل نظر كنه اللغة ، ص 111

و ربك) . و (إِنَّكَ وَ رِيداً مطلقاً) . أو عطف الضمير على الضمير ؛ (رَبُّ
وَيَا كُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) . و لا يقع شيء من هذا مع العلامة
وبالأحرى الأمانة . فلا تعطف على نفسها ولا على غيرها . كما لا يعطف غيرها
عليها . فلا يجوز (فعلتُ و زيدٌ) ، و (أفعلُ و بكرٌ) ، و (ذهبتُ و أنا) ⁽³⁴²⁾
بسبب خرق مبدأ التناظر في المستوى المقولي . و إذا جاء في الشعر شيء من
هذا العطف ؛ (أقبلتُ و زهرٌ) ، و (لحقنا و الجيادُ) ⁽³⁴³⁾ وجب حمله على
الاحتصار الضروري لضمير الرفع الواجب إظهاره في غير الشعر : (أقبلتُ هي
وزهر) و (لحقنا نحن و الجيادُ) .

ثاني الظواهر التركيبية الشاهدة على أن اللواحق بصيغة الفعل الداخلة في
تركيبته علامات لا سمائر هي أن الاسم الظاهر يراكب ، من جهة التوكيد ،
الضمير ، و هما لا يراكبان من نفس الجهة العلامة . و عليه ، لا يجوز الجملتان
(تذهبين هينك) ، و (هرب نفسك) بمبررين مختلفين . أولهما مقدمه سبويه
مستنداً إلى حاصبة معجبة لكلمتي (عبر ، و نفس) هي كونهما غير
حاصلتين لوظيفة التوكيد . و بما أن (أجمعون) تحصل للوظيفة المذكورة جار
(فرتم أجمعون) لكن التوكيد المذكور ؛ (الخصوص لوظيفة التوكيد) ، لا يمنع
مثل (سجدوا كلهم) مع أن (كل) مثل (عين و نفس) في عدم الخصوص
للتوكيد ⁽³⁴⁴⁾ . ثاني المبررين أقامه ابن جني على أصل الخفة . وهو أن احتصار

⁽³⁴²⁾ مثل سبويه ، (الكتاب ، ج 1 ، ص 389) ، عدم جواز الجملتين أعلاه بالاستناد إلى ما سبق أن ذكرناه في
الفصل (6) الصرمي . بمعنى أن اللواحق بصيغة الفعل المنتمية إلى تركيبته لا تعطف شيء عليها واقع خارج
التركيبية . و بما أن ضمير النصب كضمير الرفع و الاسم الظاهر في وقوع الجميع خارج تركيب الفعل جار
عطف بعضها على بعض ، و لا يجوز عطف أحدها على ما هو من تركيبه الفعل . و يمكن تعليق ببح العطف
في مثل (فعلتُ و زيدٌ) و (أفعلُ و بكرٌ) يكون مبدأ التناظر قد خرق في المستوى المقولي ، (لا يمنع هذا أبداً
عصف المتعلمين معويّاً ، كعطف الاسم على الحرف كما في التالي للمصنف من التديق حول مبدأ السامع
راجع الدكتور أحمد تليق كل ، دراسات في نحو اللغة العربية الباطنية ، ص 175

⁽³⁴³⁾ انظر سبويه ، (الكتاب ، ج 1 ، ص 391 ، 390

⁽³⁴⁴⁾ التمرين من التعصيل انظر سبويه ، (الكتاب ، ج 1 ، ص 390 و ليس يعيش ، شرح المعجل ، ج 3 ، ص 42

ضمير الرفع (أنتم) اكتعاءً بعلامته (تُم) الداخلة في تركسة الفعل (فرُتم)
فصاه أصل الخفة (16) الذي يقول مى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان
بضمير الرفع بغير موجب تركيبى أو تداولي ، و إن الإنسان بالمؤكد ، أياً كانت
حاصيته المعجمية ، يعتبر جروحاً إلى باب الإطباب و الإسهاب ضد التجهيف
(145) . أحدأً بمحتوى المبرر الثاني لا يجوز عند ابن جني شيء مما جوز
سبويه . و إذا صح أن المؤكد المعلم قد يُختصر فإن قبح مثل (تذهب نفسك) ،
(سجدوا كلهم) آت من اختصار ضمير الرفع ، و الحال أن الكلام قد حرج
بتأكيد إلى باب الإطباب و لذلك فإن إظهاره من جديد بحسن تلك
الجمل كما في (أنت نفسك تذهب) و (هو عبثه هرب) ، و (هم كنهم
سجدوا) ، و (أنتم أجمعون فزتم) .

يترب عما سبق أن التوكيد موجب تركيبى يمنع الاختصار على العلامة
و بقصي بإظهار الضمير . و يتبين من صحة الجمل التي يظهر فيها ضمير الرفع
و قبُح التي لا يظهر فيها أن الاسم الظاهر يراكب بالتبعية من جهة التوكيد
ضمير الرفع ، كما سبق أو ضمير النصب ، كما في (استهدوك نفسك) ،
(يدعوكم أجمعين) ، و لا يراكب من نفس الجهة العلامة . و لا مبرر لذلك
سوى انعدام التناظر المقولي . و بما أن الضمير كالظاهر مقولياً يلزم ألا يراكب
بضمير العلامة عن طريق التبعية من جهة التوكيد . و أما الذي اعتبره نحاة ،
في مثل الجمل (25) الآتية توكيداً فهو إظهاره ، بموجب تداولي ، لضمير الرفع
المسند إليه الفعل

(25) (أ) كيف وصلت أنت من الرحام .

(ب) تراجعوا أنتم قليلاً .

(ج) نخرج أنت أولاً .

(د) تتكلف أنت بالحياح ألع .

(هـ) ملتم أسم بصيكم .

جميع الأفعال الواردة في الجمل (25) مسندة إلى صمائر الرفع (أ ب ، أ ب ، أ ب ، أ ب) الواقعة بعدها . تطابقهما العددي إعراب عن تحسن نبت الصمائر في موقع عيّه أصل « حصر الخطاب »⁽³⁴⁶⁾ التداولي يحكم هذا الأصل يظهر صمير الرفع بعد الفعل الذي يطابقه شخصاً و عدداً و جنساً و ذلك لعزل الشخص المعنى من بين الأشخاص الذين يتناولهم الفعل الرفع قبل الصمير ، إذن تعبير الشخص المعنى بالفعل عاية تحصل بإظهار الصمير بعد الفعل المطابق

و التعيين الذي ذكرناه أورد في مثل الجمل (25) من التأكيد الذي قد به النحاة و حصروا معناه في تمكين المعنى في نفس المخاطب و إزالة العطف في لتأويل . إذ تشترك جميعها في حاصبة تركيب الفعل مسنداً إلى محاسب يُعَيَّن الصمير المظهر بعد الفعل . وهي في ذلك مثل جمل المجموعة (21) التي يقوم فيها الاسم الظاهر بدور الصمير ها . و كلتا المجموعتين من الجمل محكومة بمبدأ التفسير البعدي الذي يحكم أيضاً مثل جمل المجموعة (26) الآتية :

(26) (1) ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ ﴾ .

(ب) ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ . (12-41)

(ج) رَبُّهُ فَتَبَّ دَعْوَتُ إِلَى مَا يورث المجد .

(346) حصر الخطاب أصل تداولي أقدمه معنى و تسمية من شهاب الدين القرافي . دور هذا الأصل يشتمل في تعيين من بين المخاطبين ، الشخص المعنى بالفعل ، و تكون مهيجه من ذكر الفعل معلماً بآثار عيحه يحم انطباع على البذل و الناب لإسناده إلى الصمير بهذه الحصور ، بواقع المتابعة . في بعض النسخ بالضم قيمة و تعبير القرافي « يحصر الواقع المسمى في شخص معنى » ، إذ طلب الجماعة بين يديك استحدث و استوب سينك في الخطاب معهم و مؤجهتك إليهم و (إشراك لم يعمهم أحد منهم نفسه بخصوصه ، و إن يعمهم) إذا حصر الواقع انطباعه فيه . المتنوع نظر كتابه ، شرح تقيح العصول ، ص 35

و إذا أمكن ، في نحو (26) ، تفسيرُ الضمير المجهول⁽³⁴⁷⁾ بالظاهر المحملة أو مجرد بعده صار من باب أولى تفسير العلامة أو الأمازة بالظاهر كما في (21) و (22) أو بالتصميم كما في (25) . بأصل « استعظام الفعل » التداولي تحقق في مجموعتي الجمل (21 و 22) الأسماء المظاهرة بعد الفعل و قد انتظمتها علاقة لإسناد التركيبية المشخصة بالمطابقة ، فوجب لها حالة الرفع التركيبية و هي نفس المرقع و بنفس العلاقة و الحالة التركيبيتين لكن بأصل حصر الخطب اندوسي تحققت صمائر الرفع في مجموعة الجمل (25) . و بنفس العلاقة و حالة التركيبيتين ، لكن بأصل « الاستبداد » التداولي المفترن بمبدأ التفسير بقيي ، يتحقق ضمير الرفع قبل فعله الذي يطابقه كما في مجموعة الجمل لتدنية .

(27) (أ) هُم يُفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طَمْرَةٍ .

(ب) أَنْتِ اصْصَدْتِ نَحْوَ الْعَرَبِيَّةِ بِغَيْرِ النَّظَرِ التَّوَلِيدِيَّةِ .

(ج) أَنَا صَعَيْتُ فِي مَصْلَحَتِكَ

(د) هُوَ يَحِبُّ الثَّنَاءَ .

بأصل الاستبداد نمرداً بالفعل أو تمكيناً لثبوتة في نفس المخاطب⁽³⁴⁸⁾ يتعين إظهار الضمير مستنداً إلى فعل بعده يطابقه . ولولا الأصل المذكور لما ظهر تصميم عملاً بمحتوى الفيد (16) الذي يقول : متى أمكن استعمال علامة بطل الاتيان بضمير الرفع بعير موجب تركيبية أو تداولي . نستخلص مما سبق النتائج التالية :

(347) بلاسيادة من المواضيع التي يتأخر فيها المعسر عن التصميم ، وأغراض هذا الاستعمال انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 3 ، ص 114 . وابن هشام ، معنى اللبيب ، ص 541 . وفيه في الريح ، البسيط ، ج 1 ، ص 303 . والرصدي ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 27 . انظر الأبلزي ، البيان ، ج 2 ، ص 339 ، والزمخشري ، الكشاف ، ج 4 ، ص 190 .

(348) فيما يخص القيمة التداولية نذكر لفاعل قبل فعله انظر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، القول في التعدد والتأخير ، ص 106 .

اختصار ضمير الرفع أو إظهاره عمليتان تقتربان ، على التوالي ، بأصبي
الخفة و الإفادة المكونين لمبدأ النذول بوصفه أحد المبادئ الأربعة المقومة لثمة
لوقوع ضمير الرفع واسطة بين الاسم الظاهر الذي يفسره و بين علامة
اندالة عليه دلالة إشارة فإن العلامة تحجب الضمير الذي يحجب بدوره الاسم
لظاهر ، و لذلك لا يظهران معها بعير مقتض تركيبي أو تداولي .
- ضمير النصب يخصص لعملية الاختصار من الحذف المقترن بأصل
الإفادة ، إعادة ذكره بقص للعرض من الحذف بحلله ضمير الرفع الخاضع
لعملية الاختصار المرتبط بأصل الخفة فإن إظهاره قبل الفعل المعلوم به أو بعده
يخضع لأصل الإفادة .

- كما أن لضمير النصب صورة صوتية واحدة ، كان متصلاً بتركيبية
الفعل أو مفصلاً عنه ، فإن لضمير الرفع أيضاً صورة صوتية واحدة ليس إلا .
يركب بها فعلاً ، مفصلاً عنه ، بعلاقة الإسناد التركيبية المشخصة بالمطابقة
و قد بلغت دروتها التعبيرية في الحصور لقيامها على مبدأ وحدة النعمة . و إذ
نم تقم المطابقة في العياب على نفس المبدأ فلتعاقب الضمير و الظاهر على
مدخل المسند إليه أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية . و بما أن هذا التعاقب لا
يكون في الحصور بنفسية التكلم و الخطاب ، و إلا تحول إلى عائب ، صار
بالإمكان إقامة المطابقة على مبدأ وحدة النعمة . كان يقترن نفس الجرمين (تَنْ)
مثلاً بالمتساندين على السواء . كما يظهر من « أَمْ (تَنْ) فَرَر (تَنْ) » .

- المسند ، بوصفه أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية ، تنصل بصيغته
إد كان فعلاً علامة مرصوفة أو مفككة دالة على مراكبه من مجموع نصيعة
و العلامة تتشكل تركيبة يقترن بها ضمير النصب لا غير . لأنه لم يبق فيها
مكان لإحفاء صورة ما سماه بحاة الضمير المستتر و قد تبين مما سبق أن هذا
المصطلح مفهوم نظري ، تولد عن عاملية بحاة البصرة المرتبة ، و ليس له في

و رفع لعموي مكان . فهو لا يسعج ، من جهة ، مع وسيط العلامة المحمودة
لدي يقضي بحريير مكونات الجملة لترتها أصول التداول ، و لأنه يفس من
جهة ثانية « مبدأ البيان » أساس اللغة بوصفها سقاً من الرموز يعبر عن المقاصد .
لأن هذا المبدأ يقضي بأن يكون لكل عنصر لعموي صورة صوتية ، و الضمير
مستتر لا صورة له أصلاً . و لدخول علامة ضمير الرفع و مفسره الظاهر في
تركيبه الفعل ينتهي كل دافع إلى اقتران أحدهما بالفعل .

- يتمير الفعل في اللغات الآخذة بوسيط التصريف اللعوي بتركيبة
تشكل من صيغته مصاف إليها علامات ترفع عن الفعل ضرورة أن يمثل معه
مراكبه بعلاقة الإسناد . و إذا لم يمثل مع الفعل المؤمر بعلامة مراكبه ، أحد
بصائر : (أنا ، نحن ، أنت ، أنتما ، أنتم ، أنتن ، هو ، هي ، هما ،
هم ، هن) ، أو اسم ظاهر مما يرادف أحد بصائر العيبة : (هو - هن) ، حصل
في بنية الجملة شغور .

- بما قدما من الأدلة الفاصلة بين الضمير و العلامة ، و من الأصول
متحركة في استعمال الضمير أو مرادفه الظاهر يصبح تناول بحاة جدد
لموضوع الضمير و العلامة غير وارد⁽³⁴⁹⁾ . لدعم هذه الملاحظة هناك أكثر من
ميرر نكتفي بذكر أربعة .

1) عرض الساحت أفكار بحاة مستقداً إليها انتقاداً عقدياً لا معرفياً ، فم
يهند ، بهذا الأسلوب في البحث المتميز بافتعال الأسباب لاستبدال فكر بآخر ،
إلى فكرة أو تحليل جديدين عدا ما سيأتيه من عرض نظرية شومسكي في
موضوع .

2) لم يتناول المدارس الضمير و العلامة على وجه العموم فتكشف له
خصائص المعرفة . بل براه ، يعمد إلى المعروف عند جمهور النحاة بصائر

(349) انظر د . عبد القادر الفاسي ، الرنط الإجمالي ، التطابق و تعلق اللغات ، مجلة تكامل المعرفة ، عدد 9 من

الرفع المتصلة ليحجّل منها مجموعتين ، و ليس له من المبررات سوى التصريح بذلك كأن قوله : « نضع هنا حائلاً مشكل الاتصالات التي توحد في مكانه و انحطبت ، ، لأنه يختلف عن الإشكال المطروح في وجود متعدده كـ فصل عناصر النعمية مقولياً عن عناصر الحضور بقسميه و الأمر أن تعبير عنده عناصر الغيبة إذ يسكوته عن بون النسوة صارت من قبيل الاتصالات التي طرحها حائلاً في المقابل وقع التركيز على واد الجماعة و الف الإثنين ، و قد اعتبرهما علامتين بدون أي مبرر ، و الفاعل ضمير مستتر كالذي في مجرد من العلامة وهو في هذا لم يأت بشيء لم يقله أبو عثمان المارسي . و مع هذا تصنيف التحكمي الذي لا يستند إلى أي معيار تراه يعيب على من عالج كل عناصر المجموعة في تناول واحد ، و وحدها مقولياً : (إما ضمائر رفع متصلة ، و إما علامات على ضمائر الرفع و لا تكون إلا مفصلة) ، و يقول : « هذا فرق بين هذه الضمائر و العائب المرفوع لأن هذه ضمائر متصلة و العائب مرفوع يمكن اعتباره علامة تطابق . فهناك فرق بينها . و إن كان السحاة لا يفرقون بينها و هذا مشكل ، و لكنه مشكل بالنسبة إلى من يعتبر و لا يعتبر

(2) استثناء السائح بسادح نحوية تدعي لنفسها الكلية في تحبيبه لحمل مسوبة إلى العربية سيصطوره إلى بحث هذه اللغة بالشذوذ إذ لم تدع أنماطها لصوعها في نحو غيرها ، و إلى دمي محاتها بقصور النظر إذا لم يقدم أحدهم في مسألة الضمير و العلامة ما يقع . و سوف يتأكد في البحث مؤني ما سبق أن رأينا في منهج الاستثناء من مزالق شعبة أخطرها تجريد اللغة المعينة من الخصائص المميزة لسطها .

(4) يبدو صاحب المقال ، من خلال تناوله للضمير و العلامة في العربية ، باحثاً يمارس مهارة التمرير على إثبات الكنية لأفكار شومسكي و مواضعه الاصطلاحية التي صمّمها « نظرية الربط العاملي » من جملة ما يكشف عن انحصار هدف الدراسة في ما فعل انتقاء ، من بين ضمائر الرفع المتصلة أو

علامات الثلاث عشرة : ما فيه شيء من مفهوم العناصر العارضة في النضرب
مذكور و لو لا إثارة شومسكي لمفهوم العنصر العارض لما فرغ باحثنا إلى
عناصر الثلاثة التي حظيت دون أبحاثها بالدراسة . و عملاً برأي شومسكي
تمت لكل اللغات بنية نووية قاعدية يلزم كل المطبقين أن يجتهدوا لوضع أجمع
صريقة تسهل إقحام العنصر صم في الحديث عن لغتهم ، و إن كان وضعها لا
يعتقر إلى صم إلا من أجل صمها إلى خط الأجياليرية . و في هذا الباب لم يقصر
صاحب المقال كما يشهد المبحث الأخير منه .

3.6.6. من تراكيب الشغور البهري .

لا ينبغي أن يفهم من الشغور البهري المستعمل في هذا الموضع أن هناك
عنصرًا مجوفًا (جوفه حال من أي مادة صوتية) ، تنظمه علاقة تركيبية
بغيره من العناصر الشحيحة (تتوفر على حشو صوتي بين السطوح) ، فتشكو
« جملة فعلية » في اللغات الآخذة بوسيط التصريف خاصة ، أو « جملة
مصدرية » في كل اللغات . لكن العنصر المجوف لا يتلقى « عوارض » في
الجملة مصدرية لقولها من « صرفه الرمز » التي تعمل « التومية » في « السوج »
و حرصاً على كنية الأحكام وجب ألا يتلقى الجوف ، وهو في الجملة الفعلية
متوفرة على صرفه الرمز داخل اللغات الآخذة بوسيط التصريف ، ما يتلقاه من
عوارض العنصر الشحيح الواجب الظهور في نفس الموقع من الجملة الفعلية
داخل لغات الآخذة بوسيط التصريف . فما ذكرنا هنا معنى صم العنصر
مجوف المذروح في نظرية شومسكي لأحتواء لغات قد لا يمثل سوج جمعتها في
سسه المكوسه التي وضعها شومسكي لكل اللغات . و سوف نرى أن ليس
بعنصر صم هذا موقع في نحو يستهدف وصف اللغات التي تكون مع العربية
خطاً واحداً يحكم اشتراكها في وسيط التصريف اللغوي .

عملاً بما ثبت لدينا في مباحث الظاهر و الضمير و العلامة منع الشعور
بسيوي عن بواقر حاصرين . الخاصصة الأولى صركيبية ، (صرفية مركبة) .
تحصل بإعداد مركبة للفعل عن طريق إلصاق بصيغته الصرفية علامات يسمى
بها الفعل العنصر الذي يعني له أن يراكبه . و الخاصصة الثانية تركيبية .
تتخصص في عدم مثول العنصر الذي انتقاء الفعل في الطرف الآخر من علاقته
لإسناد التركيبية . فلا يشترط في الشعور البسيوي سوى تركيبة يكتسب
لفعل بانتمائه إلى النمط التصريفي من اللغات المتميز بنحوم المطابقة ، إضافة
إلى حلول الطرف الآخر من علاقة الإسناد التركيبية من العنصر الذي انتقاء الفعل
بعلامته . و يظهر للوهلة الأولى أنه بغير تصادم هاتين الخاصيتين لا شعور
بسيوي . وهو ما ستحاول التثبت منه .

إذاً أحدياً بالتحديد المقدم للشعور البسيوي في الفقرة السابقة لا بدحس
في هذا الظاهرة من الجمل المدروسة في مبحث الشعور سوى الجمل التي تتصور
عن فعل ، بعلامة ملتصقة بصيغته ينتقي ضميراً أو ظاهراً من غير أن
يستجيب أحدهما للمثول معه في الجملة . كما يتضح من الجملة (6ح)
المعادة هنا

(6) (ج) أتسافر ليلاً .

إذاً ينتقي الفعل بتركيبته (تسافر) أحد الضميرين (أنت) و (هي)
أو ظاهراً مرادفاً لهذا الأخير . ولكن لم يمثل معه في الجملة أحد مدعويه
ثلاثة . و كذلك شأن الفعل في الجملة (11) .

(11) ﴿ يسألوك عن الأعمال ﴾ .

حيث ينتقي بعلامته المعكوفة الياء و الواو الضمير (هم) أو مرادفاً له من
الأسماء الظاهرة من غير أن تمثل معه أحدهما في الجملة . و هي الجملة
لثبوتها : (لقد ظلمك) ، بخلاف « العبارة الدامجة » : (يسأل بعجلك إلى
معاذ) في مثل التركيب (12) الموالي :

(12) (لقد ظلمت بسؤال بحثك إلى بعاجه) .

مكون الفعل (صلى) قد دعا بركسته المجردة من العلامة الضمير (هو) أو مر دواً به من الأسماء الظاهرة و ما استجاب أحدهما . أما العبارة الدامجة فإن انتهاء الخاصية التركيبية منها تخرجها من تراكيب الشعور اليسوي و ستعود بعد قليل إلى مثل هذه التراكيب المصدرية لتحليلها بدقة و بحلاف ما تقدم ،
للجملتين (13) و (14) بنية مكوّنة تامة .

(13) أنت تسافر ليلاً .

(14) هي تسافر ليلاً .

يد بصطفي الفعل (تسافر) بعلامة معكوكه (ت ا ٥) في تركيبه ضميرين (أنت) و (هي) أو اسماً ظاهراً يرادف (هي) ، و تسمح علاقة الإسناد التركيبية بالثبوت في الجملة لما يحمل المواضع المعلّمة في تركيبه فعل ، و يرتب أصل الاستبدال التداوني طرفي الإسناد مظهر (أنت) و (هي) قبل الفعل في الجملتين (13) و (14) فنمت بنيتهما المكوّنة ، كما تمت ، بنفس الصواب الثلاثة ، بصطفي الفعل . و تسمح علاقة الإسناد ..
و يرتب أصل الاستبدال ، السبئية المكوّنة للجملة في المجموعة (27) العاد منها الجملة (أ) الموالية

(27) (أ) هم يفرشون اللبّد كل طمرة

لأبعد الواردة في مجموعتي الجمل (21) و (22) مشبعة بحكم حصول كل فعل على اسم ظاهر اختاره الفعل بعلامة في تراكيبه . مثول الظاهر في ثبوت حمل بعد فعله المؤمر بعلامة دالة عليه حصل بمقتضى أصل التعبير أنتد وبي كم سبق تحديده ، و بشرحي من 1) وسيط العلامة المحمولة الذي يوفر للغات لأحدة ، كالعربية به قاعدة توليفة ذات رنة حرة و 2) وسط التصريف يدي يسمح ، خصوصاً للفعل و الاسم المرفوع في اللغات الأحدة به سداد موقع وإن قامت تلك اللغات على وسط الرنة المحفوظة . كما هو حال اللغة الإيطالية و نحوها الإسبانية و 3) مبدأ التفسير العدي الذي يحكم صم

الشأن ، و غيره من المبهجمات كانت صماتر أو علامات . بالمتببت في هذه العمرة
يمكن القول في وصف مثل الجملة (21 هـ) المعادة ها .

(21) (هـ) يلوموسي في حب ليلي عوادلي .

استشعاراً بأهمية المفعول (يلومون) يؤمر بعلامة (ب + و) مبهمة
بترخيص من مبدأ التفسير البعدي ، و يحقق ، بترخيص من وسيط التصريف
بعوي ، في الرتبة الأولى ليراكبه (عوادلي) الاسم الظاهر بعده ، المقيرون ، (ب
يحمل من المواضع : كونه عائلاً مذكراً جمعاً ، المعلمة في تركيبة الفعل)
لتعيين المركب الواقع في الطرف الآخر من علاقة الإسناد الخامل لحالة رفع
تركيبية ووضعية الفاعل السحوية من الوصف المقدم لهذه الجملة الذي يسرى
على مثيلاتها في المجموعتين (21) و (22) يستخلص النتائج التالية .

1 (المفعول في العربية يعادد فاعله المتأخر عنه استشعاراً بأهميته . و لا
يعادده نسبياً على أهمية الفاعل أو المفعول بحسب رتبة أحدهما من الفعل .
و قد تقدم الفاعل المستند بفعله تعينت المطابقة العددية معاً لإمكان إساده
بأي اسم محتمل يأتي بعده . هذا الكلام يمكن صوغه من جديد في صيغة
مطابقة (28) الموالي

(28) الفعل ، في العربية و نحوها من اللغات ، يطابق عددياً الفاعل في
حدثي ، استبداد الفاعل بالمفعول ، أو التبيه على أهمية الفعل بصرف النظر عن
لفعل و لا يطابقه في حالة التبيه على أهمية الفاعل أو المفعول بحسب
رتبة أحدهما منه .

2 (بصحة صيغة المطابقة (28) لا يصح من العوارض : (أي الأحوال
سركسية كحالاتي الرفع و النصب و الوظائف السحوية كوظيفة الفاعل
و المفعول) ، التي أسدها بحاة العربية⁽³⁵⁰⁾ إلى الاسم الظاهر بعد الفعل 'لطلق
نه عددياً كما هي مثل (21) سوى حالة الرفع التي عملتها علاقه الإسناد المركبة

⁽³⁵⁰⁾ نظر محمد ، معاني لغوي ، ج 1 ، ص 315 ، وج 2 ، ص 198 ، و سيرة الكا ، ج 1 ، ص 216
و الأبي في غير ، ج 2 ، ص 158 ، وج 1 ، ص 401 ، يا جعفر الطاهر ، يعرب العرب ، ج 2 ، ص 366

مشخصه بالمطابقة الثامنة بين المتساويين ، ووظيفة الفاعل التي عملتها علاقته
نسبته الحقيقية لعلاقته الإسناد

(3) تبين أن وسيط العلامة المحمولة يوفر للمعات الأحدة به بسمة قاعدية
سوية ذات رتبة حم ، و أن وسيط التصريف يوفر للمعات الأحدة به و وسيط
الترتبة الصعوبة كالإيطالية بنية قاعدية ذات رتبة حرة جرثيما ؛ إذ يمكن للمعمل
و الفاعل التعاقب على الموقع الواحد مخلوه من سمة أحدهما يلزم عن هذا أن
لأسماء الظاهرة بعد الأعمال المطابقة لها قد تحققت أصلاً في موقعها . كما في
مثل (29) ، و نحوها من الإيطالية (04) ، و من البرتغالية (05) في الصلة⁽³⁵¹⁾
أسفله .

(29) يلومني في اشتراكي النحيل أهلي فكأنهم الوام

(4) ليس في تراكيك الجمل (21) و (22) و (29) ونحو ذلك من الإيطالية
(01) و (03) و (04) أو البرتغالية (05) ناحير للفاعل بحكم ظهوره بعد
بعض . ففي العربية لم يكن الفاعل محققاً قبل الفعل بحكم تطابقهم
عددي ، ثم وقع تحريك الفاعل ، و أبقى على المطابقة دليلاً على انتقاله بعد
بعض . لأن هذه العملية غير معللة ، فلا تدخل في أي من « الاحتمالات
مبسورة » في صابط المطابقة (28) و كذلك الشأن في غير العربية من
بعض المذكورة . إذ لو كان الفاعل مقولاً إلى موقع بعد الفعل خلف طيماً في
عنه . و العود على متأخر يصيب مشكلاً جديداً إلى قالب الربط الذي وضعه
شومسكي لربط العوائد بالمفسر السابق .

³⁵¹ امر حملي ياحر فيها فاعل هي الإيطالية ذكر شومسكي الجملة (04) إلى من الجملة (01) ،
(03) في المصنف (309 - 317) . ذكر روبري من البرتغالية جملة (05) المصنف في المصنف ، من
293. 176

(04) arriva un ragazzo

يصل
طفلاً

(05) saíram os rapazes

الأطفال
انصرف

٦) مثول الفاعل بعد الفعل في نحو الجمل (29) و (01) و (05) لا شعور به في مثل هذه الجمل لأن خاصية التعاقب الحر للفعل و الفاعل على نفس الموقع ؛ (يوعزها عندنا وسيط التصريف اللغوي و عند شومسكي برمرانسوج الشاعر) ، لا تؤدي بشرط مثول الفاعل بعد الفعل إلى شعور عند سوج الذي يجب ملؤه بالعنصر المحووف صم ، خلافاً لما يراه شومسكي لأن رأيه هذا قد يسلم في إضار نحو يرعم محتواه الكلية القائمة على عقيدة ما يصح في الإنجليزية يصح في غيرها من اللغات ، و يسعى أحيرا بالبرمشتات إلى كشف عن الخصائص المظنية للغات المعاصرة من أجل رفع الفوارق و إعادة مبدو منها شارداً إلى حصيرة الإنجليزية بوصفها اللغة التي تشخص تصور الكلية للعكر البشري .

لتوصيح سد شومسكي فيما يراه في المسألة أعلاه يمكن القول ؛ بما أن الإنجليزية من محط اللغات التي تستوجب مثول السوج في الجملة قبل الفعل و لا تجيز حله سهل ؛ (يسد من العقيدة ، ما يصح في الإنجليزية يصح في غيرها) ، وضع لمرصية الثانية للجملة في كل اللغات بنية نووية قاعدية واحدة يمثل لها بما يلي : (م م - صرف - م ف) . و قد سبق بيان ذلك (3.5.3 (1)) . و كل لغة يعتبرها شومسكي بوجه من الوجوه ، من السطدي يؤصل الرتبة (ما مع م م) ، ثقبيل بشرحيص من برمرانسوج الشاعر أن يثث الفاعل بعد الفعل في بعض تراكيبها يجب تهديتها لثلا يبقى عند السوج شعرا في السية الفكرية ، و يحصل ذلك بما يلي .

وضع العنصر المحووف صم محاطاً بشروط ملء الفراغ الناحية عن تحفو سوج بعد الفعل في جمل من الإيطالية و نحوها الإسبانية و البرتغالية و هم حراً يشكون صم بوجود عامل يؤثر دوراً محورياً و لا قابل تحو في عند السوج يستلم أثر العامل ، و عملاً بمبدأ تجب الصمير الذي صاعه شومسكي من قول بحاة العربية متى قدرنا على المصل لم يأتوا في مكانه بالمفصل ؛ (ص

ط 322) ، جاز للعنصر المنجوف ضم أن يمثل في عدد سوج لم يظهر أو ظهر بعد الفعل في جملة حرة غير دامة في غيرها .

• بمحافظته على خاصية مجرد ضم من العوامل كما لو كان في الجملة المضمرية متميزة في الألفية و غيرها من اللغات بالتحديد من صروف الزمن العامله في عدد السوج لم يجد شومسكي بدأ من إلقاء عمل صرفة الزمن الكائنة في اللغات غير المنطوية للسوج . بهذا القرار يتحصن ضم من العوامل وإن وقع في عدد السوج المراقب عاملياً في الجملة الفعلية بعنصر المطابقة (طبق) من صرفة (352) و حلول هذا الحديث من الجدبة لا يخفى على ذي بصيرة .

و إذا لم يلتفت لغير الخصائص الذاتية للسط اللعوي المحددة بوسيط تنصريف لم يجد ما يمكن أن يبرر به إدراج مثل الجمل (29) و (04) و (05) في تراكيب الشعور لأنه يمثل طرفي علاقته الإسناد فيها تكون بيتها المكوبة تامة بحيث لا تقبل إضافة أي عنصر آخر يربط مع المائل فيها بنفس العلاقة .
 لم يمكن أن يقال ، في وصف أي جملة بما ذكر في أي لغة من عطف العربية و نحوها الإيطالية و الإسبانية و البرتغالية و غير ذلك . كلام من قبيل :
 سنشعاراً بأهمية الفعل (ف) يؤثر بعلامة (ع) مبهمة ترحيص من مبدأ تنصير العدي ، و يحقق (ف) ترحيص من وسيط التنصير اللعوي في مرتبة الأولى لبراكيه (م م) الاسم الظاهر بعده المقبول ، بما يتوفر عليه من خصائص الصرفية المعلنة أيضاً في تركيبية (ف) ، لتعريف المركب الاسمي لوقع في الطرف الثاني من علاقة الإسناد ، و الذي يتلقى عنها حاله الرفع مركسة ، ووظيفة العاقل النحوية إذا كان الإسناد قد تحقق بعلاقة النسبة .

و يمثل طرفي الإسناد في مثل (وصلت أنت) من المجموعة (25) تكون لبية المكوبة لجملة تامة ، فلا تقبل عنصراً إضافياً تربطه بنفس العلاقة بالظاهر

352) لا سرائه من ضم التفكير في اربعة علاقات البياض (3.4 5.4) من كتابه شومسكي بفرقة معجم

فيها ، و لولا أصل حصر الخطاب التداولي لما ظهر ضمير الرفع بعد الفعل و قد عظمهما علاقته الإسناد التركيبية المشخصة بالمطابقة السامة الفائحة على مبدأ وحده النعمه و يكون مثول الضمير في جمل (25) ، كالاسم الظاهر في مثل (29) ، مانعاً من إدراج هذه التراكيب كلها في الشعور اليتوي . و بهذا يوصف المفسر بما أثبت من الأصول و المبادئ و الوسائط يستطيع أن يحفظ على الخصائص النحوية للغات ، و أن تتعاضد العديد من المشاكل المترتبة عن زيادة العنصر المحوَّف ضم لإلحاق لغات بسط غيرها . و بحمل علاقة الإسناد عمدة حالة الرفع في القابل قبل الفعل (هم يُعرشون) أو بعده (بلغت أنت) يستعني عن تحايل شومسكي⁽³⁵³⁾ على إحصاء حالة الرفع من ضم في عدد لسوح قبل الفعل إلى المركب الاسمي المائل بعده في الجملة (34) و يحوِّف .

تبيّن مما سبق إمكان الاستغناء عن مفهوم العنصر المحوَّف عند وصف جملة الفعلية التي تحتوي فعلاً ؛ تقدم المفعول فيها أو تأخر . يهتما الآن مرور هي بين وصعية هذا العنصر الذي قد يُصطَرَّ إليه لسد فراغ في جملة من مجموعات (31-33) المتنبئة بحلو بيتها المكوبية من عنصر أو أكثر إذا ليست بحمل المجموعة (30) الموالية .

(30) (1) عجبت لصاحبكم من احتقاره أهله .

(ب) ﴿ وَبِئْسَ أَفْعَىٰ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّعَسَٰتِ الْاَرْضُ ﴾ (2-251) .

(ج) مجتمع يتميز بكره الأبن أبوه .

(د) ليس من المروءة شتم زوجته زوجها .

(هـ) ليس من النعمة تقبيل الروح روجته تحت أعين الناس .

- (31) (أ) لَا يُهْنَهُ الْكِبَارُ وَعَمْدُ السُّعَاثِ .
 (ب) ﴿جَاءَهُمْ نَصْرًا﴾ . (110-12) .
 (ج) وقف المتهم ينتظر إصدار الحكم .
 (د) ﴿لَا يَسْتَضِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ﴾ . (43-21) .
 (32) (أ) إكرام للذين استخفافوا بالخلق .
 (ب) ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ . (215-2) .
 (33) (أ) ملولاً رجاءاً انصرمك و رهبة عفايك قد صاروا لنا كالنوارد .
 (ب) ﴿إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ . (14-90) .
 (ج) ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل
 (د) ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ اخْهَرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ . (148-4) .

في مجموعة (30) تمييز الجمل المصدرية الدامجة ، لا تنمائها إلى عبارة
 'كبر، بنماد بنيتها المكونية' فقد ارتبط المصدر بالاسم المرفوع بعده ، كما في
 (30د، هـ) ، بعلاقة الإسناد التركيبية غير المشخصة . لأن المصدر بصفته اسماً
 لا يتحمل علامات المطابقة ثم ارتبط المركب منهما بعلاقة الإفعال التركيبية
 بالاسم منصوب و بما أن علاقة إسناد المصدر إلى المرفوع لا تشخصها المطابقة
 صار من الممكن اللجوء إلى علاقة الإضافة المدلول عليها بحرفها (ل) المختصرة
 من أجل تركيب المصدر إلى الفاعل ، كما يتضح من (30 أ ب) ، أو إلى
 مفعول ، كما في (30 ج) . والذي ينبغي الاحتفاظ به ها هو إمكان اللجوء
 إلى علاقة الإضافة⁵⁴ لتركيب عنصرين كان من الممكن ربطهما بعلاقة الإسناد
 لو تحمل أحدهما ما تلاحر من الخصائص الضرفية .

⁵⁴ بعد الفاعل أو المفعول . يعني أحدهما ، الإعراب الظاهر على غير المصدر . نظرياً به
 التماس ، ج 1 ، ص 97 أو المبدأ : المنصب ، ج 1 ، ص 151 . ج 3 : ص 204 حاشيتها . لم يعمى
 المنصب ج 7 ، ص 406

بخلاف ذلك نجد المصدر في المجموعة (31) مركباً بعلاقة الإضافة إلى تفاعل ، كما في (وعيد اليمّات) و (نصرنا) ، ولم يثّل مع المركب منهم المفعول أفنصاراً ، كما تقدم في مبحث الحذف . و يعمى العلاقة مركب المصدر المفعول ، كما في مثل (إصدار الحكم) ، و (نصر أنفسهم) . و لم يثّل التفاعل مع المركب من المصدر و المفعول لأن الإضافة⁽³⁵⁵⁾ لها عوّضت علاقة لإسناد التركيبية المحققة بعلاقة العلية الدلالية . كما يكون ذلك مع نفس المبني للمجهول .

عدم مثول الفاعل ، في الجملة المصدرية ، مع المركب من المصدر المضاف إلى المفعول ، يبرره بحاة العربية بالاحترال المستعمل أيضاً لتبرير عدم مثول الفاعل في الجملة الفعلية التي بني فيها الفعل للمفعول . (نظ - مبحث 4.3) . و لذلك لا يصحرون فاعلاً في الجملتين⁽³⁵⁶⁾ و قد ساوى الرمحيشري بينهما باضطراب⁽³⁵⁷⁾ و إذا صح أن كانت الجملة الفعلية المتكونة من مرفوع يراكبه بعلاقة الإسناد «فعل قاصراً» أو فعل متعدد مبني للمجهول ، تُناظرُ الجملة المصدرية المتكونة من مصدر يراكبه بعلاقة الإضافة دو وظيفة المصدرية ، و جب إخراج التركيب الأخير كما أخرج الأول من ظاهرة الشعور السيوي⁽³⁵⁸⁾ .

(355) علاقة الإضافة تتكون دلاليّاً من مجموع (لأ) العلاقتين (ع 1 ، ع 2) من المنصرون (س 1) من المعبر من كل ذلك بما يلي : (س 1 ع 1) (ع 2) من المرید من التوضيح نظر الأوراني ، اكتساب اللغة ، ص 115

(356) من عدم إصدار الفاعل في الجملة المصدرية بغير نحو حيد الاندسي بقوله وهو يحمل قوله تعالى (وحرّسبج بجمدة) ، الحمد (مصدر مضاف إلى المفعول ، و التفاعل عند المنصرون محذوف في باب المصدر) و ليس مخو في المصدر ، لأن أسماء الأجناس لا يحسرها بها البحر المحيط ، ج 1 ، ص 143 انظر ص 470 م

(357) يكرر مثل قوله حيث تعرض لإضافة المصدر إلى المفعول ، كما في قوله تعالى (يحبونهم كحب الله) «على أنه مصدر من المبني للمفعول» ، وإنما استغني عن ذكر من يحبه لأنه غير مبني» ، اكتشاف ج 1 ، 211 و ج 4 ص 507 قال «رحمة» مصدر رهب المبني للمفعول .

(358) فرعيه شومسكي المتعلقة بمرس السروج الشاعر قاذب الدكتور عبد القادر العاسي إلى إصدار العتص العجوف في المصدر مفعول «إذا قلب أراد يد مثله» فإن فاعل القتل هو ضم و ضم هذا يرجع إلى زيد . تكامل المعرصة ، ص 133 . و قد سبق أن رأينا مصدر صميراً مبنيها يوطه في عدد السروج في تركيب العاسف

و إذا كانت أيبه (31) توضح إمكانية انحصار المفعول أو احتزال الفاعل
في حملتي (32) شاهدتان على إمكان اجتماع في جملة⁽³⁵⁹⁾ ما تفرق في
جمل (31) . بحيث يُذكر المصدر (إكرام) أو (صد) مقطوعاً عن الإضافة
إلى الفاعل و المفعول مربوطاً بعلاقته إساد إلى مثله (استعفاف) أو إلى أحد
مشتقات الفعل⁽³⁶⁰⁾ و في هذه الحالة لا شعور بسوي بحكم تمام البنية
سويه و مثول ظرفي علاقة الإساد . يلزم عن المثبت هنا وجود جمل فعلية أو
مصدرية تحلو من مركبات تحمل وظائف نحوية . معنى ذلك أن علاقة الإساد
قد تحققت بعلاقة الانتماء الدلالية ، كما سبق أن بينا ذلك . (5.5.3) .

في جمل المجموعة (33) يلاحظ أن المصدر مقطوع عن الإضافة إما
بسويه (رهبة عقابك) و (إطعام يتيماً) ، و إما بإدخال (ال) عليه (صعيف
سكية أعداءه) و (الجهربالسوء)⁽³⁶¹⁾ و عملاً بمبدأ سبق إثباته بقضي
بضرورة أن يكون عدد الأطراف أكبر من عدد العلاقات و يجب أن يكون
مضروب في مثل (33) قد ركب بعلاقة الإفضال التركيبية مركباً إسادياً
يحل بدوره إلى عنصرين تربطهما علاقة الإساد . لكنه لم يمثل سوى أحد
متساويين (رهبة) و (إطعام) ، و (النكابة) و (الجهرب) و لعدم مثول
طرف لثاني من العلاقة المذكورة . تعي إدراج مثل هذه التراكييب إما في
شعور و إما في الحذف . و إذا أحداً يعني الاعتبار إحرار أحد شرطي الشعور ،
و هو عدم العلامة الدالة على الطرف غير المائل ترجح الحذف احتصاراً أو

٦٥٩ يستمع الحذف و الاحتزال في حصة فعلية لأنه مادة يفسر الخوض بالإعلام بغيره و قدح الفعل من غير تعيين
من و قدح أو من و قدح به و قدح بصدده مستنداً إلى فعل كذا ، فاعل ، فاعل ، حصل خبرين و بهما و من هشام
معني اليبس من 677

360 ذكره جيب في التلخيص من خلال تحليل لغويته تعاقبي (وصد عن سبيل الله) و أن هذه الجملة من صيد
جيب ثابت (صيد) . و هو مصدر محذوف فاعله و مفعوله للعلم بهما أي صيد كذا للشمس عن
سبيل الله تعرب شعرباصط ، ج 2 من 146

361 ذكره جيب في تحليل الآية و يفسر : في موضع نصب لأنه يعلق جيب ، و هو مصدر جهرب ، و إعمال
نصب و جب لأنه : كلام قليل ، ليس في السرب أعماله إلا في هذا الموضع ، و لم يعمل في المقطع ، و
تعاقبي في الموضع . اليبس : ج 1 ، من 272

اقتصاراً وقد جور معناه إمكان حذف العاقل إذا راكبت مصدراً مقطوعاً عن الإضافة عاملاً النصب في المفعول كما جوروا الإضمار فيه مخالفين أصل الأضمار في أسماء الأجاس ، فقالوا : «المصدر إذا عمل في المفعول كان فيه ضمير كاسم العاقل»⁽³⁶²⁾ .

اصطراً ولتلك السحابة إلى حذف فاعل المصدر وإضماره فيه لما لاحظ من نقص في البنية المكوّبة لمثل الجملة (رهبةً عقابك) و كأنهم يقولون مع لا يتركب المرفوع و المنصوب بعلاقة تركيبية واحدة فيبحثوا للمرفوع (رهبةً) العامل النصب في المفعول (عقابك) عن مراكب له حالة الرفع التركيبية ووضيعة العاقل النحوية فلم يجدوا سوى ضمير العاقل المشترك في المصدر . قد يتبادر إلى الذهن إمكان إبراز هذا الضمير بصورة العنصر المخوف صم الذي من خصائصه ملء الفراغ الملحوظ في البنية المكوّبة للجملة المصدرية الدامجة . و لهذه العاية وضع شومسكي العنصر صم و هي هذه الحالة بتعبير إدراج مثل هذه التراكيب في الشفور البيوي لا الحذف .

افتراض ضم في هذه التراكيب لا يعيد ، لأن صم في أصل الوضع غير معمول . وهي أهم خاصية تميزه عن قسميه الطيف المنصر المخوف الثاني في نظرية شومسكي⁽³⁶³⁾ . و بهذه الخاصية طبقه على العربية أحد أسس جدد⁽³⁶⁴⁾ . فإذا جعلنا في موقع العاقل ضم غير المعمول احتجنا إلى عنصر آخر يثنى حالة الرفع ووظيفة العاقل . و إذا حاولنا مخالفة الوصايا بتكليف صم مع عربية فجعله معمولاً ، لثلاً بقدر ما لا يجمع في حل مسألة ، نكون قد صرنا إلى مفهوم الضمير المشترك في نحو العربية الذي يمكن إظهاره بصورة مفصلة

(362) انظر عبد الحافظ عطية ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج 2 ، ص 608

(363) انظر شومسكي ، نظرية الفعل والربط ، البحث 6 ، ص 527

(364) في معرض المقارنة بين العناصر المرفوعة وبينها وبين اثنتين يقول د . عبد القادر العاسي «العنصر الثاني هو صم و صم هذا عنصر من نوع خاص (د ليس له مضنوء يظهر في البنية المكوّبة مكان المركبات الاسمية الفاعلة إلا أن موروجه يختلف عن توبع هذه المركبات الاسمية المرفوعة معجبة لأن هذه المركبات يلزمها أن تلخذ علامة إعرابه بينما صم لا يكون معمولاً حتى يكون معرفة ، تكامل المعرفة ، ص 133

و هي كلتا الحالتين لا يعتذر وصف هذه التراكيب من العربية أو من غيرها من
 معدب التي تكون معها نمطاً واحداً إلى افتراض نظرية أو بعض أفكارها
 و لمحاظته على أصل بحاة العربية ولا إصمار في أسماء الأحياء ،
 و عملاً بإمكان تسريح الفعل و عدم تحصيله⁽³⁶⁵⁾ بعامل متعين بلعنه أو
 بصميره أو علامة دالة عليه تعين تجريد الفعل من علامات المطابقة ، لدلالاتها
 على معنى ، فحصل على مصدر مجرد بدوره من الصمير مسند إلى فاعل عام
 فوجب حذفه اختصاراً كما يحذف لنفس العلة خبر المبتدأ بعد (لولا) و غيره
 من مواضع التي حصرها النحاة⁽³⁶⁶⁾ . و الاختصار ، كما تقدم ، احتزال يقع في
 لقوب و ليس هي الكلام ، يحصل بإسقاط مكون أو أكثر من البنية المكونية
 بقولية من غير أن يترتب عنه ، بشهادة دليل ، كالنصب الظاهر على المفعول
 في مثل التراكيب المدروسة ، سقوط المقابل من البنية المكونية الكلامية ،
 و يكون المختزل مع وجود الدليل عليه كالنائب في القول المائل في بيته . و مما
 يدل أيضاً على انضواء حمل المجموعة (33) إلى الحذف و ليس إلى الشغور
 لبسيوي (11) استرجاع المحذوف محال لأصلي الخفة و الإفادة . و ذلك لما في
 مثل قولهم (رهبة الناس عفاك) من الاستثقال غير المفيد بسبب ظهور لفظة
 (اسبس) . و (2) امشاع تعين سابق يعود عليه ضمير لا علامة تدل على
 كموه .

يخلص مما سبق إلى ورود خاصيتي الشغور البسيوي (11) الصركيبة
 بنسبي تحصل بإعداد تركيبة الفعل عن طريق إلصاق بصيغته الصرفية علامة
 يسقي بها الفعل العنصر الذي يحب أن يراكه بعلاقة الإسناد لما يتوفر عليه من

³⁶⁵ في مصير الفعل أو إطلاقه ذكر و إنما قلت صرحت ريداً : أعبرت بصرف عام وقع منك على شخص
 خاص ، فصار منك تصرف خاصاً لما انضم إليه منك و على ريد . و هذه للعنسي الثلاثة : عني مطين
 العنود ، و كونه و قعاً منك ، و كونه دقاً على ريد ، قد يكون قصد التكلّم بها ثلاثتها على السواء . و قد
 يرجح قصد بعضها على بعض . انظر السيوطي ، معترك الأعراف في إعجاز القرآن : ج 1 ، ص 191

³⁶⁶ انظر مثلاً شرح الألفية لابن الفاضل ، ص 121

حصائص صرفية مغلقة في مراكبه العمل . و 2) التركيبية ؛ الحاصلة بعدم مثل
عنصر الذي انقاه العمل في البنية المكوية للجملة . و يشهد على عدم مثوله
فيها ظهور علاقة الإسناد بأحد طرفيها لا غير .

خلاصات

من مباحث هذا الفصل يمكن أن نستقي جملة من الخلاصات و نتائج
لتي يسعى الاحتفاظ بها لأهميتها في بناء محتوى الفصول اللاحقة . من بينها
بأنني على ذكر ما يلي .

1) إصرار شومسكي ما قبل الترميزات على كنية ما يصح من القواعد
لنحوية ، و تمسكه بالاحتبار المراسي لنظريته في مختلف اللغات البشرية و بد
بحثاً لغوياً يلتمت أكثر إلى حصائص اللغات الفارقة ، و ينتهي إلى نتائج
داحضة لتوقعات نظرية شومسكي اللسانية و للمحافظة على استمرار النظرية
تبرمها مفاهيم جديدة تعيد إليها الانتشام مع واقع اللغات و تمكينها من احتواء
الشوارد ، فكان ما يلي :

2) التعديل الجزئي للمفهوم من الكلبي إذ نحلى شومسكي عميقاً عن
« الحيل الطبيعي الذي يقضي بالإبحار الآلي لتواليات من العمليات يتولد عنها
تحقيق « مفهوم طبيعي » على صورة واحدة في كل اللغات البشرية ، بإحدى بدله
ما سماه « السمات المجردة الأساس » التي تحتمل التحقق في اللغات على صور
متغايرة .

3) مع ضرورة المحافظة على الطابع الكلبي لنظرية شومسكي اللسانية ،
كما يتشخص في نحو الأجليرية ، يلزمها أن تمتنع أيضاً عن الخصائص
النسبية المسيرة للغات الأخرى . فكان لابد من أن نقبل أن نضم إليها الترميزات
بوصفها مبرهات وضعية تساعد النظرية على معانعة ما قد يظهر في لغات
مدرسة من حصائص معاصرة نعرفها عن الأجليرية و بوصف الترميز مبرهات

فصورة يتمكن النحوي من ضبط التعديل الذي يجب إحداثه بسوية التركيب المعين في لفته ليسهل دمجها في النمط اللعوي الذي جرّدت منه القاعدة كنية و أوضح مثال تطبيقات برمترالسوح الشاعر علي اللغة الإيطالية وبحوها العربية

4) مصطلح الكلبي غير شومسكي طبيعته إذ نقله من القواعد النحوية إلى نسمات المفردة الأساس ، (أي من الصوري إلى غيره و غير الصوري لدى غير ستولبيدي ذو طبيعة دلالية أو تداولية) ، ثم أحد يقرر كل «نواة من نبت نسمات» ، من قبيل «تجنب الاهتمام بالفاعل المعطفي بتجنب ذكره و مثول مركب لاسم السوح» بمجموعة من «المهيحات» . هذه المهيحات ، أو «وحدات للصورية التي تتحقق بها تلك النواة» تمثل مجموعة من الإمكانيات مثبتة بالاستقراء من خلال الدراسة المفصلة لمختلف العواصف في الإنجليزية ، و في لغات من مظهرها . و يجعل تلك الإمكانيات من النحو الكلبي يكون شومسكي قد انتهى إلى ما كان يشتدّ منه قبل إدخال مفهوم البرمتر إلى نظريته

5) يمكن الانطلاق ، في دراسة أية ظاهرة لغوية كالعاصف و نظيره الباء لعبر الفاعل ، من «نواة» مشتركة بين جميع اللغات بشرط تجانس السمات التي تكون تلك النواة فلا يكون نواة من سمات تجنب الاهتمام بالفاعل و شحريك مثلاً . وإنما يجب أولاً الفصل بين «المعاهيم الوظيفية» و «المهيحات بصورية» و ثانياً تكوين نواة من أصول غير صورية ؛ 1) دلالية (حلج معساعل) ، و 2) تداولية (لنكارته) . و ثالثاً ربط تعابير مهيحات التحقيق بمحسفات الوسائط اللغوية . و بذلك فقط يمكن أن نتجنب العودة من باب آخر إلى نكليات الصورية ، و فتممكن كل اللغات من فرصة المساهمة في بناء نظرية دلالية ، بحيث تتحول مهيحاتها في تحقيق نواة من السمات إلى النحو النمطي أو الكلبي ، و ينحصر المحاة من مصايق وجودهم بين سدان اللغة

المسيرة بخصائص عظمها و مظرفه النظرية اللسانية الكلية . و بذلك أيضا نصير
 لعمارة الأتيد (لساكرة الفاعل بحتع ، و بسكر بوسيط الخدر اللعوي فعنه ' و
 شق منه ، فتتحقق بعلاقة العلية الدلالية، علاقة الإسناد التركيبية المشخصة
 بمتطابقة بين الفعل المسكر ؛ « أي المبني للمجهول » و مراكبه الاسم الذي ينشئ
 عن علاقة الإسناد حالة الرفع و عن علاقة العلية وظبيعة المفعول) ، واردة باعتبار
 محتواها المطابق لمختلف العمليات التي تجريها العربية لتحقيق « نواة دلالية »
 فيشكل تركيب البناء للمفعول ، وهي غير واردة باعتبار أن شومسكي لم
 يذكرها في مسرد التهجيات المحققة لبعض النواة من السمات المجردة

(6) الموارد : كانت بحوية كالفاعل و المفعول أو تركيبية كرفع
 و نصب ، يمكن اعتبارها نواة من السمات المجردة الأساس لتكوين الجملة في
 أية لغة إذا أردنا إنشاء نحو كلي من المحقق في عظم لعوي معين قبل مع
 جبرير ؛ يلزم كل لغة طبيعية أن نحار بمرمر واحداً من التراتيب : (ف ف
 مف) ، أو (ف مف ف) ، أو (ف ف مف) ، إلخ ، و أن تؤصل ما حذرت
 بحيث تشتق منه ما تجوزة من التراتيب التي تحتلها القسمة المنطقية .

و لكن إذا أردنا أن نشئ نظرية لسانية للبناء المنطوية ، من أجل بحافظة
 على الخصائص المنطوية للغات البشرية، يجب أنقول معنا : يلزم كل لغة بشرية
 أن تحار ، لكي تفرق بين مختلف الموارد ، أحد الوسيطين اللغويين ')
 وسيط العلامة المحمولة الذي يوفر لها بنية قاعدية توليفية ذات رتبة حرة ، ب)
 وسيط الرتبة المجمولة الذي يوفر لها بنية قاعدية مرسومة ذات بنية قارة
 بالاحتبار الأول تسمح اللغة لمبدأ التداول بالمدخل في إنشاء علاقة تسعة ،
 وبالاختيار الثاني تساء العلاقات الرئيسية التي وصفها كبريرغ فيحرج الترتيب من
 مجال تأثير التداول في تلك اللغات، لكن مثل هذا القول لا يجوز لسانيا ما لم
 يعمه أحد بحاه العرب كشومسكي . و مع ذلك يجوز من العرضيات قولنا لكل
 لغة تركيبة رتبة أصلية و قد تسمح ببعض غيرها الممكن ، و مكونات الجملة

في كل لغة تولد فيه حرة في حاد المواقف إلا بدخل من غير الآخر
والوظائف .

7) نقل المفهوم من موقع إلى آخر يُطوّر المعرفة في حقل معين إذا مكّن من
حل المسائل السابقة التي استعصى حلّها ولم يولد مشاكل جديدة ضلت
تتصرّح أما إذا كان نقل المفهوم من أجل استعمال لغة اصطلاحية جديدة
تحدد معانيها بالقرار فإن مثل هذا العمل يدخل في تعميم المعرفة وعرقلتها
من الصنف الأخير نجد شومسكي ، وقد تبعه عدد من نحاة العربية الجدد ،
يقول عامل حالة الرفع من الابتداء ، والعمل عند نحاة العربية إلى الصرفة في
قالب الأحوال من نظرية العمل و الترابط ، و يقرر أن يعمل عصر المصنفة
(صبق) من الصرفة حالة الرفع في العصر التحين المائل في عدد سوح الجملة
لعمية ، و ألا يعمل إذا كان ذلك العصر مجوّفاً ، فيتحول العامل إلى عامل
بشهي . و من قبيل الصنف الأول هذا العامل من المفردات إلى العلاقات
وبدك تمكنا من حل العديد من المشاكل التي استعصى حلها على نحاة
العربية ، من غير أن يتولد عن ذلك الاستبدال مشاكل جديدة .

الفصل الرابع

4. تعلق المعاجم النمطية بالوسائط اللغوية .

تقديم .

اللغات البشرية ، مهما تعددت و تمايزت ، متقومة الدوات بتضامر مبادئ أربعة : 1) المبدأ الدلالي و 2) المبدأ التداولي ، و 3) المبدأ الوصفي للوسائط اللغوية ، و 4) المبدأ الصوري¹³⁶⁶ . وإذا صح افتقار اللغات إلى مبادئ نشأة الأربعة رجب ألا يحلو أحد مكوناتها أو أحد مكونات حورها الواسف لبنيتها من تلك المبادئ .

يسم عن المشت في الفقرة السابقة أن يتكون المعجم ضرورة ، بوصفه أحد مكونات اللغة كيمما تصوره اللغويون ، من مبادئ النشأة الأربعة . وإذا كان عبر اللغات مرتبطة بالوسائط (نظ : 2.3) وجب أن تختلف المعاجم أيضاً بسبب اختلاف وسائطها . وإذا صح أن كان المبدأ الوصفي واسطه بين

¹³⁶⁶ المبريد من مفاتيح المعجم بآب دئ الأربعة بظ الان اصي ، التفسير طعه في الفكر العربي صف 6 م .

مراتب المعجم الثلاثة : المحض ، و اللساني ، و المنطقي ، لا تحصى ؛
 سنس : ما بها مثال الإضافة⁽³⁶⁸⁾ . إذا وجدنا في المرتبة الأولى « الإضافة المحضة »
 مضمنة في مجموع (لا) العلاقات ؛ (ع ، ع) ، بين العنصرين (س ، ص)
 مع عنها كما يلي ؛ ص (ع ١ لا ع ٢) ص . وفي المرتبة الثانية ثاني « الإضافة
 نسائية » التي تمثل مجموع الإمكانيات المتاحة لتحقيق المحضة . إذا لم يلتفت
 إلى غير الطرفين في علاقة الإضافة وجد إمكانيات ؛ في أحدهما يقدم المضاف
 (س) على المضاف إليه (ص) ، كما صيغ سابقاً ، و يؤخر عنه في الآخر .
 كما يلي ؛ ص (ع ١ لا ع ٢) س . و لاحتمال الجمع بين الإمكانيات السابقيين
 يتولد إمكان ثالث يمكن التعبير عنه كما يلي :

(س (ع ١ لا ع ٢) ص) + (ص (ع ١ لا ع ٢) س) . كل لغة بشرية مجسدة
 على تنفاه بوسيط إمكان من مجموع الإمكانيات الثلاثة ؛ ص (ع ١ لا ع ٢) ص ، أو
 ص (ع ١ لا ع ٢) س ، أو (ص (ع ١ لا ع ٢) ص) + (ص (ع ١ لا ع ٢) س) . و بما أن
 لإضافة النسائية تمثل مجموعة محصورة من الإمكانيات المحققة للإضافة المحضة
 يترتب بالضرورة المنطقية أن تشترك لغات في واحد من تلك الإمكانيات فتتولد
 « لإضافة المنطقية » . و هذه تصدق على الإمكان الذي اشتمت مجموعة لغوية
 بوسيط . إذا احتارت استعماله ، و قصدت عن وعي إهمال غيره . فالعربية من
 سبط للعوي الذي اختار تحقيق الإضافة المحضة بالإمكان ؛ ص (ع ١ لا ع ٢) ص
 و أهمل الباقي . و الأنجليزية من السبط الذي حتمها بالإمكان ؛
 ص (ع ١ لا ع ٢) ص ، و (ص (ع ١ لا ع ٢) س) . و لا يستبعد وجود سبط لعوي ثالث
 يختار الإمكان ص (ع ١ لا ع ٢) ص و يهمل الباقي

لقد اتضح . مثال الإضافة ، الحدود الفاصلة بين مراتب المعجم الثلاث ؛
 محض و اللساني و المنطقي . لكن بقي أن نشب نوع العلاقة الممكن فيماها .

هذه المراتب و هذه العلاقة لا يمكن أن تختلف عن القائمة بين مبادئ تسعة
 لا بعد هي الطريقة (367). بمعنى أن [المعجم المحص] مقتصر عبر لارم وهي
 خاصية الواقع في المرتبة الأولى، لأنه لا يلزم عن شيء قبله و يقتضي الذي يليه
 بعده وأن [المعجم اللساني] لارم عما قبله مقتصر لما بعده وأن (المعجم
 سمطي) لارم عبر مقتصر. وهذه خاصية الواقع في المرتبة الأخيرة³⁶⁹
 يمكن صياغة المراتب المذكورة مع وسائطها اللغوية بالشكل (1) الموي.

(1)

1 المعجم المحص ← {المعجم اللساني} ← {الوسائط اللغوية} ← {المعجم السمطي}

و إذا تساءلنا عن تكون المعجم المحص في المرتبة الأولى وجدنا المذهب
 كسبي يؤصله في الواقع المستصح في الدهس. وهو ما يجمع عليه المعكرون
 عرب، كما يظهر من عبارة الطوسي³⁷⁰ إذ يقول: «الشيء وجود في الأعيان،
 وجود في الأدهان، وجود في العبارة وجود في الكتابة و الكتابة تدل
 على العبارة، وهي على المعنى الذهني، وهي دلالتان وضعيتان تختلفان
 باختلاف الأوصاف. وللذهني على الخارجي دلالة طبيعية لا تختلف أصلاً، فبين
 سمط و المعنى علاقة عبر طبيعية... لأن العلاقة الحقيقية بين المعنى والمعنى».
 عملاً بما ورد في النص أعلاه من أفكار يكون من خصائص المعجم المحص
 العلاقة الطبيعية القائمة بين الأمثلة الذهبية، أي المعاني، و بين الحقائق لمرسية

369 بدل المعجم المحص [] على أنه يقع بينهما دلالي بحيث : بدل المحص [] على صيغة المجموع من
 (مكائد السحر ما يصلح للعبوة كما يسمي القوسات) (المراد بالواقع بينهم شعير صوبي
 (مكان سالي

370 عبر في الطوسي «عالم الإشارات و شبيهات (من سيبا، ج 1، ص 131) وقد تكرر ذكر هذا المعجم
 في فقهه عند معرثي، انصفي ج 1، ص 71، و معرثي العلم، ص 75، مع بعد الإشارات الدالة،
 كعلاقة لغة المعلم على نسخة الواقع في المعجم و منتشر بعض معانيه بغير العلاقة في كثير من النسخ
 معرثي معرثي تدل على مراد في «الأمثلة الذهبية» أي المعاني الخارجية بواسطة تصور ذهنية، لا سمحاً
 في حكاية الأمثلة ص 552

المتضمنة في بنية العالم الواقع خارج الذهني . و بسبب هذه العلاقة الطسعية بين معدي و الخفائق و يجب أن يكون محتوى المعجم انحصار كلياً؛ فهما من « مكاني » ضرورة ثبوتيه في كل اللغات البشرية ، أو فهما لزوم ثبوتيه للمعبر عنها . بحيث تمكّن مصادقته في ممارسة أي عمل علمي كان موضوعه اللغة أو غيرها . و انكلي لا يختلف أصلاً . و بخلاف ذلك محتوى المعجم السمعي لأنه من شأن العلاقة الوضعية الاصطلاحية التي تجمعها بما قبله أن تجعل محتواه يختلف أولاً من نمط لغوي إلى آخر ، و ثانياً من لغة إلى أخرى . إذن من خصائص المعجم النمطي العلاقة الوضعية المترتبة عن الوسائط اللغوية والمفتتصية لاختلاف محتواه و تعابره .

بقي النظر في الكيفية التي يحصل بها المعجم اللساني اللارم عن انحصار فضاء أن المعجم المحض يحل إلى مكوناته المتمثلة في العناصر التالية : الجسم ، (ح) ، و الزمن (ر) ، و الحدث (ح) ، و العلاقة (ع) أي من [ج ، ر ، ح ، ع] و ان عنصر الحدث (ح) منه يطرود وفروعه مفترقاً بعنصر الزمن (ر) . إذن ، فترن عنصر الحدث و الزمن [ح + ر] من مبادئ المعجم المحض ، لكن ليس من مبادئ تحديد على أي صورة يكون اقترانهما في اللغة . و بالتالي لا مدووعة من سؤال التالي . في أي صورة صوتية يسفي تركيب عنصر الحدث و الزمن بحيث يحصل مرة أخرى على (ح + ر) . و من الأحوبة المقترحة لهذا السؤل يتشكل محتوى المعجم اللساني .

كل لغة مضطردة إلى الحرص الشديد على أن تفترن فيها صورتان صوتيتان (ح + ر) اقتران عنصري [ح + ر] ، و محيرة لانتفاء بوسيط إمكان بوفره المعجم اللساني . من أوضح الإمكانيات و أكثرها انتشاراً بل كمر { (ح + جذر + صيغة) ، و (جذع + لصفة) ، و (جذع + تعبير) } . و هكذا يصير بإمكان لغة المعينة كالعربية أن تختار بوسط الجذر اللغوي الإمكان الأول (ح + جذر صيغة) ، و تهمل الباقي . و لعبها كالتعريب و الأبتورية أن يختار ، بوسط

الجذع اللغوي ، الإمكانات الأحيائية ، { (+ جذع + لاصعة) ، و (+ جذع + تعبير) } ، و يهمل الأول و قد تختار لغات أخرى الإمكان الأحيائية (+ جذع + تعبير) ، و يركب غيرها إمكاناً جديداً من قبيل (+ جذع + تعبير) . و هكذا تتعدد الاحتمالات المكونة للمعجم اللساني .

يسمح الإمكان (+ جذع + صيغة) بتكوين معجم تقني خاص بالندوات التي يفترض فيها [+ ح جزأ عن طريق صكّب جذع مثل (ق ط ف) الدال على حدث [قطع] في الصيغة (فعل) الدالة على الرمز فحصل على الوحدة المعجمية (قطع) الدالة بمادتها على معانها و بصيغتها على رمائها ، كما عبر عنه ابن جني . و الوحدة المعجمية ، أي الكلمة ، الناجمة في العربية عن سكّب الجذر في الصيغة تنبع في مثل الفرنسية و الإنجليزية عن إصاق لاحقة بالجذع أو بتغيير الجذع لا عبر . كما هو مبين بالأمثلة في الطرة (371) أسفله .

و بعبارة أخرى تحمل ما سلفه من العروف بوزن مراتب المعجم الثلاث يمكن لقول : انطلاقاً من المعجم انحص يلزم كل لغة بشرية أن يصمم معجمها صنفاً من نوحات المعجمية ، أو صنفاً من الكلم ، متميز بخاصية اقتران عنصري الحدث و الرمز ، و هذه الخاصية كلية لا تختلف و لا تتغير . و بالاستناد إلى المعجم لساني لكل اللغات البشرية الخيرة في اتحاد و سيطر لاشفاء إمكان تحقق به خاصية [+ ح + ر] الكلية . و بالنظر في محتوى المعجم السطحي فإن الاقتران بصوري (+ ح + ر) المواري لاقتراح الدلالي [+ ح + ر] يحصل في أي لغة إما عن

(371) يظهر من الأمثلة الآتية كون الإنجليزية و الفرنسية من السطوح اللغوية الأعد بوسيط الجذع مع اللاصعة كما في (01) ، أو التعبير كما في (02)

مانح → لاصعة + جذع (01)
Listen + ed → Listened
omiser + a → amiser
مانح → تعبير + جماد (02)
think + ? → thought
vivre + ? → vécu

و قد صح الإحصاء المذكور فإن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو ما إذا كانت جميع العناصر المسرودة حاصرة بالتساوي في المعجمين اللساني و السمطي أو أن بعضها أكثر حضوراً في بعض مكونات اللغة من بعضها الآخر . و لاشك في أن عنصر العلاقة [ع] ، المتفرع إلى عدد محصور من مفرداته ، (كعلاقة الإضافة [ع ١] ، و علاقة الانتماء [ع ٢] ، و علاقة السببية [ع ٣] ، و علاقة العلية [ع ٤] ، و علاقة اللزوم [ع ٥] ، و هلم جرا) ، أدخل في تركيب اللغة منه في معجمها . و بحلله عنصر الجسم [ح] ؛ (وهو كل ما له الأبعاد الثلاثة ؛ الطول و العرض و العمق ، الذي ينفرع إلى عدد غير متناه من المفردات . من قبيل آدمي ، طفلة ، حيوان ، نهر ، نبات ، بُرّ ، جماد ، صوت) ، لأن حضور مفرداته في معجم اللغة أكثر منه في تركيبها . و كذلك حال المفردات المتناهية ؛ (مثل : قرن ، سنة ، شهر ، ساعة ، ثانية ، أمس ، الآن ، الغد ...) التي ينفرع إليها

العنصر [ر]

[illegible]

و بسبب خاصية التوالد المعيرة للعنصر [ح] يكون لمفرداته حضور مباشر في معجم اللغة الواقع، و حضور بواسطة الاشتقاق بالتصريف في معجمها تنوع

يبين مما سبق أن عناصر المعجم انحصرت بثبت بدرجات متفاوتة في مكونات اللغة من غير أن يكون بعضها مستقلاً عن بعض إن عنصر العلاقة، و عنصر ثبوته في تركيب اللغة، فإن حضوره في معجمها آت من ارتباط مفرداته ببعض العناصر الخالصة الانتماء إلى المعجم على الإطلاق و بالنظر إلى هذا الارتباط بين مكونات اللغة يعتبر «الانفراد المنضبط بالعلاقة» الخاصية المميزة لمحتوى المعجم في أي مرتبة كان. و بإدماج الخاصية المذكورة في عبارة تحمل المفهوم من المعجم يمكن القول :

المعجم عبارة عن مفردات بينها مناسبة. و المفردات المناسبة لا يحلوا ما أن تكون بحثة، وهي عدد من معجم محض، و إما أن تكون إمكانات وقوعية؛ وهي التي تشكل المعجم اللساني (نظ: 2.4). و إما أن تكون مشحونة بمفردات صوتية متشاكلة، وهي في هذه الحالة معجم نمطي (نظ: 3.4).

1.4. تناسب المفردات البحثية في المعجم المحض

تبين أن محتوى المعجم المحض مشروط بعلاقة التعددية التي تقوم بين «الحديث» في العالم الخارجي و بين «المعاني» في الذهن أو هي عدة الاكتساب. فالعالم الخارجي، حسب المذهب الكسبي، أصل المعاني في الدماغ و لتوضيح المسألة مستوعاة في المذهبين الطبيعي و الكسبي يمكن القول باختصار بـ المعاني المنصورة، من قبيل الجزء أصغر من الكل، إما أن تسبب في ذات عدة الاكتساب⁽³⁷²⁾ منها، و إما أن تحصل بذاتها من جراء افعالها بغيره.

(372) مطلق «عدة الاكتساب» على ما في ذلك الدماغ فيشرى من قوى مقسمة في حالاتها الأولية؛ أي قبل اتصالها بأي شيء ووقع خارجها؛ «مسجل» «الفترة» للسلطة الحاصلة لعدة الاكتساب مسجلة من «بحر عمل» محض.

مخطط به و هي هذه المرحله ينفذ سؤال في الذهن حول العلاقة انقائمه بين عدة الاكتساب (ع ك) وبين العالم الخارجي (ع ح) فهي علاقة معلق : و تكون كذلك إذا كان قيام ذات أحدهما يعتقر إلى الآخر ، أم هي علاقة نصيب و تكون كذلك إن أمكن وجود كل واحد في استقلال عن الآخر ، بحيث لا يحتاج أحدهما في قوام ذاته إلى الآخر ، بل كلاهما يمكن أن يوجد بدء على ما به من الصفات ، وإن لم يكن الآخر موجوداً

إن الأحاد بإحدى العلاقتين : «التعلق» أو «النصيب» بتشكيل تصور خاص عن طبيعة عدة الاكتساب . أداتها : علوم أولية : تمكينا ، إذا اتصلت بعلوم الخارجية ، من ساء أنساق معرفية واكتساب العلم ، أم ذاتها «قوى» مهياة لتحصيل العلوم الأولية : من العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي فباء أنساق معرفية تكتسب بها ، فما هي ذاتها ، العلم بحقائق الأشياء في العلم الواقع أو المحتمل .

الكسبيون ، من المفكرين العرب وغيرهم ، مجمعون على اعتبار عدة اكتساب قوى مهياة لتحصيل العلوم الأولية من خارج ذاتها وقد استدل نسطر من المتكلمين والفلاسفة في مواضع كثيرة من كتبهم على أن ذات (ع ك) ليست علوماً أولية^(١٧٣) خلافاً للطبيين المحدثين كشومسكي والتقدم كاهلاطون . وإنما هي «جوهرية سادحة غير مقوشة» بل هي قابلة لتصور ، مستعدة لتحصيل العلوم . ما فيها من نقش لا من خير ، ولا من شر ، ولا من عيب ولا من حيل^(١٧٤) . و مثل هذا الكلام نجده حيث يتحدث عن تحصيل معارف و العلوم ، أو عن تكوين العقل ، كما هي قول ابن سينا ، «المعقوب إذا حصل في شيء صار للشيء به عقل . و المعقولات إنما تحصل فبا من خارج لا من ذاتها» .

(١٧٣) انظر ابن سينا في كتابيه ، التعليقات ص 102 . : شرح ابن القيم ، ص 195 ، والجوهري ، الإسماعيلي
فروغ الأده في أصول الاعتقاد ، ص 13 . وفتاوى عبد الحار اللقي ، ج 12 ، ص 31 ، 34

(١٧٤) معرفي : المعارف النحوية : ص 42

وتبعاً للتصور المتكون، في المذهب الكسيمي، عن ذات القوى العنسية فإن العلاقة الممكن قيامها بينها وبين العالم الخارجي من صف التصايف لا تتعلق. و تعبد علاقه التصايف لدى النظار⁽³⁷⁵⁾ كونهما تقوم بين شئين يصح وجود كل منهما مع عدم الآخر، لكن كل واحد منهما يكون سبباً في صفة صفة إلى الآخر، إذ كل واحد من المتضايفين « محتاج »، لا في ذاته بل في صفته تلث، إلى الآخر. بسبب العالم الخارجي تحصل لعدة الاكتساب صفة كونه عارفة عامة إذ العلم صفة حادثة في القوة العنسية فتحصل لها القدرة. وينصف محل القوة العنسية بالعلم إذا توافرت شروط ثلاث: (I) عمدة الاكتساب: وهي ذات مهياة بقواها لأن تُتصور بما تتلقاه عن: (II) حقائق ثابتة تؤلفها علاقات متشكل العالم الخارجي، من شأنها أن تؤثر أمثلتها في المقابل للتصور بها. (III) انتظام (ع ك) و (ع خ) بعلاقة التعدية بغير أحد للشروط الثلاثة لا ينصف (ع خ) بكونه معلوماً ولا ذات (ع ك) بكونها عامة. وبالتالي لا يقوم معجم محض بوصفه علاقة طبيعية بين المعاني في الدهن والحقائق الثابتة في العالم خارجه.

1.1.4. الثابت و الممكن من الحقائق و المعاني .

كما يستمد من عنوان هذا البحث الحقائق ثابتة و ممكنة، و كحدث المعاني. لكن ما أصل هذه الأقسام و كيف يشرح عنه الباقي إن جزم اسماءوي الذي يظهر في الشهر هلالاً مرتين و مضعاً مرتين و بدراً مرة واحدة يمتد حصة نانة في العالم الخارجي و أصلاً للمعنى ثابت في الدهن و هكذا يكون المعنى الذهني تابعاً للحقيقة الخارجية⁽³⁷⁶⁾.

(375) انظر تعريف الدهن الطوسي، شرح الإشارات و التسيبهاث لابن سينا، ج2، ص 232-235

(376) لفظ المعنى كسبيو، على مثال الحقيقة الخارجية للرسم في الدماغ، كما يتضح من قول بعضهم: المعنى اسم للمورد المعنوية لا للموجودات الخارجية لأن للمعنى عبارة عن شئ، الذي عنه المعنى و هذا المعنى و ذلك بالذات هو الأمور الذهنية، و بالتعرض الأشياء الخارجية، فلذا قيل إن القول: اد بهن =

عن الحقيقة الثابتة في العالم الخارجي تلزم بالضرورة المطلقة « حقيقة
رومية » . و هذه تصدق على الموجود المدرك وجوده بعلاقة اللزوم المذكورة لأن
« لزوم إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علماً بالقوة بلازمه⁽³⁷⁷⁾ » . وليس لذات
مدرك بلزوم مثال مرتسم في الدهن . من الحقائق الثابتة باللزوم المعروفة بعبر
مثال لها مرتسم في الدهن يمكن أن نذكر المعرفة المتكوبة فيما عن الله عز
وجل ، أولاً لأن هذه المعرفة تحصل لنا بعلاقة اللزوم ، كما يتبين أيضاً من قول
متكلمين « معرفة الله تعالى تحصل بأدلة الظاهرة و حججه القاهرة ، وهي
أنفسا والسموات و الأرض و ما بينهما » لأن آثار الصيغة لازمة لهذه
الاشياء ، فدلّت على صانع صمما⁽³⁷⁸⁾ . و ثانياً لأن المعرفة الحاصلة لنا بالباري
نحسب لا تقتصر بمثال مرتسم في الدهن لأن « صانع العالم يستحيل أن يكون
جسم أو ذا صورة أو في جهة أو مكان »⁽³⁷⁹⁾ . انصح أن الحقيقة اللزومية مدرك
وجوده من غير أن يكون لها مثال مرتسم في الدهن . من هذا القبيل نذكر
جاذبية بوصفها حقيقة لزومية ، مدرك وجودها من خلال أثرها لا من ثبوت
مثل حقيقتها في الدهن و مثل الجاذبية الكهربائية ، و النفس ، و الروح ،
و عقل ، و نحو هذه الحقائق ما ثبت مصاه في الذهن عن أثره الثابت في المحيط
الخارجي

من مميزات الحقيقة اللزومية كونها تثبت أولاً بوصفها معنى في الدهن ،
حتى إذا استقام المعنى الذهني و اعتدل انتقل ثانياً إلى كون خارج الدهن
بوصفه حقيقة ثابتة باللزوم عن المعنى في الدهن المجرد من آثارها في الواقع .

نصف هذا المعنى « المبدأ » أنه قصد بذكر ذلك فقط معبر عن ذلك الأمر التصوري « فحسب الدهن غير ي .
تفسير الكبير ، ج 3 ، ص 23 ، 24 . انظر أيضاً السبوطي فيما ساقه في الزهر ، ج 1 ، ص 42 ، 43 ، ص
مختلف الآراء المتعلقه بمسألة ما إذا كان فقط بالأعلى للمعنى الذهني أو الحقيقة الخارجية

377 . سيبا ، طرهان ، ص 14

(378) الفاسي مير علي الحسبي ، المعتمد في أصول الدين ، ص 29 . انظر أيضاً الفارسي كتاب التوحيد ، ص 29-
17 و الجوزي ، المشتمل في أصول الدين ، ص 262 . و البغدادي ، أصول الدين ، ص 68

(379) نور الدين الناصبي ، البدايه من تكليفه في أصول الدين ، ص 42

يترتب عما ذكره أن الدهن يقدر بما يحصل فيه على التوليد ، و أن ما يولده معرض للاختلاف من العالم الخارجي ككل يولد « الإنسان الأمي » في مختلف العصور معني الإله المختلف عبر ثقافته ، الموحّد في (الله) هي تسمية « الإنسان الموحد » .

و من المعاني المتولدة في الدهن أولاً المعدوم المدرك بعلاقة الضدية انقلعة بينه و بين الموجود المرتسم مثاله في الدهن ؛ « لأن المعتاد إذا علم بالفعل كان ذلك أعلم علماً بالقوة بمعانده . إما برعته عند وضع ذلك ، أو وضعه عند رفع ذلك »⁽³⁸⁰⁾ . و بشكل هذا الصنف من المعنى الذهني العلم بالمعدوم و « نعمه بالمستحيلات كاجتماع المتصادات و نحوها فهذه و نحوها علوم وليست عموماً بأشياء إذ الشيء هو الموجود »⁽³⁸¹⁾ . فالانتقال عن الحركة إلى صدها سيكون يولد علماً في الدهن هو انعدام الحركة وهو معنى يشكل صفاً مستقلاً

إن علاقة الضدية أو المخالفة تعتبر أصلاً لتوليد معانٍ ذهبية غير منهجية قد لا يتحقق منها شيء في العالم الخارجي لتصبح هذا بالمثال بأحد معني رتسم في دهن أفليدس مطابق لحقيقة ثابتة في الواقع و هي القول من نقطة على سطح معين تقع خارج مستقيم يمر مستقيم مواز واحد لا غير . و بعلاقة معدومة سينولد مباشرة في دهن بگلاي تششفسكي معنى مطابق للقول ؛ من تلك النقطة يمر ما لا نهاية له من المستقيمات الموازية و بعض العلاقة سينتوب . بها في دهن أفردريك ريمان مباشرة معنى ثان مطابق للقول من تلك النقطة لا يمر أي مستقيم مواز لذلك المستقيم⁽³⁸²⁾ .

يخلص مما سبق إلى وجود « معانٍ احتمالية » وهي التي تتولد في الدهن مباشرة بموافر الشرطين ، 1 (ثبوت مثال الحصفه الخارجية في الدهن و 2)

380 اسر سيا ، بيان ، ص 15

381 حويي ، الإرشاد إلى أصول الاعتقاد ، ص 13

382 لمعز به النوصيح لنظر رؤوكم ، كتاب ، الأصول القبلية لمعز به ، ص 131

علاقة الخالصة (٣٨٣) . من جملة الداحل في صنف «المعاني الاحتمالية» يذكر مع كرباب⁽³⁸³⁾ كل ما تنتهي إليه الرياضيات البحثية من اليقينيات المصادفة في عدسياً أو في أي من العوالم الممكنة . و من هذا القبيل ما يسي من الانساق نظريه من غير أن تكون أمثلة لحقائق ثابتة في العالم الخارجي . لكن عناصر تكوينها يجب أن ترتبط بعلاقة معينة بالموجود فيه .

و بعلاقة المماثلة⁽³⁸⁴⁾ تمتع في الدهر معان متحلية تتولد فيه مباشرة عن صريق نقل صفة من محل إلى غيره لما بين المحليين من المماثلة . و تشكل هذه لعلاقة الدعامة المثبتة للمعاني المتحيلة في الدهر بحيث يذعن لقبولها و إن كان لوقع شاهداً على كذب بعضها . و قد طوّل النظار من الكسبيين⁽³⁸⁵⁾ في وصف علاقة المماثلة باعتبارها طريقاً لتوليد المعاني المتحيلة في الدهر الممكن توفيقها في الخارج . و لتوصيح هذا الصنف من المعاني ، و ليكن من ميدان البعثة بتقليل حظوظ الوقوع في الخطأ ، يمكن التمثيل بما يبنى من مصدر المتعدي بناء اللارم لأن بناء فعليهما في الماضي واحد . من هذا القبيل ما أورده سيبويه⁽³⁸⁶⁾ في باب الأفعال العلاجية التي يوقعها الماعل بعيره . إذ بُنيت مصادر بعض هذه الأفعال على (فَعُول) مثل لَرَمَ يلزمه لزوماً و جمعه يجمعه . وجود علاقة المماثلة يجلس جلوساً و قعد يقعد قعوداً لأن بناء الفعل واحد . فم كانت أسية الماضي و المضارع في المتعدي و غيره واحدة سواء المصدر من متعدي على بناء غيره . و علاقة المماثلة كما ذكر تشكل سبباً بولد المعرفة بحصنة بالشيء على غير ما هو به ، وهو ما يشكل «الجهل» في عرف الكسبيين⁽³⁸⁷⁾ .

(383) نفسه ، ص 19 .

(384) في شأن علاقة المماثلة و دورها في نظر الفصل الثاني عشر من كتاب حلال يثير كريب ، منطق و لغة ، ص 96
Jean-Blaise Grize. Logique et langue

(385) لصر اللغوي ، معيار العلم ، ص 200 ، و مقاصد افلاسة ، ص 90 و ليس سيبا ، الجوهري ، ص 16
و نفسه ، ص 162 ، و انظر ، ص 24

(386) انظر الكتاب ، ج 2 ، ص 214 ، 215

(387) الجهل باعتقاد المتكلم على خلاف ما هو به ، و انظر معرفة الشيء على ما هو به . للفرغ من التعديل حول الفرق بين المفهومين انظر الجوهري ، الإرشاد ، ص 12 و 14

و مخم الحديث عن أصناف المعربات السحتة بذكر « وقائع » يرتبط كونها في العالم الخارجي بالحقائق الثابتة فيه . و يكون رابط الوقائع و الحقائق علاقته سببية التي تقوم أصلاً بين طرفين ؛ أحدهما سبب ؛ يمثلها الحقائق الثابتة ، و الآخر نتاج يشكل الوقائع ، من جملة ما يدخل في هذا الصنف بذكر [إبراق و إرعاد ، و إمطار ، و إنبات ، و إوراق ، و إزهار ، و إثمار ، و بيوسة ، و سقوط ، و دحرجة و رللة . . .] . و يتميز صنف الوقائع بالخصائص التالية

1 () مدرك الوقائع ، في عدة الاكتساب ، و مساعده بالحفظ معايرها مدرك الحقائق في نفس العدة و مساعده بالخرن⁽³⁸⁸⁾ . لكن ارتباط القوة الحافظة بوقائع والقوة الخاربة لأمثلة الحقائق مضمون أيضاً بالخاصية الموالية .

2 () بطرد عند إدراك أي واقعة كونها تلابس أكثر من حقيقة واحدة . تربطها بما تلابس علاقات محصورة . كعلاقة السببية القائمة بين الحقيقة و نتائجها الواقعة في مثل ؛ [لعمان الحجم ، و هيجان البحر ، و ثوران البركان ، و نزول الفحل ، و نقران الكسفر و الظبي ، و هيجان النهر ، و حفقان لقلب . . .] . و علاقة العلية التي تقوم بين الواقعة و الحقيقة الحافظة لوجودها . كما في مثل [نزول المطر ، و هبوب الريح ، و سقوط الثمار ، و كسوف الشمس ، و جيون البصر ، و بروج القمر . . .] . و علاقة اللزوم التي تقوم بين الواقعة و بين الحقيقة الحافظة لزمن وقوعها ، كما يظهر من [سفر الليل ، و صلاة الصبح ، و عمل النهار ، و صوم رمضان ، و حرب القرن ، و استعمار المستقبل ، و تهاول الحاصر . . .] .

و إذا قارنا بين الحقائق الثلاثة ، من حيث الملازمة للواقعة أو إمكان مفارقة ، وجدنا الأوليين ، أي السببية للواقعة و الحافظة لوجودها ، نقبلان بمفارقة . بخلاف الثالثة أي الحافظة لزمن وقوعها . و يترتب عن ذلك الخاصية

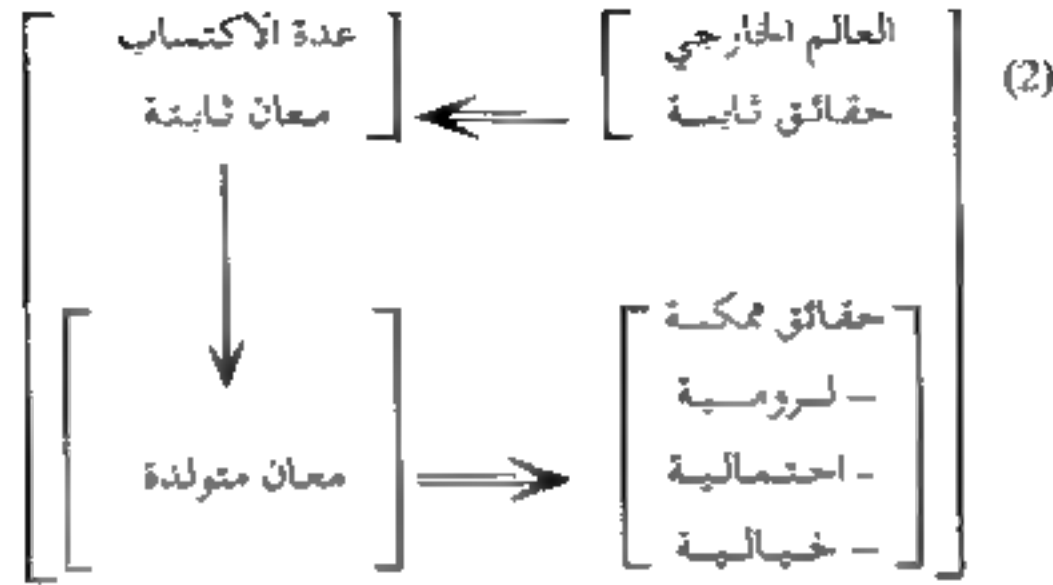
دوالة

(388) للوقوف على المهام الفكرية إلى مختلف القوى في عهد الاكتساب مطر فيلب الادز من كتاب الامراتي
اكتساب اللغة في الفكر العربي تقديم

(3) امتزاج الواقعة و الحقيقة الخافضة لرمس وقوعها لتكوين أشابة تتركب منهما ؛ أي من الواقعة الحادثة و من رمس حدوثها ، كما سبق التعبير عنه . نصيبه [+ ح + ر] . أما رمس حدوث الواقعة فإنه يتحدد انطلاقاً من نقطة سنكتشفه المتمثلة في وضع عدة الأكساب في الزمن الصغر بالسببة إلى أي وقعة إن وضع (ع ك) في الزمن الصغر يلزم عنه بالضرورة أن تنتمي كل وقعة إلى ما يسمى بقع ؛ [تذهل كل مرصعة] ، وهو المستقبل (أو الآتي) وإما إلى لكائش غير المنقطع [بعض الناس يكره بعضاً] ، وهو الحاضر (أو الآتي) و إما إلى ما يسمى وقوعه ؛ [خلق الله الأرض في يومين] ، وهو الماضي .

(4) استناداً إلى محتوى الخاصيتين الثابتة و الثالثة تكون الواقعة أكثر عناصر في المعجم الخفض قابلية للتفريع ، كما سيتضح في البحث (2.4.1) الخوالي

يخلص مما سبق إلى أن محتوى المعجم الخفض أساسه علاقة التعددية القائمة أولاً بين سابق وهو الحقيقة انشائية في العالم الخارجي ، و بين صورته ؛ وهي معنى أو مثال الحقيقة المرتسم في الدهن ، و ثانياً بين سابق (يتمثل هذه المرة في معنى يتولد مباشرة في الدهن بتوافر الشرطين ؛ ثبوت مثال الحقيقة الخارجية في الدهن ، معه علاقة انشائية أو المماثلة أو التروم و بحوها من العلاقة التوليدية للمعاني) ، و بين صورته المشكلة للحقيقة الممكنة كانت لزومية أو احتمالية أو تخيلية . مضمون هذه الفقرة توضحه من جديد بالمبيان (2) الآتي



الخلاصة الثانية التي يجب الاحتفاظ بها ، لأهميتها في تكوين البحوث (2.4)، هي أن قيم المفردات البحتة لا تنصبط ولا تتحدد خارج العلاقات التي تربط بعضها إلى بعض . لأن قيم الوقائع مثلاً لا يمكن تحديدها بغير العلاقات التي تجمعها بأمنلة الحقائق . كما أن قيم هذه الأخيرة لا تكشف ولا تتعين بغير علاقات المماثلة (=) و المماثلة (#) و الانتماء (\Rightarrow) و اللزوم (\Leftarrow) و نحوها .

2.1.4. التصنيف العلاقي للمفردات البحتة .

تبيّن مما تقدم أن محتوى المعجم الخفض مفردات بحتة تنظمها علاقات . وهو ما يورر إمكان إدخال العلاقات المحدودة العدد في تنظيم المفردات غير منتهية و أول أعمال التنظيم فتح بوابات على كل بوابة تقوم « حاصية دلة » ، ترشد المفردات البحتة . فنبصر الدخول لكل مفردة تحمل الخاصية المثبتة على بوابة و نمنع غيرها من المرور . أما الخاصية الدالة فهي المرادة دائماً في مفردات باعتبار علاقة بحيث تكون هي الملحوظة في كل مفردة ربطها بغير العلاقة بغيرها . و من المحتمل أن تكون الخاصية الدالة ، باعتبار العلاقة المعسة ، حاصية طعمة توجد في مفردات تكون بواعاً خاصاً . وهو ما يورجح البدء بالكشف عن الخصائص الطبيعية المتنوعة للمفردات البحتة .

مفردات البحنة مساو (1) المعاني الثابتة في الدهن ، باعتبارها أمثله
و صوراً لسوايق هي الخفائق الثابتة في العالم الخارجي ، و (2) المعاني المتغيرة في
دهن ميسره ، باعتبارها سوايق لصور هي الخفائق الاحتمالية في العالم
خارجي . كما تقدم توضيح ذلك بالمبيان (2) .

تلك المفردات يحتمل بعضها الانفراد بخاصيته الطبيعية ؛ وهي دحرج
لأبعاد الثلاثة في تشكيل ذاته . و كل مفردة بحنة ثبت نوعها على خاصية
لأبعاد الطبيعية وجب انتمائها إلى نوع الجسم (ج) . و يحتمل بعضها الآخر
لتفرد بخاصية طبيعية معبرة للسابقة تتمثل في تكرار الوحدة الباقية في كل
مرة على حالتها مراراً غير متناهية⁽³⁸⁹⁾ . و كل وحدة ثبتت فيها الخاصية
مذكورة وجب انتمائها إلى نوع الرسم (ر) . و ما لم يكن من النوعين السابقين
فإن خاصيته الطبيعية أثر . و كل مفردة وجدت فيه هذه الخاصية كان واجب
لانتفاء إلى نوع الحدث (ح) .

الخصائص الطبيعية الثلاث الموعة للمفردات البحنة تصير دالة إذا عاينت
مفردة مفردة أخرى من غير نوعها ، و لا شيء يدل على ورود تلك الخصائص
من أن تكون ملحوظة في كل علاقة ، و لتوضيح ما أثبتنا يبدأ بالملابسة المؤدية
هي تكوين أشباه تركيب من خاصيتين طبيعيتين لتجد عناصر الحدث فلا بد
ضرورة عناصر الرسم فينولد صف الحدث المرئ [ح + ر] ؛ و هو [الفعل] .
و تحصل أيضاً ملابسة بين عناصر الحدث و عناصر الجسم فينكون صف
[ح + ح] ؛ و هو [الصفة] . لكنه لا ملابسة بين نوعي الجسم و الرسم الشيء
الذي يكون الصفتين [ح ± ز] ؛ أي صف الجواهر [ح + ز] و صف
، ذرمة [- ح + ز] .

لأصناف الناتجة عن ملابسة خاصيتين قد يقل بعضها العكس لتتبع
صمين . كأن يمكنك الفعل [ح + ر] لتحصل على [ح - ز] أي حدث
ينقصه الزمن ، و على [- ح + ر] ، وهو بعكس الأول ؛ أي زمن ينقصه الحدث

⁽³⁸⁹⁾ عرفت على المفهوم من شمر في التصور المكسي نظرين جيدتين ، ص 37 ، و 85

و الذي يقلل المعكبات قد يقبل مرة أخرى « التوهين » [(+ ح) - ر] ، وهو عندئذ يفقد ضرورة ارتباطه بعنصر من غير نوعه يأتي من العلاقات التي تربط عادة مفردات الفعل التام [(+ ح + ر)] بعيرها ، و يفقد ضروره انتمائه إلى أحد لزمة الثلاثة ، المستقل (أو الآتي) و الحاضر (أو الآتي) و الماضي .

و تكمن العاية من توهين أفعال في توليد خاصية طبيعية [- (+ ح) - ر] معاكسة⁽³⁹⁰⁾ ، تميز المفردات البحتة التي تتوفر عليها بعدم استقلالها عن غيرها إما لأن بعضها علاقة من قبيل الفصل (V) ، و الجمع (+) ، و الطرح (-) ، و الإضافة (U) ، و الشرط (لـ) ، و المماثلة (=) و كل علاقة يلازمها نظرون لا تسلك عندهما . و إما لأن بعضها الآخر عوارض متبدلة تتعاقب على أصناف السابقة من هذا القبيل النفي ، والتعيس ، و التحقيق ، و التعريف ، و الاستفهام ، و نحو هذا مما يمرض لعيره و لا يستغل عن محله و كل مفردة بحتة توفرت فيها الخاصية الطبيعية [- (+ ح) - ر] و يجب انتمائها إلى « صف لأداة » .

و يحتمل بعض مفردات الصنف [+ ج - ز] التوهين [- (+ ج) - ر] و يفقد بذلك بعض خصائصه ؛ كالأ يمرض له ما يتعاقب على غير الموهن ، فلا يعرض لسكوته التعريف و لا لمعرفة الشكير ، و يعادر الاحتصاص و التحديد إلى الإبهام و الشبوح و يكون معتمداً إلى صفة غير الموهن لرفع بهمه و كل مفردة بحتة توفرت على الخاصية الطبيعية [- (+ ح) - ز] و يجب انتمائها

390) عممه توهين الفعل الموصوفه أعلاه ، من أجل يكون حسيه صعيه لصف أداة . « صفها من غير طريق أخرى إذ قال « الحروف التي دخلت الكلام لعرب من الاحتصاص هو تلك إذا قلت « أعمام يد » من تحت « ما » عن « أنمي » ، « إذا قلت « ما » معوم إلا ، يدأ بعد ذلك (إلا) عن « أنمي » . قلت « قام زيد و عمرو ، فقد ماتت أباؤهم عن (أعطى) و إذا قلت « لي مالا ، فقد » ، « ب » و (أنمي) و إذا قلت « هل قام عمرو ، فقد نبت (هل) عن (استنهم) و إذا قلت « ليك حبل فقد نبت أباؤهم عن قولك « أسكتته مباشرة له و ملاصقه يدي له » . كذلك بقيه ما أم اسمه « احتصاص » .
ص 273 انظر ايضاً من يعيش : شرح المفصل ، ج 7 ، ص 116

إلى صنف «الاسم الناقص»، و من هذا الصنف الأشابة [ج- (ر)]
الناجئة عن توهين [ج- (ز)] فتكون «الاسم الأنقص».

ضمن المفردات البحتة سرداً الأشابة [ج+ (ر)] التي تشكل الخاصية
طبيعية نصف «المعل التام». و كل ما ينتمي إلى هذا الأخير يمكن تصنيفه
بـ «ر» إحدى إحدى عنصرية ؛ [[ج+ (ر)] أو [ر+]] ، لا غير . باعتبار عنصر الرمن
بـ «ر» فعل بالقسمة الأولى إلى 1) فعل آت ؛ وهو المتكون من ملائمة حدث
سم يقع لرمن لم يحس ، و 2) فعل آتي ؛ يتكون من ملائمة حدث جار لرمن
حائن ، و 3) فعل ماض ؛ ناتج عن ملائمة حدث مفض لرمن فالت .

التقسيم الثلاثي للحدث المزمن يستند إلى نقطة استكشافه المتمثلة في
وصف (ع ك) هي الرمن الصمر . و كل قسم ؛ بالقياس إلى نقطة الاستكشاف
مذكورة ، يمكن تصريعه بالقسمة الثانية إلى سلسلة من الأقسام الفرعية ،
و ذلك بتصاميم موقنات خاصة . كذا بـ «ر» العمل الآتي إلى البعيد ، و الوسيط
، و بقريب المتأخم لمقاربة العمل الآتي المتفرع أيضاً إلى الشروع فيه ، و مزاولته ،
و بهائه المتأخم للقريب من العمل الماضي المتفرع كالأتي إلى الوسيط والبعيد
أيضاً . يمكن التعبير عن نوالي الموقنات المسرودة بالتناسية (3) التالية .

(3)

$$n+ \dots 3+ , 2+ , 1+ , 0 , 1- , 2- , 3- \dots n-$$

إذ كان الانطلاق من السلب (ن-) و الانتهاء إلى الإثبات (ن+) فإن
أول الآتي هو البعيد ، فالوسيط ، فالقريب ، فمقاربة الآتي ، فالشروع ،
فمرونة ، فالإنهاء ، فالمعارقة ، فالماضي القريب ، فالوسيط ، فالماضي البعيد .

و يقبل العمل التشعيب بالاستناد إلى عصر الحدث فيه . كان يُطلق في
كل مرة من مقياس معين ، تشكّون به حدثان أو أكثر . إذ يمكن اعتبار الحركة
الظاهرة معياراً على أساسه تنمّع مفردات الفعل إلى فئتين العلاحي ، و غير

العلاجي⁽³⁹¹⁾، أو اعتبار «الواقعة المراقبة» فتكون طائفتان؛ أفعال ترقب؛
تحصن بمراقبة وفائع لم يثبت تحققها ولم يستقر، و أفعال تحقيق؛ تحصى
معرفة وفائع مسنغره أو متوقع ثبوتها⁽³⁹²⁾، أو اعتبار معالو الفعل و ماهويه من
وصع أو أصالة فتظهر أربع طبقات من الأفعال؛ أعمال، و أحداث، و أوصاع،
و حالات⁽³⁹³⁾، أو اعتبار الحركة و الخلول لتكون طبقتا أفعال الحركة، و أفعال
الخلول⁽³⁹⁴⁾

ينضح من مختلف الأقسام المسرودة أن اتحاد عنصر الحدث أساساً لتصنيف
مفردات الفعل غير مدعوم مطلقاً. إذ لا يحضغ لعملية سير الأقسام، المتمثلة
في ضرورة تفريع عناصر أي مجموعة، بالقسمة الأولى، إلى طائفتين، قد
تقبل كلتاها، أو إحداها، التفريع، بالقسمة الثانية، إلى طائفتين، قد تقبل
كلتاها، أو إحداها، التفريع بالقسمة الثالثة إلى فئتين. و كذلك يستمر إلى أن
يتوقف التفريع. كما ظهر ذلك في تفريع الفعل باعتبار عنصر الزمن. ظهر أن
الانضلاق من عنصر الحدث لا يمكن من تفريع مطرد لمفردات الفعل. وهو ما
يسبب انتشار ظاهرة القصور؛ إذا حصل أن لم تتجاوز الخاصية الدالة لفعل
الذي جرّدت منه إلى غيره من أفعال طبقته.

(391) في التفريق بين الفعلين العلاجي و غيره ذكر ابن يعيش «العلاج ما يصدر في إيجاد أو استئصال جرح أو
بعض ما يصور ضربت ريداً»، و «قلت بكراً» و غيره العلاج ما لم يصدر إلى ذلك بل يكون لما يصور
مذهب، وهو «ذكرت ريداً»، و «هست الحديث»، ذلك على حسب ما يصحبه ذلك الفعل، «ج
المفصل، ج 7، ص 62. العلاج ما كان دليلاً في «باب الأفعال التي تروى و أصبح وهو موقعه غيره»
سيرته، الكتاب، ج 2، ص 215. و العلاجي شرط لا يشترط الخلوخ. تنظر الرضي، شرح الشرح، 10،
ص 108

(392) للسريدي من التمهيد لغير الأرواعي، «عرب النسخ الحرفي»، ص 49. و كذلك نغال عليه «و

(393) لغير الدكتور أحمد البركن، قصص معجمية. تفصيل أقواله، أو من شبه المعجمية إلى المعجمية، ص 17،
أو قصص اللغة العربية في فلسطين، طبعه، ص 65

(394) لغير الدكتور عبد الحامد العباسي فيما مضى إلى غيره في كتابه معجم العربي، ص 34

3.1.4. تفريع الفعل باعتبار العلاقة الدلالية .

كل فعل بحث (ف) يفترض ضرورةً موضوعين اثنين (س₁، س₂) . أحدهما يوجده ، وهو الذي تجمع به علاقة السببية (د) و الآخر يحفظ وجوده ، وهو الذي تتضمنه بالركب المعلي علاقة العلية (ك) يمكن التعبير عن كل ذلك دفعة واحدة بالصيغة (4) الموالية :

(4) س₁ د ف ك س₂ .

بحيث يكون الموضوع (س₁) انسيب الذي يماط به وقوع الفعل (ف) ، لأنه فاعله ، و يكون الموضوع (س₂) ، بما يظهر عليه من أثر الفعل (ف) مستند عملاً إلى الموضوع (س₁) ، شاعداً على وقوع ذلك الفعل . ولا يمكن فعل بحث عن افتراضه بموضوعين ؛ أحدهما يوجده و الآخر يحفظ وجوده وجميع المفردات المنتمية إلى الفعل متساوية من حيث انقضاؤها للموضوعين . لكن بعض مفردات الفعل يحتمل أن يوجد مقترناً بأقل أو أكثر من ديسكم الموضوعين . و هي كلنا الحالتين يحتمل الرباط أن يحصل بالعلاقين بداليتين معاً ، أو بإحدهما لا غير ، أو بهما و زيادة . يلزم عن الاحتمالات المسروقة ما يلي

(I) . ما يوجد من مفردات الفعل مقترناً بالموضوعين (س₁، س₂) بواسطة العلاقتين الداليتين ؛ (د ، ك) ، المعبر عنه بالصيغة (4) السابقة ، بحيث أن يكون طبقة من الأعمال ؛ تتميز مفرداتها بكونها متواردة ، لأنه لا ينضم إليها ما تستعصي عنه و لا يمارقها ما نفتقر إليه من هذا القبيل [قطع ، نسخ ، جمع] .

(II) . ما يوجد من الأعمال مقترناً بأحد الموضوعين بواسطة العلاقتين ، كما تعبر عنه الصيغة (5) الآنسة ، يشكل طبقة ثابتة . تتميز مفرداتها بالموزن سطعها إلى الموضوع (س₂) .

(5) من 1 د ف 1 س

من الصيغة (5) يظهر أن الموضوع (س 1) لا يتجاوز فعله ذاته . لأنه ، باعتبار علاقته السببية (س 1 د ف) ، هو موجد الفعل (ف) و فاعله ، وباعتماد علاقته العلية (ف 1 س) فهو الشاهد الذي يحمل أثر الفعل المسند عملاً إليه . إذن هو مفعول فعله . من هذا القبيل مثل [استلقي ، جلس ، قام ، هرب ، انطلق ، انحرج] .

(III) ما يوحد من معرّيات الفعل مقترناً بأحد الموضوعين بإحدى العلاقتين ، مع كون الموضوع الآخر الذي تفتضيه العلاقة الأخرى المعبر عن ذلك بالصيغة (6) الآتية ، يجب أن يكون طبقة ثالثة . نتميز معرّياتها بالعمود لتصلها إلى الموضوع (س 1) .

(6) 1 د ف 1 س

تكشف الصيغة (6) عن كون الموضوع (س 2) يمثل الشاهد الخاص لأثر الفعل المسند إلى موضوع كاس ؛ يستدل عليه بفعله الواقع منه من هذا القبيل [هلك ، سقط ، خثر ، قبح ، مرض ، حزن ،] .

يلاحظ أن الطبقتين الأخيرتين من الأفعال ثائلمان في الافتقار إلى موضوع آخر معايير للمائل مع الفعل . و تحتلمان من حيث افتقار أفعال الطبقة (II) إلى موضوع غير فاعل ، و افتقار أفعال الطبقة (III) إلى موضوع غير مفعول كما يظهر من خلال المقارنة بين جملتي (7) و (8) .

(7) (أ) جلس زيد

(ب) هلك زيد

(8) (أ) اجلس زيد بكراً .

(ب) أهلك زيدا بكراً .

لنطلع الفعلين (جلس و هلك) في الجملتين (7) إلى موضوعين معايير للمائل معهما ظهر (بكر) مفعولاً في الجملة (أ.8) ، و فاعلاً في

الجملة (8.ب). لأن (جلس) في (7.أ) يسمي إلى طقة كل فعل فيها يفسر إلى غير الفاعل . و(هلك) في (7.ب) من طقة أفعالها بمنفرد إلى غير المفعول .

(IV) . و ما يوجد من معرقات الفعل مقترناً بأكثر من الموضوعين (م1، م2) ، و يجب أن يكون التأليف بأكثر من العلاقتين (٢ ، ٣) ، فإنه يشكل صفة جديدة⁽³⁹⁵⁾ تتميز معرقاتها بالإشراك بمعنى أن الفعل من هذا الصنف يشترك مدلوله من خاصية دلالية تتميز مصدره و أخرى تتميز مصدر الفعل متضمن فيه ، و كان فعلين اجتماعاً في فعل واحد . و سيكون لهذا الإشراك أو تضمين انعكاس على البنية التركيبية ، كما يبدو من الصيغة (9) الموالية، وعلى البنية الوظيفية، كما يأتي (1.3.8)

(9) ((م1 ٢ ف)) ((م2 م3))

تعتبر الصيغة (9) عن كون عنصر الحدث من الفعل مشحوناً بحدث آخر كما تصوره أيضاً مباحث التضمين في نحو العربية⁽³⁹⁶⁾ . بمعنى أن أشباه معرقات هذه الطبقة من الأعمال تتركب من ملائمة حدثين نرمس : [ح + ح + ر] و يكون عنصر الحدث المنضم هو المسؤول عن اقتضاء الموضوع (م3) الذي يتصل بدوره علاقة إضافية للارتباط بما يراكبه . من هذا القبيل تكرر المعرقات

395 يتضح ما ذكرناه من خلال مثال هذه الفعل (أعطى) في اللسان الحديث ينتمي إلى رتبة من الأفعال : (كما ، منح ، أهدي ، وعد ، رزق ، سب ، منع ، حرّم ، سرق) ، تتميزها خاصية اقتصادية لمعقول (م1) ، حيث لا يكون مفعولاً مباشراً ، بل مفعولاً غير مباشر يكون مستفيداً . فلهذا سبب السبق الذي من خاصية أنه كورا فاعله لا يتلو من مجرعه الأفعال المبرورة . وبخلاف ذلك الأربعة الأخيرة . لأن مفعولها غير المباشر يكون مستفيداً مستفيداً (م2) . و في مثل وجريد يكره هذا ، فإن كلا مفعوليه مستفيد و متعل

396 مبرور في معجم النحوي أو لإسراف نظير جي : الخصاصة ، ج 2 ، ص 308-315 ، و في معجم معي اللبيب ص 762-764 : تركشي : غير هذا ، ج 3 ، ص 338-346 : و في معجمي : الكشف ، ج 1 ص 230 ج 2 ص 717 ، و في معي : شرح المعجل ، ج 3 ، ص 80 ، و في السبوطي : الأشباه : الشارح 1 ص 219-230 من ذلك قولهم : يجوز خصي ثعلب ليعدي لواحد معي (م3) ، و يكون من رتبة : خصي و منه الشارح : و يجب أن يراعى ، و قطع الثوب قميصاً و قطع الخد معاً ، و جعل الثوب قميصاً ، السبوطي

(وهب ، منح ، أعطى ، كسا ، وعد ، زوج ، مع ، سلب ، حرم ، سرق)
 مفردات هذه الطائفة من الأفعال تشترك في خاصية إمكان اقتصارها على أحد
 الموضوعين (س₁ ، أو س₂) . و يكون المترجح للاختصار أولاً الموضوع انقضى
 بالحدث المنضم إلى الحدث الرئيسي ، وهو الموضوع الذي يكون مرتبطاً بمعيره
 بواسطة علاقة الإضافة ، كما سيتضح في مبحث المعجم النمطي
 تبين مما تقدم إمكان تعريب مفردات الفعل بالاستناد إلى العلاقات اندلالية
 التي تربط الفعل بما يراكبه من الموضوعات . وإذا كان كل فعل بحث ترممه
 علاقتان يقتضي بهما موضوعين ؛ أحدهما يوجد و الآخر يحفظ وجوده فإن
 تضيف مفردات الفعل إلى الطوائف المعبر عنها بالدوال ؛ (4 ، و 5 ، و 6 ، و 9) ،
 روعي فيه الاحتمالات الافتراضية لا غير . لأن كل مفردة بحثة اقترنت ، بواسطة
 العلاقتين (د ، هـ) ، بموضوعين متعابرين⁽³⁹⁷⁾ (س₁ ، س₂) يمثلان معها
 وجب انتماءها إلى طبقة الفعل (ف) التعدي (ع) المصوغ من جديد في يدانة
 (10) الموالية :

(10) (س₁ د مع) هـ س₂ .

كل فعل ارتبط بتيسكم العلاقتين بموضوع واحد لا غير ، يمثل مع الفعل
 شهاداً على وقوعه منه به فهو فعل لازم (ل) كما تشخصه من جذبه الدالة
 (11) ، و قد أدمجت فيها العلاقات (د ، هـ) في واحدة هي (ع) .

(11) هل ع س₁ .

و كل مفردة ربطها علاقة العلية (هـ) بموضوع يمثل معها حاملاً لأثر
 فعل مسند عملاً لموضوع مكون فهي مما ينتمي إلى الفعل العاصر (ق) المعبر

(397) شرط تغير الموضوعين ذكره أيضاً الرضي إذ قال : « أصل المعامل أن يكون مؤثراً ، و للفعول به متأثراً منه واصل
 المؤثر أن يعاير للتأثر » شرح الكافية ، ج 2 ، ص 285 .

عنه مرة أخرى في (12) .

(12) (س 1 ق 1 م 2) .

و كل فعل مبعد يكون عنصر الحدث منه مشحوناً بانضمام حدث آخر
بـه يقتضي موضوعاً يخصه و تربطه علاقة السببية الضمنية فإن هذا الفعل
يشكل طبقة الفعل المتخفي (ح) . لأنه يتخفى ما يلزم الفعل ؛ (كل فعل
يلزمه بعلاقته موضوعان) ، إلى ما لا يلزمه ؛ (اقتضاء بعلاقة مكررة موضوعاً
ثالثاً) . وهو ما توضحه الصيغة (13) التالية :

(13) ((س 1 ق 1 م 3))

و إذا قاد اعتبار العلاقة الدالية إلى طبقات الأفعال المذكورة ؛ الفعل
متعدي ، و الفعل المتخفي ، و الفعل اللازم ، و الفعل القاصر ، فإنه يمكن
تفريع دحل أي من المعاني المسروقة استناداً إلى طبيعة معالق الفعل . لو أخذنا
فعل متعدي لوجدناه ، باعتبار طبيعة معالقه من حيث البساطة و التركيب ،
على صريين أحدهما يقسم أفعالاً متناهية العدد ، تتميز باقتضائها لموضوعين
مفردين أو هي حكم المفردين أما الآخر فيقسم زهاء من الأفعال تنعرد
باقتضائها المطرد لأن يكون أحد موضوعيها مركباً جملياً⁽³⁹⁸⁾ ؛ (مع) . وهذه
ميزة يختص بها الفعل الذهني (د) المهيأ لأن يكشف عن أي جهة ترتبط في
لدهن مكونات موضوعه الجملي الضرب الأول يحتفظ بالدالة (10) . أما
ثاني فتعبر عنه الدالة (14) الموالية .

(14) (س 1 ق 1 م 3 مع) .

فعل اللازم . كما تظهره الدالة (11) ، يراكبه موضوع واحد لا غير

(398) يصحح حالة العربية على وجود الفعل ، قد لا يتجاوز عددها في الأصل الثلاثة ، تقصي أن يكون معجم
معجم ذكر القرصية و أما الفعل المطلوب فإن القول به هو معجم الجملة ، شرح الكافية ، ج 2 ،
ص 268 . وهي في الأصل ثلاثة ، لأن بعضها مثل [رغم] اعتقد لا يحافظه يعي أو شك ؛ الآخر مثل
[عند] ، مرادفه [وجد] ، و [رأى] ، اعتقد يحافظه يعي ؛ و الآخر مثل [ش] ، و مرادفه [حسب] .
و عن أن اعتقد يحافظه شك . للتوسع انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 7 ، ص 78 .

و هذا الموضوع ؛ باعتبار طبيعته من حيث البساطة و التركيب ، يحتمل أن يكون مفرداً أو في حكمه ، و أن يكون مركباً تركيباً جملياً . و اللارم ، كالمشعدي ، يمكن تفريعه من جديد باعتبار طبيعة الموضوع الذي يعالجه و يتكون من جراء ذلك صريان . الأول ؛ يضم أفعالاً متناهية العدد ، يصردها فتضاؤها لأن يكون موضوعها الوحيد مفرداً أو في حكم المفرد . عن هذا لضرب تعبير الدالة (11) ، بحلله الضرب الثاني ؛ بحكم أنه يضم رهط من الأفعال ، تختص باقتضائها المطرد لأن يكون موضوعها الوحيد مركباً جملياً⁽³⁹⁹⁾ (مع) . و هذه مبرة تحصى الأفعال المساعدة⁽⁴⁰⁰⁾ المهيأة للكشف عن

399. الفعل المساعد صنف من الفعل اللارم ينسب عنه يكون موضوعه مركباً جملياً . و هو ما ذكره أيضاً الرمي مسبوفاً إلى التكوين إذا قل : « فاعل على مضمون الجملة الاسمية التي بعده » شرح الكافي ، ج 2 ، ص 304

400. المساعد واسمه يصادى على ثلاثة من أفعال هي : 1) فعل الطمع (المعاربه المستقبل البعيد من حال يختص به الفعل [عسى] ، و ما قد يراد به مثل [حري] و [ملوثر] و ينحصر مرادفها في التركيب [د مشترك في اقتضاء فعل مضارع مشعور بالصدري (أن) المسير بحاسبة الدخول على فعل مرتبط غير محقق (2) فعل المشاورة ، مدبرة المستقبل الضرب من الحال ، الواقع على حد الدخول في مزاولة الفعل . يختص به [كاد] و يرادف [أوثك و تجرب و هلل و أولى] ، لأن معنى الجمع [قارب] ، و لا شراكه في اقتضاء مضارع مجرد من الصدري (أن) يختص بصرف الفعل إلى المستقبل (3) فعل الشرع ، التحقيني بخار و الجوار الاستقبال بالأخذ في مزاولة الضرف الأول من الفعل المقتضي . يختص به [طعن] ، و يراد به [أحد ، جمع و أنشأ و قبل و قرب و حب و خلق] ، لأنها تشارك في اقتضاء مضارع مجرد من الصدري (أن) لتحقق طرف من الفعل . و يمكن للزمر الثلاثة من الأفعال المذكورة أن تتعارض المعنى الخاص بكل منها و أن تتمازج في الاشتغال للسريد من تضمين نظريتين بحيث ، شرح المفصل ج 7 ، ص 127-115 والرسمي ، شرح الكافي ، ج 2 ، ص 301-307 إلى الأفعال الثلاث المذكورة ينكر أن ضيف (4) فعل المدامه ، لخصي في مزاولة الفعل من غير انقطاع . يختص به كل فعل مثبت الاستمرار . عن جدر الفعل ، مثل [استمر] ، أو ينفي الانعكاس عنه ، مثل [مادام ، ما فتئ ، ما زال ، ما برح ، ما فتى] ، و هذه في معنى واحد ، وهو استمرار الفعل بعاقبه في زمانه الزمخشري المفصل ، ج 2 ، ص 160 كفولهم (استمر الشعب يقاوم المردة) (5) فعل التفارقة ، الحاقية لفعل و مركب مؤنثه . عن هذا المبيل الفعل المسمى [لو بعد] في مثل (ثم بعد زيد ينظم الشعر) (6) فعل المساعدة ، وهو يفيض [عسى] ، و لذلك يجب أن يكون الفعل المقتضي مضارعاً مسبوفاً بالصدري (أن) . يختص به [استجد] في مثل قولهم (استجد المرشح حركت يعور في انجاب مغشوش)

الأفعال المساعدة المنجمعة في الزمر السب : [طمع ، و مشاورة ، و شرع ، و مداومة ، و معارفة ، و مساعدة ، غير الأفعال الخاصة من قبيل : [كان ، و ليس ، و أصبح ، و أصبح ، و ظل ، و أمسى ، و مات ، و عد ، و ليس] . و ذلك لطبيعة عصر الحدث في المساعدة و الزمن في اقتضائه فكانت الأولى موجهة و الثانية مرمية لكن بعض المساعد و الناقص قد يتأثر في الاستعمال عبداً للعارض و التعارض الذي يشط كبر في محال الجمع لعملية التوحي . و تمثل المساعدة قول مرحلة في التوحي بمعنى شاقصه بالأداة

درجة المباشرة بين مكونين واقعين داخل موضوعها الجملي . عن هذا الصرب
تعبير الدالة (15) الموالية .

(15) فس ٥ مج .

تعبير الدالة (15) عن كون الفعل المساعد (فس) يقتضي من المركب
جملي (مج) الذي يراكبه بالعلاقة (٥) أن يتوفر على فعل زمانه الحد أو
لاستقبال معنى ذلك أن المساعد يمتقي فعله ، و أن الفعلين متعالقان دلاليًا
و سوف نرى ، في مبحث المعجم النمطي ، ما قد يترتب عن ذلك .

يستخلص من محتوى المبحث الأخير أن المعجم المحصن أساسه العناصر
تالية: [ج ، ر ، ح] . عن طريق السبك تتولد منها مباشرة المقولات 10 اسم
تم : [+ح +ر] ، متفرع إلى جوهر [+ج -ر] و زمان [-ج +ر] . و (2) فعل تام
[+ج -ر] ؛ يتولد عن تعبير في أحد عصبينه و (3) فعل ناقص [-ج +ر] ،
و (4) حدث ناقص أو مصدر [+ج -ر] و بسبك العصبين [ج ، ح] يتولد (5)
موصوف بالحدث أو صفة [+ح +ج] و بالتوهم الحاصل بحقق العنصر الموجب
في المقولة بشحنة سالبة ينتج عن توهم المصدر [+ج -ر] ، (6) الأداة
[-ج -ر] . و عن توهم الجوهر [+ج -ر] أو الزمان [-ج +ر] يتولد ؛
تبعاً ، (7) مبهم الجوهر (الاسم الناقص) [-ج -ر] ، و (8) مبهم الزمان
(الاسم الناقص) [-ج - (+ز)]

فعل ، بوضعه إحدى المقولات المباشرة ، يقبل التفريع بمعايير متعارفة .
معبّر برمز محجب ؛ بالقسمة الأولى ، أن ينسب إما إلى الآتي ، و إما إلى الآتي ،
و إما إلى الماضي و كل واحد يتفرعاً بالقسمة الثانية إلى سلسلة من الأقسام
مفرعة فاحتمل الماضي أن ينفرع إلى أفعال متعاونة المضي . و كذلك حال
معبّر لآتي و الآتي ، و هكذا يظهر إمكان التفريع المتدرج للفعل بأقسام
عصر زمانه لا غير .

و يمكن تشعبت الفعل إلى فصائل متداخلة بالاستناد إلى عنصر الحدث

منه إذ يحوز التركيز ، في كل مرة ، على خاصية طسعة تبدو دالة لجميع مفردات الفعل في مجموعتين متقاطعتين أو أكثر . إذن وجود إمكانية سبريع الفعل دلالها هو ما يسمي الاحتفاظ به الآن .

و تبين أيضاً أن الفعل يقلل التعرير بالاستناد إلى العلاقات التي تجمعها بفتصبه من الموضوعات التي تنتمي إلى مقولة الجوهر ، وهو ، بهذا الاعتبار ، فعل منعد وفعل متخط ، و فعل لازم ، و فعل قاصر . و كل صف من الأربعة يحتمل من جديد التعرير بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يراكبه بعلاقة دلالية معينة فكان الإعلان ، الذهني و المساعد . بهما من هذه الخلاصة لخدمة المحتوى المعجم المحض أن يكشف عن علاقته بالمعجم اللساني أولاً فاللغوي ثانياً

2.4. المعجم اللساني.وسائط لغوية .

يصدق المعجم اللساني على مجموعة من الاحتمالات المتقابلة التي ترمز لعدة المحض لينتج في معاجم نمطية . و يمثل كل احتمال وسيطاً لغوياً بقدرة وسيط آخر . و عليه فإن محتوى المعجم اللساني يتشكل من مجموع الوسايط لغوية الخاصة بتحقيق المعجم المحض و تشييته في معجم نمطي بعينه . و بهذا يبدو المعجم اللساني جسراً لا يُسحب ، و بوابة لا يمكن للمعجم المحض لانتعاف حولها . حتى إذا اخترقها أفقت به إلى أبنية محتلفة تُشكّنه في صور متعابرة .

بهما الآن الشروع في الكشف عن مجموع الوسائط اللغوية التي تكون المعجم اللساني بوصفه مرحلة وسطى لا بد منها لتحقيق المعجم المحض ، و باعتبار تلك الوسائط مسؤولة عن سميّ المعاجم اللغوية . و خلال عرض الوسايط يجب التقيد بما قد يكون بينها من علاقات اللزوم خاصة . إذ توفره هذه العلاقة من إمكان التنبؤ . و كذلك شأن علاقته الاسماء القائمة بين وسط

عام و أخرى أقل عموماً .

1.2.4. وسيط العلاقة الاعباطية أو العلاقة الاصطاعية .

من المسح (1.1.4) السابق تبين أن محتوى المعجم المحض يؤسس علاقة صيغية ؛ (علاقة التعدية) ، تقوم بين حقائق العالم الخارجي الثابتة والممكنة ، و بين أمثلتها المرتسمة في الدهن وهي المعاني الثابتة و المتولدة ؛ (1.1.4.2) لكن لعلاقة بين المعجمين المحض و النحوي تكون إما اعباطية و إما اصطاعية و إما هذان معاً . و لا يجوز أن تكون طبيعية بسبب المعجم اللساني . و حرصاً على وضوح العرض يمكن حصر هاتين العلاقتين بين مقولات المعجم المحض جامعة مفرداتها البعثة غير المتناهية ، و من جهة أخرى ، بين مقولات المعاجم النحوية الجامعة هي الأخرى لمفرداتها الصوتية الموازية . لربما إذا كانت العلاقة القائمة بين المصدر [ح - ر] أو العمل [ح + ز] ، و بين الصورة الصوتية المقترنة بأحدهما علاقة اعباطية أو اصطاعية . و قد يتضح العرض أكثر إن ضيقاً الموضوع بحصره في العلاقة التي يمكن أن تقوم بين «الكلمة» ، بوصفها مفردة بعثة تسمى وجوباً إلى إحدى مقولات المعجم المحض ، و بين «القول»⁽⁴⁰⁾ باعتبارها صورة صوتية تجمعها بالكلمة علاقة اعباطية أو اصطاعية ، علماً أن (الكلمة) تمثل في دالة التعدية سابقاً و أن (القول) فيها نتاج لها .

40 القول اسم تمول كل صوتية أو أكثر تختلف بالحركون : (حركات و سكنات) هي صيغة مخصوصة صير بها مبداء للاقتراح بكلمة ؛ وهذه كما ذكر أعلاه عبارة عن مفردة بعثة ؛ تسمى وجوباً إلى معجمه ؛ و قد سيطر من المعجم المحض لمقارنتها بالقول التي تلابها . وقد روعي في بناء (القول) وتصحيحه أن يشاكل (الكلمة)

تسمه لغوية قديمة و حديثاً إلى مسألة العلاقة بين تسمه القول و بين
تسمه (402)

نكس الملاحظ ، فيما اهدينا إليه في الدراسات اللغوية الحديثة ، أن مريض
يكون عادة بين الفعل و بين ما يقتضيه من الموضوعات التي تراكمه بحيث يقع
التركيز على عنصر الحدث من الفعل من أجل الكشف عن خصائصه الصعبة
لذلك . و يهتدي إلى الخاصية الطبيعية الدالة في عنصر الحدث استناداً إلى
« لأدوار الدلالية » التي يقتضيهما الفعل أن تكون في الموضوعات التي تراكمه
و قد استهللنا في البحث (3.1.4) السابق بيان القصور في استعلاء عنصر
الحدث من الفعل لتفسيره . و بما أن ربط البنية الدلالية للفعل بالنسبة التركيبية
للمجمل لا يجمع في الكشف عن الخصائص السمطية للغات تعين العذوب عن
هذا التوجه في البحث اللغوي ؛ (لأن اللغات البشرية قد لا تختلف باعتبار

(402) نهر العلاقة المذكورة واضحة أولاً في وصف ابن حني لأرباب عملي تصرف و النحو إذ قال : « قال من
الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابت يعني أن يكون
أصلاً لمعرفة حالة المنقولة » المصنف ، ج 1 ، ص 4 . و ثانياً من تداول بنيلوف التصريح حول العلاقة الدلالية
بين بنية القول و بنية الجملة ، لنأول المسألة اقترح التركيز على (1) الكيفية التي تجمع بها العناصر بدالة
التي تكون القول (2) درجة تلك العناصر للكشف عما يدل منها داخل العدة بعد ، و درجتها
أبعد للمزيد من التفصيل مخرقاً ، مير بنيلوف ، « كليات اللغوية و تسطيط الجملة » ، ص 101 K5 .
في اللسانيات قضايا نظرية Vladimir Panfilov , les universaux du langage et la typologie
de la proposition en questions théoriques de la linguistique

وفي نفس الاتجاه يأتي ذكر للربط بين دلالة المرفعات و التركيب بوصفه أحد التصورات الثلاث التي لديها
بأن أكثر من التجميع . أحدها اعتبار المجمع مجتمعا من المعلومات الخاصة التي لا تتوقع و لا تخضع لأي
مبدأ و ثانياً بهت كيميائية اكتساب معاني الانتقاء المفردة ، و كيف أن لفظة ما تدل على معنى يعينه دون
غير ، و ثالث التصورات ، وهو الذي يهتم أكثر مشو و يأخذ به ، يعتبر المصنف ، كمبره من أبحاث النساب
موضوعات لقيود كلية . فخلقه يعني بمضاهيا انتقاء ثلاثة و التركيب . كان ينظر في كيف يتوصل من
إلى المصنفين (give) و (donate) من حيث أن الأول يسمح للمعقول غير المتدبر ، و يعتبر
مباشراً ، كما يكشف للمفرد بين الجمليين (01 ، 02) ، بخلاف الثاني ، كما يظهر من لحن الجملة (06)

- (03) . we gave a book to someone
- (04) . we gave someone a book
- (05) we donated a book to someone
- (06) we donated someone a book*

و لمزيد من التفصيل ، انظر إلى أجرمشو ، مصداق معجمية ، ص 401-430 ، ص 430 . كساب النسخ
Jane grmishaw, lexical reconciliation , in the acquisition of the lexicon .

و انظر أيضاً الدكتور أحمد ، الموكل ، قضايا معجمية ، و انه كسور عبد القادر القاسمي ، مبحث في تسمية
المعجم العربي ، في لغويات عربيت من آراء بعض العلاقة بين دلالة اللفظة و بين بنية الجملة . كس

لمعردات البعثة المكونة للمعجم انخفض مادام محيط اللغة واحداً ، فمائدة الربط بين الخصائص الطبيعية الدالة في الكلمة و بين العناصر الصورية المكونة لبيبة لقوة . لأنه بهذا النوع من الربط لا غير تمكشف أهمية اللغات .

نصح مما نعلم أن الربط يجب أن يكون بين الكلمة والقول ، كما سبق أن حددنا هاتين الراسمتين ، و رابطتهما علاقة اصطناعية ، أو اعتباطية ، أو مصطنعة في بعض المقولات و اعتباطية في غيرها . إذا كانت سبة القوة تعكس خاصية انتماء الكلمة إلى مقولتها إضافة إلى خاصية افتراقها عن سائر مصوحي إلى نفس المقولة فإن العلاقة بينهما اصطناعية ، و إذا كانت تعكس خاصية المفارقة لا غير فالعلاقة اعتباطية . و لفصل بين علاقتي الربط لتدقيق لنظر فيهما

(1) العلاقة الاعتباطية ؛ رابطة تشكل المستوى الأول في تكوين معجم بعث . وهي لا تستند سوى إلى مبدأ التباين (16) يمكن أن نعبر عنها بقولنا

(16) إذا تباينت الكلمات في المعجم انخفض لزم عنه بالضرورة أن تتباين القولات في المعجم النمطي .

بمقتضى مبدأ التباين المؤسس للعلاقة الاعتباطية (16) كل اللغات بشرية مجبرة على أن تحمل للسمعي المتباين ألفاظاً متباينة و بعبارة أخرى لا بد لكل عين فيها صفات مخالفة لصفات عين أخرى أن يوقع على كل واحد منها اسم غير اسم العين الأخرى ليقع التمايز بين المتشعطين . و كذلك كل موجود في العالم إلا ما صافت اللغة عن تسميته أو عجز أهلها عن ذلك (403) و ينحصر هذه العملية باللجوء إلى تصويغات اللغة أو أيجدية معجمها من

(403) ر. حرم الإحكام ، ص 1124 . انظر أيضاً العسكري ، الفروق في اللغة " باب الأول منه في " الإيجاد عن كرم جلال العجارات و الأسماء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة "

أجل اقطاع عدد محصور من الأحرف لتيسر بالتحركون ، فتتكون فوئة مسددة .
و توسع أوتجلاً بإزاء كلمة محصورة ، و يقرن بها اتفاقاً ، بحيث لا تمت
إحدهما عن الأخرى . و لشدة الملازمة يصير الانتقال بينهما مصموماً .

العلاقة الاعتبارية ، كما وصفت ، تتكون من القيم التالية : (1) أن
تتحد القولة صفة « الحد المجمل » ؛ بحكم حلزوميتها من التفصيل 'موري'
نخصائص الطبيعية الدالة هي الكلمة . يترتب عن القولة بصفتها حد مجمل
(2) ألا تقدم أي معلومة سوى إعرابها عن التعرّف بميزة صورية لا توجد لغيره من
قولات المعجم المضي ، و عن كونها تقترن بكلمة معينة يكشف عنها « الحد
مفصل » . و يلزم عن فقر إعراب القولة عن الكلمة (3) التوسع في الحد مفصل ،
بأن يوفق معلومات حول (أ) الخصائص المقولية متارئة ؛ بدءاً من الأعم ،
والعامة ، والخاصة . (ب) الخصائص الطبيعية الدالة ؛ بشرط التوافق مع الخصائص
مقولية و تناسب مع المراكب المعمل . للتوصيح مثل بالقولات (رجل) ،
(قطع) ، و (عسى) ، بوصفها مداحل معجمية ، تظهر في حد مجمل عسى
اليمنى ، يفصله الحد الظاهر على اليسار كما ينصح من (17 19) .

(17) (أ) (رجل) ← [اسم ، مذكر ، نكرة] ب [آدمي ، ذكر ، راشد]

توافق الخصائص المقولية والطبيعية تعكسه الجمندان (17 ب ج)

و يقتضي تناسب الكلمات المترابطة في الجملة (17 ح) مصمم دليله [شهم]
إلى الخصائص الطبيعية . لأنها هي الدالة هي تلك الجملة .

(17) (ب) لا رجل في الدار صائم .

(ج) في الشدائد يمر الرجل .

و بطرد أيضاً ورود النوعين من الخصائص في غير الاسم . كان فعلاً تاماً (18) ،

أو فعلاً مساعداً (19) ، أو غيرهما من الأوصاف المسرودة سابقاً .

(18) (أ) (قطع) ← [فعل متعد علاجي] ب [فصل المتجزئ بعصه عن

عص ١

تتكرر الجملة (18 ب ج) توافقاً بين الخصائص . و يقتضي التناسب
أن تنضم إلى الفعل الخاصية العنصرية [الكف عن مراوغة العمل قبل تمامه] .
إذ هي الخاصية الدالة في الجملة (18 ح) .

(ب) قطع زيد الخشبة .

(ج) قطع زيد الصلاة .

(19) (أ) (عسى) [عمل لأرم مساعد] ب [طمع لمفارقة المستقبل البعيد] أ
(ب) عسى أن يعود المجاهد .

(ح) ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾⁽⁴⁰⁴⁾ (8-66)

من الأمثلة القليلة الموصحة تشرط التناسب بين خصائص الكلمة

و مركبها المحتمل بلاحظ مرزء المداخل المعجمية إلى «التوسع» في «عند
مفصل» و ذلك عن طريقين ؛ إما بإصمام خاصية دالة [شهم] إلى الخصائص
بصيغة [آدمي ذكر راشد] . و إما بتعطيل خاصية [الطمع] لتعويضها بخاصية
[الإيجاب] الدالة في تركيب خاص كما في مثل (19 ج) .

يترتب عن خاصية التوسع الذي يشهد في الحد المفصل و لا ينقص ؛
(4) فنرب درجة التوقع المعجمي من «الصفر» كأن تدل بية القولة في أحسن
أحوالها على الأعم من الخصائص المقولية للكلمة ، و لا تتجاوز هذا المستوى .
و يشكل هزال التوقع المعجمي أهم مبرة في العلاقة الاعتبارية التي تقوم بين
بية القولة و خصائص الكلمة . و كل لغة احتارت هذه العلاقة لتحقيق المعجم
عص ظهر في معجمها السمعي القيم (4-1) المسروقة أعلاه

(404) يجمع حجة العربية على أن مرزء العمل المساعد (عسى) في مثل الجملة (19 ب) أعلاه هو (إن) مع ما
يشتق من الفعل و ما منه و (ك) (عسى) إذ ركبت اسم الجملة عززته بمفصل منها خاصية التوسع
بما أن «المجهول» و ذلك خاصية الإيجاب فكانت في اليعرب نسب إلى الجوهري قوله «عسى من الله
و حبه لا سبحانه» الإشتقاق عليه معاني «الرعي» شرح قكاقيه ، ج2 ، ص 302 معجم يعرب
الصالح الجوهري ، مائة (ع س و ذ)

(II). العلاقة الاصطاعية؛ رابطته تشكل مستوىً ثانياً في تكوين معجم
لغات أساسها مبدأ التباظر (٤٠٥) الذي يحل إلى مبدأي التباين (٤٠٦)
والتباظر (٤٠٧). يمكن التعبير عنها بما يلي :

(20) إذا توحدت الكلمات في المعجم المحص من غير جهة تباينها
تباشرت القولات في المعجم السطحي من غير جهة تباينها .

مبدأ التباظر (٤٠٧) المؤسس للعلاقة الاصطاعية (20) يحرص على انبعاث
بشرية أن تتوحي في بناء القولات انتظام حصائص الكلمات . وعبارة أخرى
« أن تتحرى في تلك الألفاظ أن تنظم بحسب انتظام المعاني . فيجتهد أن
تعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني » (405) ويحصل ذلك بأن تجتمع في
لقولة شمتان على الأقل شمة تقترب بالحصائص القولية للكلمة ، و أخرى
تقترب بخصائصها الطبيعية العارفة ، وقد تنوهر على ثالثة تقترب بخاصية صعبة
عامة كالتي يصف سبويه إذ يقول : « الحُطام ، و المُضاض ، و الفتات ، وجاء
هذا على مثال واحد حين تقاربت معانية ... و مما تقاربت معانيه
جاءوا به على مثال واحد نحو الفرار ، و الشراد ، و الشماس ، و السفر
و الطماح ، و هذا كله مباعدة . و من المصادر التي جاءت على مثال واحد
حين تقاربت المعاني فولك الروان ، و القرد » (406) و كان سبويه يقول : «
شركت كلمات في خاصية طبيعية دالة و جب اشتراك قولاتها في وشمة تقترب
بتلك الخاصية و تشير إليها . وهو ما يعبر عنه صراحة في الموضع المذكور من
كتابه إذ يقول : « و العرب بما يسون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد »

تبيّن من الوصف المقدم حتى الآن للعلاقة الاصطاعية أن لهذه الأخيرة
فيما معايره لقيم مقابلتها الاعناطية ، بل نقابل هاتين العلاقتين ملحوظ في

405) الفارابي ، كتاب الخروجه ، ص 139

406) بلاسراقة من مادج ما اتخذ بنوّه لتفاسمه خاصية طبيعية دالة ينظر سبويه : « كتاب ج 2 ص 214 و ما
بعدها »

عبر فيهما . و هو ما يلزم بامسار إلى الاصطناعية القسم التالية . 1 (احدد
بقوة صفة «الحل المركب» ؛ بحكم قبوله التعكيب إلى وحدات وشبه
مفسره أولها المادة : وهي أحرف عشر مُحَرَّكَة ، (ح ص ب) و (س ع ن)
و (ر ك م) ، تُقْتَطَعُ مباشرة من تصويبات اللغة الأصول أو من أيجدية المعجم ،
و تشكل بترتيبها الفار جدر القولة المقترن بالخصائص الطبيعية للكلمة . ذبها
سبيكة ؛ وهي هيئة مخصوصة تُبنى بالحركون تُفْرَعُ فيها الجذور ، بحيث
تخرج مبنية على صورة (حُصَاب ، مُعَال ، زُكَام) . بها تفتن الخاصية الطبيعية
الـ [دء] المشتركة بين كلمات ثالثها الصيغة ؛ وهي الهيئة المبنية
بالحركون . تُفْرَعُ فيها الجذور ، و تفتن بالخصائص المقولية للكلمة .

و لتحرير العبارة بمثال يوضح الفرق بين الوشمتين السبيكة و الصيغة
كنهي بسوق قول سيبويه « و جاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الرمال على مثل
(فعل) ، و ذلك : الصُرام ، و الخراز ، و المجداد ، و القطاع و الحصاد ... هذا
أر دو نعمل على فعلتُ قالوا حصدته حصداً ، و قضمته قطعاً إنما تريد
لعمل لا انتهاء العاية و كذلك الجز و حوده⁽⁴⁰⁷⁾ . يلاحظ في كلام سيبويه
و حوده إمكانية لتعاقب السبيكة (فعالة) و الصيغة (فعل) على الجذر الواحد
مثل (ك ت ب) ليخرج مبنياً على صورتين (كناية) و (كنب) وهو ما
يُسَبِّبُ تعدداً في مصادر العمل الواحد . رابعها احتضاب القولة ؛ (جدر
مكوب في سبكه أو صيغة) ، بوسمة تفتن بخصائص مقولية في الكلمة .
و تشير الوسمة المكونة من سمات التوبس ، و الهاء و انعدام سمة الجمع التي
تخصب محنمة مثل القولة (صُقْلَة) إلى خصائص مقولية . [اسم مكره عام
مرد مؤنث] ، تدحل في تكوين الكلمة التي اقترنت بها تلك القولة .

مخلص إلى أن قيام علاقة اصطلاحية بين الكلمة والقولة يمكن هذه الأخيرة من أ) أن تشكل حداً مركباً من جذر، ووشمة سبيكة أو صيغة، ووشمة⁽⁴⁰⁸⁾ ولا تنشأ قولة يعبر إحدى هذه العلامات الثلاثة، ولا تدل علامه وهي مستعلة عن الباقي. و يلزم عن هذه القيمة ب) أن تشكل بنية القولة في حد ذاتها بتقديم معلومات عامة عن الكلمة، بحيث يسهل البعض من إجراء بقوة المفصلة أعلاه بالتعبير عن الخصائص المقولية للكلمة وبعضها الآخر يعبر عن خاصية طبيعية دالة. و يلزم عن القيمة الثابتة هذه ج) أن يتفصل حد مفصل الواقع على محور القولة لأن المعلومات أ) [ب] التي يقدمها حد مفصل للمدخل المعجمي بوسيط العلاقة الاعتيادية تقدمها له القولة بوسيط العلاقة الاصطناعية لذلك يُعتبر حشواً إعادة ذكر تلك المعلومات في الحد المفصل إذ يكفي هذا الأخير أن يسرد ما يفترض بجذر القولة من خصائص صعبة خاصة بالكلمة المعينة، بشرط التوافق مع الخصائص المقولية الظاهرة في بنية القولة والتناسب مع المراكب المحتمل.

بشرط التناسب يمكن للحد المفصل أن يتوسع، كما سبق تحديده في المفهوم. و بالاستبدال تكتسب العلاقة الاصطناعية القيمة د) أن يقدم حد مفصل للمدخل المعجمي «بيئته الصرفية» بدل خصائصه المقولية، كان

(408) تبين حتى هذا إلى مثل ما قلنا في مسالك نحول القولة، بوسيط العلاقة الاصطناعية، إلى حد مركب و عمد له ج) في الدلالة اللفظية، والصناعية، والمعنوية. فإذ هي الدلالة المنصية، سم سبقتها الصياغية سم سبقتها المعنوية. ألا ترى إلى (هم) د) دلالة لفظه على مصدره، و دلالة دلالة على رماه. د) دلالة معناه على فاعله. و من ذلك قولهم للسم: مرقاة، و للذئب: مرقاة فسم المصطلح به ل على الحديث الذي هو الرق، و كسر فاعل يدل على تمت ما يعمل و يعمل عليه به، كالمطرق، و الشتر. ه) المحل: صفة مبه مرقاة تدل على أنه مسمر في موضعه كالشاره و الثاني. و كذلك اسم المفاعل، نحو فاعله و مفعله. بقصه يعيد الجذر الذي هو الفاعل و المفعول، و صيغته و يلفظ يعيد فاعله صاحب المفعول. هـ) ان (مفعول) (كسر) : مفعول المفعول ههنا يعيد معنى الحدث، و صورته بتفيد شيئاً اجتماعياً خاصاً، و الآخر بكسر الفعل كما ان (مضارب) بتفيد لفظه الحدث. و بيانه الخاصي و كذا الفعل من التي. و بعد على هـ. فاعلا ذلك أربعة معان: الخصائص ج) د) هـ 101 98

بعض حيل المدخل قولات متشابهة تشاكله . و ذلك إذا شاركته الجذر و «مبدأ نصياغة»⁽⁴⁰⁹⁾ ، من غير أن يستوجب لها التباس الصيغي الاستقلال بمدخل معجمي . كما توضحه البنية الصرفية (21) لقولات المدخل التالية : (قصف ، صر ، قعد ، حاسوب) .

(21) (أ) (قصف) ← (يقصف ، قصف) رمي الشيء أو الشحش بالمتحجرات] .

(ب) (نظُر) ← (ينظر ، نظارة ...) - الوجه بالمعجم وحسن فراق منطوره] .

(ج) (قعد) ← (يقعد ، قعود ...) ب [استوى القائم مؤخرته على مقعد] .

(د) (حاسوب) ← (حواسيب ، حوسيب ...) ب [آلة إلكترونية تعالج عددياً المعلومات و تنجز بسرعة فائقة تعليمات البرامج] .

و إن كان مبدأ النصياغة ، كما حدد في الظرة (409) أسعله ، أعلياً غير لازم فيه يمكن أن يستبطن من البنية الصرفية (21 أ) كون فعلها متعدياً ، و يتوقع من (21 ب) ، و (21 ج) أن فعليهما ، بالتوالي ، قاصر و لازم . و نتأكد صحة المستبطن بتوسيع البنية الصرفية عن طريق إضافة قولات متشابهة أخرى .

(409) مبدأ نصياغة : عبارة عن مجموع الخصائص المتغيرة عند إنشاء صيغ محصورات تشير بأحرفها الصركنة نحو صيغة نفوى : الفعل الثلاثي المعرى من المتعدي (عين المضارع يقتضي لها 1) المنع حلفي في غير فعل ، في دمه 2) التكسر والوزن في فاء الماضي ، ثم ياء في عينه أو في لامه 3) الضمة واه في عين الماضي ، في دمه 4) إتياء المتعدي منه على صيغة (فعل) بنى مصدره و مصدره التثنية سيدان ، بالتوالي ، على صيغي (بفعل) ، (بفعل) ذكر بين جنس في فتح الماضي و كسر مضارعه مبرولان : نموت منها قوله ٥ ، حصر المتعدي بالفتح و التكسر بكثرة و حقه الضمة ، الكمية باب فعل يتم هو بفعل و يقعد داخل عليه بدل على أن بفعل داخل على يخرّب ، أن الباب للتكسر دون الضم ، و أنه أن الصيغ لزمه ٦ ، من صيغة فعل بحر ظرف بطرف : فعلا يرى ثم الضم قد يتسبب به (فعل) كما أسس فعل يجعل وكذلك العيان أن يسهل فعل يفعل للتمويه من امتصاص المصدر : ج ، ا ، صر 184 و الخصائص ج ، ا ، صر 174 . ذكر سيبويه أن المصدر النيابي الثلاثي المتعدي يبنى على صيغة (فعل) و غيره داخل عليه ، مع الكتاب : ج 2 ، ص 214

من قبيل (يُقَصَّفُ، مَقْصُوفٌ)، و (. . . ، نصيرُ)، و (قُعيد علي، مفعود علي). من خلال المقارنة بين ما عكس إضافته و بأي صورة يضاف يتأكد كون العلاقة الاصطناعية تتوفر على العينة ؛ هـ) ارتفاع درجة التوقع المعجمي الساخ عن اجتماع الفهمتين ؛ 1) القولة حد مركب يقدم معلومات عامة عن الكلمة ، و 2) البنية الصرفية لقولة المدخل تسند إلى الكلمة التي تقرر بها صفاً آخر من المعلومات ، كما سبق بيانه .

لقد اتضح كيف أن العلاقتين الاعتباطية و الاصطناعية تمثلان وسيطين تعبيريين مما يستمي إلى المعجم اللساني و عما أن المستمي إلى اللساني لا تتجسبه لغة و لا تتخطاه تعين أن تكون كل اللغات البشرية محيرة ، لتحقيق المعجم ، بعض معني إقرار الكلمات السحنة بالقولات الحسية ، على توسط إحدى العلاقتين الأمر الذي يؤدي إلى وجود عظم من المدخل المعجمية ؛ يتميز من جهتين ؛ أولاً من حيث كيفية تدوين معلومات المدخل ، و ثانياً من حيث صف المعلومات المكونة للمدخل

اللغات الأحدة توسط العلاقة الاعتباطية، كالعربية، و الإنجليزية ، سيكون لها مدخل معجمي من نمط المثال (17-19) المتميز بخاصية الارتجاس⁴¹⁰

410) من قسم وسط العلاقة الاعتباطية يستند المدخل المعجمي حاصبة إلا حال المتغيرة هي ضعف درجة شبيه لأنه لا يتروى من موربي مفردين (Pommader) و (Polager) مثلاً ، إلى استنباط مغزولة الصماء الكنتية ، أعما تسلك أم قملان أم مختلفان و إن تزود الكلمة بالفرنسية بملحوظة مرآسية تكون من فعل اللغة الفرنسية ما ينتهي بالاصف (er -) ، كما لا يحصل من المقارنة بين المجموعتين (07a) و (07b) إلى الكشف عن مغزولة الاصماء

07a) fishy, lumpy, licky speedy

07b) danny, pretty happy

إن الكلمة بالإنجليزية ، و إذ كان مزودا بملحوظة مرآسية تقول إن من الصفات في هذه اللغة ما ينهي بالاصف (y -) ، غير قادر على فصل مجموعته بقولات السمة إلى مغزولة الصفة من التي تسمى بولات إلى مغزولة الاسم لأنه مزود أيضاً بملحوظة تقول هناك الكثير من الصفات لا ينهي بالاصف (y -) ، و كثير من بقولات الصفة بالاصف (y -) ليست بصفات للمزود من المعصّل عصر تدوين ؛ بعض

ملاحظات حول نظم المعجم ، من 34-7 ، ضمن اكتساب المعجم Edwin wilrams Remarks on lescacal knowledge in the acqasition of the lescion

بجلاف اللغات الأحدة بوسط العلاقة الاصطناعية ، كالعربية و نحوها، فإن
سها مدحلاً معجمياً من عطف (21) المتميز بحاصية الاصطناع و هذه أول
معرفة تسجل في سميطة معاحم اللغات ، يدعمها تعابير يربط بوسيطتين
آخرين

2.2.4. التوافق بين وسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية

تتميز الوسائط اللغوية بحاصية التفاعل⁽⁴¹⁾؛ كان يجذب وسيط معين م
بوفقه ، و يثمر مما يوافق مقابله . يعني التجاذب أن تفسح قيم وسيط المع
نقيه مرافق و بجلافه التفاعل الذي يعني تضيق وسيط على قيم المخالف
يقضي المثبت هنا أن تدعم قيم العلاقة الاصطناعية (أ - هـ) العارطة قيم
وسيط الجذر الآتية . و كذلك حال وسيطي الجذر و العلاقة الاعتبائية .
هذا المبحث ، كما يستمد من محتوى الفقرة السابقة ، معقود لمسائلين
أولاهما تهتم بدور وسيط الجذر و مقابله وسيط الجذر في تعميق التعابير
لمعجمي ، و ذلك بالكشف عن المجالات المعجمية التي يمتد إليها الخلاف
و بدلها ، لتعابير بسبب هديس الوسيطين . و ثانيهما أهمية أيضاً فإنها تعنى
بتفاعل الوسائط و اتساق المتوافق منها . و غايتها الوقوف على تعاضد قيم
بوسائط المتوافقة أما التجربة فليس لها في جميع الأحوال إلا التأكيد أو
لنقص المراسين للمثوق في مستوى اللسان .

41. ماعل الوسائط اللغوية بعد نه ذكرنا ، و إن كان على صورة أخرى ، في أعمال بعض النوليين المتاحه . بعد
مراح أفسو و كيت فكرة تفاعل البرمسات لتجريد التجريدية من أي دور في إنشاء الأبناء الخاصة له بين
سجده . كما كان في أول أعمال شومسكي البرمسية ، فاعلة هي تحديد قيم البرمسات . لا هدف لهما
سدها في هذه ، في مقارنه البرمسية (شكل الفحو الكئي و شعائر شعوري ، إلى ماعل الخامل بين
البرمسات ، و بينها و بين هيداي الفحو الكئي . فتنبه قيمة برمسات متفاعل مع برمسات تعيب قيمه متفاعله مع
سادئ الفحو الكئي . الموضوع في الموضوع نظر أرفله و كيت ، برمسات السوح الشاغر و النظرية البرمسية ،
من 1-44 ، ضمن برمسات السوح الشاغر . osvaldo jaeggli and kenneth j. safir , the null subject
parameter and parametric theory , in the null subject

1.2.2.4. قيم وسيط الجذر .

من جملة المقدمات التي لحظنا إلى استعمالها من أجل التبريق بين
وسائط اللغوية و الترميزات النظرية ، (نظ 30) ، بدكرنا يلي (1) لكن
وسيط لغوي مقابل (2) للغات البشرية الخيرة في استعمال وسيله بعينه
وإهمال غيره . وفي هذه المرحلة يمكن أن نضيف استناداً إلى خاصية التفاعل
مذكورة أعلاه ما يلي . (3) باختيار لغات بشرية لوسيط معين تصبح مقبلة
بالتقاء التوافق وإهمال المخالف . وبعبارة أخرى ، إذا احتارت لغات بدع
وسيطاً معيناً بمس أحد مصوصها تكون نظرياً قد عشت باقي الوسائط التي
ستستعملها في باقي الفصوص . و كأن اختيار نمط العربية مثلاً لوسيط العلامة
المحمولة يجبرها على اتحاد الجذر وسيطاً ، وقد لا يعكس بسبب حصر
مستويات اللغة لسلمية التصادم .

وقبل الشروع في الكشف عن القيم المرتبطة بوسيط الجذر بحسب أبدي ،
بتحديدته عن طريق حصر خصائصه . وإذا أسدنا له خاصية بعينها يكون
بالبروم قد أثبتنا بقيمتها لمقابل وسيط الجذر . وسيكون التعبير عنها حينئذ
من قبيل التوكيد .

يتقوم وسيط الجذر ، بما وصفناه في مواضع أخرى⁽⁴¹²⁾ ، من الخصائص
الثانية : (أ) دخول العدد في تكوين ماهية الجذر . إذ يساهم عدد النصويثات
بترتبة أولاً في التمييز بين بعض المقولات⁽⁴¹³⁾ . فالتمشي إلى الأداة يحصر عدد

2، 4) انظر محمد الأوراعي ، اكتشاف قلعة في الفكر العربي القديم ، ص 123 و 152 ، وإبراهيم الناصح الحريمي ،
ص 653 ، خمس مجلة كلية الآداب الرباط ، العدد 19

(413) ذكر ابن النظم ، شرح الألفية ص 28 ، أن نقوله ، حرف أصلي ، تحادي ، وتثني . يقول فيس . أدلة ،
إما عن تركيب ، مثل (كان ، هلاً ، ولولا ، ولوما ، وإلا) وإما عن تهيئ ، مثل (لب ، بعد
عدا ، وحاشا) ، وإلا فهو من تقليد الخارج عن الأصل . مثل (سوف ، وحتى ، إن) . بعضهم
يعتبر الاسم والفعل كل من حي . والأسماء التي لا رايته فيها تكون على ثلاثة أصول . أصل ثلاثي ،
أصل ثنائي ، وأصل خماسي . والأفعال التي لا رايته فيها تكون على صيغتين . أصل ثلاثي ، وأصل
رباعي . شرح النظم . ج 1 ، ص 18

حرف بي (21) ، و إلى الفعل بين (43) ، و إلى الاسم بين (53) ، و ثانياً في إنشاء قواعد التصريف . لأن بناء المضارع و صعتي الفاعل و المفعول من ثلاثي غير مبناها من الرباعي . و الثلاثي يسمح بتصريف « صيغة النفاوت » و يسميها غيره . ثالثاً في التدرج العكسي . إذ تتزايد أبنية الاسم و الفعل بتناقص عدد تصويثاتهما الراجعة و بتزايد عدد هذه بتناقص عدد ذلك⁽⁴⁴⁾ و ما ذكرناه بعض من أدوار العدد الداخل في تكوين ماهية الجذر⁽⁴⁵⁾ ليس بعدد من الخصائص المميزة لوسط الجذع . لأنه لم يهتم فيما رجعنا إليه بى إشارة تحصى عدد ما يتكون منه جذع في لغة كالفرنسية أو الإنجليزية و في مقابل يظهر لحوائج الجذوع تأثير في التصريف المقولي للفعل ، و في تصريفه ، و في جمع الأسماء ، و في غير هذا مما لم نذكر

ب) تسهيل تصويثات الجذر الراجعة ، بمعنى تحريد الأحرف الأصغر مكونة لمقولة من حركات البناء . غاية ذلك توفير إمكانية مكب الجذر في سبائك ، و صيغ متعددة تبعاً لعدد المقاصد و تنوع الأعراس . يقابلها في وسط جذع ب) ارتصاص التصويثات الراجعة ، بأن تتلاحم بحركات البناء ، فيستعصي الجذع على السباكة و الصياغة .

ج) إسناد حركات البناء إلى تصويثات الجذر الراجعة ، أو المخالفة بين ما يسند إلى كل منها شروع في اشتقاق بعض الكلم من بعض ، و في تصريف نظرية نحويها إلى صيغ موارية . تعقبه إمكانية ثابتة من التصريف القولي و الاشتقاق الدلالي⁽⁴⁶⁾ ، تنحصر صرفياً في إنصاف « تصويثات متبدلة » بما هو

44 يظهر أنه - العكسي في قولنا جي - « هذه أبية الأسماء - الأفعال التي لا بد من وجودها » بحسبها ١٠ - عشرة مثلاً - أحد عشر ثلاثياً ، و مبعه رباعيات و خمسة خماسيات . لقد ذكر بعض دواين سلاطه في ملاحظتهم أنها تعدل الأصول ، ثم صرح : « ج ١ - ص 31 مطبوعاً أبعاء الخصائص ، ج ١ ص 61 ، 65 »

45 يرى ر. ميرزا في الاشتقاق و التصريف ، باعتبار الأول يصدق على النسب الدلالي ، و الثاني على الاشتقاق الصرفي . يعني بالنسب ارتقاء معرب متعربة . بالنسبة ثانية فارقته ، إلى سماعها ، وهو مدلول لا ينكح و ما عبره بل سبلاً داخلاً في فروعها ، و بالنشاكل اشتراك قولان معرقة ، و انضمام صريفة فارقته معرقة =

« مصدر » . تنقسم بحسب موقعها منه إلى سابقة تتصدره ، و فاصلة تقع في حشوة ، و لاحقة ترتبط بمعجزه . جع) وسيط الجذع ، بسبب انحصار تصويطاته الراقبة فوت الإمكانية الثانية من التصريح القولي إذ تنقصها اللاصقة العاصلة لان الارتنصاص يرفض كل تغيير داخلي . وإذا حصل ولد شذو . وهو ما يشكل قائمة شواذ الأفعال في اللغة الإنجليزية .

و إذا انضج وسيط الجذر يسرد ماله من الخصائص بالقياس إلى خصائص مفاعله وسيط الجذع فليست الآن في القيم للمعجمية التي ترتبط به ، مركبين على أكثرها كشافاً عن نسبة المعجم . و يأتي في المرتبة الأولى ما يلي :

2.2.2.4. تشقيق الفعل .

تشقيق الفعل يرتبط بوسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية ، و يميز توليد بعض الأفعال من بعض بشرطي المحافظة و المعارضة . يُحوّل شرط المحافظة للفعل الشقيق أن يحتفظ بالخاصية الطبيعية للفعل الأصل ، و برمانه و مقوته الفعلية . و يسمح له شرط المعارضة بمعادرة ما لاصله إلى ما يخصه من صيغة ، و بنية صرفية ، و بنية تركيبية . و نوضح العبارة (22) بالمثال علاقة لأفعال الشقائق الواقعة بعد السهم بالمعمل الأسّ الواقع قبله

(22) (قَطَعَ) — قُطِعَ ، أَقْطَعَ ، قُاطِعٌ ، قُطِعَ ، انْقَطَعَ ، تَقَاطَعَ ، تَقَطَّعَ ، اسْتَقَطَّعَ .

يعتبر (قطع) أمثاً لدخول خصائصه المعارضة ؛ [فعل + ماض + فصل بعض المتجرئ عن بعض] ، في تكوين الأفعال الشقائق المسرودة بعد السهم ،

مبدليه قرعية ، هي التصويطات الراقبة التي تشكل مصدراً للتصريح و تعتبر اشتقاق الكلمات حبيبا يميز تصريف القولات ، و بذلك اشتد ترابطهما ، و علب وصف أحدهما برؤسم الآخر ، و لتدقيق المعنى ، الواسعة بحيثفظ لهدير المكونين يرأسمتي الاشتقاق و التصريح عند الحديث عن أحدهما ، مركب مرجعاً رأسه « التشقيق » إذا قصدنا اشتقاق الكلمات و تصريف القولات معاً ، و للتوسيع في الملامح بـ الاشتقاق و التصريف انظر محمد الأوراني ، اكتساب اللغة ، ص 152

و ذلك بشرط المحافظة . و بشرط المفارقة صار لكل فعل شقيق صيغته ، كما
يسر من معانيه محتوى العبارة (22) ، و ببيتاه الصرفية و التركيبية كما سيأتي
بيانه في المعجم السمطي .

صراد تشقيق الأفعال مضمون بتوافق : أ) الحد المركب من العلاقة
لاصطناعية ، و ب) تسهيل التصويغات الراتية من الجذر ، كما سبق أن حددنا
خاصيتين (1 ، ب) من هذين الوسيطين . و لا يخرج فعل تام ؛ (غير مساعد
و لا ناقص) ، في معجم مؤسس على ذينكم الوسيطين اللغويين ، عن الطريقة
(22) أعلاه التي تشخص ضرورة توليد أفعال شقائق قل عددها أو أكثر من فعل
أمر . و هي المقابل يمتنع تشقيق الأفعال بتوافق خاصيتي (1 ، أ) الحد المجمل من
لعلاقة الاعتباطية ، و ب) ارتصاص التصويغات الراتية من الجذع . و لا
يحضغ فعل تام في معجم قائم على الوسيطين الآخرين لطريقة التشقيق
المشخصة بالمثال (22) .

عن توافق وسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية نشأ طريقة التشقيق التي
تقصي بأن يضاف إلى مدخل خاص بالمعمل الأمر مداحل أخرى بعدد الأفعال
لشقائق . و يمتنع شروطها عن توافق وسيطي الجذع و العلاقة الاعتباطية ،
فيستفي مقتضي المداحل الإضافية ، و يتكون معجم من النمط المتوفر على
مداحل لأفعال الأساس لا غير . و يترتب عن هذا النوع من الثغائر المعجمي ما
يلي .

3.2.2.4 توزيع المفاهيم الوظيفية أو تجميعها .

شتراك معجمين في صنف المداحل الخاصة بالأفعال الأساس ، و انفراد
أحدهما بمداحل إضافية خاصة بالأفعال الشقائق يعني أن الآخر يعوّض إلى
سركيب ما يكمل مدّه إلى التشخيص ، كما تحدد معنى هذه الراسمة في الطرة
(416) لسابقة . و لتحرير العبارة بالمثال الموصح نأخذ فعلاً معدياً اعرافياً يؤدي
سركيبه إلى جملة موازنة ؛ (153 .) ، لا يتوقع أن يحلو معجم منه ، و ليكن

[قتل] المجرم ، في كل اللغات ، على حاصية طبيعية دائمة وهي [السعي النهائي لأفعال الحياة بتقصير البنية] .

للمفعول المذكور مدخل خاص بالمفعول الأس في كلا المعجمين ؛ الشقيق والمسيك . الأول يتوفر أيضاً على مدخل إصاوية للأفعال الشقائق من قبيل (قاتل ، و قاتل) بخلاف المعجم المسيك . ويلزم عن هذا التباين المعجمي اختلاف في التعبير عن مقصد من قبيل [تبادل القتل بين المشاركون فيه] . بدعوى المعجم الشقيق إلى التشقيق الموضح بالجملة (23) ، و يكمن معجم المسيك إلى التركيب ، كما توضحه الجملة (24) المرادة دلالية لا تركيبية بالجملة (23)

(23) يتقاتل المسلمون في أفغانستان .

(24) يقتل بعض المسلمين بعضهم في أفغانستان .

فالمعجم الشقيق يسمح بالجمليتين (23) و (24) لأنه يتوفر على كلا المدخلين (قتل) و (قاتل) . و بما أن التشقيق في مستوى قبل التركيب ، أي لا يُفرض إلى التركيب ما يكون بوسع التشقيق ، و يجب أن تكون جملة (23) أفصح من الجملة (24) مع اشتراكهما في الاستقامة . و بخلاف ذلك لا يسمح المعجم المسيك بغير الجملة (24) لأنه لا يتوفر على صنف مدخل الخاصة بالأفعال الشقائق . و بالتالي يجب أن يُفرض إلى التركيب معالجة (تبادل فعل القتل بين المشاركين فيه) بسبب إجحام التصريف عن مرونته مدخل بسيط اللغوي المشير بمحجمه المسيك . و بما أن المقصد المذكور يتكفل تشقيقاً بآثاره هي مثل (23) نعين أن تكون هذه الجملة لائحة في كل لغة ذات معجم مسيك ؛ كالأبجيرية و الفرنسية و نحوهما من اللغات التي تتخطى مستوى التشقيق إلى التركيب لإمكان التعبير عن مثل (23) كما يتضح من الجمليتين (08) و (09) في الطرة (416) أسفله .

08) the Muslims kill each other in Afghanistan

09) Les Musulmans s'entre-tuent en Afghanistan

نخلص إلى أن طريقة التشقيق لازمة عن توافق وسيطي الجذر والعلاقة الاصطناعية ، وعضية المعجم شقيق يتميز بتوفره على الصيغ من المدخل معجمية ، مدخل للمعل الآس الموجود ، بشرط المحافظة ، في فروعها ، و مدخل للمعل الشقيق المتساوي ، بشرط المفارقة ، لاسه . توليد مداحل من الصنف الثاني يخص لقواعد الاشتقاق التي تضمن التماسك بين الخاصية الطبيعية الدالة في فعل الآس و بين الدليلة المقترنة بوشمة الفعل الشقيق ، و لقواعد التصريف التي تُعبر عن أي صورة تُبنى قوّة الفعل الشقيق بعد نقص بنية آسه ، و يكون التشاكل الصوتي بين اليمينتين مضموناً و بمداحل الفعل الشقيق تُعالج مقصد في مستوى التشقيق ، و ذلك بتشغيل قواعد الاشتقاق و التصريف . و ما يخص من اللغات البشرية ، كالعربية للإجراءات الموصوفة في الفقرة السابقة بدءاً من توافق وسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية و انتهاء بإمكان الوقوف في معالجة بعض المقاصد عند مستوى التشقيق ، ليشكل ممثلاً لغوياً معيراً لما يخص من اللغات للإجراءات المثابة ؛ بدءاً من توافق وسيطي الجذر و لعلاقة الاعتباطية و انتهاء بضرورة تحطّي الاشتقاق و التصريف ، لحلّوها معاً من قواعد واردة لمعالجة بعض المقاصد ؛ (وهي إدر مقاصد كلية) ، إلى مستوى التركيب المجهز بالقواعد اللازمة لمباشرة أي مقصد .

تبيّن أنّ اللغات التركيبية ؛ (وهي التي اختارت ، من اللسان معجماً وحسوا ، وسائط الجذر والعلاقة الاعتباطية والرتبة المحفوظة) ، تسرع إلى تنحيم إدراك على التركيب في معالجة مقاصد كلية أو مفاهيم وظيفية لا تحوّلها بشرية منها . و بخلافها اللغات البوليسية ؛ (لغات اختارت من بين معجماً وحوّاً وسائط الجذر و العلاقة الاصطناعية و العلامة المحمّلة) ، يحكم بروعها إلى التوزيع ، كأنّ بثت لجوؤها إلى تصنيف المقاصد من أجل إسناد كل صنف إلى مكوّن بعينه ، قادر بقواعد على معالجة المشمي إليه ، وهو ما سيعمل على التثبيت منه في ما يلي .

3.2.4. ارتباط مكونات النحو و استقلالها .

إذا ثبت دور الوسائط المعنوية في تسميط المعاجم فهل لها دخل في التأثير متبادل بين المعجم و التركيب ، و هل يتنوع اتجاه التأثير بتعاير الوسائط ؟ قد يهمنا الآن الكشف عما إذا كانت العلاقة بين المعجم و التركيب ثابتة أم أنها متغيرة ، و إلام يعزى تبدلها .

سبق أن بينا أن المعجم يولد بقواعد التشفيف بعض مداخله من بعض ، و أن لكل مدخل صنفين من المعلومات (أ) معلومات مقولية ؛ تشتد مندرجة من الأعم إلى العام فالخاص ، تحصر مجموعة محصورة من انفرادات المعجمية . هذا الصنف يعتبره النحو التوليدي⁽⁴¹⁷⁾ ، من قبيل المعلومات التركيبية . بمعنى أن المعجم يتلفاها عن التركيب (ب) معلومات ترتبط بالخصائص الطبيعية الدالة التي تحصر كلمة بعينها ، و قد يوجد بعضها في غيرها . هذه الخصائص تشكل ، في عرف التوليديين ، الدالة المعجمية بمدخل . إذن ، يشترك في تكوين الوحدات المعجمية القواعد التركيبية ، و الخصائص الدلالية لكن كيف تتحدد دلالة الفعل خاصة ، و ما دور التركيب في تعيين الخصائص الدلالية لأي عنصر من هذه المقولة .

يعتقد أكرموشو ، و غيره الكثير من أحوال عليهم في مقاله المذكور ببطرة (417) ، أن العمل بمفرد يتمثل دلالي معجمي إذا احتضن بطريقة متميزة في التركيب و يكون الإعلان مترادفين ؛ (لهما نفس المعنى لدالتهما تقرب على نفس الحدث) ، هي انطاهر لا غير إذا اختلف تركيبهما تماماً لمصبح مسألة الترادف الظاهري للاختلاف التركيبي مثال مقيس على ما أورده أكرموشو منسوباً إلى غيره بسوق من اللغة العربية (اغتسل) الذي يبدو مرادفاً لفعل يمس

(417) - نظر أكرموشو ، مصدخة معجمية ، ص 413 - يفتقر وليس ، ملاحظات حول معجم المعجم ، ص 74
صم كتاب المعجم

في عرسية علي نفس الحدث⁽⁴¹⁸⁾. لكن فعل اللغة الأخيرة يؤثر في وصية
محمود بسبب نطلعه إلى منصوب يذكر معه . بخلافه فعل العربية المكتفي
بمفعول ، كما يصحح من المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) في الطرة (418)
أسمه . لذا تعين أن يختلف التمثيل الدلالي المعجمي لكلتا العليين حتى و ب
دلاً على نفس الحدث ، فكان لهما نفس المعنى .

من حملة ما يدعم أولوية التركيب ، في نظر التوليديين ، خوة المتكلم
إلى المعلومات الظاهرة في سطح البنية التركيبية للجملة من أجل تحديد معنى
فعل المستعمل فيها⁽⁴¹⁹⁾ . لأنه بتحليل الجملة ينتهي إلى تحديد دلالتها . مثل
هذا الكلام يعكسه معربون ، إذ قيل : لا يملك التركيب من تحديد الدوات
تركيبية فقط ، بل من تحديد الدوات الدلالية أيضاً ، نظراً إلى أن الطبقات
لدلالية للمحمولات واردة في التركيب⁽⁴²⁰⁾ . لكن ماذا يترتب عن تأكيد دور
تركيب في تحديد الخصائص الدلالية للوحدة المعجمية ، وهذا الدور المسند
وسى التركيب هل يتعلق باختيار نظري أم هل يسطر بوسيط لغوي .

باحتبار فرضية العمل الطعية ؛ (4.3.2) ، تأصل التركيب و تعرضت
بدلالة . و بذلك أصبح دور التركيب في تحديد الخصائص الدلالية للكلمة من
قبيل الاختيار النظري . يشهد له نبي بنكر لمكة أخرى معبرة تقوم على
تحليل ؛ لسباق ؛ المؤدي إلى تحديد معنى الكلمة الذي يفصي بدوره إلى تحديد
تركيب المعجمي لتلك الكلمة . و يسمي ما سمي هناك بتحليل السباق

(418) بدل الفعلين (اعتسل) و (se laver) ، في شعير ، على نفس الحدث : (و له الوسخ بالـ) ، مع ذلك
يختلف تركيبهما في الجملتين (أ) و (ب) الآتيتين إذ الأول لا يمثل معه المنصوب ؛ ؛ الثاني يحسنه
بفعل ربه . (أ) (010)

jean se lave les cheveux (ب)

بمزيد من التحليل فنظر جرشو ، مصاحبه معجمية ، ص 414 و ما بعدها ، و أندكتور «خدمة المتوكل»
المصل الثالث من كتابه : «صدا معجمية»

(419) فنظر ما نقله جرشو عن landau ، fischer ، و gleitman في مقالة مصاحبه معجمية ، ص 417

(420) أندكتور عبد القادر العباسي ، المعجم العربي ، ص 23

بخاصة ؛ من المعنى المعجمي إلى التركيب المعجمي⁽⁴²¹⁾ و كون السياق يعدل تحليل الجملة لزم أن يعيد ما سبق أن تناولناه في مبحث المعجم انحصر بحث يمكن تعديل الخاصية المذكورة بقولنا ؛ من المفردات البحتة إلى تركيبها الواقع . بوسيط لغوي ، على النحو المعين . يرجع بما أثبتناه الاحتياط بأن مكيف التركيب بتعيين الخصائص الدلالية للمدخل المعجمي داخل في الاختيار النظري ، و لا يرتبط بوسيط لغوي . لكن ما الذي يترتب عن هذا الاختيار .

أهم ما يلزم عن تعليق خصائص المدخل المعجمي المقولية و الدلالية بتركيب الاحتياط الجبرتي لهادين المكونين ، و عدم استقلال كل واحد منهما بمعلومات تحضه وهو ما سيؤدي إلى بروز ظاهرة تكرار المعلومات في إحدى صيغات النحو التوليدي التحويلي⁽⁴²²⁾ كما عبر عنه شومسكي إذا قل : المعلومات التي تحض مجموع شحيطات التصريح المقولي تذكر في موقعين من النحو ؛ مرة توجد صمياً في المعجم بوصفها حاصية لطبقة من العناصر المعجمية ، و تظهر مرة أخرى بكيفية مباشرة من خلال قواعد المكون المقولي⁽⁴²³⁾ . و هكذا تكرر المعلومة الواحدة بمثلها مرة في المعجم و أخرى في التركيب .

و في إطار الاختيار من التركيب إلى المعجم يمكن أن يشحن هذا لا حير عن طريق تزويد مداحله بخصائص الانتقاء المقولي أو الانتقاء الدلالي⁽⁴²⁴⁾ التي يستلزمها من الأول ففرد الفعل بمعلومات لا تعبیه مباشرة بل تحض مقولة

(421) عبر لجرمشو عن فكرة pinker القائمة على تحليل نسبي و عن مقابلتها التي تحلل الجملة بالصيغة (011) انشابة



422 نظر الفصل الثاني من كتاب «وجه النظرية التركيبية لشومسكي»

(423) شومسكي ، نظرية الفعل ؛ تربط . ص 65

(424) نلتوسع في الموضوع انصر شومسكي ، اكتساب اللغة ، مبحث بعض خصائص المعجم . ص 86

Chomsky, Knowledge of language. (3.3.3.2. some properties of the lexicon)

لعناصر التي متراكبة؛ (أهي مركبات اسمية، أو حرفية، أو جمل)،
ويعود من التي تلحق تلك العناصر من إعراب ووظيفة نحوية. ما قدمناه حتى
لأن كـ ف ليس كـ ف يتوصل بالأختيار إلى اصطناع التقاطع بين المعجم
والتركيب.

بدل ما ذكر من المشاكل المترتبة عن اختيار من التركيب إلى المعجم على
أن رتباط هذين المكونين يحضج مبدأ إجباري يتمثل في توجيه التأثير من
معجم إلى التركيب من خصائص هذا المبدأ كونه يجنب السهو ظاهرة تكرار
معلومات، ولا يسمح للوسائط اللغوية بتعمير اتجاه التأثير. و من المظهر
الشاهدة على صحة المبدأ المذكور نسوق ما يلي:

1) تعاقب الأفعال الأصداد على موقعها في الجملة بسبب تعاقب الأدوار
لاضد د على عنصر بعينه مما يراكم تلك الأفعال. إذ بحلول فعل من مجموعة
استب (أَوْعَدَ، مَنَعَ، جَرَّدَ، سَلَبَ، حَرَّمَ، ...)، محل فعل من مجموعة
تتميت (وَعَدَ، أَعْطَى، كَسَا، وَهَبَ، مَنَحَ، ...)، يصير المستقبل
مستلباً. كما في العبارة (25) الآتية، حيث يتردد المفعول الأول (عمرأ) بين
دورَي المستقبل، والمستلب

(25) زيد { وعد، أعطى، كسا، ... } عمرأ شيئاً.
{ أوعد، منع، جرد، ... }

2) بتعاقب دليلات تضاف إلى المعنى الخاص بعمل مثل (ضرب)
تتعب على الموقع الواحد هي الحملة مركبات براعى في انشغائها الدليلة
اضيف، كما يتضح من جمل المجموعة (26) للموالية:

(26) (أ) ضرب زيد مثلاً. (ذكر قولاً سائراً)

(ب) ضرب زيد حاتماً. (صاغ)

(ج) ضرب زيد قداحاً. (استقسم)

(د) ضرب زيد الدرهم (مكه).

(هـ) ضرب زيد على يد عمرو (معه من أمر أحد فيه) .

(و) ضرب بنفسه الأرض . (أقام)

(ز) ضرب زيد الرمث بالخل . (خلطه)

(ح) ضرب ريداً ماقباً جمّة (حارها) .

(ط) ضرب زيد في الأرض . (سار فيها يبتغي الرزق)

(ي) ضرب الصرمن . (اشتد وجمعه)

(يا) ضرب العرق . (نبض)

(يب) ضرب الصبي ليصمن . (نشأ يصمن)

3) الفعل بمصاه المعجمي ينتقي مراكبه في الجملة ، و به أبيض ينتقي الصبيح الصربية لشقائقه . فالمعل الأس ؛ إذا كان بحاصيته الدلالية علاج وبخاصيته التركيبية معتدياً ، سمح بتوليد فعل شقيق بصيغة (انعمل) الذي ينتقي من مراكبات أسه ما يناسبه . و يفقده لإحدى الخاصيتين يتمتع تشقيق لعمل الذي يحترار بصيغته (انعمل) مصوب أسه و بتوافر الخاصيتين في (هزم) أمكن تشقيق (انهزم) الذي ينتقي من مراكبات أسه (هزم) منصوبه . فصحت الجملة (27 ب) الآتية و بخلو (يمي) من حاصية العلاج الدلالية به تصح الجملة (28 ب) و إن احتار الشقيق (ليبي) مصوب أسه . و لتجرد (دحل) من حاصية التعدية التركيبية لم يجد الشقيق (اندحل) مع أسه مفعولاً به ينتقيه ، فلم تصح الجملة (29 ب) .

(27) (أ) هزم الثلج الجيش .

(ب) انهزم الجيش .

(28) (أ) بغى زيد العزة .

(ب) انبعث العزة * .

(29) (أ) دخل ريداً المستشفى .

(ب) اندحل المستشفى * .

نسب بأدلة صحة المسند المائل ؛ من المعنى المعجمي إلى التركيب ،
 مسجوع مع غيره من المبادئ التي تؤصل الدلالة وتُعرِّج التركيب . يُفترض في
 هذا مبدأ أن يُجنب النحو ظاهرة الحشو السفلي الممثل في تكرار المعلومات ،
 وأن يحصر المعجم من الطابع الاصطناعي حيث يكون المداخل المعجمية
 مقبولة بتمثيلها الدلالي المستخلص من استقراء تراكيب ورد فيها الفعل المعنى
 و سترك جانباً هاتين المسألتين من أجل العودة إلى الكشف عن دور الوسائط
 النحوية في تكيف أثر المعجم على مكونات النحو الواقعة بعده .

1.3.2.4. أثر التغيرات المعجمية في مكونات النحو .

نبيس مما تقدم أن كل لغة بشرية مجبرة على اتخاذ أحد الوسيطين ؛ الجذر
 والعلاقة الاصطناعية أو الجذع والعلاقة الاعنطاطية ، لاختيار أحد المعجمين ؛
 لتفريق أو المسبك . و ثبت أيضاً أن لطمة المعجم تأثير على ما يليه من
 مكونات النحو . و عرصنا من هذا البحث الكشف عن حجم الأثر الذي
 يحمله كلا المعجمين على مكون نحوي بعينه .

استناداً إلى ما سبق إثباته في مسألة تجميع المفاهيم الوظيفية أو توزيعها
 يمكن أن يبدأ بالتماس أثر المعجم على المكون الصرفي ؛ من حيث انفصاله عن
 تركيب أو احتلاظه به . في الموضوع أشار بعض النحويين الجدد إشارة غير
 معينة إلى تردد اللغويين العربيين بين فكرتي استقلال التصريف عن التركيب
 وعدم استقلاله عنه⁽⁴²⁵⁾ تردد بائج في نظره عن عدم استقراءهم على أحد
 سدي ينبغي أن يعالج فيه الكلمة ، و مدعياً أن عدم وضوح مجال الكلمة
 منحوط أيضاً في اللغويات العربية ، مع العلم أن أصحابها يلغوا فديماً الدروة في
 تحديد الدقيق لموضوع أي علم من علوم العربية ، ووصعوا الكثير من

(425) انظر على سبيل المثال المذكور عبد القادر العاسي ، هباء الزواوي الفصل الثاني ، ص 37

المصنعات الخاصة بكل علم علم ، كما ألفوا في كيفية ترابطها و انتظام أجزائها
تشكيل علم واحد يتناول اللغة العربية تناولاً واحداً ، و لا يحظر بيان لغوي
أن يدعي أحدهم ، مهما ضعفت ثقافته اللغوية ، أن علماء العربية لم يميزوا بين
موضوع علم التصريف و موضوع علم النحو ، و كذلك سائر علوم هذه اللغة .
و الذي يجب قوله في هذا الباب إن المكون الصرفي يتمتع باستقلاليته
اللساني أو لا يستقل عن المكون التركيبي تبعاً لسيط المعجم في هذه اللغة أو
تلك . و بعبارة أوضح ؛ إن المعجم اللساني بوسيط الجذر و العلاقة الاصطناعية
يتحقق على نمط المعجم الشقيق المرخص بتوزيع المعاهيم الوظيفية على مكونات
النحو . مما يجعلها تستقل نسبياً عن بعضها البعض . لكنه بوسيط الجمع
و العلاقة الاعتبارية يتحقق على نمط المعجم المسيك المتميز بتجميع المعاهيم
الوظيفية في مكون معين قد يساعد غيره على تأديتها فلا يستقل هذا
الآخر عن الأول . و هكذا يوجد التصريف مستقلاً عن التركيب في لغة
معجمها شقيق و غير مستقل عنه في لغة معجمها مسيك . و يمثل هذه المعالجة
المعطية للغات البشرية متجسب ما يلاحظ من الخلط و عدم الوضوح في مباحث
اللسانيات الكلية . لكن بقي أن يسر بالأمثلة كيف ربطنا استقلال التصريف
عن التركيب بالمعجم الشقيق و عدم استقلاله عنه بالمعجم المسيك .

2.3.2.4 المعجم الشقيق و استقلال التصريف .

يجمع لغويو العربية على أن للتصريف موضوعاً معيّناً لموضوع النحو
المفصل إلى التركيب بفرعيه الإعراب والترتيب ؛ «فالتصريف إنما هو معرفة
أنفس الكلم الثابتة ، و النحو إنما هو لمعرفة أحواله المتغيرة»⁽⁴²⁶⁾ . و عن
المعنى المذكور يعر ابن يعيش إذ يقول : «فالتصريف كلام على دواب الكلم ،

(426) ابن جني ، النصف ، ج 1 ، ص 4

و سحر كلام على عوارصها الداخلة عليها⁽⁴²⁷⁾ . وقد حتم الرضي شرحه لعدم
تصريف بحصر أغلب المسائل التي تشكل موضوعه . فهو « علم ناسنة
نكسمة ، و بما يكون خروفاها من أصالة و زيادة و حذف و صحة و إعلان
و عدم و إمالة و بما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب و لا بناء من الوقف و غير
ذلك⁽⁴²⁸⁾ » هذه النصوص و غيرها الكثير في المرسوم من الكتب أسفله شاهدة
على استقلال الصرف عن سائر مكونات النحو ؛ من معجم و اشتقاق و تركيب
و تدول . و استقلال مكونات النحو بسبي ، كما سبق أن ذكرنا . لأنه لابد
لكل مكون من أن يرتبط بسواه من غير جهة استقلاله عنه .

أما السؤال عن كيفية تعالق بعض مكونات النحو ببعض فقد ذكر ابن
جني في معرض حديثه عما بين الاشتقاق و التصريف من الاتصال الشديد⁽⁴²⁹⁾
أن المعجم ؛ (وهو اللغة بأحد معيبيها عند القدماء⁽⁴³⁰⁾) ، يربطه الاشتقاق .
بالتصريف الذي يقوم بدور الوسيط لربط المعجم بالتركيب و إذا كان المعجم
مد حل لاقتراح القول ؛ (أي الصورة الصوتية) ، بالكلمة ؛ (أي المعنى المفرد
البحث) ، فإن الاشتقاق عبارة عن تحقيق الكلمات القاضية بتصريف
لقولات . و هكذا نجد الاشتقاق يستقل بالظن في صوابه اتساق بعض

427 ابن جني ، شرح الملوكي ، ص 19

428 الرضي ، شرح النامية ، ج 1 ، ص 7 . و للمزيد من التفصيل ينظر أيضا ابن علي الفارسي ، (الإجماع المصدي
ج 2 ، ص 3 . و أبو عبيدة السبكي ، شرح المفرد في التصريف ، ص 9 . و أحمد بن حنبل بن
مسعود ، مراح الأرواح في علم الصرف ، ص 3 . و الزجالي ، مختصر التصريف العربي ، ص 2 . و البيهقري
في تفسير المنطوق ، ص 6

429 انظر ابن جني ، المصنف ، ج 1 ، ص 3

(430) أحد معيبي اللغة عبر عنه ابن جني بقوله « أما جمعها فإنها صواب يعبر بها كل قوم عن عراضهم » أن
معناها الثبوتية عند قوله اللام يود تصحاب المناجم ، وهو الذي عبر عنه السيوسي بقوله : « أحد اللغة . كل
مفرد وضع لمعنى » و القلمات عبارة عن الألفاظ الموضوعية للمعاني و الزهر ، ج 1 ، ص 8 . وهذا المعنى
يعكس في تعريفه تعلم اللغة . فقول : « أما أحد الفن فهو علم يبحث فيه عن مفردات اللغة
الموضوعية و قد علم بذلك أن موضوع علم اللغة المفرد المعجمي » و علم اللغة علم الأوصاف الشخصية
بمعرفات ، الفاعلوس المحيط ، ج 1 ، ص 2

نكسبات إلى بعض ، بينما التصريف يستقل بالنظر في قواعد تحويل القول من هيئة إلى أخرى⁽⁴³¹⁾.

من خلال وصفا لوسط العلاقة الاصطناعية بين أن تشق المعاني ليس حراً . وإنما تصبطه قيود تُجرّد مما يكون للمدخل المعجمي من خصائص مقبولة و خصائص طبيعية دالة فارقة و جامعة . و ظهر أن تشق المطاوع [انعمل] مثلاً مشروط بتوافر خاصية التعدية المقولية ، و خاصية العلاج الدلالية في المدخل المعجمي الأس . و بزوال إحدى الخاصيتين يمتنع تشق هذا المعنى الوظيفي و عليه فإن الاشتقاق ، و إن أحتص بالنظر في صواب انتساب المعاني الشقائق إلى المعاني الأساس أو في تعريب بعض الكلمات من بعض ، فإنه لا يستقل عن المعجم ، مادام مجرد موضوعه من الخصائص المقولية و الدلالية بلمدخل المعجمية .

تشق المعنى الأس يستوجب تحريك الجذر لسبكه في قولة ذات هيئة مخصوصة تفترق بالمعنى التشق . و عندئذ يلزم أن تشدحل قواعد التصريف لتعبر على أي هيئة يجب أن تقع القولة المصرفة . يعني المثبت هنا أن تشق بعض الكلم من بعض بفتنصي استعمال صواب الاشتقاق المؤسسة بمعجم و المؤدية إلى تشعيل قواعد الصرف . و هكذا يكون المكون الصرفي قد ارتبط بالمعجم عن طريق الاشتقاق .

لكن التصريف ، كأي من مكونات النحو الأخرى ، يجب أن يكون باعتبار موضوعه مستقلاً عن غيره . فهو متميز بقواعده الصابطة عن تشعيرات الطارئة على بنية القولة خلال تحويلها من هيئة إلى أخرى . و بهذا المعنى تحدث عنه صرفيو العربية⁽⁴³²⁾ و يؤكد استقلال التصريف عن المعجم

431) ففرق بين الاشتقاق و التصريف نظر الفروحي ، العلم الخلق من علم الاشتقاق ، ص 67 .

67 . ابن جني و آيا حيقه المعجم في كتابيهما السابقين

432) من المعجمات لصورة لعلم الصرف فإن ابن الحاجب « التصريف علم بقول تعرف بها دعاء » به الحكم

التي ليست بإعراب . و ذكر الرضي في موصيحتها « قوله بقول يعني القدمين الكلية لتطبعه على

العرب . الرضي : شرح الشافية ، ج 1 ، ص 1

عدم ارتباط قواعد المعنى بحيث يمكن صوغ قاعدة صرفية تنطبق على حركات لا حصر لها ، فلا تعطى بالنسبة إلى بعضها إلا بتدخل من الاشتقاق لتوضيح ذلك بالأمثلة بصوغ القاعدة (30) الآتية .

(30) الفعل الأجوف يُبَيِّن في الماضي للمفعول بحدوث الصفة من فعل يعمل لنقل إليها كسرة عمية التي تقلب ياء إذا كانت واواً
و تعتبر أفعال المضارعين (31) و (32) الآتيتين تشخيصاً للعمليات التي يفتحصها إجراء القاعدة (30) .

(31) (أ) بُيِعَ → بَيْعَ → بَيْعٌ .

(ب) سِيلَ → سَيْلَ → سَيْلٌ .

(ج) كُيِّدَ → كَيْدَ → كَيْدٌ .

(32) (أ) سُوقَ → سَوَّقَ → سَوِّقُ → سَوِّقٌ .

(ب) ذُوبَ → ذَوَّبَ → ذَوِّبُ → ذَوِّبٌ .

(ج) كُوِّنَ → كَوَّنَ → كَوِّنُ → كَوِّنٌ .

انطباق القاعدة الصرفية (30) على أي من الأفعال المسرودة هي (31) و (32) وبحواها غير المخصوص يرجع إلى ارتكاز كل قاعدة صرفية على المادة بصرفية لنقولة بقطع النظر عن المعنى المقترن بها . إذن ، كل فعل مما يلي (بيع ، و سيل ، و كيد ، و سيق ، و ذيب ، و كون) ، فهو مستقيم حسن صرفياً . لكن بعضها مثل (بيع ، و سيق) سليم صرفياً و اشتقاقياً ، و الباقي حائر صرفياً فاسد اشتقاقياً لأن قواعد المكون الاشتقاقي تجمع أن يؤخذ من مصدر القاصر و الناقص على التوالي مثل (ب) و (ج) في المجموعتين (31) ، و (32) .

بناء على ما تقدم نحتمل الجملة السالبة تركيبياً أن تنبج صرفياً فقط . كما هي بحوء (الباب مقفول) إذ تسمح قواعد الاشتقاق بأن يؤخذ من فعل « صفة المفعول » المصروع على هيئة بعير القاعدة الصرفية المطلقة . و قد

تفصح اشتقاقياً فقط كما في مثل ؛ (كين الرجل) . إذ أجريت القاعدة الصرفية المعينة من أجل تحويل الفعل (كان) إلى الهيئته (كين) والحال أن قواعد الاشتقاق تمنع توليد المعنى المقترن بتلك الصيغة . ولولا انفصال التصريف عن سائر مكونات النحو واستقلال قواعده عن المعنى لما تاتي التعيين الدقيق لجهة التي تسرب منها اللحن إلى الجملة في المثالين ؛ (الباب مقفول) ، و (كين الرجل) . و حين لا يتضح في أذهان بعضنا الفوارق بين المجالات الخاصة بأي من مكونات النحو يرمي غيره ممن يميز بينها بالمغلة و افتعال المشاكل⁽⁴³³⁾ . من نماذج الصياغة الصورية للقواعد الصرفية قول الصرفيين⁽⁴³⁴⁾ :

(33) إن الواو والياء متى تحركتا و انفتح ما قبلهما قلبتا ألفين .

(34) متى اجتمعت الواو والياء قد سبقت الأولى بالسكون ، أيتهما كانت ، قلبت الواو ياءً ، و أدمجت الياء في الياء .

(35) إذا كانت فاء الفعل من (افتعل) حرفاً مطبقاً أبدلت التاء منه هاءً .

(36) إذا توالى مثلاًن ساكن فمتحرك أدغم الأول في الثاني .

من الملحوظ فيما سبقناه من أمثلة القواعد الصرفية (33-36) أن إجراء أي عملية من قلب ، أو إبدال ، أو إدغام ، على بسية القول يكون مرهوناً بشروط شرط ذي طبيعة صورية غير معنوية . كما يتبين من محتوى الجمل الشرطية في عباراتهم المسرودة .

شروط إجراء القواعد الصرفية ، وإن كان محتواها صورياً إذ تحول لنقاعدة أن تطبق آلياً ، فإنها تتأسس إما على أصول دلالية ، و ذلك

(433) ذكر أكثر من صرّح (كين الأمر) لإتيان معنى إمكانية إجراء قواعد التصريف على الصورة المعينة بعبارة في استقلال عن المعنى المقترن بها . وهذا التركيب ، بلغة سيويه و حداث اللسانيين ، قليل لا يكتم به إلا أن هذا القصد غلب عن الدكتور عبد القادر العاسي فاعبر التمثيل من المعطيات فتعها بالرفع و الامعان ليوسع بعد ذلك هذا الحكم حتى يشمل كل قواعد النحاة . للسريه من التفصيل انظر كتابه اللسانيات و اللغة العربية ، ص 54 .

(434) انظر ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 146 ، و سر صناعة الإعراب ، ج 1 ، ص 223 . و ليس يعني ، شرح اللوكي ، ص 461 . و الرضي ، شرح الشافعي ، ج 3 ، ص 235 .

بسبب ارتباط المكون الصرفي بالمعجم ، كماستناد تلك الشروط إلى أصل «سباب» الذي يفرض الغايين على المقولات إن احتلعت الكلمات المقترية بها ، كما يُدرّمها الثبات إذا لم يحصل تحقيق كلماتها ، وإما على أصول تداولية ، كإصل الجمع أو الاقتصاد في الجهد الذي يقضي بركوب أهول السيلين .

يشهد لهذا الارتباط الناجم عن وجود علاقة بين الصوري والدلالي واستدواي ما قد يحصل أحياناً من تدخل أحد الأصلين المذكورين من أجل تقييد الشرط و تعطيل القاعدة⁽⁴³⁵⁾ ، إذا كان إجراؤها يولد كُنباً أو ثقلًا . من مظاهر الكُنب أن يترتب عن إجراء القاعدة الصرفية معارضة القول لبنيتها ومعناها ، أو لمعناها فقط . من الأول أن يؤدي تطبيق القاعدة (33) على مثل (الغَيَابَة) و(البَوَاء) إلى قلب الياء والواو فيهما ألفين ، وحذف إحداهما لامتناع الموالاة . ويتحول السطح بالقولتين: (الغَيَابَة) ، و(البَوَاء) إلى (الغَايَة) ، و(البَاء) وهكذا تُعارق بنيتهما (فَعَال) بسبب خروجيهما بعد التحويل على هيئة (فَعْل) . وتدلان الآن ، بالثنائي ، على الأرض المغطاة بالخشائش والأشجار ، والحرف الثاني من أبجدية المعجم العربي ، وقد تركنا بسبب تحويل دلالتيهما الأصلية ، بنفس الثنائي ، على شعاع ضوء الشمس ، والمثل والظلمة .

استناداً إلى المثبت في العبارة الأخيرة يحكى القول : كل عملية تُجرى على قولة معينة فتخرجُ بسببها عن بنيتها و دلالتها الأصلية فهي من قواعد الصرف التي لا تربطها ضوابط الاشتقاق بالمعجم . إذن من شروط إجراء القاعدة صرفية الجمع بين المحافظة على بنية القولة و تعبير هيئتها المشعر بأصلها .

(435) توسع امر جي في تداوله لمسألة «حيث القاعدة» وقد اعتدى كثير من المحدثين إلى أن الحد من توليدها لا يحصل بغير وضع قيود على شروط إجراء القاعدة إذ بتلك الشروط يعد من حيث توليد القاعدة انظر الخصائص ، ج 1 ، باب تخصيص العلل ، و باب في حكم العطل بعينين ، و باب في الزيادة في صفة العلة بصرف من الاحتياط

ومن جملة ما يدل على تحكم صوابط الاشتقاق في التصريف أن الأول قد يُبطل فاعده من الثاني إذا ترتب عن إجرائها الإبقاء على المولى في بيئته وبقائها إلى معنى غيرها . بوصحه كون الفعلين ؛ (خوف) ، و (خف) على بناء واحد (فعل) ، إلا أن قاعدة العلب (33) تُجرى على الأول فيُسطق بهيئة (خاف الإنسان) ؛ إذا فزع من مكروه متوقع ، و لا تجرى على الثاني ، و يُنطق به مصححاً على هيئة (خيف الإنسان) ؛ إذا ازرقّت إحدى عيبيه و اسودّت الأخرى . و لا مانع في الظاهر من إجراء القاعدة (33) على (خيف) و نحوه سوى معاداة الفعل لدخله لمشاركة غيره في مدخله . وهذا المانع ؛ المتمثل في ضرورة المحافظة على المعنى الاس المقترن بجذر القولة عند تغيير بيئتها ، من الشروط المقيدة لأي قاعدة صرفية .

قد يتدخل أصل النعمة من المكون التداولي لتعطيل قاعدة صرفية إذا ترتب عن إجرائها ركوب أحسر السبلين . و يستعمل الصرفيون هذا الأصل في مواضع كثيرة من أجل تبرير إحجام القاعدة عن عملها . ففي إدغام انتقاريين يُبدل من الأول مثل الثاني و يُدغم فيه ، لكن إذا عُرِضَ أن كان الأول أخف من الثاني فإنه يُبدل من هذا الأخير مثل الأول و يُدغم فيه . عن المثبت هنا يعبر الرضي ، و قد استنفل أسرار الحلفيات و استحف أعلاها ، إذ قال : « فاحاء أخف من العين و الهاء ، و المقصود من الإدغام التخميف ، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفة الادغام بشغل الحرف المقلوب إليه ، فكانه لم يُدغم شيء في شيء » (436) .

و لعل ما سفاه كاف لموضيح كيف تُبنى قواعد التصريف في استقلال عن المعنى ، لتُقيّد بعد ذلك بضوابط الاشتقاق فيرتبط التصريف و المعنى بوصفهما مكونين من مكونات النحو . و إذا بان هذا المعصل و ظهر تعيين

(436) الرضي ، شرح الشافية ، ج 3 ، ص 265 ، و قد جاء في النص (فاحاء أخف من العين و الهاء) ، وهو صحيح كما يشهد عليه ما قبله من الكلام و الأمثلة للشهود بها

لا سفر إلى النظر في كيفية ارتباط التصريف من الجهة الأخرى بالتركيب . أو كيف بموسط التصريف من جهته ليربط المعجم بالتركيب ، كما صرح بذلك ابن جني ، وهو ينظر في تعالق مكونات النحو ، فقال : « التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبان ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق »⁽⁴³⁷⁾.

انضح مما سبق أن ذكرنا أن المكون الصرفي عبارة عن قواعد التحويل الصائبة لما يطرأ على بنية القولة من التعبير . ولتحديد مفصل ارتباط الصرف بالتركيب ينبغي البدء بتحديد مجال هذا الأخير . وقد أجمع من بحث مسألة من النظار ، على اختلاف تخصصاتهم ، على أن الموضوع الخاص بما سموه « النحو » وسمي به « التركيب »⁽⁴³⁸⁾ هو الأحوال العارضة للكلم بسبب التاليف والترتيب . كما أن المهتم منهم بتفصيل موضوع هذا العلم لم يتردد في تفرعه إلى : 1) مكون إعرابي أو صناعة الإعراب بلغة الأيباري⁽⁴³⁹⁾ . و يتناول هذا الفرع من التركيب العلامات المعربة ، في نمط اللغات التوليفية كالعربية وحوها ، عن عوارض الكلم من الأحوال التركيبية والوظائف نحوية . إذ يسبب العلاقات التركيبية والدلالية ، كما تقدم في المبحثين (153) و (453) ، تتماكب على الكلم أحوال ووظائف تعرب عنها علامات يحكم تصرفها المكون الإعرابي . 2) المكون التاليفي الترتيبي ؛ يختص هذا الفرع من التركيب بالنظر في العوارض المتولدة عن العلاقات ترتيبية التي تقوم بين الكلم المؤلفة . وعن التركيب المتفرع إلى الإعراب و ترتيب يحصر الفارابي برواسم قريبة مما ذكرنا إذ يقول . « وعلم قوايين

(437) ابن جني ، النصف ، ج 1 ، ص 4

(438) النحو راسية مطلقها هنا على تعالق مختلف المكونات التي تشكل نمطاً لغوياً . « يصير النحو هنا مرادفاً لما سمي قديماً بعلم العربية الذي يستغرق علوماً مرعبة : كالأصوات ، واللغة بمعنى المعجم والمساو ، والاشتقاق ، والتصريف ، والتركيب . ويتوسل ما صدق النحو هنا عند التركيب أحد مروجه كما كان النحو قديماً أحد مروج العربية . انظر ، الأشعري ، شرح الألفية ، ج 1 ، ص 17 ، نجد ما يعرف بما أثبتناه في هذه الطرة

(439) نظر الأيباري ، لمع الأتلة في أصول النحو ، ص 45 . وابن يعيش ، شرح الفصل ، ج 1 ، ص 8

الألغام عندما تتركب ضربان : أحدهما يعطي قوانين أطراف الأسماء و الكلم (أي الأفعال) عندما تُركب . و الثاني يُعطي قوانين أحوال التركيب و الترتيب بعينه . و لم يصبح مهام الضرب الأخير أصاف : « و أما الضرب الذي يعطي قوانين التركيب بعينه فإنه يُبين أولاً كيف تتركب الألغام و تترتب في ذلك اللسان ، و على كم ضرب حتى نصير أقاويل ثم يبين أنها هو التركيب و الترتيب الأفصح في ذلك اللسان » (440).

ظهر من المثبت في الفقرة الأخيرة أن التركيب ، بمكوناته العرضية الإعراب و الترتيب ، لا يعنيه ما يعرض للقرولات من تعبير في أبعينها . كما تبين مما سبقها كون التصريف لا تتجاوز قواعد أبية القرولات ، ولا يعلق ما يعرض للكلم بسبب التأليف و الترتيب ، و لا يقتحم موضوع التركيب . لكن استقلال التصريف و التركيب كل بموضوعه لا يعني البتة عدم ارتباط أحدهما بالآخر من جهة ما . و غرضنا الآن تحديد كيف يتعالقان .

3.3.2.4. المعجم الشفيق و تعلق التركيب بالتصريف .

من المقدمات الآتية التي سبق إثبات صحتها في ما سبق من مباحث هذا الفصل يلزم أن يكون إجراء قواعد التركيب مضبوطاً بقواعد التصريف ، و لا ينعكس . و مما يلي نخلص بالضرورة إلى هذا الترابط .

(I) كل مكون من مكونات النحو فهو ، من جهة ، مستقل بموضوعه و مرتبط ، من جهة أخرى ، بما يباشره من المكونات . و من الصعب أن يتصور اختلاط المجالات الخاصة بكل منها أو عدم ارتباطها من أي وجه .

(II) تنتظم مكونات النحو و تنسق بسلك يطلو محراء من المعجم في اتجاه التركيب . و قد تقدم إثبات جدوى المبدأ القائل من المعنى المعجمي إلى المعنى التركيبي .

(III) قواعد التصريف المستقلة عن المعنى يخضع تطبيقها على اسمية نقولات لصوابط الاشتقاق المجردة من الخصائص المقولية والدالية للمداحل المعجمية . من أدلة صحة هذه المقدمة معُ الاشتقاق لتوليد مثل (كَبُرَ لِإِسَاءٍ) المسموح به صرفياً بمقتضى قاعدته (30) السابقة ، والتي تقول : **يعمل** ، **الأجوف** يُبْسَى في الماضي للمفعول بحذف الضمة من **فاء** الفعل لنقل إليها كسرة عينه التي تقلب **ياء** إذا كانت **واواً** .

(IV) المكون الصرفي وسيطة بين المعجم الذي يقع قبله و يؤثر بواسطة الاشتقاق فيما يليه ، و بين التركيب الذي يجيء بعد التصريف و يتأثر به . و يتعين الآن أن نثبت مراسياً كيف يحصل هذا التعلق .

ثبت ، في المبحث (3.2.2.4) ، أن المعجمين المسبك و الشقيق يتميزان بخصائص فارقة ، أهمها كونُ الأول يُجَمَّعُ معاهيم وظيفية في المكون التركيبي بسبب بورعهما الثاني للتمثيل لها أولاً في مستوى التشقيف الذي تنتظم فيه صوابط الاشتقاق و التصريف ، كما سبق تبينه ، و التمثيل ثانياً لما تُخَلِّفه تلك مفاهيم من نتائج في مستوى التركيب . و تقدم أيضاً أن [تبادل العمل] من حمدة امفاهيم الوظيفية التي يتولى التشقيفُ التمثيل لها ، و أن هذا المكوّن ، بسبب تعلق التركيب به ، يُخَلِّف فيه أثراً يرصده التركيبُ نفسه ، و يُمَثِّل له ، و لتوضيح العبارة بالمثال نسوق ما يلي من الجمل :

(37) (أ) وَعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا بَأَن يَزُورَهُ .

(ب) وَأَعَدَّ زَيْدٌ عَمْرًا بَأَن يَتَزَاوَرَا .

(ج) قَوَّاعَدَ زَيْدٌ وَ عَمْرُو بَأَن يَتَزَاوَرَا .

(38) (أ) وَعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا بَأَن يَتَزَاوَرَا* .

(ب) وَاعَدَ زَيْدٌ عَمْرًا بَأَن يَزُورَهُ* .

(ج) نَوَاعَدَ زَيْدٌ وَ عَمْرُو بَأَن يَزُورَهُ* .

وصف حمل المجموعة (37) بالسلامة ، و حمل المجموعة (38) بفساد البنية يجب أن ينهض به التركيب . و إليه يركل أيضاً تحديد الخصائص التي تميز كل جملة عن أخرى في المجموعة (37) . وهو في كل ذلك يستمد لغو من نتائج إجراء قواعد التصريف التي تظهر في هيئة القولات المراكبية في الجمل المدروسة ، كما يتضح مما يلي .

عملاً بما انتهينا إليه في المباحث المتفرعة عن كل من المبحثين : (5.3) و (1.4) تكون العبارة (13) المعادة هنا

(13) ((س، د فح) < (ص، ز)) .

صياغة تمثيلية للبنية المراكبية في الجملة (أ) من المجموعتين (37 ، 38) . وإذا استبدلنا كلم الجملة (أ) برمز التمثيل (13) حصلنا على العبارة التمثيلية (39) .

(39) ((وعد < زهد) < (عمرأ < ج)) .

حيث تكون (ج) جملة معمولة لارتباطها عاملياً بجملة (44) أخرى تحتوي على فعل (وعد) يتحظى إليها . وهي قابلة بدورها لأن تحل إلى مكوناتها التالية :

ج < (زور) < هـ

إذ نرمي العلامة المعكوكة (ي + هـ) (442) ، الظالمة في تشكيل تركيبية العمل (زور) ، إلى الصميم المختصر بمقتضى الفرضية المراسية : (4.6.3 < 16>) التي تقول متى أمكن استعمال العلامة بطل الإتيان بصميم الرفع بدون موجب تركيبية أو تداولي ؛ كما يدل الصميم (هـ) على الاسم (عمرو) المتروك إظهاره بياناً و اختصاراً .

(441) للتدريج في العلاقة القائمة بين جملتين شكونان وحدة لغوية كبرى : نظر اندكتور أحمد المثل كل ، اجسمه

المركبة في اللغة العربية ، ص 74 و الباب الثاني من معي ابن هشام

(442) انظر المبحث (5.6.3) ص 169 حيث تناولنا الخصائص المعينة لكل من الصميم : العلامة صعب ، معكولة

و الرصومة

القابل ، (كان اسماً ظاهراً ، أو صميراً يحيل على اسم مبروك إظهاره ، أو علامة ، مئ إلى ضمير متروك إحصاره ، أو جملة) ، إذا راكبه فعل بعلاقة الإسناد التركيبية (ع س ر) المحققة بعلاقة المسبب الدلالية (د) فإنه يتلقى عن علاقة الأولى حالة الرفع التركيبية و عن الثانية وظيفة العامل النحوية ، و يستلزم من وسيط العلامة المحمولة الغضة (أ) المعربة عن ديسكم العارصين . كما ينزله مبدأ التداول في الرتبة التي عيها له .

و كل قابل ؛ (كان اسماً ، أو صميراً ، أو جملة) ، إذا انتظمته بالركب الإسنادي علاقة الإفعال التركيبية (ع ف ر) المحققة بعلاقة العلية الدلالية (د) فإنه يأخذ عن العلاقتين ، على التوالي ، حالة النصب التركيبية ووظيفة المفعول النحوية ، و تأتبه من وسيط العلامة المحمولة المتحة (آ) المعربة ، في عطف المعربة من النعت التوليفية ، عن العارصين المذكورين فتظهر تلك المتحة (آ) على روي القابل أو تُقدر له ما لم ينسخها حرف إضافة . و عندئذ تُقدر للمركب منهما ، كما هو امر (ج) في (37 ، 38) .

لاحظنا كيف يصف المكون التركيبي البنية التركيبية تأليهاً ، بواسطة علاقات تركيبية و دلالية ، و إعراباً ، عن طريق وسائط لغوية ، و ترتيباً بعلاقة من أصول تداولية ، و وصف أيضاً ببيتها الوظيفية من حيث الأحوال التركيبية و الوظائف النحوية ، و المقاصد التداولية المشخصة بالعلاقات الرتبة . وهو في كل ذلك لم يسترشد المعون من معجم أو تشقيف لكن أصوله تلك لا تكفي تمييز ما حسن تركيبه عما قبح في المبرود من الجمال . و لتحقيق هذا الغرض يلزمه أن يعود إلى مكونات الحوقله .

سوف في المنبحث (3.14) أن جعلنا (وعد) هي فئة « الأعمال المتخطية » و نمر هذه ، بسبب الحدث المنصم فيها ، بحاصية النطلع إلى موضوع ثالث (م ر) يكون مستقبلاً أو مستقبلاً و ذلك بحسب ما إذا كان الفعل المتخطي من صرب (أعطى) أو (سمع) و ثبت أيضاً أن (وعد) و نحوها من فئة

«الأفعال الافتراضية» المسببة بإمكان إسناد كل فعل منها إلى أي من موضوعه بحلله «الفعل الافتراضي» الذي يقترن بأحد موضوعيه ، و لا يقل أن يُسند إلى موضوعه الثاني ؛ (1.5.3). و يُشكّل المعنى [تعهد الوفاء بالتمنية] خاصية طبيعية الدالة و عليه سيكون للفعل (وعد) ، في الجمع المدخل لأنني (وعد) أ [فعل متحفظ افتراضي] ب [تعهد الوفاء بالتمنية] .

بخاصية (التحطّي) التي يتوفر عليها المدخل الأس يتطّلع (وعد) و مثله إلى موضوع ثالث يختص بميزة أن الفعل لا يتصف معه بكونه افتراقياً أو افتراضياً، و بميزة كونه عديمة لغيره أو سلباً . و لا يشترط عليه «الفعل» أن يرم مقولة مخصوصة ، إذ يكون اسماً مفرداً أو جملة ، كما جاء بالتوالي في قوله تعالى : ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ ، و ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾

و بخاصية (الافتراق) هي (وعد) يسمح هذا الفعل للاشتقاق بتعريف مدخل شقيق يختص بدلالته على [بادل العهد على الوفاء بما يجمعه كلا موضوعين أمية للأحرار] و ينوئي صوغ قوله التصريف بقاعدة للزيادة نسبة على هيئة (وَأَعَدُّ) ، كما في (ب) أو (نَوَاعِدُ) ، كما في (ج) من المجموعتين (37 و 38) ، و هكذا يتولى المكون التشقيقي التمثيل لهذا المفهوم الوظيفي الفعل (وعد) بمركبيه في مثل (وعد ريداً عمراً) يجعل من الجملة (بأن يزوره) مركباً دامجاً ، إذ يرتبط عاملياً بالجملة الجابذة قبله⁽⁴⁴³⁾ . و لا حشر حملتين الجابذة و الدامجة على المعلى (وعد) و (رار) صار بإمكان التركيب أن يستند إلى تمثيلاتها التشقيقية من أجل فصل سليم البنية عن فاسدها فيما سرد من جملة المجموعتين المذكورتين ، و أن نستخلص منها فرصته الدراسية (40) التي تقول :

(443) يطلق اسمه «الدامجة» على كل جملة دخلت في غيرها و استحكمت فيه و تكون كذلك إذا لم يصب عاملياً و كانت لها حال مركبيه كالقبح أو القبح ، ووظيفته نحوية كلفاعلية أو النحوية - إعماله و بعض راسمة : الجابذة ، بجملة اجتمعت فيها الشروط الثلاثة لأن ترتبط إليها عاملياً جملة دامج

(40) تسليم بنية العبارة إذا وافقت معانيها الوظيفية و تمسك إذا تعالفت .

بهذه العرصة يتوصل التركيب إلى الكشف عن موطئ الخلل فيما تمسك ببنائه ، و بيان كيف يمكن تدارك ذلك الخلل و تجنبه لتسلم منه بنية متصح و تحسن .

بحصل تحالف المعاني الوظيفية أولاً في مستوى التشقيف إذا تعالفت دلالت صيغتي الفعلين في الجملتين الجابذة و الدامجة ، و ترتب عنه ، ثانياً في مستوى التركيب ، تعاليف الوظائف النحوية العارضة للموضوعات التي تراكب لفعلين في الجملتين ، وعدم الحضور القولي أو الكلامي لموضوعي إحداهما في الأخرى .

الاحتلاف التشقيفي لفعلين (وعد) و (يتراورا) في جملتي العبارة (1.38) يلزم التركيب بأن يُسَدَّ وظيفتي الفاعل و المفعول ، على التوالي ، إلى (رهد) و (عمرو) في الجملة الجابذة ، و أن يُسَدَّ الوظيفتين معاً إلى ضمير كل منهما في الجملة الدامجة . و يلاحظ نفس التعاليف في (38.ب) ، حيث تستوجب صيغة (واعد) أن يُسَدَّ التركيب وظيفتي الفاعل و المفعول معاً إلى كلا الموضوعين في الجملة الجابذة ، هي حينئذٍ صيغة (يروره) بأن يُسَدَّ وظيفة الفاعل لا غير إلى علامة الأول ، و وظيفة المفعول ليس إلا إلى ضمير الثاني ، في الجملة الدامجة . و يتكرر هذا التحالف في (38.ح) ، لأن (واعد) يشاكل (واعد) ؛ لاتحادهما في اقتضاء موضوعين يستلزم كلاهما وصيغتي الفاعل و المفعول ، مع انفراد (فاعل) بالدلالة على أن الفعل كان من موضوع المرفوع بدءاً و من الموضوع المنصوب استجابةً ، و اختصاص (فاعل) بالدلالة على مجرد اشتراك الموضوعين في الفعل عملاً له و تأثيراً به .

وقد يحصل تحالف المعاني الوظيفية في مستوى التشقيف و لا يتجاوزها ، إذ يمكن أن يُمدارك التوافق في مستوى التركيب بالنسبة إلى الجملة لدامجة خاصة ، كما ينصح من عبارتي (41) الآتيتين ؛

(41) (أ) تواعد زيد و عمرو بأن يرور بعضهما بعضاً .

(ب) واعد زيد عمراً بأن يرور كلٌ منهما الآخر .

وإن دل (يرور) بصيغته الصرفية على أفراد أحد موضوعيه بعمله بالموضوع الآخر ، فخالف بذلك فعل الجملة الجائدة الدال بصيغته على اشترك موضوعيه فيه عملاً له و تأثرابه ، فإن ائتلافه مع مركب القواسم⁴⁴⁴ من قبيل (بعض - صمير بعض) أو (كل - صمير الآخر) أو (أحد - صمير الآخر) ، يعيد للموضوعين في الجملة الدامجة الاشتراك في الفعل عملاً واستقبالاً لكن ماذا لو جاء موضوعا الفعل في الجملة الدامجة اسمين تميز من غير الأسماء القواسم كما تشهد العبارة (42) الموالية :

(42) تواعد زيد و عمرو بأن يزور بكرٌ خالداً .

بمقتضى الصرفية المراسية (40) أعلاه نعين أن تكون العبارة (42) ، باعتبار المائل فيها من المكونات فاسدة البنية ، وإذا صححت في حدس المتكلم ، مع ما يكتسبها من تحالف المعانيم الوضعية الحاصل في مستوى التشقيف (تواعد) و (يرور) من غير أن يتدارك بالأسماء القواسم في مستوى التركيب ، فلأنها تتضمن جملة دامجة أخرى غير المائلة فيها ، بها تستعيد وظائف مثل العبارة (42) توافقها . كما يتبين من أصلها (43) المفترض .

(43) تواعد زيد و عمرو بأن يتعاونوا لأن يزور بكرٌ خالداً .

افتراض الأصل (43) للعبارة (42) انتقضته الخاصية الطبيعية انه في الفعل (واعد) التي يمكن صوغها كما يلي (العَصْر من يمي غيره ص . و يسههذ بأن يعني بما جعله أمية له) . و بذلك يقوم فاعل الوعد بمصير أحداث أمية وإحارها .

(444) مركب القواسم : واسمة تدل على كل مركب يدخل في تكوينه اسمان ، ويحيل أحدهما على قسم من مدلول اسم سبق ، و يحيل الآخر على القسم البقي من مدلول ذلك الاسم

يتبيّن من خلال تساؤلنا هذا لمسألة تعالق مكونات المحو المتوهم على معجم شفيق آل التركيب يرتكز على نتائج إجراء قواعد المكوّن الصرفي حتى يكتسب له العوارض أنواجب إيسادها إلى المركبات القوابل في كل جملة ، ويتعرّف ما التّكلم انّشي يلتزم إدراجها لتكوين الجمل . و يمكن من جديد الاستدلال على التعلّق المذكور من خلال تعيين المرجع الكاشف عن الخصائص ، لفارقة بين جمل المجموعة (37)

يتّخذ التركيب ، عند إيساد الوظائف النحوية ، بنتائج القواعد الصرفية .
تتأكد هذه العرصة المراسية من خلال المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) المستحصرتين .

(أ) وعد زيدٌ عمرًا ج .

(ب) واعد زيدٌ عمرًا ج .

لقد ظهر أن ما يعرض للموضوعين (ريد) و (عمرًا) في الجملة (ب) محارف جرثياً لما بطراً عليهما في الجملة (أ) . إذ يتلقى (ريد) ، عن علاقات تركيب ووسائطه ، وهو في الجملة (أ) حالة الرفع ووظيفة الفاعل وعلامة نصبه و يريد عليها وهو في الجملة (ب) وظيفة المفعول و عن نفس المكوّن يستلم (عمرًا) في (أ) حالة النصب ووظيفة المفعول وعلامة الفتحة ، و يريد عليها وهو في (ب) وظيفة الفاعل . و بعبارة أخرى يستمد كلا الموضوعين في جملة (أ) بوظيفة نحوية خاصة ، يسما في (ب) يشارك كلّ منهما الآخر في وصيته و هكذا يتلقى كلا الاسمين (ريد) و (عمرًا) في الجملة (ب) وظيفتين نحويتين في آن واحد⁽⁴⁴⁵⁾ ، كما يستلزمانهما في مثل الجملة (ج)

الموالية

(445) مهديا ، من خلال بحثنا لمهوء شكله في المعجم خاصة (نظ - ص 150) ، الحديث عن تعدّد التعلّق النحوي لسمير عمّارة يوفّر على مناحل فعلية سبب هي إيساد التركيب لدورين محوريين يثني عن الموضوع . و قد نصّب صرحه النحوي و محابها في هـ ، (نظ - ص 290) ، من هؤلاء ثروتي إدغال ، و يقول : صارب يا عدداً - مكوّن الأول فاعلاً صريحاً ، الثاني مفعولاً صريحاً و يجيء العكس ضمناً - فيكم ، انّشي واعلاً ضمناً ، الأول مفعولاً من حيز النصب و النعي ، شرح فتاويه ، ج 1، ص 97 - 98

(ج) تواعد ريد و عمرو ج .

و الذي بين الجملتين (ب) و (ج) اختلاف في الأحوال التركيبية لا في الوصائف النحوية لأن «فاعل لأقسام الماعليه و المفعولية لفظاً و الاشتراك فيهما معنى» و تفاعل للاشتراك في الماعليه لفظاً ، و فيها و في المفعولية معنى⁽⁴⁴⁶⁾ و كأن العناية من الاختلاف في الأحوال رعاية المقاصد و تعهد بالاعراب .

إذا كان القصد إلى مجرد التنصيص على المشاركين في الفعل ، عملاً و نقلاً ، فإن رعاية هذا القصد تلزم المكون التشقيمي أن يبني فعلاً شقيفاً على هيئة (تفاعل) ، فيحول للتركيب أن يُشرك ، بعاطف واصل ، موصوعي الفعل في حالة الرفع ووظيفتي الفاعل و المفعول . أما إذا كان القصد إلى فصل «المبادر» لدى سبق إلى عمل الفعل عن «المستجيب» الذي رد إليه نفس العمل فإن رعايته نقضي أن يبني التشقين فعلاً شقيفاً على هيئة (فاعل) ، و يتهباً لتركيب عمدت لإسناد حالة الرفع إلى «المبادر» ، و حالة النصب إلى «المستجيب» . و يشركهما في وظيفتي الماعل و المفعول .

يشهد لصحة الفرق المذكور إمكان أن يتبادل موضوعا الفعل (تفاعل) المرفوع من غير أن يترتب عن ذلك تغيير في المعنى كما هي نحو الجملتين المترادفتين (أ) و (ب) من المجموعة (44) الموالية :

(44) (أ) تصامح عرفات و ثَنُ

(ب) تصامح ثَنُ و عرفات .

لكن مثل هذا التبادل يؤدي مع (فاعل) إلى تعابير المعنى إلى درجة أن إحدى الجملتين لا تصح منطقياً أو ناربجياً . كما هو حال (ب) بالقياس إلى (أ) من المجموعة (45) .

(446) الرصي ، شرح تشافية ، ج 1 : ص 100

(46) (أ) صافح عرفات رابن .

(ب) صافح رابن عرفات ١٩

انصح بما تقدم أنه يسبب الفعل الاس المسمى على مثل هيئة (فعل) يُعرد
تركيب أحد الموضوعين بحالة الرفع ووظيفة الفاعل ، و يحصل الآخر بحالة
نصب ووظيفة المفعول . و يسبب الفعل الشقيق⁽⁴⁴⁷⁾ المسمى على إحدى
هيئتين ؛ (فاعل) أو (تفاعل) يجمع التركيب على الموضوع الواحد وظيفتين
حورتين . و بما أثبتناه الآن يتفحص مجدداً عياراً الأحادية عند شومسكي
نقضي بالآ يتحمل الموضوع الواحد غير دور محوري واحد ، و لا يُسند الدور
محوري الواحد لأكثر من موضوع واحد ، كما أن الموقع المحوري الواحد يُقرن
بموضوع واحد لا غير ، و لا يرتبط بالموقع المحوري الواحد غير موضوع واحد⁽⁴⁴⁸⁾
و نعل ما قدمنا ، في المباحث المنعرجة عن الفصلة (324) ، كاف لإثبات
بلاذة صحة جملة من الفرضيات المراسية مستخلصها مجدداً كالتالي .

(أ) بوسيطي الجذر و العلاقة الاصطاعية يتكوّن بمط خاص من المعاجم .
من تميزاته الرئيسية أن يتوفر المعجم على 1) مداحل معجمية أساس ، تنعرج
عنها 2) مداحل معجمية شقائق .

(ب) بفضل المعجم الشقيق المتوافر على المدحليين المذكورين يمكن 3) أن
تتورّع انصاهيم الوظيفية بحيث تفس 4) أن تتفصل بموضوع مكونات
بحر هبستقل كل منها بموضوع خاص ، و مع ذلك يتفبد عند إجراء قواعد
بصواب ما قبله ، بدءاً من المعجم و انتهاء إلى التركيب

(ج) بتفريع مفاهيم وظيفية ؛ (كالطاعة ، و الطلب ، و الطهي ،
و مشاركة)⁽⁴⁴⁹⁾ مباشرة في أفعال شقائق ، تكون 5) أبينة هذه الأفعال ؛

١٤٤٩ قد يبيو الفعل المتعدي الاتقائي من الجذر مباشرة على إحدى طهيتي (فعل) أو (تفاعل) إن كان لا يوجد

١) من موضوع غير يعمله كل منهما بالآخر من هذا التفصيل صافح ، و علق : و جامع ، و بار . و قد أنه لم

يسبب من فعل اصيرتاً و لم يبي على هيئة فعل شقيق

١٤٤٨ حبريد من التفصيل نظر الملحق 3 55 من 141 من هذا العمل

١٤٤٩ علق راسمة الطي على مقصد نسو جب راعاينه بناء فعل شقيق على نحو هيئة (فعل)

(من نحو الفعل ، و استعمل ، و فعل ، و فاعل أو تفاعل) ، قد تحولت إلى علامات تعرب عن الوظائف الحوية التي يسدها التركيب إلى موضوعات براكب تلك الأفعال و يكون (6) مقصد [إشراك موضوعي الفعل في عمله و يقبله أو استعمله] ترعاه بنية (فاعل) أو (تفاعل) المعربين عن استناده الموضوع الواحد في آن واحد لوظيفتين نحويتين في أي موقع كان و يتوقع أن تحتص المميزات (1-6) المسرودة أعلاه بالسمط الدعوي تتوفر كالعربية على معجم شقيق . و ليس شيء منها للسمط اللعوي المقابل التمييز بمعجم مسيك ، كما سيوضحه المبحث الموالي .

4.3.2.4. التوافق بين وسيطي الجذع و العلاقة الاعتبارية .

سبق أن مهرا الجذع بحاصية ارتصاص تصويته بالحركون . فيقبل ، من الروائد ، السوابق و اللواحق و يرفض الفواصل . باختيار هذه الإمكانيات يتحور جذع إلى وسيط لعوي ، يتميز بحصائص وقيم تعرفه . من قيم وسيط الجذع بشيء معجم مسيك ، وهو عظم معايير يتميز باقتضاره ، في التمثيل للمداخل للعنية ، على صنف الأفعال الأساس . لأن هذا الوسيط يعطل المكون الاشتقاقي بمعه من ترميز أفعال شقائق .

لكن ضرورة المحافظة على القدرة التليحية للغة ترحص للاشتقاق بأن يُركب صمائم عن طريق الإلصاق ، فيسبك مركباً من ضم و منفصلة ، أي « حرة » ، أو من ضم و حرة إلى مثلها⁽⁴⁵⁰⁾ ، و نحو هذا من وسائل الإلصاق لتشفيق المعاني و توليدها . من محلفات هذه الإروالية مذكر :

1 (البروع إلى تجميع معاهيم وظيفية ، بحيث يفوض إلى التركيب ما نسر بوسع المكونات الواقعة قبله . و قد سبق في المبحث (4 2.2 3) أن بيّن

(450) المعال و الحزير استعمالها على التوالي في معجم *Formes libres , Formes liées* بمعاني في أصناف
بمفرد ، انظر ص 150 من كتابه اللغة

بالأمثلة كيف يتولى المكون التركيبي ، في اللغات التركيبية ، مهمة التعبير عن [تبادل الفعل بين المشاركين فيه] المعترعة ، في اللغات التوليفية بفعل شفق و لتعريف من التوضيح يمكن أن نضيف ما لاحظته الدكتور أحمد الموكل من تبين كيفية التعبير في اللغتين العربية والعربية عن مفهومي المشاركة و المطاوعة ، أو العكس و الانعكاس⁽⁴⁵¹⁾ . إذ تتخذ العربية الإلهاق وسبباً لتتركب من متصلة وفعل ضمنية تعبر عن المطاوعة أو المشاركة ، كما في الجملة (012) من الطرة (451) أسفله .

2) عدم وضوح الحدود الفاصلة بين التصريف والتركيب بسبب تداخل موضوعيهما و يتأكد هذا التداخل بدليلين يمثل أولهما في تشكيل لسانية اللغات التركيبية في جدوى تقسيم النحو ، مفهومه التقليدي لديهم ، لي تركيب ، و صرف . و ثانيهما في وجود ضامات في الحدود بين التصريف والتركيب لا تخلص في الانتماء إلى أحدهما⁽⁴⁵²⁾ .

3) لاحظ أن المفرد في الموضع المشار إليه من كتابه أسفله جملة من يشكك في الصيغة التي استعصى حلها على اللغويات العربية التقليدية . هي مقدمة يأتي الوقوف دون حل مشكل التحديد الدقيق لموضوع التصريف لأن بعضاً ، مما يدخل في التصريف باعتبار ، لا يتحدد إلا برواسم التركيب . من هذا قبيل المتصلات كالصائت و نحوها . يضاف إلى ما ذكره صعوبة التحليل بسبب بقولة الناتجة عن تعذر فصل المتصلات عن الحواثر . و من المشاكل الصورية سررة في اللغات الآخذة بوسيط المجدع نجد دكراً لمسألة الفصل بين كلمات

(45) نلاحظ اللغة العربية أثر الإلهاق لسبب مركب من المتصلة (sc) مضمومة إلى الفعل . فنعبر بهذه الصيغة عن المشاركة أو المطاوعة و مدبره أحمد الموكل في كتابه (قضايا معجمية ، ص 85) إذ قال : « في اللغة العربية مثلاً يعبر عن معنيي الاحكام و العكسية بالمسير (sc) التمثل بالفعل كما هو الشأن في الجملتين الآتيتين

a) Jean se lave.

b) Les étudiants se connaissent.

(452) لمزيد من التفصيل انظر الفصلين الثاني عشر و الثالث عشر من كتابه اللغة

تناسب دلالياً و تشاكلي صوتياً ، و أخرى تناسب فقط أو تشاكلي مثل هذه المشاكلي و غيرها الكثير لم تسعف الصرفين الغربيين لإقامة نسق صرفي مستقل فقال نقاشهم : حول وجود مكون صرفي مستقل ، أو عدم وجوده ، و امتصاص التركيب ، من جهة ، و الصوائت ، من جهة أخرى ، لما يمكن أن يكون مجال هذا المكون⁽⁴⁵³⁾.

الأدلة السابقة على عدم استقلال التصريف عن التركيب يمكن التماسها مشخصة في بناء العاصف ، (نظ : 4.3) . إذ يلاحظ أن هذا البناء يتطلب عملية صرفية واحدة ، تأتي بعد إجراء سائر العمليات التركيبية و هي : 1) تحريك المفعول إلى موقع الفاعل و بالعكس . 2) إدراج ما يعادل العنصر (من لدن) المهرب عن التحريك المذكور . 3) دمج الفعل المساعد على فوسفة الفعل الثام في الجملة الاصل . 4) إلصاق لاحقة بالفعل الثام تحرجه إلى مقولة انصفة . و ليس للصرف سوى العملية الأخيرة ، و لا يجريها قبل إنهاء العمليات الثلاثة السابقة عليها⁽⁴⁵⁴⁾.

من جملة ما يؤكد اندماج التصريف في غيره من مكونات اللغات ذات المعجم المسيلك قيام نحو هذا النمط اللغوي على مكونين رئيسيين : معجم و تركيب . يتناسان ، في السادج المقترحة ، على صم التصريف إلى أحدهما . ففي النظريات اللغوية التي تجعل للمعجم الدور الرئيسي يمكن أن يظهر انصريف بجانب مكونات ، مساوياً لها من حيث المهام المسدة إلى الجميع و قد جاء الصرف ، في « نظرية التمثيل الموارى »⁽⁴⁵⁵⁾ لصادوك ، صم بقوالب الثلاثة التي تكون النحو . وهي بالتالي : التركيب بالدلالة و انصرف

(453) انظر الدكتور عبد القادر العاصي ، الفصل الأول و الثاني من كتابه البناء الموارى

(454) عبر الدكتور أحمد المتوكل عن العمليات المسودة في موضوع من كتابه ، فقال : « رصد خصائص البنيات البنية للمجهول بواسطة قاعدة تحويلية ينقل بمقتضاها التركيب الاسمي المفعول في البنية البنية للمعلوم إلى صدر الجملة و يجعل التركيب الاسمي الفاعل إلى آخرها حيث يدخل بحرف جر (حرف) في اللغة الإنجليزية ، ثم اضاف في موضع آخر : « عطية إعادة صياغة الفعل » انظر على التوالي المستندات التوثيقية ، ص 193 ، و قضايا معجمية ، ص 118

(455) انظر الفصل الثاني من كتابه : Jerrold M. Sadock , Autolexical Syntax

مكيف بالتمثيل ، في المستوى الأخير ، لأبنية الألفاظ المنتمة إلى نحو اللغة بهما مما سلف آن التصريف قد يظهر ضمن مكونات نموذج ، و يحتوي في نموذج أخرى مما يوضع لوصف النمط التركيبي . لكنه في نحو اللغات التوليفية قار في موقعه ، يأتي بين المعجم و التركيب ليربط الأول بالآخر . به يبدأ النحو التوليبي أول العمليات التي يجريها على البنية الصورية من أجل تحقيق كل مفهوم وظيفي ، كما يوضحه قول ابن عصفور «حكم ما لم يسم فاعنه أن يسمي العمل للمفعول ، و يحدد الفاعل ، و يقام المفعول مقامه ، فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء . وهي السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، و الأفعال التي يجوز ساؤها للمفعول ، و كيفية بنائها للمفعول ، و المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل ، و الأولى منها بالإقامة رد .»⁽⁴⁵⁶⁾ . و في الغالب ما تكون الكتب الواصفة للظاهرة اللغوية قد أوردت صفحاتها الأولى للوصف الذي خلعه الصرف⁽⁴⁵⁷⁾ . في حين قد تفرغ المعلومات الصرفية في الأبناء التركيبية ، كما ينصح من موقع السق الصرفي . في مستويات التمثيل للمداخل في الطرة (458) أسمله .

(456) ابن عصفور الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، ج 1 ، ص 543

(457) فنية وفروع معلومات صرفية قبل غيرها التركيبية نظرا إلى أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج 2 ، ص 995-951

(458) يأتي القليل للمعلومات الصرفية في المستوى الأخير ، و هو ما نوضحه نملة صادق الآفة

- (L1) bark
 Syntax = [SF3]
 Semantics = F_1
 morphology = V[-0]
 (L2) Every
 Syntax = Det
 Semantics = SyntaxQ 1= Det
 morphology = W[1]
 (L3) bite
 Syntax = [SF4]
 semantics = F 2
 morphology = V[0]

و يقوى استقلال التصريف في نحو اللغات البوليفية و اندماجه في غيره
بأسسه إني نحو اللغات التركية إمكانية قيام وصف لينة تحقق مفهومًا وظيفيًّا
بإستعمال رواسم لا تنتمي لغير الصرف أو تعذر قيام ذلك الوصف و لتعبير
بمثال، لا يوجد وصف للمعاصف، في نحو تركيبي، يستعمل رواسم صرفية لا
غير. و مثله لا يحلوه منه نحو توليدي. إذ يسهل أن نجد وصفاً لغيره يعطي
الوظيفي، أو ما يعرف بالبناء للمجهول و بغير هذا الاسم، برواسم تنتمي إلى
قالب الصرف لا غير، و قد تستند بحكم الترابط إلى المعجم و مثل هذا
لكلام لا يحتاج إلى استشهاد لانه يكفي فتح أي كتاب في تصريف العربية
للوقوف على صدق المثلث⁽⁴⁵⁹⁾ ها.

و يكفي ما سقناه من القيم الخلافية للكشف عن مدى التعارض بين
وسيطي لغويين؛ (أ) وسيط الحذر والعلاقة الاصطناعية و (ب) وسيط الجذع
فالعلاقة الاعتيادية، و لبيان أيضاً أن مثل هذه الوسائط تنتمي إلى المعجم
الإنساني بحكم أن كل لغة بشرية مجبرة على اختيار أحد الوسيطين، فيتوَقَّرُ بها
إما (أ) معجم شقيق منبسط بمعنى من المداخل المعلية؛ أساس و شقائق،
و إما (ب) معجم مسبك له من المداخل المعلية صف الأساس لا غير و لا
حاجة إلى الاسترسال في ذكر كل ما يلزم عن المعجمين من توزيع للمفاهيم
الوظيفية أو تجميعها، و استقلال مكونات النحو المترابطة أو اندماج بعض منها
في بعض، و من أين يستفاد التركيب العون، وهو يسد العوارض إلى القبول
أينجاً مباشرة إلى المعجم أو إلى التصريف و كيف يجعل التركيب من نتائج
المدجج و السد معطى لتحديد حصة القابل من العوارض أو الموضوع من الأدوار.

(459) للتأكد من صحة ما ذكره نظر السورطي، القمع: ج 2، ص 36-40 حيث يستعمل لغة صرفية خالصة
لوصف النبي للمفعول الذي سببه هذا باسم الفرض من هذا البناء ألا وهو في ذكر أنواع المعجم
المعاصف التي يحتمل المكون التداولي بسبب تقسيمها و حصرها كما جاء في التركيب، البرهان، ج ٢، ص

3.4. المعجم النبطي .

سبقت الإشارة إلى أن المعجم النبطي يمثل آخر مرحلة معجمية ؛ بدءاً من المعجم المحض المتميز بمفرداته البحثية التي يُعترض فيها ألا تحلولة لغة منها ، مروراً بالمعجم اللساني المتمثل في قائمة محصورة من الأقدار المتقابلة ، بحيث تكون اللغات جميعها متساوية في حرية اختيار قدرها ، وفي حضورها لتدك لأقدر ، فلا تتجاوزها باحتلاق ما ليس في الإمكان . حتى إذا احتارت لغة قدرها بحفقت بوسيط إمكاناً وأهملت مقابله وقع معجمها على نحو من أحد النبطيين السابقين .

وإذا وُضع أحد المعجمين ؛ الشقيق أو المسبك ، على طاولة الفحص و ندرس فإن ذلك يعني كون نتائج البحث لا تتناول بأي وجه النمط المقبل ، لأن مقدمات الدراسة أو فرضياتها الأولية لا تتجاوز الوسائط اللغوية ؛ إذ لا شيء قبل الوسائط يمكن اتحاده مقدمة لنظرية الأنماط اللغوية . عملاً بمحتوى هذه بفقرة يمكن حصر العاية من عقد هذا البحث في استخلاص ما يتميز به معجم الشقيق من خصائص مواهقة للنمط التوليقي من اللغات ؛ سبيلنا إلى تدك لخصائص بطلق من وسائط اللغة ، و يحترق ما ناله يدنا من قواميس عربية و المكتوب في معجم هذه اللغة .

1.3.4. خصائص المعجم الشقيق .

يسهل على الناظر في قواميس العربية أن يستخلص جملة من الثوابت مبحرصة أيضاً في المكتوب حول معجم هذه اللغة ، يتعلو بعضها بالتمثيل بصوري للحد المحمل من المدخل المعجمي ، و بعضها الآخر يعنى بالحد التام معه معجمي ، أو بكيفية إيراد المشتقات إلى أصولها لنم الربط بسها معجمياً . من خلال تناول هذه المسائل و نحوها بما يأتي في موضعه سيتصح اختيار المعجم الشقيق بخصائص بفرقه عن عديله المسبك .

1) تبويب المداخل المعجمية ؛ يعتبر الجذر ، أو الأحرف الاصول قبل الحركه ، باباً تعتمد منه مداخل شاكلت الجذر صوتياً و ناسبته دلاليًا سوء أكان للباب حد دلالي واحد ، وهو المتباين ، أو أكثر وهو المشترك . عدد الجذر باباً يعكسه أكثر من قاموس ، كما يتبين من قول الخليل في كتاب العين « باب الكاف والسين والتاء معهما ؛ (س ك ت) مستعمل فقط » ، و من فارس في معجم مقاييس اللغة « باب الهمزة والتاء و ما يثلتهمما » ، و الأزهري في تهذيب اللغة « باب العين والسين مع الون » و غير هؤلاء كثير . وفي نفس الاتجاه يسير تصور الدكتور أحمد المتوكل لمعجم العربية وهو يتناول ما اصطلح على تسميته « فرضية المادة »⁽⁴⁶⁰⁾ . إلا أنه ينبغي أن نفهم من عدد الجذر باباً كون هذا الأخير يشكل طائفة من الشروط العامة التي يجب أن تتوفر في كل مفردة اتخذت من ذاك الجذر معبداً . وهذه الشروط العامة نوعان . النوع الأول يخص التمثيل الصوتي للمدخل ، و يهتم النوع الثاني بالتحديد الدلالي لنفس المدخل .

2) التمثيل الصوتي ؛ كل مدخل معجمي فإنه يستمد من بابه أحرف الاصول ؛ وهي تصويغات رتبة محصورة العدد بين واحدة و خمس . إذ « يس لعرب بناء في الأسماء و لا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف »⁽⁴⁶¹⁾ . و يمنع فيما راد على الثلاثة أن يحلو من ذلقة⁽⁴⁶²⁾ . ولا تأتلف في جذر تصويغتان من مخرج واحد . وإن « جمع بين اثنين منهما قدم الأقوى على الأضعف »⁽⁴⁶³⁾ . لا تتوالى تصويغتان في موقع محصوص من الجذر ، منها قول الخليل في المرجع

(460) للتوسع في تحليل الفرضية المذكورة انظر الدكتور أحمد المتوكل ، قضايا معجمية ، ص 13

(461) الخليل ، العين ، ج 1 ، ص 49

(462) بمسطرة الخليل فإن وردت عليك كلمة رياضية أو حسابية معرفة من حروف الفلكني ، (والد) أو الشمسية (ص،ب،م) ، و لا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنين أو قوى ذلك ، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبدعة ، العين ، ج 1 ، ص 52 . نقله ابن جني بالعطف أخرى في سر صناعة الإعراب ، ج 1 ، ص 75

(463) ابن جني ، المحقق ، ج 1 ، ص 54

مذكور : ليس في كلام العرب ... كلمة صدرها (نَـ) ، ولا تراكب بين صوتين (/ د / ، و / د /) في أي موضع من الجذر . كل ما ذكر من انقبود صوتية و غيرها مما لم نعرض له لا ينعتك من الالتزام بأحكامها جذراً أو فرعاً .
 (3) تحقق الجذر : يتحقق الجذر بصورة مدخل أس عند حركته أخرى لاصور فقط ، وهو الأعلب الأعم ، أو بحركتها مع زيادة حرف عليها أو أكثر ، وهو النادر ، كما يتبين بالتوالي مما يلي :

(46) (أ) (ك ت ب) ← (ك ت ب) .

(ب) (ف ق ر) ← (أ ف ق ر) .

و يحضن المدخل الأس بدوره لقبود صوتية إضافية تحصى حركته . فلا يتبدى مدخل ساكن ، ولا يتوالى فيه ساكنان في الرصل ، و يمتنع الخروج من لكسر إلى الضم بحاجز ساكن أو بعير حار ، و يُجتنب أن يتوالى تكرار نفس الحركة أكثر من ثلاث مرات .

بضمها الصواب الصوتية الأخيرة التي تقيد المعردة الأس إلى صوابها .
 جدر باب المدخل المعجمي يتم التمثيل الصوتي للمدخل المعجمي و يطابقه تمثيل حرفي بحيث تكون كتابة المدخل مطابقة لفظه . و لصان هذا التعديق لمير بمعجم العربي يلجأ هذا الأخير إلى المكون الصوتي قبله⁽⁴⁶⁴⁾ عند وضع الجذر أو عند ربطه بالمدخل المحقق و يأخذ منه التصويّنات الفارقة هي تلك سعة ، و يُصرّر كل تصويثة بحرف واحد لا غير⁽⁴⁶⁵⁾ ، و كذلك شأن حركون لبس . و هكذا تصير ذات الأحرف المبينة بحركونها تمثيلاً صوتياً للمدخل .

(464) م . و : جاء جملة الفارابي في قوله : « علم فلول الألفاظ المعرفة بخص أولها في الحروف المعجمة » ، من عددها و من أين يخرج كل واحد منها في آلاب التصويث ، و من المصوت منها ، و عما يتركب منها في تلك التماسد و عما لا يتركب ، و من أقل ما يتركب منها حتى يحدث عنها لفظة دالة ، و كم أكثر ما يتركب » إحصاء المعجم : ص 60

(465) شعوراً بزيادة المكونات الصوتية و المعجمي قدم أغلب المعجمين ، منذ الخليل ، لغوايسهم بدراسة صوتية تركر أكثر على وصف لبس الأحياز المولدة لتصويّنات اللغة العربية ، و نعتن بتعليقها مشحونة في شحرف م . د : سلا : تصويّنات ، كما يتضح من قول الخليل : « هذه صورة الحروف التي ألف بها العربية » العين ،

4) المحديد الدلالي ؛ تقدم أن التحديد النام لدلالة المدخل يحصل بتقديم نوعين من المعلومات عنه : أ) معلومات دلالية ؛ وهي عبارة عن الخاصية الطبيعية العارقة التي تثبت في الحد المفصل الطرف المعادل للحد المحمل الموصولين بعلامة التعادل (:) .
كما يتضح من التمثيل (47) الموالي .

(47) (أ)	$\left[\begin{array}{c} \text{غ م ب} \\ \text{غضب : أخذ الشيء ظلماً} \\ \dots \end{array} \right]$
(ب)	$\left[\begin{array}{c} \text{ط ف ر} \\ \text{طفر : قفز الشخص مرتعماً} \\ \dots \end{array} \right]$
(ج)	$\left[\begin{array}{c} \text{ه ل ك} \\ \text{هلك : زوال أفعال الحياة} \\ \dots \end{array} \right]$

من أمثلة (47) يظهر كيف يفد من الجذر المدخل الأس ، وتمثل صوتياً بأحرفه المحركة ، و دلالياً في خاصيته الطبيعية العارقة كما حددها الحد مفصل لذي يظهر بإزاء المدخل عن بساره . لكن تمام التحديد الدلالي يكون بغيره ب) المعلومات المقولية ؛ وهي عبارة عن خصائص جامعة تتدرج من الأعم نحو الأخص و هكذا يجب أن يكون لكل فعل في أعلى مستويات المنفل الدلالي إحدى الخصائص السالبة ؛ التعدي ، أو النحطي ، أو اللزوم ، أو القصور وفي المستوى الموالي يتفرع الفعل المعدي إلى فعل ذهني ، و فعل عملي ، و في مستوى ثالث يصرع هذا الأخير إلى فعل افتراقي أو اقتراقي و كذلك شأن

أصرت بلد كوره من الافعال . كما سبق تعريفها في المبحث (3.14). لكن كيف يمكن التمثيل لخصائص الفعل المقولية .
 عملاً بما لوسيط العلاقة الاصطناعية من القيم (12.4) عكس التمثيل بخصائص المقولية بواسطة « البنية التشقيقية » للمدخل . و تكون هذه البنية أولاً من العناصر التي يسمح المدخل الأس بتفريعها في مقابل ما لا يسمح به ذو بنية تشقيقية معاكسة . و ثانياً من دلالات صيغ العناصر المتفرعة . فإن صح ما أثبتته صرفيو العربية من أن لمصدر الفعل المتعدي بنية قياسية ، و كذلك حال مصدري المعلنين اللارم و القاصر⁽⁴⁶⁶⁾ ، تعين أن يكون ذكر بعض المشتقات لمصوعة في أبية صرفية دالة تمثيلاً تاماً لخصائص الفعل المقولية ، كما يتضح من التمثيل (47) المعاد بصورة (48) الموالية .

(48) (أ)	<p>غ ص ب</p> <p>غَصِبَ : أخذ الشيء ظلماً</p> <p>غُصِبَ ، غُصِبَ</p>
(ب)	<p>ط ف ر</p> <p>طَفَرَ : قهر الشخص مرتفعاً</p> <p>طُفِرَ ، طُفِرَ إلى .</p>
(ج)	<p>ه ل ك</p> <p>هَلَكَ : زوال أفعال الحياة</p> <p>هَلَاكَ ، هَلَكَ .</p>

(466) للتوسع في الموضوع انظر محمد الأورافى ، كساب قلعه في الفكر العربي القديم ، ص 152-162

لتوضيح هذه الأمثلة نقول : إن صوغ مصدر المدخل (عصب) على هيئة (فعل) و الترخيص باشتقاق (فعل) يشكلان معاً البنية التشقيمية الخاصة بالمعمل المتعدي . كما يشكل ناء مصدر (طفر) على هيئة (مفعول) ، والتريحيص ، (بشرط انضمام حرف الإضافة) ، باشتقاق (فعل ح إ) ، سببة لتشقيمية الخاصة بالمعمل اللازم المتطلع إلى موضوع واحد لا غير و يكون عدم الترخيص باشتقاق (فعل) من (هلك) المبي مصدره على (فعال) دليلاً على أن هذا الفعل قاصر ؛ يتطلع إلى موضوع واحد يستلزم من علاقة العلية التي تجمعها بذلك المعمل وظيفة المفعول النحوية

إن التمثيل للحصائص المقولية بواسطة البنية التشقيمية للمدخل سار في قواميس العربية إذ لا يكاد قاموس يحلر من ربط طائفة من المشتقات بالمدخل الأس كما يتضح من السامح التالية . فقد ذكر الأزهرى في التهذيب : «عطلت المرأة عَطْلًا و عَطُولًا ، و تعطلت إذا لم تلبس الربهة . و إذا ثرت لشفر بلا حام يحميه فقد عَطِلَ » و في صحاح الجوهري : « خفت الصوت حُفُوتًا : سكس . و لهذا قيل للميت خفت : إذا انقطع كلامه و سكت بهر حافت . و خفت حُفَاتًا أي مات فجأة . و ذكر الفيروز أباذي في القاموس المحيط : « سحجه كسحه : قشره ، فاسحج . و سحجه فتسحج للكثرة » . من السامح التوضيحية يلاحظ كيف تفترون بالمدخل الأس أفعال شقائق يمكن لكل منها أن يُشكل مدخلاً معجمياً مستقلاً ، وهو ما حصل فعلاً في بعض القواميس الشاحرة من قبيل « المعجم الوسيط » ، و « المعجم العربي الأساسي » و نحوهما و لا يستبعد أن تنعصر العاية من إيراد مشتقات مقترنة بمدخل معجمي في قيامها بدور التمثيل للحصائص المقولية الموفرة في المعمل الأس لأن كل فعل شقيق فهو وليد حاصية في المعمل الأس ، بها يسمح هذا الأخير بتفريعه أو بعنه . و ما انتهينا إليه الآن يقودنا مباشرة إلى ذكر حاصية حامسة تميز المعجم الشقيق .

5) اطراد الربط التشعبي ؛ (ربط اشتقاقي و صرفي) ، بين الجذر و بين جميع لهج أحل المعجمية المرتدة إليه . ضامن هذا الربط المطرد توافر التناسب نداسي و التشاكل الصوتي ؛ (ربط - ط 415) . و بعير أحد الشرطين لا يكون ريع . و بهما يحصل الجمع مثلاً بين الجذر (ر ق ن) و بين مشتقاته ؛ ([رقن ، ورقنة ، و مرفنة ، و راقنة ، و رقص ، و مرقنة ، و رقان ، [. و بمكس من هذا الربط ضوابط الاشتقاق و قواعد التصريف .

و الربط الاشتقاقي لا يحصل بعير التوسيل ؛ بمعنى لا تُعرَّع المشتقات مباشرة من أصل واحد ، و إنما يؤخذ بعضها من بعض . و قد نبه الكثير من صرفيي العربية و نحاتها على طاهرة التوسيل الاشتقاقي . و بسوا أن من الفعل لمبي نسماعل تُشتق « صفة الماعل » ، و من هذه الأخيرة تُؤخذ « صفة التكثير » . كما يؤخذ من الفعل المبي للمفعول « صفة المفعول » و من هذه الأخيرة تُشتق « صفة المفعول » . و كالمشتقة توسل الأفعال الشفائق إلى مشدداً . فيؤخذ من (فَعَلَ) المتعدي الاشتقاقي المفعول (فاعل) ، و من هذا الأخير يشتق (نفاعل)⁽⁴⁶⁷⁾ و كما يظهر من مثال العيروراباذي أعلاه ، يؤخذ من (فَعَلَ) لفعل الشفيع (فَعَلَ) و من هذا الأخير يؤخذ (نفعَل) . و هي نفس الاتجاه نجد توسيل الفعل المضارع للحصول على الأمر ، و توسيل صفة المظفر بصفة أخرى لمعنى التفاوت⁽⁴⁶⁸⁾ .

هذا التوسيل المتسلسل الظاهر في قواميس العربية و صرفها يدعمه حديث بعض النحاة الجدد عن معجم هذه اللغة . فقد ذكر الدكتور أحمد

(467) يعرف على كلام النحاة و الصرفيين في ظاهرة التسلسل الاشتقاقي نظر الإحالات عليها في (د. ابي . اكتساب اللغة ، ص 157 ، و ما بعدها

(468) إذا تبارعت صفة العاصرو صفة التفاوت الصيغة (أفعل) فنقدم بها الأولى لاستبقائها اشتقاقياً ، وهو ما يظهر من عبارة الرصبي إذ يقول : « إن (أفعل) الصفة مقدم ينلوه على (أفعل) التوسيل وهو كذلك ، لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة معناه بالفتح على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة و الأولى مواضع الموضع كما هو بالطبع » شرح الكافية ، ج 2 ، ص 213

لكن كل في محث « الاشتقاق المباشر و الاشتقاق غير المباشر » أن أفعلاً في العربية مشتق من « مصدري اشتقاق اثنين (أ) من فعل ثلاثي ، أو من (ب) فعل غير ثلاثي مشتق من فعل ثلاثي »⁽⁴⁶⁹⁾. وإذا ثبت التوسيل الاشتقاقي ، باعتبار هذه العملية من الخصائص المميزة للمعجم الشفيق ، انبعت مسألة نحصر طبيعة المدخل الأس الذي يقع واسطة بين الجذر و بين مختلف المشتقات المرتدة إليه .

بمعنى السؤال الوارد في ختام الفقرة السابقة أن الجذر يتحقق مباشرة بصورة مدخل معجمي قار من هذا الأخير مباشرة المكون الاشتقاقي تعريب مشتقات تتفرع عنها مشتقات أخرى . وكذلك يتسلسل الاشتقاق إلى أن يوصى . إذن لا ترجع كل المشتقات إلى الجذر مباشرة و لا تتزاحم ، لأن كل مشتق يسلك عند عودته طريقاً . و تلغى المسالك عند المدخل الأس الواسطة بين الجذر وسائر المشتقات المرتدة إليه . لكن لم يتبين بعد ما طبيعة المدخل الأس .

من الثابت المظهر انقسام الجذور إلى نوعين : (أ) جذور اسمية من قبيل « أسد » ، و « ح ج ر » ، و « ري ث » ، و نحوها مما يدل على الذات المتجسمة . وهذا الصنف يلزمه أن يتحقق في المدخل الأس على صورة سم اندات المحددة دلاليًا و صرفيًا كما في أمثلة (49) الموالية :

(469) للمزيد من التفصيل انظر د. الشوكلي ، قضايا معجمية ، ص 17 و من البنية الجمالية إلى البنية النحوية ، ص 165

- (49) (أ) [أسد
أسد : وحش صار من الفصيلة السوربية
مفرد مذكر (ج) أسود ، أسد ، أساد .
- (ب) [ح ح ر
حجر : كسارة صخور صلبة متكونة من تجمع فتات
مفرد ، مذكر (ج) أحجار و حجارة .
- (ج) [ز ي ت
زيت : دهن سائل يستخرج من الزيتون و نحوه
مفرد ، مذكر (ج) زيت .

بعض هذه المداحل المعجمية المتولدة عن جذور اسمية يسمح باشتقاق
أعز متميزة بدلالاتها على خاصية من الخصائص المكونة لذات الاسم . عن هذه
لإمكانية عصر المتوكل بقوله . ويمكن أن يشتق من المصنوع الاسمي ، إذا توهمت
شروط معينة ، محمول فعلي بانصهار مادة الأول هي صيغة الثاني⁽⁴⁷⁰⁾ . من
سم لأسد يؤخذ الفعل (أسد) الذي يؤخذ منه (استأسد) و (أسد) ومن هذا
لاحير يتفرع (تأسد) . و من الحجر يشتق (استحجر) و (حجر) ، ومن الاحير
يشتق (تحجر) .

ب) جذور فعلية . وهذه تتحقق مباشرة بصورة فعل محايد جريئاً ويكون
كدمت إذا حلت تركبته من علامة المطابقة (5.6.3) ، حيث يسكب الثلاثي
من الجذور مباشرة في صيغة (فعل) الأس .

(470) انظر صحت «انصهار المصنوعات» في المتوكل ، قصاص معجمية ، ص 107

للاستدلال على أن الجذر يؤكد مباشرة الفعل وليس مصدره لا ينبغي
اعتماد معيار البساطة كما فعل بحاة البصرة وغيرهم⁽⁴⁷¹⁾ لأن هذا المعيار لا
يعتمد في قياس عناصر تنتمي إلى مقولات معيارية وإنما يصح لقياس رتب
عناصر تنتمي إلى نفس المقولة . به يحكم المصدر بالتقدم على سائر الأسماء
المشتقة كصفة الماعل ، أو المفعول ، و صفة القاصر ، أو التعاوت ، وهلم جر
ومعيار البساطة يحكم للفعل الضمرد بالسبق على الفعل المريد إذا عتبر في
تبسيط معنى و مبنى أن يحل إليه المعقد معنى و مبنى و بما أن الفعل يتقوم
من حصائص يتقوم المصدر من بعضها و من حصائص أخرى لم يعد بالإمكان
أن يحل أحدهما إلى الآخر ، و أصبح معيار البساطة غير وارد لتحديد مرتبة
المصدر بالنسبة إلى الفعل و بما أن حصائص الفعل الضمرد تقوم أيضاً بفعل
الضمرد بحاصية تميزه بثبات بين الضميرين من الأفعال علافة البساطة أو التعقيد
الضموي و البسيوي و صار المعيار وارداً . و كذلك حال الأسماء فيما بينها .
يمكن الاستدلال على أصالة الفعل الضمرد المحايد تركيبياً إما باعتبار معناه
فقط ، و إما باعتبار معناه . أما من حيث المعنى فإن الحدث في المصدر مطلق ،
فهو كالنوع ، و هي الفعل مقيد ، فهو كالشخص و بما أن النوع تصور يتم
تجزيده من أشخاصه الحقيقية ، و بما أن الخاص أعرف إلينا من العام و أسبق⁽⁴⁷²⁾ ،
و جب أن تكون مرتبة الفعل قبل المصدر . و يقرب من هذا دليل للكومبير على
أصالة الفعل إذا قالوا ما يفيد أن المصدر لا يتصور معناه قبل أن يكون فعل
فاعلاً⁽⁴⁷³⁾ . و يلاحظ من حيث المعنى أن الريادة ، سواء أكانت من أصل الوصل ،

(471) للتوضيح في هذه النقطة على أصالة الفعل أو المصدر انظر الأندري ، الإصناف ، ج 1 ، ص 235 . و الشوكل ،
معاني مجسية ، ص 16 ، و من البنية الحسية إلى قبة الكلية ، ص 164

(472) عند تحليلهم سينتظرون المعرفة في الاتجاه التكميلي ذكره أعاد في مواضيع كثيرة ما يفيد تبينه الخاص
على العام ، كما يظهر من قوله « وإن كنا نستقرئ من تكرار محسوسات أموراً كلية لا لأن الخاص مجرداً
معمولاً لم يكن الخاص أكثره ، و لكن حدوث جزئياته فاختلش الفعل من الجزئيات معنى معمولاً » البيهان
ص 184

(473) انظر الأندري ، الإصناف ، ج 1 ، ص 236

أو لإحقاق، أو للمعنى، فإنها تحصل أولاً في الفعل، و يظهر ثانياً في المصدر
 لأنه لم يثبت أن زيد في مصدر من أجل إلحاقه ببناء مصدر آخر، ولا يريد فيه
 بمعنى، أو من أصل الوضع. بل موضع هذه الريبات، بإجماع الصريح⁽⁴⁷⁴⁾،
 بفعل. وهكذا يراد في المصدر؛ (انتصار، وتعجير) ما زيد في الفعل؛
 (نصر، وفجر)، ولا يعكس. فلا يراد في الفعل كل ما زيد في المصدر
 ببنائه نحو المعلوم من المد في المصدرين، وتجرد الفعل الثاني من التاء المربدة
 في (تعجير). بصحة المثبت هنا يمكن صوغ الفرضية المراسية (50) التالية
 (50) التغيير الحادث ببنية الفعل المتصرف يلحق المصدر، ولا يعكس.
 استناداً إلى هذه الفرضية بنى الكوفيون دليلاً قوياً على أصالة الفعل. إذ وجدوا
 المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: «قاوم
 قوماً» فيصح المصدر لصحة الفعل، و تقول «قام قياماً» فيعتدل لاعتلاله، فلما
 صح بصحته واعتدل لاعتلاله دل على أنه مرع⁽⁴⁷⁵⁾. وبمنس الفرضية يفسر
 تغيير بالحذف الذي يلحق المصدر. بل إن ثبوت الواو في ماضي الفعل المثال،
 وزواياها من مضارعه بولدان مصدرين لمس الفعل ثبت في أحد المصدرين
 واو ثبوتها في الفعل الماضي وتحذف من الآخر لرواها من المضارع كما
 يتبين من: («وَعَدَ ← يَعِدُ ← وَعْدًا، وَعْدَةً»، «وَعَطَ ← يَعْطُ ← وَعْطًا،
 وَعِصَةً»، «وَقَدَّ ← يَقْدُ ← وَقْدًا، وَقْدَةً»). وقد يعتبر ماضي المثال أو
 مضارعه فيبنى المصدر بناء فعل الانطلاق. من الأول: («وَعَدَ ← يَعِدُ ←
 وَعْدًا»). ومن الثاني: («وَقَحَ ← يَقْحُ ← قَحَّة»). وإذا ثبتت الواو في ماضي
 المثال وفي مضارعه أيضاً وحب ثبوتها في المصدر. كما يتضح من نحو:
 «وَجَلَّ ← يُوْجِلُّ ← وَجَلًا»، و «وَقَرَّ ← يُوْقِرُّ ← وَقْرًا» و «وَرَعَ ← يُوْرَعُ
 ← وَرَعًا»

(474) نصر بن حني، المصنف، ج 1، ص 117.

(475) الأبلري، الإنصاف، ج 1، ص 235.

يكفي الدليلان ؛ أ) المعوي و ب) البيوي على أن الجذر الفعلي يتحقق بصورة الفعل انمايد تركيبياً المجرد إلا من زيادة مفرقة بتوليدده . إذ لا تكون في جذره و لا في بعض مشتقاته . كما يظهر في مثل ؛ (و ف ق ر) فتقر ← افنقار ← قمر ، و ش د د ← اشتد ← اشتداد ← شديد ، و رف ع ← ارتفع ← ارتفاع ← رفيع ، و ح م ر ← احمر ← احمرار ← احمر ، و عملاً بدينكم الدليلين فإن الجذر الفعلي يتحقق الثلاثي منه بصورة (فعل) ، و الرباعي بصورة (فعّل) . و تمثل كلتا الصيغتين مدحلاً معجمياً أساساً لقيامه واسطة بين الجذر و جميع المشتقات المرتدة إليه بواسطة المدخل لأس . كما يعبر عن ذلك المثال (51) الموالي .

$$(51) \quad \left[\begin{array}{c} \text{فَعْل} \\ \text{فَعَّل} \end{array} \right] \leftarrow \text{جذر} \leftarrow \text{ش1، ش2، ش3، .. ش ن} .$$

وإذا انكشمت الصورة التي يتحقق بها الجذر، و انصحت حاصية التوسيل التي تُؤقّر للمعجم الشقيق إمكانية الاشتقاق المتسلسل ، تعمى الانتقال إلى النظر في كيف يربط هذا النمط من المعاجم بين المشتقات و أسها .

2.3.4. عوامل الاشتقاق و مسالك الارتداد .

من أهم مسائل هذا المبحث أولاً عوامل التشقيق و صوابطه ، و ثانياً عممه المشتقات و انصالتها . و للمسطرة على الموضوع كنهي بتناول الأفعال تاركين الأسماء المشنعة لمبحث آخر . و سوف نعتمد ، في تناول المسألتين بأسوالي ، ثنائية المعنى المعجمي و المفهوم الوظيفي ، و معيار البساطة بشروطه السابقة .

داخل المكون التشقيقي لا يجب أن يفهم من راسمة المفهوم الوظيفي شيئاً محالاً للمتعارف عليه باسم معاني صيغ الأفعال المريدة المؤثرة في السمة الوظيفية لجملة تصممت الفعل الأس. في حين يصدق المعنى المعجمي على معنى المرتبط بجذر المدخل. يلزم عن المثبت هنا أن تحتص الأفعال الشفائق بميزة تركيب مدلولها من معنى معجمي ومفهوم وظيفي، وأن تحتص الأفعال لمساس بميزة انفرادها بالمعنى المعجمي لا غير. واستناداً إلى معيار البساطة يجب أن يتولد أولاً الفعل الأس، ومنه يتم ثانياً تعريض فعل شقيق

انضج من محتوى الفقرة الأخيرة أن للمعاهيم الوظيفية دور عوامل تشقيق؛ إذ تسبب انسلال فعل لاحق من فعل سابق. وبغيرها لا تشقيق في معنى ولا تعريض في المعنى، إذ هي بمثابة الأمر بالصرف أو بجمعه. وإذا كان تعريض بعض الأفعال من بعض يحضج لأشتقاق متسلسل فلأن عواملها كذلك متسلسلة. هذه النتيجة ينبغي الاحتفاظ بها لدورها في تنظيم مداحل المعجم عوامل الاشتقاق، كالمشتقات اللازمة عنها، لا يرتبط بعضها ببعض بعبر ضوابط. وما هذه الضوابط سوى الخصائص الدلالية والمقولية المتوافرة في الفعل مصدر الاشتقاق. بهذا يحصل على تفاعل نوعين من ضوابط الربط؛ دلالي ومقولي. والنوعين تدخل بسبب متفاوتة في استحداث مفهوم وظيفي. ولنظر الآن في هذه العوامل، وهي إما خالصة مقولياً أو دلالية وإما مركبة من خصائص مقولية وأخرى دلالية.

١) نقل الفعل، من صيغة لإدخاله في صنف غيره، من المعاهيم الوظيفية منصبة بخاصية مقولية بشكل عاملاً مقولاً يسبب في انفعال الفعل المتعدي إلى صنف الفعل المنحط، وإما إلى صنف الفعل اللازم أو القاصر وقد يعكس بانفعال القاصر أو اللازم إلى طبقه المتعدي. ولا يستبعد انضمام خاصية معنوية إلى الخاصية المقولية فيتكون عامل مركب من الخاصيتين، بحيث يشار فعل الفعل من مقولته ويشقق معناه.

(2) إقرار الفعل في مقولته يعبر المفهوم الوظيفي الثاني و يتمير عن السابق بانضباطة بحاصبة دلالية ، فيتكون عامل دلالي لا يتسبب في إخراج فعل إلى مقولة غيره⁽⁴⁷⁶⁾ ، وإنما يباشر التشقيق من معنى الفعل مصدر الاشتقاق . كان هذا المصدر فعلاً أمّا أو فعلاً مرجعاً سبق اشتقاقه بعامل مقوي حالص أو مشوب بحاصبة دلالية . ثبت أن لكل فعل حاصبة طبيعية ذرقة ، وإذا كان العامل الدلالي يعتمد إلى هذه الحاصبة و يشققها صار من الوارد أن يصرع هذا العامل من فعل بعينه معنى ، و من غيره معنى آخر . يعني هذا أن الوسائل الصرفية الموارية لعملية الاشتقاق إذا كانت محصورة العدد فانتظر نشو ظاهرة الاشتراك . وإذا تبين أن نسق الاشتقاق تُشكله عوامل (1) مقولية (2) دلالية و (3) مقولية دلالية ، فلنلاحظ مشحفاً في الوسائل الصرفية المستعملة في نطق اللغة العربية .

كل اللغات البشرية تحتاج إلى وسائل صرفية تُشكّل بها الآثار التي تخلفها عوامل التشقيق ، و العربية كمعبرها من اللغات الأحدة بوسيط الجذر تُنشئ صيغاً صرفياً ، تجاري ما يحدث على مستوى الاشتقاق من تفرع المعاني . و هكذا يحاول التصريف أن يسامر الاشتقاق بتوفير الصيغ الصرفية اللازمة للتعبير عن مختلف المعاني الاشتقاقية . و وضع من أجل ذلك مجموعة الصيغ الواردة في المسرد (51) الموالي .

(51) (فَعَلَ ، أَفْعَلَ ، فُعِلَ ، انْمَعَلَ ، فَعِلَ ، تَفَعَّلَ ، فَاعَلَ ، تَفَاعَلَ ، انْفَعَلَ ، اسْتَفْعَلَ) .

(476) ينصح للقرئ أنا عندما إلى ما وضع الدكتور أحمد التوكلي: (انظر قصايا معجمية) ، من قواعد التوسيع اصطلاحات ، و قواعد لتقليصها ، و أخرى للمحافظة على اصطلات ، و بررنا إدماج الصنم الأولي في النقل الذي يحدث في الاتجايم . و جعلنا مسبباً بين إقرار الفعل في مقولته و بين قواعد اصطلاحه على اصطلاح والعايه من ذلك أن نحاول من جهتنا أن مضبط نسق الاشتقاق في نطق اللغة العربية كما يكشف عن ذلك ما سيأتي من الياحت

انحصار الوسائط الصرفية ؛ كانت صعباً كما في اللغات الجدرية أو
واحد كما في اللغات الجدرية ، أمام اتساع إمكانية الاشتقاق و انتشاره يحرص
على اللغات البشورية عدم التقيد بمبدأ الوضع القياسي بضرورة أفراد معنى
شتافي بوسيلة صرفية معينة . إذ يلزم عن تقيد أي لغة بمبدأ الوضع المذكور أن
بورثها حيسة ؛ فلا تُبَيِّن بسبب تحلف مكوها الصرفي عن مسابة بسقها
لاشتافي .

لكن التحلي النهائي عن مبدأ الوضع يعني التعبير بأية وسيلة صرفية عن
أي معنى اشتافي . وفي ذلك من اللبس ما ينقض مبدأ أعلى يؤسس كل
لغات ؛ وهو مبدأ البيان . وبما أن اللغات لا تضيق ، و لا تُعوزها الحيلة
لخروج من هذا المرح فإنها تلجأ إلى تقنية « الاستعمال الوضعي » المصوغة في
لفرسية المراسية (52) الموالية :

(52) . إذا وردت الوسيلة الصرفية من تضبطها في استعمال القيود ق

أفادت المعنى الاشتافي ش

أما ما يظهر من ملزمة معان اشتافية محصورة لصيغ صرفية معينة ،
كاقتران معاني [الطلب ، و المشاركة ، و التعدية] ، على التوالي ، بالصيغ
الصرفية (استعمل ، و تعامل ، و أعمل) ، فإن مرده كثرة الاستعمال لا غير .
بمعنى أن صيغة « استعمل » مثلاً تدرج بين الألسنة وهي مضبطة بقيود تجعلها
تفيد [الطلب] أكثر من دورانها بقيود أخرى تجعلها تفيد [التحول] . ولو
عيب استعمالها بما يجعلها تفيد [الاعتقاد] لبدت كأنها وضعت لهذا المعنى
في الأصل . أصل غلبة الاستعمال الذي ذكرناه هنا يؤيده ترديد حل
الصرفيين ، كاس الحاجب و الرصي ، مثل العبارة التالية : « أعمل للتعدية غالباً
و فعل للكثير غالباً ... و افعل للمطاوعة غالباً ... و استفعل للسؤال غالباً .
وما فعل فالأغلب كونه للون » . وما ذكرنا من مررات اضطراب اللغات
إلى التحلي عن مبدأ الوضع واللجوء إلى تقنية الاستعمال الوضعي

و إذا ثبتت الواو في ماضي المثال وفي مضارعة أيضاً وجب شدوتها في المصدر. كما يتضح من نحو: (وَجَلَّ - يَوجِلُّ - وَجَلَّاهُ، وَوَقَّرَ - يَوقِّرُ - وَقَّرَأَ، وَوَرَّغَ - يَورِّغُ - وَرَّعَأَ).

يكفي الدليلان: (أ) المعنوي و (ب) البنيوي على أن الجذر الفعلي يتحقق بصورة الفعل المحايد تركيبياً المجرد إلا من زيادة مقترنة بتوليدِهِ. إذ لا تكون في جذره ولا في بعض مشتقاته. كما يظهر في مثل: (هَفَقَ - افْتَقَرَ - افْتَقَارَ - فَقِيرٌ، وَهَشَرَ - اشْتَدَّ - اشْتَدَّ - شَدِيدٌ، وَهَرَفَ - ارتفع - ارتفاع - رفيعٌ، وَهَمَرَ - احمرار - احمرار - أحمرٌ. و عملاً بذيْنكم الدليلين فإن الجذر الفعلي يتحقق الثلاثي منه بصورة (فَعَلَّ) ، و الرباعي بصورة (فَعَّلَّ). و تمثل كلت الصيغتين مدخلاً معجماً أساً لقيامه واسطة بين الجذر و جميع المشتقات المرتدة إليه بواسطة المدخل الأس. كما يعبر عن ذلك المثال (51) الموالي .

وإذا انكشفت الصورة التي يتحقق بها الجذر، و اتضحت خاصية التوسيل التي تُوفِّر للمعجم الشقيق إمكانية الاشتقاق المتسلسل ، تعيَّن الانتقال إلى النظر في كيف يربط هذا النمط من المعاجم بين المشتقات و أسها .

2.3.4. عوامل الاشتقاق و مسالك الارتداد .

من أهم مسائل هذا المبحث أولاً عوامل التشقيق و ضوابطه ، و ثانياً عنونة المشتقات و اتصالها . و للسيطرة على الموضوع نكتفي بتناول الأفعال

العام على العام . كما يظهر من قوله: «ولئن كنا نستقري من تكرار مصبوبات أموراً كلمة لا لأن المعنى مجرداً معقولاً لم يكن المعنى أدركاً ، ولكن أدرك جرثامته فلهذا خلق العقل من الجرثامات معنى معقولاً» .

البرهاني ، ص 184 .

(473) نظر الإنصاري ، الإنصاف ، ج ١ ، ص 236 .

(474) انظر ابن جني ، المصنف ، ج ١ ، ص 1711 .

من الجملة (ب) في مثل (56 و 57) .

(53) (أ) شترت الشفة .

(ب) شتر العيش الشفة .

(54) (أ) رَجَسَ الثوبُ .

(ب) رَجَسَ الخياطُ الثوبَ .

(55) (أ) نَقَصَ الدرهمُ .

(ب) نَقَصَ السككُ الدرهمَ .

(56) (أ) رَكَضَ الفرسُ .

(ب) رَكَضَ زيدُ الفرسَ .

(57) (أ) رَجَعَ المهاجرُ .

(ب) رَجَعَ حَرَسُ الحدودِ المهاجرَ .

و الملاحظ في الاستعمال الحالي للغة العربية أن (فَعَلَ) لم تبق كما ذكر سيويه⁽⁴⁷⁸⁾ وسيلة صرفية لتحقيق معاني الأفعال الأساس ومرد ذلك إلى عدم مساهمة هذه الوسيلة الصرفية لسبق الاشتقاق . إذ لم تنعير الصيغة في الفعل لتحقيق (ب) عنها هي الفعل الاس (أ) في مثل أرواح الجمل (55 - 57) ، وإن تعبير عين الفعل غير كاف لأن تعبير إحدى الصيغ الأصول الثلاثة (فَعَلَ ، وفعل ، و فَعَلَ) ، وسيلة صرفية لتحقيق . إذ ، عدم التعبير ، أو أقله الحاصل بتعريف الحركة لا يُجديان في بناء وسيلة صرفية تقتضون معنى شقيق . لذا اهتمت لعربية المعاصرة (فَعَلَ) بوصفها إحدى صيغ التحقيق ، وكذلك فعلت بعض لهجاتها قديماً⁽⁴⁷⁹⁾ ، وتمسكت بصيغ مما يلي :

(478) انظر سيويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 234

(479) ذكر سيويه أن بعض العرب استعملوا (فعل ، وفعل) حيث استعمل غيرهم (فَعَلَ) فقال «وقال بعض العرب : انتك افرجل ، و احمرته ، و ارجعته ، و اعورب عيه أرادوا جعلته حريماً و فانتاً فغيروا (فعل) و قالوا عورت عيه كما قالوا فرحته و كما قالوا سودته » الكتاب ، ج 2 ، ص 234

(2) أَفْعَلَ .

تحتل صيغة (أَفْعَلَ) أن يربطها بعمل أس أو فعل شقيق عامل دلالي ، أو عامل مقولي خال أو مشوب بحاصية دلالية . و لا تخرج عن السرود من احتمالات إلا أن يتحقق الجذر مبيهاً على (أَفْعَلَ) مباشرة مثل ؛ (أَعْطَى ، وَأَبْلَسَ ، وَأَخْطَأَ) ، أو يتحقق في لهجة على (فَعَلَ) وفي أخرى على (أَفْعَلَ) . مثل (بَكَرَ وَابْتَكَرَ) .

إذا ربط عامل مقولي حالص (أَفْعَلَ) بعمل أس ؛ فاصر أو لارم ، أفادت الصيغة نقل الفعلين إلى صنف المتعدي ، فيظهر معهما موصوع جديد بأحد حالة الرفع ووظيفة الماعل ، و يتمسك الموصوع القديم بوظيفة المفعول و يستثم حانة النصب . كما يتبين في مثل (ب) بالقياس إلى (أ) في مجموعات الجمل (58-61) .

(58) (أ) ذَاعَ الْخَبْرُ .

(ب) أَذَاعَتِ الْهَمْلَةُ الْخَبْرَ .

(59) (أ) مَرَضَ الْطِفْلُ .

(ب) أَمْرَضَ الْإِهْمَالُ الطِّفْلَ .

(60) (أ) رَجَعَ الْمُهَاجِرُ .

(ب) أَرْجَعَ حَرَمُ الْخُدُودِ الْمُهَاجِرَ .

(61) (أ) تَرَفَّ التَّاجِرُ .

(ب) أَتَرَفَّتِ التَّجَارَةُ صَاحِبَهَا .

و إذا كان الربط بعمل متعدد أفادت الصيغة (أَفْعَلَ) نقل المفعل الشقيق إلى صنف المنحط . فيمثل معه موصوع جديد يستولي على حانة الرفع ووظيفة الماعل ، و يتساوى الموصوعان القديمان في حالة النصب ووظيفة المفعول . كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) في مثل (62)

(62) (أ) ذاق المنكرُ للمرارة .

(ب) أذاق التكريرُ صاحبه الأمرين .

وإذا ربط عاملٌ مقولي مشوبٌ بخاصية دلالية (أفعل) بفعل أس متعدي
أدات الصيغة معهوماً وظليماً مركباً من نقل المتعدي إلى صنف الفاعل ، و من
[الاستحقاق] بوصفه معنى مناسباً للخاصية الدلالية في الفعل الأس . وهكذا
يُنشِئ من الجملة (أ) الموضوعُ المرفوعُ الفاعلُ ، و يتحول موضوعها المنصوبُ
منتمسكاً بوضيعة المفعول إلى مرفوع في الجملة (ب) وهو ما يظهر من المقارنة
بين الجملتين (أ) و (ب) التاليتين :

(63) (أ) لأم العتبُ بأسراً .

(ب) الأمُ بأسراً .

(64) (أ) جزُ خالدُ الصوفُ .

(ب) اجزُ صوفُ القطيع .

وإذا كان الرابط عاملاً دلالياً حالصاً أقرت الصيغة الفعل الشقيق في
صنف أسه ، وأفادت معنى مناسباً لخاصيته الدلالية . كمعنى [العرض] المتوفر
في الجملة (ب) دون الجملة (أ) من الزوج (65) .

(65) (أ) باع الأستاذُ مكتبته .

(ب) أبايع الأستاذُ مكتبته .

و مثله معنى [الاستحقاق] الذي تفيدُه (أفعل) في الجملة (ب) دون
(أ) من (66) .

(66) (أ) حمدَ الشاكرُ المنعمَ .

(ب) أحمَدَ الشاكرُ المنعمَ .

ذكر سبويه في المعنى الذي يفيدُه الشقيقُ (أحمدَ) المرفوع من أسه
(حمدَ) فقال : « وقالوا حمدته ؛ أي جزيته و قضيت حقه : فأما أحمدته
فنقول وجدته مستحقاً للحمد مني ... كما أن أقطع النحلُ اسحق

انقطع⁽⁴⁸⁰⁾. وإذا استحضرت ما سبق أن قلنا في مسألة إقرار الفعل في مقولته فلا يستبعد أن تُعيد (أفعل) معاني إضافية . كمعنى [الكسب] المستفاد من جملة (ب) الذي تخلو منه الجملة (أ) في مجموعة الجمل (67 ، 68)

(67) (أ) قَبْرُ اللِّحَادِ الْمَيْتِ .

(ب) أَقْبَرُ مُحَسِّنُ أَهْلِ الْبِلَدِ .

(68) (أ) شَرَقَتِ الشَّمْسُ .

(ب) أَشْرَقَ الرَّجُلُ

من خلال المقارنة بين زوجي الجمل (68) و (67) يلاحظ أن العمل لدلالي الخالص لا يترك العمل الشقيق يخرج عن صف أسه اللارم ، كما في (68ب) ، أو المتعدي ، كما في (67ب) وغيرها السابق .

(3) فُعِلَ .

(فُعِلَ) صيغة اشتقاقية ، وليست أصلاً ، وإن سردها سيبريه مع الصيغ الأصـول⁽⁴⁸¹⁾ وكذلك اعتبرها الكوفية وسحاة آخرون . وهي عند جمهور اللغويين تبعاً للسيوطي فرع عن صيغة أصلية⁽⁴⁸²⁾ والدليل على كونها صيغة اشتقاقية شروط تحققها الدلالية والسيوية . من الضرب الأول نجد صيغة (فُعِلَ) لا تقبل أن ترتبط بالفعل القاصر ، وتقبل أن تنزع من العمل للارم مع حرف الإضافة ، ومن العمل المتعدي بمير هذا الحرف . ومن انصرف انشائي استناداً قواعد التصرف في بنيتها إلى الصيغة الأصل ، إذ بالانصاف من

(480) سيبريه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 236

(481) جاء في الباب الأول من الكتاب قوله : « واما الفعل فامتله أحدث من لفظ أحدثت الأسماء ، وليست من مصد ، ولما يكرر ولم يقع ، وهو كثر لم ينقطع ، فاما بناء ما مضى فذهب ، وسمع ومكت ، حمداً »

(482) قال السيوطي « مسألة في الفعل البني للمفعول ، الجمهور : إن فعل المفعول معبر عن فعل المدعى به فرع عنه ، وقال الكوفية والبرد وابن الطراوة أصل ، ونسبه في شرح الكافية لسيبريه « جمع المفاعيل ، ج 6 ، ص 36 » ومذهب الدكتور أحمد التوكل وغيره من أشعة الجدد كون (فُعِلَ) معبراً عن صيغة أصلية للمريد من التفصيل انظر بحث « البناء للمجهول و تكرير المحمولات » من كتابه قضايا معجمية ، ص 124

أصل يُعرف كيف يكون بناء (فعل) . والذي يتفقد عما يكون لغيره من خصائص الدلالة و البسيوية و يجب أن يكون فرعاً عنه لا أصلاً معه .
أما العامل الذي يربط (فعل) بالمعل مصدر الاشتقاق فهو مقولي لعل
للتحصيل إلى فعل متعمد ، أو لفعل المتعدي و اللازم إلى فعل قاصر ، كما يظهر ،
على التوالي ، في الجملة (ب) بالقياس إلى الجملة (أ) في الأرواح
الجمالية (69-71) الآتية :

(69) (أ) مَنَعَتِ السَّلْطَةُ الْجَمْعِيَّةُ نَشَاطَهَا الثَّقَافِي .

(ب) مَنَعَتِ الْجَمْعِيَّةُ نَشَاطَهَا الثَّقَافِي .

(70) (أ) هَجَرَ الرَّجُلُ قَرِيْنَتَهُ

(ب) هُجِرَتِ الْقَرِيْبَةُ

(71) (أ) نَظَرَ رَبُّ الْخَقْلِ إِلَى السَّمَاءِ .

(ب) نُظِرَ إِلَى السَّمَاءِ

ولا بأس من التذكير باشتراك الجمل المسرودة في مثل موصوع مره رع
عامل في الجمل (أ) ، وفي احتوائه من الجمل (ب) . وهو ما يُحوّل المركب
لاسمي أو الحرفي المفعول أن يراكب الفعل الشقيق بملافة الإساد المتحققة
بملافة العلوية ، فيستلم حالة الرفع الجديدة ، و يحتفظ بوظيفة المفعول التي
كانت له ، وهو في الجملة (أ) . وقد فصل الدكتور أحمل المتوكل⁽⁴⁸³⁾ محتف
بتغييرات البسيوية التي تصاحب المرور من (فعل) إلى (فعل) .

أما جديد هذا الباب الذي يمكن إضافته فإننا نجمله في كون (فعل) تشبه
(أفعل) حين يربط (أفعل) عامل مقولي مشوب بخاصية دلالية لفعل
فعل المتعدي إلى صنف القاصر . يظهر التشابه المذكور من خلال الجملتين (أ)
(ب) المائيتين .

(72) (أ) أَحْزَى الصَّوْفُ .

(ب) جُرَّ الصَّوْفُ .

(483) نظر أحمل المتوكل ، مصابا معجبه ، من 118-131

إلا أن نقل الفعل المتعدي إلى صنف الفعل القاصر بواسطة الصيغة
لاشتقاقية (أفعل) يبرره معنى [الاستحقاق] المستعاد من مثل الجملة (172)،
نكس ذلك الفعل بواسطة الصيغة الاشتقاقية (فعل) لا يبرره معنى معجمي
وبقي أن يدعو إليه «معنى تداولي»؛ من قبيل جهل المتكلم بالذي فعل الجمر،
وسهو هذا من مقاصد اللغويين المسرودة في كتبهم⁽⁴⁸⁴⁾. وعليه يجب أن
يكون (فعل) مرتبطاً باسمه بواسطة عامل مقولي مشوب بمعنى تداولي
تحدده العلاقة القائمة بين المتخاطبين. و مثل (فعل) وشبهها (أفعل) هي
الارتباط بالفعل الأس بواسطة عامل مقولي مشوب بمعنى تداولي أو معنى
معجمي الصيغة الآتية.

(4) أنفعل.

الصيغة (أنفعل) وسيلة صرفية لتشفيق المعنى المعجمي للفعل الأس إذ
توفرت فيه الخصائص التالية؛ 1) كونه فعلاً متعدياً أو متخبطاً لا قاصراً أو
لارمياً⁽⁴⁸⁵⁾. 2) كونه علاجياً؛ أي من الأعمال الظاهرة للعيان التي يباشرها
فاعلها بحوارحه⁽⁴⁸⁶⁾. 3) ألا يتجاوز عدد الأحرف في بنيتها الثلاثة⁽⁴⁸⁷⁾. وإذا
كان فاعل (فعل) «لاماً، أو راءً، أو واواً، أو فوفاً، أو ميماً»، ريدت الشاء بعده

(484) نعرف على مختلف المعاني التداولية المقترنة بالصيغة (فعل) لفظ الزركشي، القرمح ج 3، ص 143 وابن
عصمر الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج 1، ص 534 وابن أبي فريح، البسيط في شرح جمل الزجاجي
ج 2، ص 962.

(485) عمر ابن جني وخبره عن خاصية التعدية فقال: «ولا يكاد يكون (فعل) منه إلا متعدياً حتى يمكن التداو به
والأعمال. وحكم (أنفعل) و (تفعل) ألا يبنيا إلا بما كان (فعل) منه متعدياً هذا في الأمر العام»
المصنف ج 1، ص 72، 75.

(486) حدث مرعيون عن خاصية العلاج فقال ابن الحاجب: «ويخص بالعلاج في التأنيب ومن ثم قيل انعدم حد»
واضاف الرضي 1 باب (أنفعل) لا يكون إلا لارماً، وهو في الأغلب مطلق (فعل)، بشرط أن يكون
(فعل) علاجياً أي من الأعمال الظاهرة، لأن هذا الباب موضوع للسلوغة وهي قبول الأثر. شرح الشافعية،
ج 1، ص 108.

(487) عمر ابن جني عن هذا الشرط فقال: «اعلم أن (تفعل) إنما أصله من الثلاثة ثم نلحقه الربادنان من دونه
المصنف ج 1، ص 72.

بدل اسون قبله . فيقال : (التحس ، و ارتقى ، و اتعظ ، و انتصر ، و اتمنلا) ،
بدن (اتجلس ، و اترمي ، و اتوعظ ، و انتصر ، و اتمنلا) . يعني ما تقدم أن
(المعل) تصير (افتعل) إذا وقع حرف من المجموعة (رملون) فاء (فعل)
مصدر الاشتقاق⁽⁴⁸⁸⁾ .

و تقترن صيغة (انفعل) بمفهوم وظيحي مركب من خاصية مقولية ؛ وهي
نقل الفعل الأس إما إلى صنف اللازم وإما إلى صنف الفاعل ، و من خاصية
دلالية ؛ وهي معنى [المطابقة]⁽⁴⁸⁹⁾ . وعليه فإن عامل الربط مقولي مشوب
بخاصية دلالية .

يحصل نقل الفعل المتعدي إلى فعل لازم بطي فاعل الفعل الأس ، و تحويل
موضوعه المفعول إلى فاعل الفعل الشقيق . وحيث تدل الصيغة (انفعل) على
مطابقة حقيقة : لأن الموضوع المفعول في الجملة الأصل (أ) قبل أثر الفعل
الأس ، و عكسه إذ فعله بنفسه في الجملة (ب) في مثل (73 ، 74) .

(73) (أ) نصرت الأمة ياسراً .

(ب) انتصر ياسراً .

(74) (أ) صرف البخيل المتسول .

(ب) انصرف المتسول .

ويحصل نقل الفعل المتعدي إلى صنف الفاعل عن طريق طي فاعل الفعل
الأس في الجملة الأصل (أ) ، و تحويل موضوعه المفعول ليتركب بعلاقة الإسناد
الفعل الشقيق (انفعل) في الجملة (ب) . ويظل محتفظاً بوظيفة المفعول
القديمة لكنه يشارك عن النصيب ليستلم من جديد حالة الرفع . كما يتبين من
(75 ، 76) .

(488) للمزيد من التفصيل حول شروط إفتاء (افتعل) عن (فعل) انظر الرضي ، شرح الشافية ج 1 ، ص 108 .

(489) هي معنى المطابقة قال ابن جني : « ومعنى المطابقة أن تريد من شيء أمراً ما فتبعه إن شاء يفعل ما تريد إذا
كان ما يصح منه الفعل ، وإما أن يصير إلى مثل حال الماعل الذي يصح منه الفعل ، وإن كان ما لا يصح
منه الفعل » ، النصف ، ج 1 ، ص 71

(75) (أ) هدم المعول الجسر .

(ب) انهدم الجسر

(76) (أ) قُضِمَ القَارُ الجدار .

(ب) انقضم الجدار .

صيغة (انفعل) ، في الجملتين (ب) ، تدل على «شبه المطاوعة» . لأن الموضوع الذي يراكب (انفعل) فيهما لا يفعل ذلك الفعل لعدم قدرته على عمدتهما بنفسه ، فلم يكن بين عما إذا قبل الأثر طوعاً أو قهراً ؛ وهو معنى شبه المطاوعة .

ومثل (انفعل) في إعادة معنى المطاوعة على الإطلاق الصيغة (تفعل) . وبما أن هذه لا تتولد عن مباشرة التصرف هي صيغة الفعل الأس (فعل) ، وإي نتج عن التصرف في الصيغة (فعل) التي تتوسطهما ، تعين البدء بالتوسط قبل المتطرفة .

(5) فَعْلٌ .

(فعل) وسيلة صرفية لمواكبة الاشتقاق ، وإن حلت من حروف لربادة ، و «محصر التعبير في تكرير عين الفعل» . وهي هي ذلك مثل (فعل) التي سم يتجاوز التصرف في بيتها التعبير بالحركة . ويتعلق مفهومها الوظيفي ، كغيرها من الصحيح ، بطبيعة عامل الربط الذي يُشَيِّعُ علاقة بين (فعل) وبين الفعل مصدر الاشتقاق .

إذا ربط عامل مقولي حالي الصيغة (فعل) بفعل أس ؛ فاصراً أو لاراً أفادت هذه الصيغة نقل الفعلين إلى صف المنعدي ، فمثل معهما موضوع يصافي ، يراكب الفعل الشقيو (فعل) بعلاقة الإسناد المنحرفة بعلاقة السسمة ، ويسلم معهما ، تناعا ، حالة الرفع التركيبية ووظيفة الماعل الحويه أم الموصوخ المرفوع الذي يراكب الفعل الأس في الجملة الأصل في مثل (أ) وبه يحول في الجملة (ب) إلى منصوب متمسك بوضيعة المعول التي كانت له

من جراء مراكبته للفعل العاصر في (77 أ) ، أو التي كانت له مع وضعة الماعل
من جراء مراكبته للفعل اللارم (78 أ) .

(77) (أ) جَمَلْتُ الصَّاهُ

(ب) جَمَلْتُ الحِلَاقَةَ العَتَاةَ .

(78) (أ) هَرَبَ الفِدَائِيُّ

(ب) هَرَبَ الوَطِيُّونَ العِدَائِيُّ .

وقد تنقل الصيغة (فعل) ، بنفس العامل ، فعلاً متعدباً إلى فعل متحط .
كان يمثل مع الفعل الشقيق موضوع إضافي يستولي على حالة الرفع ووظيفة
المفعول ، و عندئذ يتساوى موضوعا الفعل الأس ، المفعول الماعل و المنصوب
مفعول ، في حالة النصب ووظيفة المفعول كما يظهر من الجملتين (أ)
(ب) من المجموعة (79) التالية

(79) (أ) مَلَكَ بَكَرٌ ضَيْعَةً .

(ب) مَلِكٌ حَالِدٌ بَكَرٌ ضَيْعَةً .

و نلاحظ من المقارنة بين الصيغتين (أفعل) و (فعل) أنهما يستويان
دلالةً ، و ربطهما بالفعل الأس نفس العامل الاشتقافي إلا أن تباينهما
بوظيفتي ، ولو من جهة نقل الفعل من صفة إلى صنف عبره ، يحتمل انقراض
أحدى الصيغتين ولا يبرر استمرارهما في الاستعمال ؛ لإعادة نفس المفهوم
بوظيفتي ، سوى « التعايش الصوتي » أو عدمه . به تُعدى (ذهب) بالصيغة
(فعل) و بعدمه تعطلت (فعل) ، فلم يسمع فيه (ذهبه) . و بنفس المبرر
تُعدى (هرب) بالصيغة (فعل) ولم يأت منه (أهربه) . و إذا صح أن سرر
توحد و سلتين صرفيتين لنفس العرض الاشتقافي ، بالتعايش الصوتي ففي أن
يسهين بحث مستقل لتحديد محتواه في صورة قواعد صوتية .

وإذا كان رابط (فعل) عاملاً دلاليّاً خالصاً أفاد الصيغة معنى
[مكشّر] ، وأقرب الفعل الشقيق في صنف اسمه . سواء أكان فعلاً لازماً ، كما

في (80 ب) ، أو فعلاً متعدياً ، كما في (81 ب) .

(80) (أ) طافَ الحاجُ .

(ب) طوفَ المتزلجُ .

(81) (أ) هشمَ الطفلُ لعبته .

(ب) هشمَتِ الحوافِرُ القصبَ .

وفي حالة الربط بمعامل مقولي مشوب بخاصية دلالية كان المفهوم توضيحي المقترن بالصيغة (فعل) مركباً من نقل المعلن اللازم والقاصر إلى صنف المتعدي ، ومن معنى مناسب للخاصية الدلالية في الفعل الأس . ومن هذا القبيل معنى [الحُسبان] المستعاد من الجملتين (ب) بخلاف (أ) هي مثل (82) .

(82) (أ) عدَلَّ عمرُ .

(ب) عدَلَّ أهلُ الحديثِ الرواةَ .

ولقيام (فعل) واسطة بين (فعل) و (تعمل) المقترة بمعنى المطاوعة ، يبدو من الطبيعي تناول هذه الصيغة الأخيرة في هذه المرحلة من مبحث الوسائل الصرفية المواكبة لتساق الاشتقاق .

(6) تفعل .

(تعمل) وسيلة صرفية باستحقاق لتوفرها على رائدة الناء و تكرير عين الفعل الذي يدل على ارتباطها البيوي بالصيغة (فعل) قبلها إذ تريد عليها بالسابقة الناء لا غير . ولعدم اختصاص (تفعل) كغيرها من الصيغ بمعنى معين تعيين إدخال عامل الربط لتحديد ما تدل عليه .

مقترن الصيغة (تعمل) بمعنى [المطاوعة] إذا ربطها عامل مقولي مشوب دلالياً بالفعل الشقيق (فعل) ، وقد توافرت فيه الخصائص التالية 1) كونه فعلاً متعدياً أو منخبطياً لا فعلاً لارماً أو قاصراً . 2) كونه فعلاً علاجياً طاهر الأثر . 3) كون عين الفعل مصعفة . وبتوافر ما ذكر من الشروط تقتزن الصيغة

(معل) مفهوم وظهري مركب من حاصية مقولية ؛ وهي نقل الفعل مصدر لا اشتقاق إلى غير صفه .

يحصل الفعل المذكور بإجراء عمليتين ؛ 1) طي الموصوع المرفوع الذي يركب (معل) في مثل الجملة (أ) و 2) تحويل موضوع له منصوب في نفس الجملة إلى موضوع مرفوع يركب الفعل الشقيق في مثل الجملة (ب) .
و يكون النقل من الفعل المنطوي إلى الفعل المتعدي (83 ب) ، أو من الفعل المتعدي إلى الفعل اللارم (84 ب) . وفي كلتا الحالتين تكون المطاوعة حقيقية ، لأن الموصوع المفعول في الجملة الأصل (أ) قبل أثر الفعل الشقيق (معل) و عكسه إذ فعله بنعسه في الجملة الفرع (ب) . كما يكون النقل من الفعل المتعدي إلى الفعل الفاصر (85 ب) . وفي الحالة الأخيرة تدل الصيغة (نعمل) على شبه المطاوعة ؛ لأن الذي يركب (نعمل) لا يعكس هذا الفعل لعدم قدرته على فعله بنعسه فلم يكشف عن جهة قبوله للأثر . أكان ذلك طوعاً أو قهراً .
(83) (أ) فهم الطالب المسألة .
(ب) تفهم الطالب المسألة .

(84) (أ) هيأ المدرب الفريق .

(ب) قهياً الفريق .

(85) (أ) وسعت الحكومة الأقاليم .

(ب) توسعت الأقاليم .

والملاحظ في ما ذكر من الجمل أن الصيغة (نعمل) تعود بالجملة إلى سنها المكروية الأصل . وهي التي تحتوي فعلاً أساساً ، لم يخص معناه المعجمي لأي تشقيق . و لا فارق بين السنتين إلا من حيث صيغتي العملين فهما و ما يفترن بهما من المفهوم الوظيفي . كما يتضح من خلال التدرج من الجملة (أ) إلى الجملة (ب) في الجملة (ج) في مثل (86)

(86) (أ) فهم الطالب المسألة .

(ب) فهُمُ الأمتادُ الطالبُ المسألة .

(ج) تهُمُ الطالبُ المسألة .

يستعمل من هذه الملاحظة أن الصيغة (تعمل) تشارك عن حاصبه
تعطية أو التعدية الكائنة في مصدر اشتقاقها (فعل) ، لكنها لا تتحلى عن
حاصبه التكثير الدالية الحاصلة لمصدر اشتقاقها (فعل) الذي ربطه عمل
مقولي مشوب دلاليًا باسمه (فعل) يعني هذا أن (تعمل) في مثل الجملة
(87 ح) تفترون مفهوم وظيحي مركب من حاصبة مقولية ، هي نقل الفعل إلى
غير صفعه ، ومن حاصبتين داليتين ، وهما [التكثير والمطاوعة] ، كما
يتضح من خلال المقارنة بين الجملة المذكورة والجملتين (أ) و (ب) فيما يلي :

(87) (أ) هُشِمَ الخافرُ القصب .

(ب) هُشِمَ الخافرُ القصب .

(ج) نهشِمُ القصب .

وفي حالة ما إذا كان رابط (تعمل) عاملاً دلاليًا حالصاً أفرت الصيغة
لفعل في صفع (فعل) إذ لا تنقله بإضافة موضوع أو طية ، و أفادت مع ذلك
معنى مناسباً للحاصبة الدالية في مصدر اشتقاقه كـ معنى [التكلف]
المستفاد من الجملة (88 أ) ، و معنى [التظاهر] في مثل الجملة (88 ب) ،
و معنى [الحسبان] الذي تدل عليه (تعمل) في الجملة (88 ح) ، و معنى
[تندرج] في نحو الجملة (88 د) و معنى [التجنب] في مثل (88 هـ) وقد
نظرت قائمة هذه المعاني ، و ما ذكر تمثيل .

(88) (أ) قَبِمَ المحتضر .

(ب) تشبعت السوء .

(ج) تكبر ذو السلطة .

(د) تهزل جسم المرط .

(هـ) تلغى المصلي

من مظاهر تسلسل الصمغ الصرفية قيام الصيغة (فاعل) واسطة بين لصيغتين (فعل) و (تفاعل) . يدل على تسلسل هذه الصيغ كون كل صيغة لابد بحرف على التي تليها ، كما يظهر من العبارة عنه الموالية : (فعل - فاعل - تفاعل) . و كما سبق أن أثبتنا فإن الصيغة الأخيرة لا تشارك عن خاصية الدلالة في الموالية لها قبلها . وهو ما يستحق منه إذا انتهيا إليها عند حلولها من تناول التي قبلها .

(7) فاعل .

الصيغة (فاعل) وسيلة صرفية لتشقيق معنى الفعل الاس (فعل) . وهي تريد على صيغة أسها بالـ فاء لمد حركة فاء الفعل . ولا يتعلق بهذه الزيادة معنى مفتضى وسيط الجذر ، وإنما يتعلق بها ساء صيغة مستحدثة إليها ينسب ما تعيده من المعاني لا إلى أحد أجراء بينها كما وهم بعض المستصفيين بما يجري في لغات جذعية .

قد يبس العمل الاس محققاً جذره بزيادة ألف ، بحيث يكون جذرُ لفعل مصدر اشتقاقه . وفي هذه الحالة إما أن يكون مفتضى الزيادة معنى معجمي لجذر معين ، مثل (ص ف ح) . وإما أن تكون لجرد الزيادة في بنية الفعل ، كما يكون في العمل المحقق للجذر (س ف ر) . وفي كلا الاحتمالين يُعتبر العمل المصوغ على هيئة (فاعل) فعلاً أساً وليس شقيفاً . إذا كان الساء مفتضى زيادة ألف في بنية فعل مثل (سافر) فإن (فاعل) لا تعيد معنى . لكن معاني معجمية لجذور محدودة تستوجب أن يتوافر لكل منها موضوعان يشتركان في العمل عملاً و تقبلاً ، وتفرض على كل جذر من هذه العمرة أن يتحقق مسبباً على هيئة (فاعل) . وحينئذ لا تكون هذه الصيغة وسيلة صرفية لأنها لا تُشقق معنى فعل أس .

نخلص مما سبق إلى أن (فاعل) في الاحتمالين السابقين لا يكون لها مصدر اشتقاق إذ تبس كذلك مباشرة من الجذر ، ولا معنى تعيده في الاحتمال

أولاً ، لأن مقنصي الزيادة الباء . ولها معنى في الاحتمال الثاني تعينه كما هو
كان لها مصدر اشتقاق ، وذلك لوجود حذر بطلب فعله من موضوعه أن يكون
مردوج الوظيفة . يمكن صوغ ما تقدم في العبارة (89) حيث الحمدات
(ب) و (ج) نعدمان (Ø) الجملة (أ) السابقة عليهما .

(89) (أ) Ø

(ب) سافر الحاج

(ج) صافح عرفات رابين .

وفي غير الاحتمالين السالعين فإن المستفاد من صيغة (فاعل) يُحدده
اجتماع عامل الربط و مصدر الاشتقاق ، كما مر في المناول من الصيغ ، ويمكن
أيضاً التحقق منه فيما يلي .

الصيغة (فاعل) إذا ربطها عامل دلالي بفعل متعدد افتراقي أفادت معنى
[المشاركة] . وهو أن يشارك كلا الموضوعين الآخر في وظيفته النحوية ، و بصير
كلاهما مردوج الوظيفة . ويفرد المبادر بحالة الرفع و المستجيب بحالة النصب ،
كما يتضح من مجموعة الجمل (90) .

(90) (أ) شاتم اللقيم قرينه .

(ب) سابق اعويطة أسرع العدائين .

(ج) لاكم نسيم خصماً عنيداً .

من الصيغة (فاعل) هي الجمل (90) و محورها يُستفاد ما يكون
لموضوعي الفعل من وظيفة مزدوجة . و بإعرابي الموضوعين يُميز بين المبادر
و المستجيب . إذ لو تبادل الموضوعان الإعراب الممثل له بالجمليتين (91 أ، ب)
لوجب أن تكون إحداهما كادبة .

(91) (أ) صافح عرفات رابين .

(ب) صافح رابين عرفاتاً .

كما أن بسة (فاعل) لو انتقضت بحذف المريد لالت إلى (معل) الأس
المستحب للفرضية المراسية التي تقول بأحادية الوظيفة ، بحيث يستلزم

الموضوع الواحد وظيفة نحوية واحدة لا غير . كما في مثل (92) .

(92) (أ) شتم اللثيمُ قرينتهُ .

(ب) سبق اعويطةُ أسرعَ العدائين .

(ج) لكم العاقُ أباه .

إذا تبادل الموضوعان الفعلَ لا على جهة المبادرة والاستجابة ، كما تقدم في مثل الجمل (90) ، ولكن على جهة المصاحبة والاتفاق أمكن حينئذ إشراك الموضوعين في حالة الرفع التركيبية ، و كانَ (فَاعِلٌ) مع أسه فعلٌ أضمر فيه مثله . فيرتفع بالمعمل الظاهر موضوع يليه ، وبالفعل المضمر غيره . وبصير كلا الموضوعين هو المصوب المحذوف من الجملة التي لم يمثل فيها . من هذا القبيل قوله في المعطى (93) التالي :

(93) . تَوَاهَقُ رَجُلَاهَا يَدَاهَا وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقْبِيَةِ رَادِف .

عما سبقناه يعبر ابن جني وهو يصف السبة الإعرابية للشاهد في المعطى (93) . فقال : «أراد تَوَاهَقَ رَجُلَاهَا يَدَيْهَا ، فحذف المفعول وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان . فأضمر لليدين فعلاً دل عليه الأول ، فكأنه قال : تَوَاهَقَ يَدَاهَا رَجُلَيْهَا ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول فصار على ما ترى : تَوَاهَقَ رَجُلَاهَا يَدَاهَا . فعلى هذه التي وصفت لك تقول : (ضارب زيدٌ عمرو) على أن ترفع (عمراً) بعمل غير هذا الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعاً جميعاً بهذا الظاهر» (490) .

يشهد المعطى (93) بما قيل في وصف بنيته المكونية والإعرابية على

صحة ما أثبتناه من انتظام معاجم اللغات البشرية في أنساق نمطية . مسها نسق المعجم الشفيق المتميز ، إضافة إلى خصائص أخرى ، بتفريع صف من الأفعال

(490) ابن جني ، الخصائص ، ج 2 ، ص 425 . في نفس الموضوع انظر أيضاً سيويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 144 وقد بين الشنقري مذهب سيويه في ارتفاع ما يحصل النصب في الشاهد المذكور بوجه مختصراً . «الشاهد فيه رفع اليدين حملاً على المعنى ، لأن الرجلين لا يلتصقان بالمواهقة ، وهي اللامعة والداركة ، لا يلتصقان إلا بالواصلة للسير والسابقة» .

الشفائق ، منها المصنوع على هيئة (فاعل) ، تقتضي موضوعين بوظيفته مردوحة⁽⁴⁹¹⁾ . وكونها تسبب في إسناد وظيفة مردوحة إلى موضوعيها ، كما في الجمل (90) هو ما يميزها عن أفعالها الأساس المفيدة بفرصية أحادية بوظيفة كما في مثل الجمل (92) . وإن وجود صنف من الأفعال المتميز بفرصية إسناد وظيفة مردوحة إلى موضوع واحد ليعتبر واحداً من الأمثلة لفصادة التي تنقصر كلية المعجم و مبدأ أحادية الدور المحوري في بصرية شومسكي اللسانية ، كما سبق أن وصحنا في مواضع ، منها المبحث (5.53) من هذا العمل .

وعند ارتباط (فاعل) بعمله الأس عن طريق عامل مقولي مشوب دلالي اقترن بالصيغة مفهوم وظيفي مركب من نقل الفعل إلى غير صنفه ، و من معنى [مشاركة] . ويكون النقل بإضافة موضوع ؛ لا يمثل في البنية التركيبية للفعل لأس ، وإنما يظهر في البنية التركيبية للفعل الشقيق ليشارك مفعول الفعل ، لأس في وظيفة الفاعل المحوية ، إن كان النقل من الفعل المتعدي إلى الفعل انتحطي . كما يظهر من الجملة (94 ب) بالمقارنة إلى الجملة (94 أ) . أو ليشارك كل منهما الآخر إذا كان النقل إلى صنف المتعدي إما من فعل انلازم الموضع بالجملة (95 ب) بالقياس إلى الجملة (95 أ) ، وإما من فعل انقاصر ، كما في مثل الجملة (96 ب) بالمقارنة مع الجملة (96 أ)

(94) (أ) جَذَبَ خَالِدٌ الْحَبْلَ .

(ب) جَاذَبَ بِكَرٍّ خَالِدًا الْحَبْلَ .

(95) (أ) شَعَرَ الْفَرْدَقُ .

(ب) شَاغَرَ جَرِيرٌ الْفَرْدَقَ .

(96) (أ) شَرَفَ خَالِدٌ .

(ب) شَارَفَ بِكَرٍّ خَالِدًا .

(491) البنية التركيبية المزدوجة الحاصلة لكلا الموضوعين يميز بين الحاجب بعموله - دفاعل لسيه أصل إلى أحد الأمرين

متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحا فيجيء العكس صمنا نحو ضارته ؛ شاركته ؛ الرعي ، شرح الشاعية ،

من خلال المقارنة بين الجملة (94 ب) وبين مثيلتيها (95 ب) و (96 ب) بسبب أن عامل الربط لا يكفي عمده لتحديد المعنى المستفاد من صيغة (فاعل) ، بل لابد من انضمام مصدر الاشتقاق الذي تربط به الصيغة . لأنه مع ثبات العامل و تعبير مصدر الاشتقاق في الجمل المذكورة تعبير معنى مشتركة . إذ تقلص إلى وظيفة الفاعل النحوية في مثل الجملة (94 ب) . وهو ما غير عنه الرصي بقوله : «المشارك ههنا غير مفعول أصل الفعل ، نحو (برعت ريداً الحديث) ، فإن مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المروع ، وشارك ريد ، صار الفعل إذن متعبداً إلى مفعولين»⁽⁴⁹²⁾ وتوسع ليشمل وصفتي الفاعل و المفعول في الجملة (ب) من المجموعتين (95 و 96) . لأن كلا الموضوعين فيهما عامل أيضاً .

انصح أن المشاركة تعني اشتراك كلا موضوعي الصيغة (فاعل) فيما يكون للآخر من وظيفة نحوية ، فيحل اردواح الوظيفة محل الأحادية . و أن صيغة (فاعل) تعيد هذا المعنى بشرط أن يكون الفعل الشقيق أو أسه فعلاً مترقياً ؛ بمعنى يمكن إيساده إلى أي من الموضوعين . أما إذا كان العمل افتراضياً ؛ أي لا يقبل أن يراكب أحد الموضوعين بعلاقة الإسناد المتحققة بعلاقة السببية ، فليس لهذه الصيغة أن تعيد معنى المشاركة ، بل يقتصر بها معنى يناسب خاصية الدلالة في العمل الأس . من هذا القبيل معنى [التكثير] المستفاد من (فاعل) في مثل الجمل (97) الآتية .

(97) (أ) قَاوَمَ الْمَصَائِمُ الْمُعْطَشَ .

(ب) كَابَدَ الْمَرِيضُ الْأَلَمَ .

(ج) صَاعَفَ التَّاجِرُ ثَرَوَتَهُ .

وقد تعيد (فاعل) بشرط آخر معنى جديداً غير معنى [تكثير العمل] ؛ لا أن تتركب على معالق الصيغ لرصد كيفية انتقال معنى صيغة إلى المرتبة

٢٤

(8) تفاعل .

(تفاعل) وسيلة صرفية لها من بين مصادر الاشتقاق الصيغة (فاعل) المعترية بمعنى [المشاركة] . وهي تزيد عليها بالتاء ، وتماثلها في الباني لشاظرها الدلالة على [المشاركة] . لأنه في «تفاعلا» يلفظ بالمعنى الذي كان في «فاعلت»⁽⁴⁹³⁾ . كما تزيد على أس لها بالمابقة التاء ، بالعبارة فتحة و ، الفعل . وإذا صح أن العنصرين المشتركين في تأدية نفس الوظيفة يجرى أحدهما عن الآخر فهم يبرر تواجد الصيغتين ؛ (فاعل) و (تفاعل) المشتركين في تأدية نفس المعنى .

إن معنى المشاركة من جهة المبادرة والاستجابة غير معناها من جهة المساهمة ، فاختصت الصيغة (فاعل) بالمعنى الأول المتميز بالتفصيل المذكور ، المعبر عنه مرة أخرى بقول سيبويه ؛ (إذا قلت فاعلت فقد كان من عبرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلت . و مثل ذلك ضاربتة ... فإذا كنت أنت فعلت قلت كما رميت فكرمت»⁽⁴⁹⁴⁾ . كما انعدت الصيغة (تفاعل) بمعنى المشاركة من جهة المساهمة المتميز بالجلبة . بمعنى التماس الموضوع الذي سبق إلى انشروع في الفعل بالموضوع الذي سايه فيه . وهذا التمييز بين المعنيين بلغ من الوضوح حداً لا ينفضه دليل ضعيف من صف ما قدم الرصبي⁽⁴⁹⁵⁾ .

من جملة ما يدل على إفادة (تفاعل) لمعنى المشاركة من جهة الجلبة إشراك موضوعي الفعل في نفس العوارض بواسطة العاطف الواصل (و) الدال على مطلق الجمع . يشهد لذلك سلامة الجمل (98) ؛ لوجود معنى المشاركة في (تفاعل) وانتفاء الترتيب مع (و) ؛ في نحو (198) ، أو لانتفاء المشاركة في (تفاعل) وإن وجد الترتيب مع العاطفين (ف) و (ثم) في مثل (98) ب، ح) . و يعضده فساد الجملتين (99) لاجتماع للمشاركة و الترتيب .

(493) سيبويه الكتاب ، ج 2، ص 239

(494) نفسه انظر أيضاً البرد ، القصب ، ج 1، ص 210

(495) انظر الرصبي ، شرح الشافية ، ج 2، ص 101

(98) (أ) تصالح العراق والكويت .

(ب) تعامى الرئيس والمرؤوس .

(ج) تياكى الخنفس ثم محاميه .

(99) (أ) تقابل الفتح فالرجاء*

(ب) تجاوز الكتابي ثم الخجوسي*

و إذا صح أن يرتفع موضوعا الفعل (توافق) في المعطى (93) بإصممار
بمعطف الواصل لا الفعل المفسر بالمذكور تعين إظهار ذاك المعطف بصورة
الدال على الترتيب لما في (فاعل) من الترتيب أيضا . مع المعطف (ف) تسلم
مثلاً الجملة (100 أ) و بالدال على مطلق الجمع كالواو تعسد مثل الجملة
(100 ب) .

(100) (أ) توافق رجلاها فيداها .

(ب) توافق رجلاها و يداها* .

ولعل ما سقناه حتى الآن كاف للكشف عن معنى المشاركة من جهة
مبادرة و الاستجابة و معنى المشاركة من جهة الخلقة فتأخذ (تفاعل) من
(فاعل) معنى [المشاركة] ، و تترك [المبادرة و الاستجابة] الذي يخص (فاعل)
و تعرضه بمعنى الخلقة الذي يخصها . ولا تفيد صيغة معنى صيغة إذا لم
يربطها بها عامل دلالي خاص .

ويصدق عامل الربط هذا على هاتين الصيغتين . وبما أن عامل ربطهما
غير مفولي لم نتعير السبب التركيبية التي تمثل فيها الصيغة (تفاعل) ؛ إما بإضافة
موصوع أو بقصانه خلافاً لأين الحاجب⁽⁴⁹⁶⁾ . كما لم تتعير بسببها الوظيفية لأن
لصيغتين (فاعل) و (تفاعل) فعل واحد من جهة اقتضاء وظيفة مردوجه لكلا

(496) وحده ليس الحاجب (تفاعل) تنقص من (فاعل) بالموضوع الذي حاله انصب ، و غير عنه بقوله «تفاعل
لمشاركة امرين فصاعداً في أصله صيغة واحدة مشاركة ، ومن ثم بعض معمولاً عن فاعل» وقد بين الرضي أن
الفاعل يمثلان في بعض البنية التركيبية فافترق بها معنى المعنى فاعل بمعنى (صارب ريد حمراً) و (تصارب
ريد وحمرون) شيء واحد فمعنى التعلق و المشاركة في كلا البابين ثابت ، انظر شرح الشافية ، ج 1 ،
ص 100

موضوعين . وإنما المعبر مع (تفاعل) نتيئها الإعرابية لا غير . لأن المشاركة من جهة الجملة لا تنأى بعبر احتلاط الموضوعين بأن يتحد إعراباً . و الأولى حالة الرفع . و توحيد الإعراب ، من أجل خلط موضوعي (تفاعل) ، مهمة يختص بها العاطف الواصل (و) الذي يعيد مطلق الجمع والإشراك و لاشيء يمرر إدراج الواو بين موضوعي (تفاعل) سوى توحيد الإعراب الدال على معنى الجملة في المشاركة . وإذا توجه القصد إلى معنى المبادرة والاستجابة في المشاركة مثلت الصيغة (فاعل) في بنية إعرابية تنمير بفصل الموضوع المبادر إلى المشروع في الفعل عن الموضوع الذي يشارك في عمل نفس الفعل استجابة . ويكون الفصل بإسناد حالة الرفع إلى المبادر و حالة النصب إلى المستجيب . أما من حيث الوظائف المعنوية فكلاهما فاعل و مفعول ؛ سواء عليهما أراكبا (فاعل) أو (تفاعل) وقد سبق صرفيون إلى حصر الفرق بين هاتين الصيغتين في البنية الإعرابية ، فعبروا عنه بقول بعضهم «فاعل لاقتسام العاعلية لمفعولية لفظاً ، و الاشتراك فيهما معنى ، و تفاعل للاشتراك في العاعلية لفظاً ، و ب . وهي المعنوية معنى»⁽⁴⁹⁷⁾ .

ولتركيز عصر الاحتلاط في معنى الجملة من المشاركة يندمج موضوعا الفعل أو موضوعاته المشتركة في العمل تعيداً و تقبلاً لإخراج ذلك في صورة مشي قوله أو جنمها ، بحيث يصير للصيغة (تفاعل) موضوع واحد تركيبه دلالياً يصم أكثر من مشترك في الفعل . كما يظهر من جملةتي المجموعة (101) .

(101) (أ) تصافح عدوا الأمتي .

(ب) تناصرت العتوائف .

ومن جملة ما يدل على أن [الاحتلاط] معنى معصود أن يكتر افتربه بواسطة صرفة مخصصة ، ويطرد أن تراكب تلك الوسيلة الصرفية عنصراً

(497) الرصي ، شرح الشافعي ، ج 1 ، ص 101

معجمياً واحداً لكنه يدل صرفياً على أكثر من موضوع واحد . وهو ما يتوفر في الصيغة (افتعل) في مثل الجمل (102) .

(102) (أ) اجتور العدوان .

(ب) اقتتل الطوائف الأعدائية .

(ج) افترق المجتعمون وما اتفقوا .

وبسبب ما بين (تفاعل) و (افتعل) من توافق في الدلالة على معنى [الاحتلاط] المستفاد تركيبياً مع الصيغة الأولى و معجمياً مع الصيغة الثانية فإن (تفاعل) تشكل مصدر اشتقاق الصيغة (افتعل) في باب المشاركة وهكذا يمكن صوغ تسلسل الوسائل الصرفية المستجيب لتدرج التشقيق المعنوي بالعبارة (103) الموالية :

(103) فَعَلَ ← فَاعَلَ ← تَفَاعَلَ ← افتعل .

وبدون التسلسل المصوغ في العبارة (103) لا يستقيم تبرير لكيفية دخول الصيغة (افتعل) إلى باب المشاركة ، وقد سبق أن رأينا كيف دحست هذه الصيغة بمصر صوتي إلى باب المطاوعة وإذا اتضح التوالي الاشتققي بصرفني ، أو التوالي التشقيمي عدداً رتبة إلى صيغتنا (تفاعل) لراها بربط أخرى .

إذا كان الربط بعامل مقولي مشوب دلاليًا ، وكان مصدر الاشتقاق فعلاً أصلاً ، اقترن بالصيغة (تفاعل) مفهوم وظيفي مركب من نقل الفعل إلى صنف غيره ومن معنى يناسب خاصية دلالية في الفعل الأس من هذا القبيل معنى [تشمويه]⁽⁴⁹⁸⁾ المنضم إلى نقل الفعل من صنف القاصر إلى صنف اللازم ، كما هو في مثل الجملة (ب) بالمقارنة إلى الجملة (أ) في الروج (104) ، أو

(498) معنى تشمويه غير محتمل فرضي يفوقه « إيهامك الأمر على من تخافه وتري من نفسك ما ليس بك منه شيء أصلاً » شرح الكاظمي ، ج 1 ، ص 102 وكان سيبويه قد ذكر هذا المعنى ومثل له في قوله « وقد بهر » (معاصم) ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك قولك معاصم ومعاصم : ومعاصم ، ومعاصم ، وتعارجت ، وجاهلت قال إنا تعاروت ومعلي من حرر فعوله ومعلي من حرر بذلك معنى ما ذكرناه الكتاب ، ج 2 ، ص 239

المخصص إلى نقل الفعل من صنف المتعدي إلى صنف اللزوم الممثل له باخمه
(ب) بالقياس إلى الجملة (أ) في المجموعة (105) الآتية .

(104) (أ) عمي قلبُ البحيل .

(ب) تعامى حارسُ الباب .

(105) (أ) جهلُ المحتالُ الحقُ .

(ب) تجاهلُ المحتالُ .

وإذا كان مثول موضوع منصوب في الجملة (105 أ) ونقصانه من جملة
(105 ب) دليلاً على انتقال الفعل من التعدي إلى اللزوم فإن انتقال الفعل من
انفصوَر في (104 أ) إلى اللزوم في (104 ب) دليله اختلاف الوظيفة النحوية
المسندة إلى الموصوعين في الجملتين . إذ يستلم (قلب البحيل) وظيفة المفعول
من علاقة العلية المحققة لعلاقة الإِسَاد العاملة لحالة الرفع ، ويتلقى (حارسُ
الباب) وظيفة الفاعل عن علاقة السببية المحققة لنفس العلاقة التركيبية لعامله
نفس الحالة التركيبية . الاختلاف المذكور في الوظيفة النحوية يمكن حسه
مجدداً من خلال المقارنة بين الجملتين المتعاطفتين في الأرواح الجمالية الثانية .
(صبي الرصيعُ ، وتصابي الشبحُ) ، (سما العفيفُ و تسامي الوصيعُ) ، (فص
اللبيبُ و تماطن المبي) .

وقد يحصل نقل الفعل المتعدي ، بنفس العامل الاشتقاقي ، إلى فعل
قصر ، وذلك بحذف الموصوع الفاعل من الجملة (106 أ) وتحويل الموصوع
مفعول فيها إلى موصوع مرفوع محتفظ بوظيفة المفعولية في الجملة (106 ب)
وفي هذه الحالة يفترون بالصيغة (تفاعل) معنى جديد ، إذ تميد حسنة
المطابقة . كما ينصح في مثل (106) .

(106) (أ) شر الخريفُ أوراقُ الشجر .

(ب) تناثر أوراقُ الشجر في الخريف .

وإذا وقع الربط بعامل دلالي حالي ، وكان مصدر الاشتقاق فعلاً أساساً
اقترون بالصيغة (تفاعل) معنى [ترايد الفعل و تكرار وقوعه] ، وهو ما قد

عنه الجملة (ب) بالقياس إلى الجملة (أ) في مثل المجموعة (107) الموالية .
(107) (أ) مَقَطَّ الصَّيْفُ .

(ب) تساقطت العبرات .

من قبيل الجملة (107 ب) نذكر : (ترايد السكان فتناقص قوتهم) ،
(نأوى الخلف فتضاعفت الحروب) ، و (تساهل القضاة فتكاثرت الجريمة) ،
وبحصر أغلب المعاني المقترنة بالصيغة (تفاعل) بتعيين المرور إلى الخلقة الأخيرة
في سلسلة المشاركة .

(9) الفعل .

(افعل) وسيلة صرفية ناتجة عن تسكين فاء الفعل و زيادة تاء بينها وبين
عينه . ومما تقدم في شأن هذه الصيغة : 1) كونها تحققُ جدوراً معدودة في
أفعال أساسية هيئة (افعل) . من هذا القبيل مذكر مع سيبويه : (افترق،
واشتد، وارتفع) . ولا تكون (افعل) في هذه الطائفة من الأفعال بالذات
وسببة صرفية للتشقيق للمريد من التفضيل انظر المبحث (1.3.4) . و 2)
كون (افعل) تدخل على (افعل) للمطاوعة إذا كان فاء الفعل الأس أحد
الأحرف الخمس التالية (رملون) . و 3) تدخل (افعل) باب المشاركة لإعادة
معنى [لاختلاط] إذا كان مصدر اشتقاقها (تفاعل) المرع من (فاعل) ، كما
سبق التعبير عن ذلك بالمتواليات (103) . وفي غير ما سرد من الاحتمالات فإن
إدخالها تعلق ، كمصادر الصبغ ، بطبيعة الرابط و بمصدر الاشتقاق

إذا كان مصدر الاشتقاق فعلاً أساساً وكان الرابط بعامل مقولي مشوب دلالية
فترى بالصيغة مفهوم وظيفي يتركب من نقل الفعل إلى صنف غيره ومن معنى
بأسبب حاصبة دلالية في الفعل الأس . كمعنى [الاتحاد] المستعاد من
(فاعل) وقد نقلت أسها من التعدية إلى اللزوم . كما يتضح من المقارنة بين
الجمليتين (أ) و (ب) في الأرواح الجمالية التالية .

(108) (أ) سكن اللاجئون حياماً .

(ب) استكن اللاجئون .

(109) (أ) دبح المستضاف شاة .

(ب) أذبح المستضاف .

(110) (أ) طبخ الرفيقان طعاماً .

(ب) أطبخ الرفيقان .

أن تصيد (افعل) في الجمل (ب) الاتحاد يعني أن موضوع هذه الصيغة، كان ممرداً أو مثني وجمعاً، قد جعل لنفسه مسكناً وديحة وطيحا أو هتفاً في مثل (اعتنق أهل الياضية) أو اتحاد الطبيب في بحر (صبت القرية)، والكسوة في مثل (اكنسى أطفال العيد). معنى الاتحاد شرحه سيبويه وهو يقارن بين ما تصيده (افعل) بالمقارنة إلى أسها في قوله: «تقوى شئوى القوم أي اتخذوا شواء» وأما شويت فكقولك أصحجت. وكذلك «خبز وخبز، وأطبخ وطبخ وأذبح وذبح، عا ما دبح فبمثلة قوله قننه، و أما أذبح فبمثلة اتحل فبيحة»⁽⁴⁹⁹⁾.

(افعل) في المسرود من الجمل ونحوها لا تنتمي إلى أي من الاحتمالات السابقة. إذ الريادة فيها ليست من أصل الوضع لأن لها فعلاً أساساً مجرداً منها كما هو ماثل في الجمل (أ). وليست من باب (افعل) للمطاوعة خوفاً لفعل الاس في (109 أ) من أحرف المجموعة (رملون). ولا من باب (تفاعل) للمشاركة لأنها من حيث التركيب تقبل موضوعاً واحداً ومن حيث الصرف يكون ممرداً كما هي (109 ب). وإذا تكثر صرفياً؛ كأن يكون جمعاً (108 ب) أو مثني (110 ب)، فإن أي عنصر من الموضوع المتكثري يتقيد الفعل فعلاً لا مفعولاً إذ لا يسكن بعض الناس بعضهم كما لا ينطايحون، فامنع دواج الوظيفة، ولم تكن (افعل) للمشاركة.

(499) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 241 وقد تكرر تعريعه ذلك بالعاطفة تقريرياً في الرصي، شرح الشافية، ج 1

(10) استعمل .

تكون الصيغة الصرفية (استعمل) من الوحدة الصوتية (است) منصوبة إلى صيغة الفعل الأس⁽⁵⁰⁰⁾ وبذلك صارت وسيلة صرفية للتشقيق منه تحقق الجذر مباشرة على هيئة (استعمل) . كما حصل في مثل (استقرن ، و سنجمر ، واستنب ، واستأور ، واستقر ، واستمر)⁽⁵⁰¹⁾ إذ تكون عندئذ وسيلة لتوليد الفعل الأس بتحقيق جذره على هيئته .

حيث تعاد (استعمل) احتمال الزيادة من أصل الوضع نعيد معنى يحدده مصدر الاشتقاق وعامل الربط . فإذا وقع الربط بعامل مقولي مشوب دلاليًا اقترن بالصيغة (استعمل) مفهوم وظمني يتركب من نقل الفعل إلى صنف غيره ، ومن معنى مناسب لخاصية دلالية فيه . ويحصل النقل من الفعل القاصر إلى التارم عن طريق تعبير العلاقة الدلالية المحققة لعلاقة الإسناد التركيبية . فيحتفظ بفعل التشقيق بموضوع أسه الموضع ، ويُعبّر وظمنه السحوية من المفعولية إلى لفاعلية ، ويعيد معنى [التمويه] . كما تكشف المقارنة بين الجملتين (أ) و(ب) في المجموعة (111) .

(111) (أ) مات البطل الشجاع .

(ب) استمات المريح الجبان .

لم تتغير في الجملتين البنية المكونية بإضافة أو نقص ، ولا الحالية بتعديل بـ عرب بحلاف البنية الوظيفية ؛ إذ أصبح للموضوع في (ب) وظيفة الداعل وقد كان له في (أ) وظيفة المفعول . الموضوع في مثل الجملة (أ) يتأثر بالفعل

(500) في وصف مكونات الصيغة (استعمل) ذكر البردث (من الأفعال ما يقع على مثال (استعمل) . وذلك أن الفعل و الفاعل والتأني ، إلا أن أنسب ما كانه تلخيصها ألف اقرب ، القصب ، ج 2 ، ص 99

501 الأفعال المسروقة أعلاه منها ما لم يستعمل منها الثلاثي أصلاً مثلاً (استقر) . إذ قيل «استقرن» كقولهم : جاز أن يعقبا . ولم يستعمل منه الثلاثي في هذا المعنى . السقسطي كتاب الأفعال ، ج 2 ، ص 139 . ومن هنا القليل ذكر (سنجمر والمب ، واستأور) . ومنها ما يستعمل معه الثلاثي من غير أن يكون مصدر اشتقاقه بحيث «تأتي (استعملت) بمعنى (فعلت)» منها يجرى واستمر وقر واستمر ، غير حتى ، النصب ، ج 1 ، ص 77 . انظر أيضاً سيويه ، الكتاب ، ج 2 ، ص 239

المسند إليه ولا يهوى على أن يعمل به نفسه . بينما في الجملة (ب) مباشر ما به يظهر عليه أثر ذلك الفعل وهو ما ينسب أيضاً من المقارنة بين الجنتين المتعاطفتين فيما يلي : (شرف الرقيع واستشرف الوصيح ، كثر الكريم واستكبر اللعيم) .

وبحصول انقل من الفعل القاصر إلى الفعل المتعدي بإضافة موضوع يتلقى في بنية (استعمل) حالة الرفع ووظيفة الفاعل ، وينحول إذ ذاك مرفوعٌ لفعل الأس منصوباً محتفظاً بمفعوليته في بنية الفعل الشقيق ، ويقترن بهذه بصيغة معنى [الحسيان] المستفاد من مثل الجملة (ب) .

(112) (أ) صَفَرُ المتواضع في عين المتعجرف .

(ب) استصغر المتعجرف المتواضع .

في الجملة (112 ب) بحسب فاعلُ الفعل الشقيق (المتعجرف) مفعوله (المتواضع) منصوباً بمعنى الفعل الأس (صغر) . وكذلك الشأن في الجملة (استجملت الأم بنتها ، استبطا الأجير الهلال ، استحسن ربُّ المعمل صنيع العمال) .

ويكون النقل من الفعل اللازم إلى الفعل المتعدي ، ومن هذا الأخير إلى الفعل المتعدي وإذ لم يدكر منه منصوبه الثاني عند نقل الفعل المتعدي تكون (استعمل) قد دخلت بيته المكونية محتفظة بموضوعيه عاكسة عوارضهما ، أو مستقدمة موضوعاً جديداً بحالة الرفع و محوكة مرفوع الفعل لاس إلى منصوب الفعل الشقيق . وحيشد تفيد معنى (الطلب) لموضع بالجملة (ب) فيما يلي :

(113) (أ) أطعم أهل الدار المسكين .

(ب) استطعم المسكين أهل الدار .

(114) (أ) غمر الله الذمت .

(ب) استغفر المؤمن الله .

لتدّل الصيغة (استفعل) على معنى [الطلب] تشترط أن يكون موضوعها المرفوع وموضوع أسها المرفوع أيضاً فاعلين . وبهذا الشرط المردوح يكون بها نفس المعنى وإن نقلت فعلاً لارماً إلى صنف المتعدي ، كما في جملتين الآتيتين :

(115) (أ) قدم الضيف .

(ب) استقدم خالد ضيفاً .

ومثلها الجمل (عجل خالد واستعجله بكر ، بهض الاحرار واستهضهم لطلم ، مرل العلامعة من البروج واستزلهم العلماء) أما أن يكون فاعل لفعل الارم موضوعاً لا يتوفر على خاصية الحي المدعو فإن (استفعل) منه تدل على معنى [الاستدراج] المستعاد من الجملة (ب) فيما يلي⁽⁵⁰²⁾ :

(116) (أ) نبط النفط .

(ب) استنبط التقني النفط .

ويتحقق الاستدراج عن طريق أفعال غير مدكورة يراد بها مرفوع (ستفعل) حتى يحصل أسها لمصوبها . ويوضح هذا المعنى قولهم : (بال حمار فاستبال أحمره ، نبج الكلب واستبحه الرائر . وضجعت العاكهة وستصحبها الخضار ، خرجت الرصاصة واستخرجها الطبيب) . ويكشف عن معنى الاستدراج قوله تعالى في الآية (ب) بالقياس إلى مثلها (أ) فيما يلي .

(117) (أ) ﴿فَتَزَلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ (16 - 94) .

(ب) ﴿إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ (3 - 155) .

ولا بأس من إشارة عارضة إلى كثرة استعمال (استفعل) لتوليد فعل من حده وتدل إداك على [التحويل] بمعنى تحويل مرفوعها إلى مثل مسمى

⁽⁵⁰²⁾ لتوضيح معنى الاستدراج نذكر الرضي بغيره بعدله ، نقول (استخرجت ثوبه) ، ولا يمكن ههنا طلب في الحقيقة ، كما يمكن في (استخرجت ريدا) إلا أنه يؤول إلى إخراجها والاحتجاج في تحريكه كانه طلب منه . ويخرج «مولد» دليل فيه على أنك أخرجه مرة واحدة أو مع اجتهد ، بخلاف استخراج شرح المشافيه ، ج 1، ص 110

الاسم الذي أحد منه الفعل . كقولهم : (استرحلت المرأة ، واستنبت العلاء
واستهزأ الأسد ، واستأنس الحمار ، واستحجر الخبز . واستعسل الشاي) ولولا
شروع هذه الصيغة في هذا الباب لما تعرضنا لها ولو بمثل هذه الإشارة العسرة لأب
العناية محصورة في الكشف عن غطية المعجم الشقيق . كما سيعيد ذكر
خصائصه ملخصة فيما يلي .

خلاصة .

بهما من خلاصة الفصل (4) انحصر لبحت العلاقة بين أنوسائط
لغوية والأعاط المعجمية أن تذكراً أولاً بظاهرة السببية في الأساق المعجمية .
بمعنى أن معاجم اللغات الشسرية لا ينظمها بسق كلي ، وإنما ينظم بعض
لمعجم بسق معين وبعضها الآخر بسق معاصر ، ومن ثمة يتعدى إقامة نموذج
واحد يستغرق معاجم كل اللغات لما يلي من الميررات .

التعابير اللغوية ضرورة عقلية لأن بية اللغة لا تعكس مباشرة بنية
وجودية . إذ يقوم بين السيني اللسان ، بوصفه جملة محصورة من الإمكانيات
مقابللة المورعة على مختلف المستويات اللغوية ، ويعدده تأتي الوسائط اللغوية
شي بها تُنفق إمكانيات وتُهمَل مقابلاتها . وحوود حدار من الاحتمالات
المساوية والوسائط اللغوية بين بية وجودية ؛ كانت ذهنية أو كوية ، وبين
بسق الرمري بمع اللغة أن تعكس بنيتها ، بكيفية مباشرة ، بية غيرها الواقع
حارحها . إذ منتهى ما يشاء من خلالها الوسائط اللغوية ، ولا شيء بعده
يظهر في اللغة بوصفها نسقاً رمرياً .

اختيار نمط من اللغات ، كالعربية وحوها ، لوسيط المذر مكنها من
بسق من الأساق الفرعية متمثل في تعالق مكوبات . بحث يستغل كل مكو
موضوعه الخاص ، وينقصد عمد إجراء قواعده عليه بالذي يليه ندعاً من المعجم

في اتجاه التركيب . وسيط الجذر يوفر للمعات بشرية يمثلها نمط العربية معجماً شقيقاً يفرد بخصائص لا يوجد شيء منها في مقابلته

من خصائص المعجم الشقيق توفره على ضربين من المداخل العملية أو بهما خاص بالأفعال الأساس ، المتولدة من تحقيق جذورها بواسطة صيغ 'صور' . والنسب الثاني من المداخل المعجمية محصن لأفعال شقائق تتفرع متدرجة بصيغ تشقيسية من الأفعال الأساس . بفصل الأفعال الشقائق بحوز معجم لسط العربية أن يعالج معاهيم وظيفية في مستوى التشقيب الواقع قبل التركيب . إذ تكفي المقارنة بين الجملتين (وعد خالد بكراً) و (واعد خالد بكراً) ليتبين كيف ارتبطت فرصة أحادية الوظيفة في الجملة الأولى بالفعل لأس (وعد) ، وكيف أبطلت فرضية اردواج الوظيفة في الجملة الثانية بالفعل لشقيق (واعد) . ولحل المعجم المسبك ، المؤسس على وسيط الجدد ، من صف الأفعال الشقائق صارت فرضية اردواج الوظيفة غير واردة في إطاره ، وتجمعت معالجة المعاهيم الوظيفية في تركيبه . فلا يتح حوز بمعجمه المسبك مثل الجملة ؛ (الظلمة يتقاتلون) ، لأنه هيأ تركيبه لاستقبال أفعال أساس ، وفوض له أن يعالج مثل المشاركة ولم يجد بداً من العبارة عنها تركيبياً في مثل قولهم : (الظلمة يقتل بعضهم بعضاً)

وبفصل وسيط العلاقة الاصطناعية يختار المعجم الشقيق من حيث تمثيل بحاصية لا تكون لغيره المسبك المستند إلى وسيط العلاقة الاعتيادية بتمثيل الصوتي لفعل في معجم شقيق ليشكل حداً مجملًا . إذ تفسر أحرف الجذر في الفعل بخصائصه الدلالية المعبر عنها بالحد المفصل ، وتعبير صيغة تلك الأحرف عن خصائص الفعل المقولة . ويكمل تفصيل تلك الصيغة بنية لفعل الصرقية . ولقيام صفة الفعل بدور التمثيل لخصائصه المقولية يمكن إطلاق منها لتبرير صحة الجملة (كُسر الماعون) ، وفساد الجملة ؛ (انكسر ماعون) * إذ الصيغتان (فعل) و (افعل) مترادفتان معولياً ؛ (إذ كلبهم

لفعل شقيق يراكب بعلاقة الإسناد معمولاً ، فلا تقوم إحداهما واسطة بين
لفعل الاس والصيغة الأخرى . ولاستناد المعجم المسبك إلى وسيط العلاقة
الاعتباطية فإن التمثيل الصوتي للمدخل المعجمي لا يلعب أي دور في
تشخيص خصائص الفعل المقولية والدلالية ، فظهرت مجتمعة في حده
الفصل .

من محيرات المعجم الشقيق إمكان أن يحزى التنبؤ ببعض مداحله عن
إثباتها فيه . ويمتاز الداخل في مجال التوقع بكونه مشتق المعنى مصرف القوة ؛
أي كانت مقولته سواء أكان اسماً مشتقاً كالمصدر ، وصفة الفاعل ، وصفة
المفعول ، وصفة القاصر ، وصفة التفاوت ، وصفة التكثير أو فعلاً شقيقاً نطقي ،
أو الطلب ، أو التكثير ، أو المطاوعة ، أو المشاركة ، أو نحوها من المعاني
الوظيفية المسروقة مقترناً بصيغ الاشتقاق . وما أن تشقّق المعاني تفيد صواب
المكون الاشتقاقي وأن تغير قولانها تتحكم فيه قواعد المكون الصرفي وجب
اعتبار ضوابط المكون التشقيقي وقواعده أساس التنبؤ بالأفعال الشقائق
والأسماء المشتقة . أما كيفية صوغ هذه القواعد وتعيين موقعها في المعجم
فيترك لبحث آخر .

اللغات البشرية لا تحترق أبنية مكوناتها المختلفة جدار الوسائط اللغوية .
بسبب وسيط الجذر ، وسيط العلاقة الاصطناعية ، وسيط التصريف ، وسيط
العلامة المحمولة يتعدى على اللغات التوليفية أن تلتقي في أصول بنوية أعنى
وأعمق مع اللغات التركيبية التي يمتنعها من هذا اللقاء وسائطها ؛ كوسيط
الجذر ، وسيط العلاقة الاعتباطية ، وسيط الترخيص ، وسيط الرتبة المحفوظة
وتولا الدلالة المحضة ؛ مفرداتها البحتة والعلاقات المجردة ، لما التفت اللغات
البشرية إلا من حيث أنها أصوات للتعبير عن الأغراض . وعلى هذا فإن
الوسائط تمثل أوليات الوجه البيوي من اللغات ، والأساس الضروري لإنشاء
نموذج نحوي لطائفة من اللغات تنقسم نفس الوسائط .

يلزم عن محتوى العقدة الأخيرة أن تنتهي النظرية اللسانية الجديدة حث
تبنى السامح الحوية المطوية . لأننا نتصور العلاقة القائمة بين السووح
سحوي وبين النظرية اللسانية كالعلاقة الموجودة ، بالنوالي ، بين علم ما وبين
عموميته الخاصة به . من أوجه الالتقاء أن النظرية اللسانية يجب أن تكب على
حصر الاحتمالات اللسانية المتقابلة ، وتنسيق مختلف الوسائط اللغوية المتوافقة
تكيب العلوم الخاصة على أصول علم بعينه لتجعل منها موضوعاً للتحليل
ولفحص الدقيق . وإذا كانت فصول الجزء الأول من كتابها الوسائط اللغوية قد
دلت على وجود هذه العلاقة بين النظرية والسحو تعين أن تكون فصول الجزء
ثاني منه شروعاً في إقامتها .

(1973), *grammaire génératrice et conception des idées innées* pp
3-50 in *l'homme et la société* n° 28, année 1973

J.R . Searle (1969), *les actes de langage* , Hermann , (1972) , Paris

A.Taha (1979), *langage et philosophie*, publication de la faculté des
lettres et des sciences humaines, Rabat .

A.TARSKI (1936), *introduction à la logique*, guthier-villars (1971),
Paris .

N.S. Troubetzkoy (1939) *Principes de phonologie*, Ed. Klincksiek,
(1976) Paris .

E.Williams (1994), *Remarks on lexical knowledge* , pp 7-34 , in the
Acquisition of the lexicon, the MIT Press combridge, Mas-
sachusetts London, England .

L.Wittgenstein (1918) , *tractatus logico-philosophicus* , Gallimard ,
(1961), Paris .

(1969), *Grammaire philosophique*, Gallimard, (1980), Paris

فهرس المحتويات

تصدير	5
مقدمة	9
الباب الأول :	
نظرية النحو الكلي وتطبيقاته على العربية	25
تقديم	27
الفصل الأول :	
أصول المفاضلة بين النظريات اللسانية	31
1. تحليل النظرية اللسانية	35
1.1. أصناف اللسانيات باعتبار موضوعها	36
1.2. مناهج الأصناف اللسانية	41
1.3. طبيعة المقدمة في اللسانيات الكلية واللسانيات النسبية	43
1.4. تعلق وجهة النظر بمقدمة الانطلاق	45
1.5. أهداف اللسانيات وغاياتها	48
1.6. صدق نظرية لسانية وكذب ندها	53
1.6.1. شروط صدق النظرية	55
1.6.2. شروط نجاح النظرية الصادقة	59

59 خلاصة

الفصل الثاني :

63	2. نشأة اللسانيات الكلية وأهدافها
64	1.2. شروط تكون اللسانيات الكلية
68	2.2. من بنية اللغة إلى بنية المعرفة المفهومية
72	3.2. الكليات اللغوية في النحو التوليدي التحويلي
76	1.3.2. اللغة نسيج خلايا ذهنية
89	2.3.2. حمل الظاهر الخاص على الكامن لتعميمه
93	3.3.2. خصائص الإنجليزية كليات لغوية
99	4.3.2. كليات لسانية لازمة عن فرضية العمل الطبيعية
102	5.3.2. الكليات الصورية طبيعية
110	4.2. درء نقض النظرية بالحمل
122	5.2. معايير المفاضلة بين الأنظار النحوية
124 خلاصات

الفصل الثالث :

129	3. برمترات النظرية ووسائط اللغة
129	1.3. البرمترات فرضيات مساعدة
133	2.3. ارتباط البرمترات بغورق اللغات

140	3.4. سمات المقاسف والبناء للمفعول
161	3.5. ترتيب الكلم
163	3.5.1. تركيب الإسناد في نحو العربية
169	3.5.2. فواعل الرتبة في اللغات التوليفية أصول تدوالية
177	3.5.3. ترتيب بغير قاعدة تحويل
184	3.5.4. عوامل الأحوال والوظائف
201	3.5.5. اللغات التوليفية وقالب الأحوال والأدوار في نظرية النحر التوليدي
217	3.6. الشفور البنيوي
218	3.6.1. ارتباط الصورتين الكلامية والقولية
232	3.6. من الظاهر إلى الأمانة
233	3.6.3. الظاهر والضمير
235	3.6.4. الضمير والعلامة
240	3.6.5. العلامة المرصوعة والمفكوكة
257	3.6.6. من تراكيب الشفور البنيوي
270	خلاصة

الفصل الرابع :

275	4. تعلق المعاجم النمطية بالوسائط اللغوية
275	4.0. تقديم
282	4.1. تناسب المفردات البحتة في المعجم المحض

284	1.1.4. الثابت والممكن من الحقائق والمعاني
290	2.1.4. التصنيف العلاقي للمفردات البحتة
295	3.1.4. تفريع الفعل باعتبار العلاقة الدلالية
302	2.4. المعجم اللساني وسائط لغوية
303	1.2.4. وسيط العلاقة الاعتبارية أو العلاقة الاصطناعية
313	2.2.4. التوافق بين وسيطي الجذر والعلاقة الاصطناعية
314	1.2.2.4. قيم وسيط الجذر
316	2.2.2.4. تشقيق الفعل
317	3.2.2.4. توزيع المفاهيم الوظيفية أو تجميعها
320	3.2.4. ارتباط مكونات النحو واستقلالها
325	1.3.2.4. أثر التغاير المعجمي في مكونات النحو
326	2.3.2.4. المعجم الشقيق واستقلال التصريف
334	3.3.2.4. المعجم الشقيق وتعلق التركيب بالتصريف
344	4.3.2.4. التوافق بين وسيطي الجذر والعلاقة الاعتبارية
349	3.4. المعجم النمطي
349	1.3.4. خصائص المعجم الشقيق
360	2.3.4. عوامل الاشتقاق ومسالك الارتداد
364	3.3.4. ربط الصيغ الصرفية بالمعاني الاشتقاقية
392	خلاصة

397	فهرس الرواسم
420	فهرس الاعلام
425	فهرس المصادر والمراجع
450	فهرس الموضوعات